CD/540
Appendix III/vol.II
31 August 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

تقرير مؤتمر نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الثاني

فهرس المحاضر الحرفية لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٤
مرتبا حسب الموضوعات والبلدان

GE.84-65447

CD/PV.246
1 March 1984
ARABIC
ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والاربعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ١ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ا. داتكو (رومانيا)

GE.84-60550

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف.ل. اسرائيليان
	السيد ب.ب. بروكوفييف
	السيد ج.ف. بيردينيكوف
	السيد ب.ى. سكومورخين
	السيد س.ف. كوبيش
	السيد ج. انتسيفيروف
	السيد ج. فاشادس
اثيوبيا	السيد ف. يوهانس
الارجنتين	السيد خ.خ. كاراساليس
	السيد ر. فارسيا موريتان
	السيد ر. فيللامبروزا
استراليا	السيد ر. بتلر
	السيد ر. رو
	السيدة ج. كورتني
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد و. أ. فون دن هافن
	السيد م. فردتس
اندونيسيا	السيد س. سوتووارد ويو
	السيدة ب. رمضان
	السيد اندرجاتي
	السيد هاريوماتارام
	السيدة بوديمان
ايران (جمهورية - الاسلامية)	السيد ن.ك. كامياب
	السيد ف.س. سيرجاني
ايطاليا	السيد م.م. اليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد ج. أدورني براتشيزى
باكستان	السيد ك. نياز
البرازيل	السيد س. أ. دى سوزا اى سيلفا
	السيد س. دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد م. دوباس
	السيد ج. م. نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا	السيد ك. تيلالوف
	السيد ب. بوبتشيف
	السيد ك. براموف
بورما	السيد أوتان تون
بولندا	السيد س. توربانسكي
	السيد ت. ستروبواس
	السيد ى. سيالوفيتش
	السيد ج. تشيمبنسكي
بيرو	السيد س. كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيا	السيد م. فيفودا
	السيد أ. سيما
الجزائر	السيد أ. طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ. روز
	السيد هـ. شيليكه
	السيد ج. ديمبسكي
رومانيا	السيد اى. داتكو
	السيد ت. ماليسكانو
	السيد أ. بوبيسكو
	السيد أ. كريتو
زائير	-
سري لانكا	السيد ج. دانابالا
	السيد ب. كاريا واسام
السويد	السيد ر. أكيوس
	السيد ج. لوندين
	السيدة أ. بونير
	السيدة ا.م. لاو
	السيد هـ. برفلوند
الصين	السيد تشيان جيادونغ
	السيدة وانغ شووين
	السيد لي ويمين
	السيد تشان ويدونغ

الحاضرون في الجلسة (تابـــع)

فرنســـا	السيد ف. دى لا فورس السيد ج . مونتاسييه السيد هـ. ريني
فنزويـــلا	السيد أ. لوبيز أوليفر
كنـــدا	السيد ج . سكينر السيد ب.و. باشام
كوبـــا	السيد ا.ف. فونزاليز
كينيـــا	-
مصـــر	السيد أ. حسن السيد أ. ماهر عباس
المغـرب	السيد م. الشرايبي السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. فارسيا روبليس السيد ز. فونزاليز اى رينيرو السيد ب. ماسيدو ريبا
المملكة المتحـدة	السيد ر.أ.ت. كرومارتي السيد ج .ف. فوردن السيد د.أ. سلين
منغـوليـا	السيد د . ايردمبليغ السيد س. أو. بولد
نيجيريـا	السيد ج . أو. أوبو السيد ل . أو. اكيندىلي السيد ك.ف. اوديديبيا
الهنـــد	السيد م. دوبي السيد س.ك. شارما
هنغاريـا	السيد د . ميستر السيد ف. فاديا السيد ت. توث
هولنـــدا	السيد ى . راماكر

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية	السيد د . امرى
	السيد ل.ج . فيلدز
	السيد ب. كوردن
	السيدة ك . كريتنبورغر
	السيد ر. هورن
	السيد ل . مادسن
	السيد ر. واترز
اليابان	السيد ر. ايماى
	السيد م. كونيشي
	السيد ت. ايشيكورى
يوغوسلافيا	السيد م. مخايلوفيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم النظر في البند ٢ من جدول أعماله ، "وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى" . ومع هذا ، فبوسع الأعضاء الذين يرغبون في القاء كلمات في أى موضوع آخر يتصل بأعمال المؤتمر أن يفعلوا ذلك ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر .

ولدى في قائمة المتكلمين هذا اليوم السفير دوبي من الهند . وقبل اعطائه الكلمة ، أودّ أن أتحدث بايجاز عن رؤيتي للدور الذى ينبغي للرئيس ، وهو في هذه الحالة رومانيا ، القيام به خلال هذا الشهر .

يتولى الوفد الروماني اعتبارا من اليوم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آذار/مارس ، وهو مدرك تماما للشرف الذى يسبغه ذلك على رومانيا ، وللمسؤوليات المترتبة على هذا المنصب . وأودّ التأكيد منذ البداية على ان هذه المهمة قد سهلها لنا الجهد الديناميي الدؤوب الذى بذله سلفي الكريم ، السفير توربانسكي من بولندا ، الذى أودّ أن أسدى اليه تهاني الوفد الروماني القلبية وفي الوقت نفسه شكرنا العظيم واعجابنا الصادق .

إن مبدأ التعاقب قد تحالف مع الصدفة لاعطاء رومانيا رئاسة المؤتمر لشهر آذار / مارس ، وهو في نصف الكرة الذى نعيش فيه شهر الربيع ، والدفء وتجدد الآمال . وينبغي لي أن أرى في ذلك فألا طيّبا ، وأرجو ان يثبت عمل المؤتمر أننا قادرون على السير قدما ، وعلى تحقيق نتائج ايجابية وملموسة باتجاه وقف سباق التسلح ونزع السلاح .

وأودّ أن أؤكد لكم ، زملائي الأعزاء ، أنني لا أطمع الا في أن أخدم المؤتمر خدمة طيبة ، ملتزما تماما بالنظام الداخلي ، وأنني سأبذل كل مافي وسعي للدفع قدما بالحوار والمفاوضات . وغني عن القول ، أن نتائج مفاوضاتنا تتوقف على اسهام كل وفد في تحقيق ارادتنا الجماعية لاحراز تقدم .

وغالبا ماثبت في الماضي - وأيدت ذلك التجربة الايجابية لسلفي - أن في أداء المهام المعهود بها الى الرئيس ، ولا سيما في هيئة كهيئتنا تعمل على أساس توافق الآراء ، تصبح المشاورات الرسمية وغير الرسمية أداة جليلة الفائدة ، بل واحدة من أهم وسائل العمل . وبوسعكم ان تطمئنوا الى ان وفدى لن يدخر جهدا لضمان ان تؤخذ آراء ومواقف كل وفد في الحسبان بالقدر الواجب قبل اتخاذ أى قرار موضوعي أو اجرائي . ونحن مقتنعون تماما ان الأساس السليم الوحيد للتقدم في عملنا انما يكمن في السعي الدؤوب لايجاد حلول مقبولة بالاجماع من جميع الوفود .

كذلك ، أود ان أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لممثلي البلدان التي ليست أعضاء في المؤتمر ان الرئيس تحت تصرفهم الكامل فيما يتعلق بالمشاكل الناجمة عن مشاركتهم في أعمال مؤتمرنا ، إذ من الواضح ان مسائل نزع السلاح تهم البلدان كافة .

وأعتقد ، دون ما رغبة في اجراء تقييم مفصّل للوضع داخل المؤتمر ، ان بوسعي القول أننا في وضع أفضل ممّا كنّا عليه هنا قبل عام ، أى في شهر آذار/مارس ١٩٨٣ . فقد تم بالفعل اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل قبل فترة وجيزة ، كما أحرز بعض التقدم بالنسبة لانشاء هيئات فرعية .

ولا ريب في ان هذا أمر مشجع ، لكننا بطبيعة الحال مازلنا بعيدين ، رغم هذا ، عن القول بأننا راضون . فعلى النقيض من ذلك ، لامجال لانكار أن ثمة تلكؤا مزعجا قد أصاب المفاوضات اذا قورن الأمر بالتهديد الذى يشكله تزايد سرعة سباق التسلح .

والرئاسة مصرّة تماما على متابعة ، واذا أمكن تسريع ، جميع المشاورات الافرادية والجماعية ، في مناخ للعمل يكون بناء ، بغية حل كل المشاكل المعلّقة ، وهي كثيرة ، وقبل هذا كله ، مشكلة انشاء هيئات فرعية لجميع بنود جدول الأعمال والشروع في عملها .

ويمكن استخلاص نتيجة عامة من كل الكلمات التي ألقيت في المؤتمر حتى الآن مؤداها أننا جميعا مطالبون ببذل جهد خاص حتى يمكن ان ننتقل من مناقشات - كثيرا ماكانت عقيمة - بشأن اختصاصات وأسماء الهيئات الفرعية ، الى مفاوضات حقيقية بشأن المشاكل المدرجة على جدول الأعمال . وكثيرا ماقيل هنا مرارا ، وبحق ، ان من الواجب النظر في المسائل التنظيمية والاجرائية باعتبارها وسيلة لتحقيق هدفنا الأساسي ، وليس باعتبارها غاية في حد ذاتها .

وآمل ان نضع كامل طاقتنا وكامل ثقتنا في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفي هذه الهيئة الفريدة ، مؤتمر نزع السلاح ، وأن نبدى من الارادة السياسية وروح التسوية وحسن النية مايلزم للتفاوض بشأن تدابير نزع السلاح واعتمادها من أجل تخفيف وازالة التهديد بنشوب حرب نووية كاسحة .

ولم يسبق ان كانت المسؤولية الملقاة على عاتق مؤتمر نزع السلاح عظيمة بهذا القدر ، وقد لاتتكرر الفرصة المتاحة لنا للتجاوب معا بطريقة منطقية وواسعة الخيال إزاء هذا الرهان على الحياة أو على الموت .

إنه تحدّ لابدّ لنا من قبوله ، فليس أمامنا خيار .

ولابدّ لنا من العمل قبل فوات الأوان .

الممثلين الموقّرين ، أشكركم لاصغائكم .

السيد دوبي (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا لأنني المتكلم الوحيد في المناقشة العامة هذا الصباح ، فانني أتصور أن مسؤولية هامة قد ألقيت على كاهلي . وسأحاول مااستطعت أن أقدم للمندوبين الكرام شيئا ذا قيمة ، ان لم يكن من حيث النوع فلا أقل من ان يكون من حيث الكمّ . السيد الرئيس ، اسمح لي ، بادئ ذى بدء ، ان أقدم لك تهاني وفدى الحارة لتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آذار/مارس . ومازال أمام المؤتمر ان يفرز عددا من المشاكل الأولية قبل الانتقال الى مفاوضات جادة في هذا العام . ونحن واثقون ان المؤتمر سيتمكن ، في ظل توجيهكم السديد ، من السير قدما بسرعة وتصميم واصرار . ويسعدنا جدا ان نرى في منصب الرئاسة لهذا الشهر ممثل بلد تربطنا به أطيب العلاقات ودبلوماسيا له مالك من خبرة ومهارة . فباسم وفد الهند ، أقدم لكم وافر وصادق تعاوننا في أدائك لمسؤولياتك الجسيمة .

كما أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن امتناننا للسفير ستانيسلاف توربانسكي من بولندا الذى كان أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح بتسميته الجديدة . فبفضل جهده الدؤوب ونبل هدفه

وقد راته التي لا مراء فيها ، أمكن للمؤتمر ان يحل بعض المشاكل الاجرائية التي شلّت جهد سابقته ، ألا وهي لجنة نزع السلاح ، لثلاثة أشهر كاملة من العام الماضي .

واسمح لي كذلك ، بهذه المناسبة ، أن أعبر عن تقديرنا العميق للسفير خورخي موريللي باندو من بيرو ، الذى اختتمت لجنة نزع السلاح أعمالها لدورة عام ١٩٨٣ برئاسته . لقد أعجبنا جميعا اعجابا تاما بالطريقة التي أدى بها مهمة المشاورات خلال الشهور التي تخللت الدورتين .

وبين زملائنا الآن من لم ينضم الى المؤتمر إلّا في هذا العام . واذا كنت قد استمتعت وحظيت بلقائهم والترحيب بهم ، بل والعمل مع بعضهم ، فاسمحوا لي ان أغتنم فرصة محفل هذا المؤتمر للترحيب مرة أخرى ترحيبا حارا بسفراء اثيوبيا ، واستراليا ، واندونيسيا وبلجيكا ، وسرى لانكا ، وكندا ، وكوبا ، ومصر ، وهنغاريا . وأودّ ان اؤكد لهم كامل تعاون الوفد الهندى في متابعة قضيتنا المشتركة من خلال هذا المؤتمر طوال فترة اضطلاعهم بالعمل هنا .

لقد بدأ مؤتمر نزع السلاح دورته في ظرف مضطرب ومتقلب جدا . فثمة أزمة عالمية ذات بعد لم تبلغه من قبل ، امتد تأثيرها الى الجوانب الاقتصادية والسياسية في العلاقات الدولية على حدّ سواء . وأصبح الوضع السياسي العالمي يتّسم بالتوتر الخطير وبحالة للعلاقات بين الشرق والغرب تحفّها المخاطر ويتفجر الحرب الباردة من جديد . وقد زادت الحرب الباردة الجديدة من تسريع سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووى ، وأدى سباق التسلح النووى بدوره الى تعميق الأزمة الشاملة وزيادة حدة التوتر الدولي . ومفاوضات نزع السلاح ، التي سبق لها منذ وقت ، على أىّ حال ، ان فقدت عنصرها الحفاز ، قد بلغت الآن حدا تجمدت فيه بالفعل . وقد وصفت رئيسة الوزراء ، السيدة انديرا غاندى ، في خطاب افتتاح اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في نيودلهي في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الوضع الراهن بالعبارات التالية : "... ان ازمات اليوم التي تزداد حدتها قد فاقت كثيرا في خطورتها أى شئ تخيلناه من قبل . فالسلم في خطر . وزمام سباق التسلح أوشك ان يفلت من ايدينا ..." وتحدث رئيس الوزراء ترودو في خطاب له مؤخرا عن "التوحش الذى أصاب العلاقات الدولية" .

اننا نواجه اليوم كذلك أزمة في التعاون الاقتصادى الدولي وفي النظام الاقتصادى الدولي . وقد تزامن الانهيار الفعلي في مفاوضات نزع السلاح مع ركود في الحوار بين الشمال والجنوب . وأصبحت العلاقة المباشرة بين مبالغ الانفاق العسكرى التي تحسب بأرقام خيالية ، ومعدلها الآن ٨٠٠ مليار دولار سنويا ، وبين الازمات الاقتصادية العالمية ملموسة على نحو أوضح وعلى نطاق أوسع. ونجم عن تحويل الموارد تحويلا شاملا للأغراض العسكرية احداث تشوهات كثيرة في الهياكل الاقتصادية للبلدان التي تتكبد هذه النفقات . وتنعكس هذه النفقات في حالات من العجز الهيكلي الهائل في الميزانيات ، والارتفاع في معدلات الفائدة ، وازدياد حدة التدابير الحمائية ، والتآكل الذى أصاب نظامي النقد والتجارة الدوليين وتعرضهما للخطر . وحكومات البلدان المتقدمة النمو ، التي كانت تلوم البلدان النامية لتدخلها في الحركة الحرة للقوى السوقية في اقتصادها بقصد الحفاظ على العدالة الاجتماعية

وحماية مصالح قطاعات سكانها الأضعف من غيرها ، قد اصبحت هي نفسها متورطة ، باسم الأمن الوطني ، في تدخلات شاملة في اقتصاداتها . وقد قوض ذلك على نحو خطير الثروات والتوقعات الاقتصادية للبلدان النامية وكذلك لبلدان أخرى متقدمة النمو . والبواعث الكامنة وراء تعليق مباحثات تحديد الأسلحة والمرحلة الجديدة المحمومة من مراحل تعزيز الأسلحة النووية ، من ناحية ، ووراء ضمور الحوار بين الشمال والجنوب ، من ناحية أخرى ، هي أساسا البواعث ذاتها . وهي ، في الحالة الأولى ، التماس تفوق عسكري . وهي ، في الحالة الأخيرة ، رغبة في فرض ارادة ايديولوجية الأمم الأكثر قوة من الناحية الاقتصادية على تلك الأضعف منها .

وفي الوقت الذي يبدأ فيه مؤتمر نزع السلاح مهمته الخطيرة لدورة عام ١٩٨٤ ، يصعب على المرء ان يقاوم اغراء المقارنة بين عام ١٩٨٤ وبين نظيره المعروف الذي تهكمت عليه رواية جورج أورول الشهيرة . وليس ثمة ميدان من ميادين العلاقات الدولية يبدو فيه التشابه بين مايجري في عام ١٩٨٤ وبين ماتنبأت به رواية جورج أورول السياسية أكثر إلفاتا للنظر من ميدان سباق التسلح والمذاهب الأمنية المزعومة التي يتم التذرع بها من أجل تبريره . ولا يحيق خطر سباق التسلح النووي اليوم بالحرية ، الغالية جدا على جيل أورول ، فحسب ، بل ايضا بلحمة الحضارة الانسانية وسداها لا ، بل بصميم بقاء النوع البشري . وتنتاب البشرية الرعشة جزعا ازاء المعادل العصري للأخ الأكبر (Big Brother) عند أورول ، أي آلة يوم الحساب (Doomsday Machine) ، وقد دعمته الصناعة والتكنولوجيا العسكريتان العاتيتان والتلقائيتان والخادمتان لذاتهما . ومرة أخرى ، ففي اطار سباق التسلح النووي ونزع السلاح ليس إلا تصادف المرء أكثر أشكال التفكير المزدوج (Doublethink) صقلا وخبثا ، وذلك هو نظام الردع النووي . وأخيرا ، فليس هناك مجال غير هذا ، يمارس فيه الحديث المزدوج (Doublespeak) بطريقة أكثر منهجية وثباتا . وفي ميدان سباق التسلح النووي ، ليس غيره ، نسمع حديث بلدان تتأهب للحرب النووية من أجل تفاديها ، أمم تكدّس أسلحة نووية أكداسا من أجل القضاء عليها ، ويذكر من محاسن آلة يوم الحساب أنها قد حققت منع نشوب الحرب . ومرة أخرى ، ففي مجال الزيف والكلام المزدوج هذا ، يجري تخزين للأسلحة النووية يتراوح عددها من ثمانية عشر ألف الى عشرين ألف رأس حربية ، على أهبة الاستعداد لغاية يجاهر بأنها للردع عن استخدامها .

السيد الرئيس ، قد ينظر الى عام ١٩٨٣ باعتباره تماما أدنى نقطة بلغتها مفاوضات نزع السلاح في تاريخها الحديث . ولقد بدأت مرحلة جديدة في سباق التسلح النووي خلال ذلك العام بوزع قذائف بيرشينغ ٢ (Pershing II) وقذائف كروز (Cruise) في أوروبا ، وبالتدابير المقابلة المتخذة ضد هذا الاجراء والمتمثلة في وزع المزيد من أنواع أخرى من القذائف . كذلك رأينا خلال ذلك العام انهيار الاطار المحدود جدا لمفاوضات نزع السلاح النووي . وانعكس هذا الوضع ، بطبيعة الحال ، على المناقشات والمقررات بشأن مسائل نزع السلاح في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . فمن ناحية ، انعكس القلق العام البالغ والاحباط الشديد ازاء مايجري في العالم ، ولا سيما ازدياد تعقد مناخ الأمن الدولي وعدم استقراره ، في اعتماد عدد من القرارات في ذلك العام يزيد عما اعتمد في الأعوام السابقة ، إذ بلغ ٦٦ قرارا . ومن ناحية أخرى ، ظلت الجمعية العامة منقسمة انقساما حادا

بشأن معظم القضايا الحساسة لنزع السلاح . وبلغ الانقسام من الحدة درجة بدا من الصعب معها التصديق بأن هذه الهيئة ذاتها قد توصلت ، قبل خمس سنوات فقط ، الى توافق آراء تجسد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة . ولم تتمكن الجمعية من احراز توافق آراء إلاّ بشأن حفنة من مسائل نزع السلاح الهامشية وغير الخطيرة . وبسبب الموقف غير المبالي اطلاقا من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، عجزت الجمعية عن الوصول الى توافق آراء ذى قيمة عملية بشأن أكثر المسائل المعروضة عليها الحاحا ودقة ، أى مسائل منع نشوب حرب نووية ، ووقف سباق التسلح النووى ، ونزع السلاح النووى بصفة عامة .

ويعتبر ماشهدناه في مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع القليلة الماضية صورة لما حدث في الجمعية العامة . بل الوضع هنا أكثر احباطا وأشد انفصالا عن الحقائق الجارية في العالم . ويرجع ذلك الى منهج توافق الآراء المتبع في اتخاذ المقررات في هذه الهيئة ،والى الطريقة المنظمة التي لجأت اليها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في استخدام هذا المنهج لعرقلة التقدم في القضايا الجدية والملحة حقا في ميدان نزع السلاح . واذا كانت أكبر مجموعة قرارات اعتمدتها الجمعية العامة تتصل بمنع نشوب حرب نووية ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووى بصفة عامة ، فهنا في هذا المؤتمر ، وخلال السنوات الخمس الأخيرة ، لم تبدأ حتى الخطوة الأولى على طريق اجراء مفاوضات بشأن هذه القضايا . بل ان الجهود المتواصلة للبلدان غير المنحازة والمحايدة من أجل انشاء أفرقة عاملة تعنى بهذه الموضوعات قد ذهبت هباء . وجعلت ولاية الفريق العامل المعني بالبند الوحيد من بنود نزع السلاح النووى ، وهو خطر التجارب النووية ، عن عمد ، قاصرة على جانب التحقق . ومن أكبر سخريات القدر ان البلدان غير المنحازة والمحايدة الأعضاء في المؤتمر قوبلت بعبارات لوم عنيفة بمجرد انها استرعت الانتباه الى هذه القضايا الحساسة ، وحاولت السعي الى اجراء مفاوضات جادة بشأنها . انها تلام لقولها أو لفعلها أى شئ يمكن ان يؤثر في افساد اللعبة التي تلعبها بعض هذه البلدان لتضليل الرأى العام العالمي فيما يتعلق بفعالية مؤتمر نزع السلاح ، وذلك بالمبالغة في أهمية مسائل تعتبر نسبيا أقل أهمية وأقل الحاحا ، والتركيز عليها .

ولمؤتمر نزع السلاح ، دون شك ، امكانات هائلة لم تتحقق من قبل . ان المذهب الذى كان مسؤولا اساسا عن الهاب سباق التسلح بأكثر الطرق مكرا ، هو أيضا مسؤول عن شلّ أعمال هذا المؤتمر . ففي كل مرة كانت تحسّ دولة ما حائزة للأسلحة النووية ان لابدّ لها من احراز تفوق عسكرى على غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فانها كانت تقرر تعليق مباحثات الحدّ من الأسلحة أو تتظاهر بالاشتراك في هذه المباحثات ، خلال الفترة التي تكون منهمكة فيها بعملية احراز التفوق العسكرى . وحين كانت تشعر بأنها قد أحرزت تفوقا عسكريا وأنها ، لذلك ، قادرة على التحدث من مركز قوة ، تكون الدولة الأخرى الحائزة للأسلحة النووية قد خلصت الى نتيجة مؤداها ان مباحثات الحدّ من الأسلحة لن تكون في صالحها إلاّ بعد ان تكون قادرة على سد الثغرة . لذا ، كانت النتيجة النهائية انه لم يحصل أىّ حدّ من الاسلحة ، ناهيك عن تدابير حقيقية لنزع السلاح ، ولم يحصل الا تصعيد في بناء الترسانات النووية .

لقد ابتدع مذهب الردع النووى ليتخذ مبررا لاحراز تفوق عسكرى ومن ثم لإدامة النفوذ والهيمنة في العالم والحفاظ على النظام العالمي القائم . وقد أوضحت في بياني العام

أمام لجنة نزع السلاح في العام الماضي ، ان مذهب الردع أو التوازن أو التكافؤ هذا انما هو الوهم المطلق . ذلك ان مفهوم التكافؤ أو التوازن مفهوم غير موضوعي وتحكمي ولا يخدم الا الذات . والتكافؤ هو مايدرك شخصيا وليس مايمكن تقريره بموضوعية . ومن بين أمور أخرى ، فان الطبيعة المعقدة للأسلحة المعاصرة ، بنطاقها الواسع من نظم الأسلحة ، تجعل من المستحيل الحكم بما اذا كان قد حدث تغير في التوازن العسكرى . كما انها تترك مجالا شاسعا لاحداث فوضى في الأرقام والدقة وغيرها ، فتكون بذلك مبررا للمزيد من الجولات في ميدان زيادة الاعتدة النووية . ولا يمكن ان يكون هناك تعادل اذا كان التوازن أصلا غير ثابت . وفي الواقع فان الردع النووى ليس مذهبا للأمن وانما هو مذهب للابقاء على الهيمنة والنفوذ والسيطرة والأمر الواقع . والأمن ليس الا تمويها للتمكن من تعبئة التأييد الشعبي لهذا المذهب والحفاظ على هذا التأييد . بل ان المذهب يصبح أكثر خداعا عندما يطعم بعوامل ايديولوجية . فيقولون مثلا ، ان المحافظة على التعادل أو التوازن ضرورية من أجل صيانة وحماية العالم الحرّ أو الديمقراطية أو سائر أشكال الحكم والنظم الاجتماعية والاقتصادية . وينسون ان أفضل حماية للمجتمعات وللنظم الاجتماعية الاقتصادية انما تنبع من داخلها . هذا فضلا عن انه لا يوجد شيء أقدر على تقويض هذه النظم وتمزيق نسيجها الاجتماعي والاقتصادى من ذلك الانفاق الضخم على الأسلحة وتكديس الترسانات النووية .

ان التطورات الراهنة لتعزيز التسلح النووى يبين بوضوح فراغ هذا المذهب وطبيعة أفراضه التي تختفي وراء قناع رقيق . وقد بيّن سولي زوكرمان (Solly Zuckerman) في كتابه "Nuclear Illusion and Reality" ، ان ترسانات كلا الدولتين العظميين قد تجاوزت منذ زمن بعيد المستوى الذى قد يكون ضروريا لضمان التدمير الشامل المتبادل لها . وأضاف يقول : "لا معنى للاعتقاد بأن الزيادة الهائلة التي طرأت على حجم الترسانات النووية في كلا الجانبين ، قد عززت حالة الردع المتبادل" . وأردف بذكاء شديد قائلا : "ان اضافة المزيد لا تعني الا مضاعفة جرعة من سم لا ترياق له" .

السيد شارما (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : اضطر السفير دوبي لترك القاعة نظرا لتوعكه وقد طلب مني مواصلة كلمته . لذلك ، يرى سولي زوكرمان ، أنه لن تكون هناك أى خسارة لو خفض حجم الترسانات النووية من كلا الجانبين تخفيضا كبيرا . وحسب رأيه ، " . . . في حال التأخر في التوصل الى اتفاق بشأن مراقبة الأسلحة النووية فان الأسلحة النووية تتغير وتتكاثر بدرجة من السرعة تجعل أفضل مايمكن تحقيقه فيما بعد أسوأ من أسوأ ماكان يمكن تحقيقه قبل عام أو عامين" .

ويرى ايضا انه اذا كان لامرئ ان يصدق زعم بريطانيا وفرنسا بأن الأسلحة النووية التي تعتزمان وزعها ، والتي لا تتعدى كونها جزءا ضئيلا من حجم أسلحة الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تكفي لتشكيل قوة ردع مستقلة ، فان كامل الترسانات النووية للولايات المتحدة ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تجاوز المستوى الذى تزمع المملكة المتحدة أو فرنسا بلوغه يكون حينئذ زائدا عن الحاجة .

وأخيرا ، فاذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، من ناحية أخرى ، تدعي التزامها بالردع النووى ، فان بعضها يقوم ، في الوقت ذاته ، ببحوث لتطوير أسلحة مستقبلية من شأنها ان تجعل الردع أمرا باليا .

ومن المهم ان نوضح ، في هذا السياق ، ان حركة عدم الانحياز لم توافق أبدا على ان تقصر أهدافها ، في ميدان نزع السلاح النووى ، على مراقبة الأسلحة النووية . ان بلدان عدم الانحياز تؤيد القضاء على الأسلحة النووية نهائيا . نحن لسنا من أنصار تحديد مستوى الأسلحة النووية الذى يكفل الردع ، بل من أنصار التخلي تماما عن مفهوم الردع النووى ، القائم على الخوف والشك ، والذى اكتسى عن عمد مغزى يختلف تماما عن طابعه الحقيقي والذى ربما أصبح أكبر خداع مفاهيمي ابتكرته البشرية في تاريخها . ولا نعتقد بأنه ينبغي الحكم على البشرية بأن تتعايش مع الأسلحة النووية . وهذا الاضفاء للشرعية على أسلحة الدمار الشامل انما يشكل تهديدا دائما لبقاء البشرية ، وهو مصمم لادامة هيمنة الدول الحائزة للأسلحة النووية وسيطرتها . وتتزايد الدلائل التي تثبت الأبعاد المأساوية للمجازر الرهيبة التي قد تعقب نشوب حرب نووية . ففي مطلع العام الماضي ، خلصت دراسة أعدها فريق خبراء عينته منظمة الصحة العالمية الى ان جميع اطباء العالم وجميع الخدمات الطبية في العالم سيكونون عاجزين تماما عن مواجهة التحدى الذى تشكله معالجة الناجين من مثل هذه الحرب ، ناهيك عن احياء الخدمات والهياكل الأساسية الطبية التي تكون الحرب قد عطلتها . وبالتالي فان نتائج الدراسات العلمية المكثفة التي أجريت طوال العامين الماضيين على العواقب المناخية والبيولوجية لحرب نووية ، قد أعلنت على الملأ في مؤتمر عقد في واشنطن في تشرين الأول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ونشرت بعد ذلك في مقالة كتبها كارل سافان في عدد شتاء ١٩٨٣ - ١٩٨٤ من مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) والنقطة التي ركزت عليها النتائج الجديدة هي ان العواقب الطويلة المدى لحرب نووية يمكن ان تشكل كارثة مناخية عالمية . ويخلص كارل سافان في مقالته الى ان "... احتمال الحرب النووية يهدد الآن بوضوح وجلاء كل أمة وكل شخص على سطح الارض" والى انه "أصبح من أقرب الاحتمالات الآن ان الأمم التي ليس لها دور في الصراع - بل حتى الأمم التي تلتزم الحياد التام في المواجهة الشاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - يمكن ان تتقلص لتعود الى مستويات السكان والاقتصادات التي كانت سائدة فيما قبل التاريخ ، أو أسوأ من ذلك" . وأخيرا حذر كارل سافان من أن "الضربة الأولى تعادل انتحارا وطنيا للمعتدى ، حتى وان لم تأت الأمة المعتدى عليها بأى عمل انتقامي . فخلال أيام قليلة ، ستحمل الرياح السائدة الشتاء النووى الى الأمة المعتدية ..." .

ومن شاهد منا الفيلم الامريكي "The Day After" الذى أثار كثيرا من الجدل ، قد يذكرون ، في جملة أمور ، ماصوّره من ارتداد مجتمع بأسره تأثر بالهجوم النووى ، بسبب النبض الكهربائي المغنطيسي ، الى عصر ماقبل ظهور الكهرباء والهاتف والراديو والسيارة .

وكان من بين التطورات الأخيرة المقلقة ان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لاتريد ان تطلع شعوبها على أهوال الحرب النووية . والواقع أنها منهمكة في نشر عقائد ومعلومات من شأنها تعويد شعوبها على وجود الترسانات النووية . بل ان هناك محاولة لتجاهل واسكات الرأى العام الذى يتحرك مطالبا بنزع السلاح النووى . ويخاطر الصادقون وذوو الضمير والطيبون من الناس بتعريض أنفسهم لأن يوصموا بأنهم سذج أو مضللون أو معادون للقومية .

وقد وصف كارل سافان بذكاء حادّ الحالة العقلية الراهنة لواضعي السياسة في هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بأنها ممارسة يسميها علماء النفس "الرفض" ، ووفقا لهذا

السلوك فان هؤلاء الناس يطردون المشاكل التي تؤرقهم من رؤوسهم لأنهم ، فيما يبدو ، لا يجدون مايفعلونه ازاءها ، وكذلك لأنهم يخشون ، على حد قول كارل سافان ،"ان تجلب نقمة ذات مفعول رجعي على المسؤولين عن السباق الشامل للتسلّح ، سواء كانت مسؤوليتهم بالايجاب أم بالسلب وسواء كانت في الماضي أم في الحاضر" . وغالبا ماتتحول عقدة الذنب التي هذه طبيعتها الى عقدة تراكمية فتوفر للأشخاص المعنيين مناعة ضد أخطار قراراتهم وأفعالهم وتزودهم بالدافع للاستمرار في فعل الشيء نفسه ، أي تكديس المزيد من الأسلحة النووية تبريرا لقراراتهم السابقة بالانضمام الى سباق التسلح النووي .

وذكرت باربارا توشمان ، المؤرخة الامريكية الشهيرة ، في مقالة نشرت في The International Herald Tribune في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، مايلي : "واليوم ، ربما كان الخوف المنتشر على نطاق واسع من نشوب حرب نووية عنصرا جديدا يغير الموقف . انه القوة الدافعة الوحيدة التي يمكن ان تجبرنا على السير في طريق مكافحة الحرب وهو ماعجزت عن تحقيقه كل الجهود التي بذلت في السنوات الثمانين الماضية . وهو ، فضلا عن هذا ، أداة في أيدي الجمهور" . وتعزز الحركات الشعبية المناهضة لسباق التسلح النووي ماذكرته باربارا توشمان الا ان من السخريات المأساوية أنه لا يتوقع من الحكومات الا ان تتخذ الاجراءات تحت ضغط من شعوبها المتسلحة بالخوف من الأتون النووي بدلا من اتخاذ اجراء واع جيد التخطيط ووقائي لوقف سباق التسلح النووي ولنزع السلاح النووي . ان الخوف لا يصلح ليكون أساسا للانطلاق في عمل رشيد . ذلك انه يولد الكراهية والغيظاء اللتين لا يمكن ان تؤديا الا الى حجب التمييز والتفكير المنطقي . غير ان الحسنة المنجية في هذه الحالة هي ان الخوف ليس خوف قطاع من البشر من قطاع آخر ، وانما هو خوف البشرية جمعاء من كارثة يحس بها الجميع .

وقد نشرت تقارير ، في الآونة الأخيرة ، تلمح الى ان حركات السلم قد فقدت ، بعد وزع قذائف بيرشنغ -٢ وقذائف كروز في أوروبا ،جاذبيتها وشعبيتها وأخذت تتراجع . وهذا أبعد مايكون عن الحقيقة . لقد نشأت حركات السلم عن قلق حقيقي على مصير البشرية شعر به الناس في أنحاء العالم قاطبة ، متخطين الفوارق بين القارات والاجناس والنظم الاجتماعية الاقتصادية ومراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية . والواقع ، انه نظرا لما كشفت عنه الدراسات الأخيرة من تنبؤات مخيفة بالنسبة لعواقب الحرب النووية ، ازداد الوعي الشعبي زيادة حادة بالمضامين الخطرة لاستمرار سباق التسلح النووي . وأشار بحث استقصائي أجري مؤخرا في عاصمة احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ،الى ان أغلبية الشبان دون سن العشرين قلقون بالنسبة لمصيرهم في حالة نشوب حرب نووية . ولم يخالج هؤلاء شك في ان الحرب النووية آتية لامحالة ، والسؤال الوحيد بالنسبة لهم هو متى تندلع . ونظرا لهذه الطبيعة الأساسية لدوافع حركات السلم ، يبدو من العبث الاعتقاد بأن بالامكان ازالتها . وكما جاء في خطاب لوزير خارجيتنا ألقاه مؤخرا في جامعة بنغالور : "... من الآن وحتى نهاية هذا القرن ، يبدو ان الصراع بين القوى المناصرة لبقاء الانسان ، وتلك التي تدفع بالعالم ، أيا كانت الأسباب ، الى شفا الكارثة ، سيكون حتميا " .

ويحدونا الأمل في ان تستطيع هذه الفورة للنزعة الشعبية المستنيرة ضد الأسلحة النووية ، ان تجبر الحكومات في نهاية المطاف على وقف سباق التسلح النووي واتخاذ خطوات

للقضاء على الأسلحة النووية . واعترافا بالدور الذى يمكن ان تقوم به الأمم المتحدة في اثارة وتعزيز اهتمام شعوب العالم بنزع السلاح النووى ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة اطلاق الحملة العالمية لنزع السلاح . وتدعم الهند ، دعما كاملا ، الأنشطة التي تتم بمقتضى الحملة وتعلق آمالا كبيرة على نجاحها . وأودّ ان أنتهز هذه الفرصة للاعلان عن ان حكومتي قررت ان تقدم اسهاما جديدا قيمته مليون روبية لحملة الأمم المتحدة العالمية لنزع السلاح . وثمة قضايا قليلة جدا لها من الأهمية هذه الأيام ماللقضية التي اطلق عليها وزير خارجيتنا ، في الخطاب الذى استشهدت به آنفا ، اسم "التربية من أجل البقاء" . ان الهند ستبذل كل مايمكن بذله اسهاما في تعزيز هذه القضية .

ونحن ، في مؤتمر نزع السلاح هذا ، مايزال في قدرتنا معالجة هذا الوضع الحرج بالتفاوض بشأن تدابير محددة وعملية لمنع نشوب حرب نووية ولنزع السلاح النووى . ومن أجل هذا الغرض ، فان على مؤتمر نزع السلاح ان يتجه خلال الأسابيع المقبلة نحو اتخاذ مقررات حازمة وملموسة للشروع في عملية التفاوض بشأن هذه المسائل الشائكة . ووفدى مقتنع ان الطريق الوحيد لتعزيز كرامة مؤتمر نزع السلاح ومركزه وفعاليته ، وجعله مرتبطا بالحقائق المعاصرة ، هو ان يجعل من قضايا نزع السلاح النووى ، بما فيها مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الموضوع الرئيسي لهذا العام وللمستقبل .

ولا نستطيع ، بوجه خاص ، في عام ١٩٨٤ ان ننظر في مسألة منع نشوب حرب نووية بمنظار الأعوام السابقة ، لأن التطورات التي حدثت في عام ١٩٨٣ تشير الى ان الوضع يتجه نحو نقطة اللاعودة . ومن بين تطورات أخرى ، قلصت آخر عملية لوزع القذائف النووية في أوروبا مدة الانذار الواقعة بين الاطلاق والتدمير الى مالا يزيد عن خمس دقائق . ومن الآثار الواضحة جدا لعمليات الوزع هذه - ولا أقصد هنا ان ابرر هذه العمليات أو عكس ذلك - استعجال اعتماد وتنفيذ استراتيجية الاطلاق عند الانذار . ان العيش في ظل الأسلحة النووية هو في حد ذاته ورطة شاملة محفوفة بمخاطر هائلة : اما العيش في ظل اطلاق عند الانذار فانه العيش على شفير الهاوية . واذا كنا في وضع يمكن فيه لمجرد ظهور القمر أو لمرور اسراب الوز الكندى ان يفسر عن خطأ على انه هجوم بالقذائف النووية ، رغم وجود أكثر انظمة الانذار تقدما في العالم ، واذا كنا في وضع سجل أكثر من ١٤٧ انذارا خاطئا خلال فترة لاتتجاوز ١٨ شهرا ، فمن يستطيع ان يجزم ، ازاء التطورات التي تدفع الى اعتماد نظام الاطلاق عند الانذار ، بأن يوم القيامة ليس على الابواب ؟

ومن بين التدابير التي تتخذ لمنع الحرب النووية ، نعتقد ان التطورات الأخيرة تضيف عامل الاستعجال لأن ننظر بجدية في المقترح الهندى بالتفاوض بشأن اتفاقية لعدم استخدام الأسلحة النووية . ان ابرام مثل هذه الاتفاقية من شأنه ان يحسن مناخ العلاقات الدولية على نحو عظيم . انه سيهدئ من روع هذا العالم المعذب والمرتعب ويجلب له راحة واسعة ويلقي أمامه بشعاع من أمل . وفضلا عن هذا فانه يعطينا الثقة التي تعيننا على الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة ، مهمة التفاوض بشأن اتفاقات لوقف سباق التسلح النووى ولنزع السلاح النووى . ويجدر بنا ، ولو لمجرد هذا السبب ، تنفيذ المهمة المنوطة بنا .

ان اول خطوة ضرورية على طريق النظر بجدية في مشكلة منع نشوب حرب نووية هي إعمال قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاى الذى يدعونا الى "اجراء مفاوضات تهدف

الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية " ، والى انشاء فريق عامل مخصص لهذا الموضوع . ونحن نأمل باخلاص ان تسحب البلدان الغربية الممثلة في المؤتمر اعتراضها على البدء في عملية التفاوض . ونأمل من الصميم ان تبادر هذه البلدان ، بدافع من اهتمامها بمصير العالم المشترك الذى ينبغي ان يكون متساويا مع اهتمامنا نحن ، الى اعتماد نهج بناء في هذا العام .

ويعلق وفدى أهمية متساوية على انشاء فريق عامل مخصص لنزع السلاح النووى تابع للمؤتمر ، وعلى البدء في مفاوضات بشأن هذا الموضوع دون هدر المزيد من الوقت . لقد أضعنا بالفعل حوالي خمس سنوات دون ان ننجز أى شيء في هذا المجال الحاسم .

وواضح أننا لا نوافق وفود البلدان الغربية على ان كل مايطلب فعله في الوقت الحاضر في ميدان نزع السلاح النووى هو ان تستأنف الدولتان الكبريان مفاوضاتهما . ولعلي لا أحتاج لمزيد من التأكيد على ان الأساس ذاته الذى تقوم عليه هذه المفاوضات يتعارض وموقفنا الاساسي حيال هذا الموضوع . فالمفترض من وراء هذه المفاوضات هو اننا لا بدّ ان نألف معايشة الأسلحة النووية . وموقفنا هو انها لا بدّ ان تزال ، ومن ثم ، فاننا نرغب في البدء فورا في المفاوضات بغية تحقيق هذا الهدف . ودون الدخول في شرح مزايا مختلف المقترحات المحيرة التي قدمت في هذه المفاوضات ، نود ان نوضح ان كلا من هذه المقترحات يسمح بالاحتفاظ بالأسلحة النووية وبالاستمرار في سباق التسلح النووى . وفضلا عن هذا ، فان مجريات ونتائج هذه المفاوضات المحدودة تتوقف على تقلبات العلاقات الثنائية بين الدولتين الكبريين وحليفاتهما . فعلى أساس مايسود علاقاتهما ، تقطع هذه المفاوضات أو تعلق أو تستأنف . ويتحمل هذا المؤتمر ، كحد أدنى ، مسؤولية ضمان استمرار هذه المفاوضات .

وأخيرا ، فعلى هذا المؤتمر ان ينظر على الفور وبكل جدية في مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وتشير التطورات الأخيرة الى ان سباق التسلح هذا لم يعد جزءا من الروايات العلمية المستقبلية وانه يتحول بسرعة الى حقيقة . وعلاوة على ذلك ، فان هذه التطورات أصبحت مفعمة بعواقب خطيرة . فهي ، بادئ ذى بدء ،تنطوى على انفاق مخرب يشمل مئات المليارات من الدولارات ، يقدرها البعض بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار . ان تبديد الموارد بهذه الضخامة من شأنه ان يصيب بالخلل الهياكل الاقتصادية حتى لأعتى البلدان من الناحية الاقتصادية ، وان يؤدى الى عواقب مدمرة للاقتصاد العالمي ، ولا سيما لاقتصادات البلدان النامية . ويمكن ان يفرّغ هذا ، ولوقت طويل ، حوار الشمال والجنوب تفريغا تاما من أى مغزى .

ان من شأن بعض نظم الأسلحة التي يجرى تطويرها ان يغير من المفهوم الأساسي للأمن الدولي والمذاهب الاستراتيجية ويحدث تحولا في جوهر خصائص علاقات القوى وهيكلها . ولو نجحت فعلا البلدان المعنية في تطوير مايوصف بأنه السلاح المطلق ، أو السلاح الذى يدمر كل سلاح ،فلن يبقى هناك دافع لنزع السلاح . وسيعيش العالم الى الأبد في ظل ترسانات نووية وستتلاشى امكانية وقوع حرب نووية محدودة . غير ان الخطر الأكبر يتمثل في امكانية ان تؤدى عملية تطوير هذه الأسلحة الى اشعال حرب نووية .

ويرى وفدى نفسه مضطرا ان يوضح ، مع الاحساس بالأسى العميق ، ان ثمة اتجاها لدى بعض الوفود لتجاهل هذه التطورات ذات المضامين المنذرة بكارثة ، بحجة ان ماجرى حتى الآن ليس سوى بحث وتطوير . وأنا لا أريد ، في هذه المرحلة ، ان أتطرق الى تفاصيل مايجرى بالفعل ، والى أى مدى تلتزم الحكومات المعنية بتطوير نظم الأسلحة تلك ، والى أى حد بلغ تطوير نظم الأسلحة هذه فعلا . وأود فقط ان أوضح ان للتطورات التكنولوجية زخما خاصا بها من شأنه ان يدفع قدما بوزع الأسلحة بمجرد ان يصبح ذلك ممكنا تقنيا . هذا فضلا عن انه من الأيسر دائما ان يوقف سباق للتسلح قبل وزع معظم نظم الأسلحة الجديدة ، لا بعده .

وقد أشير عدة مرات في الكلمات التي ألقيت في المؤتمر حتى الآن ، الى الطريقة التي قد تؤثر بها التطورات الأخيرة على المعاهدات القائمة . ومع ان هذا يتصل بالموضوع ، الا اننا لا نعتقد ان التحدى الحقيقي الذى يواجهنا هو مجرد تحد قانوني أو حقوقي . انه تحد أساسي على نحو أكبر ، له تأثيره على مصير البشرية ذاته .

وماذكرته عن خطورة وجدية هذه التطورات يكفل قيامنا ، دون ابطاء ، بمفاوضات جادة حول هذا الموضوع بهدف التوصل الى اتفاق أو اتفاقات ، وفقا لما جاء في القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد في العام الماضي . وقد اتخذ هذا القرار بأغلبية ساحقة حيث أيده ١٤٧ ، وعارضه ١ ، وامتنع ١ عن التصويت . ولم يكن بوسع الجمعية ان تكون أبعد عن الالتباس أكثر من ذلك ، بالنسبة لما يجب القيام به ازاء هذا الموضوع .

ومما يحيرنا حقيقة ، ان البلدان الغربية التي أيدت هذا القرار ، ليست مستعدة الآن لقبول ولاية فريق عامل يعني بهذا الموضوع ، على النحو المبين في القرار . انها تريد العودة الى الولاية التي تمت مناقشتها في الدورة الأخيرة للجنة نزع السلاح . ولتبرير هذا الموقف ، تقول ان المطلوب في هذه المرحلة هو الاضطلاع بالأعمال التمهيدية المتمثلة في التعرف على المشكلة وتحديد الأولويات واكتشاف مايجرى بالفعل . السيد الرئيس ، ان هذه البلدان ، باتخاذها هذا الموقف ، لاتناقض الموقف الذى اتخذته في الجمعية العامة فحسب ، بل انها تقلل من أهمية الدلالات الخطيرة للتطورات الجارية في هذا المجال وللحاجة الملحّة لاتخاذ اجراء قبل فوات الأوان . فلو دعا الأمر ، خلال العام القادم أو العامين القادمين ، واكتشفنا أننا قد وصلنا الى نقطة اللاعودة ، فعلى هذه البلدان أن تتحمل حينئذ مسؤولية المصير الذى قد تؤول اليه البشرية . هذه كلمات قوية ، لكنني استعملها عن عمد نظرا لايماننا بأنه ازاء أمر على هذا القدر من الخطورة ، لا محلّ ولا تبرير للمواربة ولا الى موقف الانتظار والترقب .

وقبل ان اختتم كلمتي أود ان أعرب عن اهتمام وفدى الكامل بالمفاوضات الرامية الى اعداد اتفاقية للأسلحة الكيميائية خلال دورة المؤتمر لعام ١٩٨٤ ذاتها ، اذا كان ذلك ممكنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الهند الموقّر على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى رئاسة المؤتمر . وأرجو من الوفد الهندى ان ينقل للسفير دوبي أملنا الصادق ألا يكون مرضه سوى وعكة عابرة .

وليس أمامي على القائمة متحدثون آخرون لهذا اليوم. فهل يرغب أى وفد في الكلام؟ يبدو ان الأمر على غير ذلك .

وبناء على طلبي ، وزعت الامانة اليوم وثيقة غير رسمية متضمنة برنامجا لجلسات المؤتمر وجلسات هيئاته الفرعية للأسبوع المقبل . وكالعادة ، وحسب الممارسة المتبعة ، فان هذا لا يعدو كونه جدولا مبدئيا يمكن تعديله عند الاقتضاء . فاذا لم يكن هناك اعتراض ،فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد هذا البرنامج .

تقرر ذلك

زملائي الأعزاء ، كما تعلمون فان أمامنا عددا كبيرا من المشاكل التنظيمية لا بدّ من البت فيها بالسرعة اللازمة لمصلحة العمل في مؤتمرنا . وحتى يمكن الاستفادة بأقصى مايمكن من الوقت القصير المتاح لنا ، فاني اعتزم الدعوة الى جلسة غير رسمية للمؤتمر تكرس للمشاكل التنظيمية وتعقد يوم الجمعة ٢ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٣٠ . واذا لم يعترض أحد ، فاني أعتبر ان المؤتمر يوافق على ان نجتمع غدا في جلسة غير رسمية .

تقرر ذلك

ولكي نستفيد من الوقت المتبقي أمامنا هذا الصباح ، أودّ ان أدعو الوفود ، التي ترغب في ذلك ، الى المشاركة في تبادل غير رسمي للآراء في القاعة C.108 الساعة ١٢/١٥ . وفي نيتي الاستفادة من آراء بعض الوفود الراغبة في مساعدتي في تسيير الجزء التالي من عملنا ، ولا سيما سماع بعض الآراء بشأن الأولويات التي تواجهنا الآن ، وخاصة المشاكل التنظيمية .

وقبل اختتام الجلسة ، أودّ ابلاغكم بأن الجلسة العامة القادمة ستعقد يوم الثلاثاء ٦ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

CD/PV.247
6 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة السابعة والأربعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. داتكو (رومانيا)

GE.84-60586

الحاضرون في الجلســـــة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف.ل. اسرائيليان
	السيد ب.ب. بروكوفييف
	السيد ج.ف. بردينيكوف
	السيد ب.ى. سكومورخين
	السيد س.ف. كوبيش
	السيد ج.ف. انتسيفيروف
	السيد ج.ن. فاشادزى
أثيوبيـــا	السيد ف. يوهانس
الأرجنتين	السيد خ. كاراساليس
	السيد فارسيا موريتان
استراليـا	السيد ر. بتلر
	السيد ر. رو
	السيدة ج. كورتني
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد هـ. فيفينر
	السيد و. أ. فون دن هافن
اندونيسيـا	السيد سوتووارد ويو
	السيدة ب. رمضان
	السيد اندرجاتي
	السيد هاريوماتارام
	السيدة بوديمان
ايران (جمهورية - الاسلامية)	السيد ف. س. سيرجاني
ايطاليـا	السيد م.م. اليسي
	السيد ب. كابراس
	السيد م. بافيزى
باكستـــان	السيد م. أحمد
	السيد ك. نياز
البرازيـــل	السيد س.أ. دى سوزا اى سيلفا
	السيد س. دى كيروز دوارته
بلجيكـــا	السيد م. دوباس
	السيد ج.م. نوارفاليس
	الآنسة م. دوبيكر

الحاضرون في الجلسة (تابـــع)

بلغاريـا	السيد ك. تيلالوف
	السيد ب. بوبتشيف
	السيد ك. براموف
بورمـــا	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو تان تون
بولنـــدا	السيد س. توربانسكي
	السيد ت. ستروبيواس
	السيد ج. تشامبنسكي
بـــيرو	السيد ب. كانوك
	السيد س. كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيا	السيد م. فيفودا
	السيد أ. سيما
الجزائـــر	السيد أ. طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ. روز
	السيد ج. دامبسكي
رومانيـا	السيد أ. داتكو
	السيد ت. ماليسكانو
	السيد أ. بوبسكو
	السيد أ. كريتو
زائـــير	السيدة ايزاكي ايكانغا كابيبا
سري لانكا	السيد ج. دانابالا
	السيد ب. كاريا واسام
السويـــد	السيد ر. أكيوس
	السيد ج. لوندين
	السيدة أ. بونير
	السيد هـ. برفلوند
	السيد ل.أ. فينغرين
الصـــين	السيد كيان جياد ونغ
	السيدة وانغ زيبون
	السيد يانغ منغليانغ
	السيد زهانغ فيد ونغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

فرنسا	السيد دى لافورس
	السيد هـ. ريني
فنزويلا	السيد أ. لوبيز أوليفر
كندا	السيد ج.أ. بيسلي
	السيد ج.ر. سكينر
	السيد ب.و. باشام
	السيد ر. نورث
	السيد د. مونتون
	السيد ج. كيرتون
	السيد ج. بوهنرت
	السيد ر. هايكوك
	السيد ب. ماك فراث
	السيد ج. انغليش
	السيد ج. باير
	السيد ت. كيتنغ
	السيد ج. ناف
	السيد إ. ماهنت
	السيد أ. دونور
كوبا	السيد أ.ف. فونزاليس
كينيا	—
مصر	السيد س. الفرارجي
	السيد أ. حسن
	السيد أ. ماهر عباس
	الآنسة و. بسيم
	السيد ف. منيب
المغرب	السيد ع. صقلي
	السيد م. الشرايبي
	السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. فارسيا روبليس
	السيد ب. ماسيدو ريبا
المملكة المتحدة	السيد أ. كرومارتي
	السيد ل. ميدلتون
	السيد ج.ف. فوردن
	السيد د.أ. سلين

الحاضرون في الجلسة (تابع)

منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد ب. أو. بولد
نيجيريا	السيد ج. أو. أوبو
	السيد أو. اكيندبلي
	السيد ك. ب. اوديديبيا
	السيد ف. اديشيدا
الهند	السيد س. ك. شارما
هنغاريا	السيد د. ميستر
	السيد ف. فايدا
	السيد ت. توث
هولندا	السيد ى. راماكر
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل. ج. فليدز
	السيدة ك. كريتنبورفر
	السيد ر. هورن
	السيد ل. مادسن
	السيد ر. واترز
	السيد هـ. كالهون
	السيد ج. دوسبورغ
اليابان	السيد ر. ايماى
	السيد م. كونيشي
	السيد ت. ايشيكورى
	السيد ك. تاناكا
	السيد ت. كاواكيتا
يوغسلافيا	السيد ك. فيداس
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس : أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح .

يبدأ مؤتمر نزع السلاح هذا اليوم مناقشة البند ٣ من جدول أعماله المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" . غير أنه يجوز لأى عضو ،كالعادة ، ان يثير أى مسألة تتعلق بأعمال المؤتمر ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

لدىّ في قائمة المتكلمين هذا اليوم الممثلون الموقرون لفرنسا والمغرب والمكسيك .

الكلمة الآن لممثل فرنسا الموقّر ، السفير فرانسوا دى لافورس . الكلمة لكم ياسيادة السفير .

السيد دى لافورس (فرنسا) : سيدى الرئيس ، يودّ الوفد الفرنسي ،بادئ ذى بدء ، ان يقدم اليكم تهانيه وأخلص أمانيه بالنجاح في مهمتكم . ويسعد الوفد الفرنسي ان يحيي في شخصكم ممثل رومانيا وهو بلد تربطه بفرنسا صداقة عريقة وتجانس ثمين في المجال الفكرى . وان موهبتكم وخبرتكم ضمان لنا بأنكم ستضطلعون بالمهمة المعهودة اليكم بأحسن صورة .

كما يرغب الوفد الفرنسي ان يعرب لزميلنا البولندى الموقّر عن امتنانه للمجهودات التي بذلها خلال الشهر الأول من دورتنا . وقد أدت هذه المجهودات الى نتائج جوهرية ، وهي تمكننا من الآن ان نستأنف أعمالنا بشأن بند بالغ الأهمية من بنود جدول أعمالنا . وأودّ ان أذكّر بهذه المناسبة بروابط الصداقة العريقة التي تربط بين بولندا وفرنسا وبالاعجاب الذى مافتئت تثيره في الفرنسيين بطولة الأمة البولندية طوال تاريخها المجيد والمأساوى .

وأخيرا ، أودّ ان أعرب من جديد عن ترحيب الوفد الفرنسي بزملائنا الجدد وهم سفراء اثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا وكوبا ومصر وهنغاريا . ويسعدني أن أواصل معهم التعاون الودى الذى اتسمت به علاقاتنا مع أسلافهم .

سيدى الرئيس ، ان الزملاء الذين سبقوني في هذا النقاش قد أكّد معظمهم تدهور الوضع الدولي والمخاطر التي يتضمنها هذا التدهور . ويشاطر الوفد الفرنسي انشغالاتهم الى حد كبير ،غير انه لن تصل انشغالاته الى ماوصلت اليه بعض هذه الوفود . فصحيح أننا نشهد تواصل الأزمات والمجادلات . واننا نأسف لتواصل استعمال القوة مثل الاحتلال السوفياتي لأفغانستان والحرب الجارية بين العراق وايران والأزمة التي تهدد استقلال لبنان وسلامته الاقليمية واستعمال العنف في جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا وفي أمريكا الوسطى . وأخيرا ، فاننا نأسف لانقطاع المفاوضات الثنائية ، ذات الأهمية الرئيسية ،التي افتتحت في جنيف بخصوص المسائل النووية .

ولكن لاتتبين لدى أى من الطرفين أى نية في قطع الحوار ، بل يؤكد كل واحد منهما استعداده لمواصلة الحوار . ويعبر مؤتمر ستوكهولم ، الذى افتتح في الشهر الماضي ، عن عزم الاوروبيين على ان يحددوا فيما بينهم وسائل ارجاع الثقة وزيادة الأمن ، وذلك في منظور الحد من الأسلحة ، وهو منظور نرجو ان يكون قريبا . وستستأنف مفاوضات فيينا بخصوص التخفيض المتوازن للقوات . وفي هذا المحفل بالذات ، اتخذت دورتنا لهذه السنة بداية أحسن من بداية دورة السنة الماضية ، فهناك احتمالات مشجعة تبرز على مايبدو فيما يتعلق

بالتفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، واننا نأمل ان يتمكن المؤتمر ، بفضل روح الانفتاح لدى الجميع ، من معالجة جميع بنود جدول أعماله معالجة مفيدة وبالانتفاع أحسن انتفاع من الظروف المتباينة فعلا التي تبرز فيها المسائل المعنية .

لقد أكد الكثيرون منا على المخاطر المرتبطة بتراكم الأسلحة وخاصة الأسلحة النووية . واننا لا ننكر وجود خطر على الأمن قد ينشأ فعلا من اختلال التوازن وعدم الاستقرار ، غير انه يبدو لنا من المبالغة ان نعرض الوضع الحالي وكأنه ينطوي على مخاطر جدية لحدوث كارثة نووية ، وبالأحرى على مخاطر محدقة .

اننا لا نلاحظ في أي مكان الفزع النووي الذي لاتزال بعض الحركات تسعى الى بعثه في البلدان الغربية . فمن أين ستأتي الكارثة ياترى ؟ ان بلدان الحلف الاطلسي قد أكدت من جديد ، في العام الماضي ، ان اسلحتها لن تستخدم إلاّ للرد على عملية عدوانية . ويطابق هذا التعهد ، بالاضافة الى ذلك ، الالتزام الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم استعمال القوة . ومن جهة أخرى ، تؤكد البلدان الأعضاء في حلف وارسو ، أيضا ، على تعلقها بالسلم ، واننا نحيط علما ببياناتها .

يجب علينا اذن ان ننظر بكل هدوء وموضوعية في المعطيات الحالية لمشكلة السلم ومشكلة الأمن اذ ان هذه المعطيات تحدد ظروف عملية نزع السلاح ذاتها .

وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر الماضي بشأن هذا الموضوع ، صرح قائلا : "ان السلم بين الأمم لا يمكن ان يدوم الا على اساس توازن حقيقي . هذه هي عبرة التاريخ . وباحترام هذه القاعدة الذهبية يتم التوفيق بين حقوق الجميع في الاستقلال والأمن . فاقامة التوازن أو اعادته عندما يختل ، وضمان الاستقرار ، والتخفيض التدريجي للقوات الى مستويات أدنى ، بصورة متزايدة ، والتثبت في أي وقت من الأوقات ، من المعلومات المقدمة ، ذلك هو المنهج الممكن الوحيد لحل المشاكل التي تواجهنا" .

ان هذه الكلمة تعبر بأكبر وضوح عن المبادئ التي تقوم عليها سياسة فرنسا .

فشروط تحقيق السلم والأمن هي بالتالي شروط نزع السلاح ذاتها . ولذلك فاننا ادرجنا في قائمة الاغراض الرئيسية لعملية نزع السلاح - التي تشكل وصايانا العشر - بابا عنوانه "نزع السلاح والأمن الدولي" . وهذا بالنسبة للوفد الفرنسي تبرير لبند جدول أعمالنا المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" .

لقد قبل الوفد بطيبة خاطر ان تشكل هذه الصيغة منذ الآن بندا مستقلا . ذلك أنها تبرز فعلا ان منع نشوب حرب نووية لا يمكن ان يفصل عن أمور أخرى . ولا يتعلق الأمر ببند نووي على وجه التحديد . فصحيح ان هذا البند مرتبط بنزع السلاح النووي حيث ان تحقيق نزع السلاح النووي من شأنه ان يستثني ، بحكم تعريفه ، استخدام الأسلحة النووية . ولكن في الظروف الحالية التي ستستمر دون شك على حالها بعض الوقت ، فان هذا البند يتعلق في المقام الأول بمنع نشوب الحرب بصورة عامة أي منع نشوب حرب تقليدية من شأنها ان تؤدي ، بتصعيدها ، الى تجاوز العتبة النووية . فالمشكل الذي يتعين حلّه اذا هو مشكل الأمن والشروط التي تكون أسسه ، وهذه الشروط هي ، على الصعيد السياسي ، حالة من العلاقات

الدولية تضفي درجة كافية من الثقة وخاصة من خلال احترام مبدأ ميثاق الأمم المتحدة الذى يحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وهي ، على الصعيد العسكرى ، الحفاظ على التوازن اللازم واعادة الثقة باتخاذ تدابير مناسبة . وتقدم مثلا على ذلك ، اليوم ، الاقتراحات التي قدمتها القوى الغربية في ستوكهولم .

واقترحت تدابير أخرى تسعى الى منع نشوب حرب نووية ، على وجه التحديد ، بحظر استخدام الأسلحة النووية أو المبادرة باستخدامها . وقد قدم الوفد الفرنسي في العديد من المرات ، في هذا المحفل أو في اللجنة الأولى للجمعية العامة ، الأسباب التي تجعل هذه التدابير المعلنة والتي لا يمكن التثبت منها تضر بشكل خطير القضية التي تدعي خدمتها نظرا لأن من شأنها ان تدمر في أى منطقة التوازن اللازم للأمن ، فتحدث بالتالي زعزعة سياسية واستراتيجية ذات آثار لا يمكن حصرها ومن شأنها ان تؤثر في العالم بأسره .

ان المناقشات التي لابدّ ان نجريها بشأن البند ٣ الجديد من جدول الأعمال ستفسح امام الوفد الفرنسي فرصة معالجة هذه المسألة الأساسية بمزيد من التعمق .

لقد حاولت تحديد مكان بند "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" في الاطار الواسع الذى يحدده نص جدول أعمالنا . ويقترح جدول أعمالنا مهمة طموحة ولكن لازمة في رأينا ، وهي مهمة لا يمكن الاضطلاع بها على الصعيد الدولي الا مؤتمر نزع السلاح دون سواه . ويتعلق الأمر باستكشاف وتحديد شروط الأمن في الحصر النووى وبدراسة الشروط والوسائل والالتزامات الكفيلة بصيانة الأمن ، وذلك من خلال مناقشات متعمقة .

فهل ستظهر هذه الدراسة المسائل الملائمة لاجراء مفاوضات بخصوص مسائل ملموسة ومحددة؟ ان الوفد الفرنسي لا يستبعد هذه الامكانية أوليا ، فهو لا يعتقد ان مثل هذه المفاوضات يمكنها ان تتناول جوانب هي من اختصاص الدول النووية بالذات . غير ان الوفد الفرنسي يشاطر دون تحفظ في الانشغالات المشروعة للمجتمع الدولي ازاء المسائل التي يغطيها البند ٣ من جدول أعمالنا - وهي مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة للانسانية جمعاء . وبالتالي ، يعترف الوفد الفرنسي بحق جميع الدول في المشاركة في مشاورات بصدد هذه المسائل . ومن ثم ، سيقدم اليها الوفد الفرنسي مساهمته الكاملة وبقدر المستطاع .

ولن أعلّق الا بايجاز على بنود أخرى من جدول الأعمال .

لا يزال الوفد الفرنسي على استعداد للمشاركة هنا في مناقشات جوهرية بشأن البند ٢ أى "وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى" . وقد شرح الوفد الفرنسي في عدة فرص الأسباب التي يستند اليها منهجه بشأن نزع السلاح والظروف التي قد تقبل فيها الحكومة الفرنسية قطع تعهدات على نفسها . ويعتقد الوفد ان هذه المفاوضات تدخل في الظروف الحالية في مجال اختصاص الدولتين النوويتين الرئيسيتين . وبالتالي ، تأمل الحكومة الفرنسية ان يتم في أقرب وقت ممكن استئناف هذه المفاوضات التي قطعها الاتحاد السوفياتي في العام الماضي .

ولا تزال مسألة نزع السلاح الكيميائي موضوع مفاوضاتنا الرئيسي . وهناك عنصران ايجابيان تميزت بهما الاسابيع القليلة الماضية ، وهما اعلان وزير الشؤون الخارجية للولايات

المتحدة بشأن ايداع مشروع معاهدة واعلان ممثل الاتحاد السوفياتي بخصوص أساليب التحقق المستمر من تدمير مخزونات الأسلحة . ومن جهة أخرى ، استأنفت الهيئة الفرعية اعمالها بولاية أوسع تخولها امكانية صياغة أحكام معاهدة . وتبدو لنا الطريقة التي اقترحها رئيس الهيئة الفرعية ملائمة لظروف التفاوض . غير اننا كنا نأمل لو أعطت مكانة أكبر للمسائل المتعلقة بحظر الاستخدام وأساليب التحقق . ذلك ان الادعاءات الأخيرة المتعلقة باستعمال الأسلحة الكيميائية - والتي قد عرضت هذه الأيام على المؤتمر - تتطلب مرة أخرى توخي الحذر من المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام هذا الحظر .

وبصورة عامة ،تبدو لنا الشروط مجتمعة لتحقق هذه الدورة الحالية تقدما جوهريا ونأمل ان يكون حاسما في التفاوض بشأن نزع السلاح الكيميائي .

كما ان الأسلحة الاشعاعية هي موضع تفاوض منذ عدة سنوات . ونأمل ان يتركز هذا التفاوض على موضوعه الخاص ، وذلك هو الشرط اللازم لنجاح في متناولنا . وفي هذا الصدد ، لا نعتقد انه تجدر معالجة مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل في نفس الهيئة الفرعية - ولا يبدو لنا من العملي ان نتفاوض بخصوص اتفاق عام يرمي الى حظر ظهور أسلحة لم تعرف بعد . وبالتالي ، فاننا نفضل العودة الى العمل بالمنهج الذى استخدم فيما قبل والمتمثل في جلسات غير رسمية باشتراك الخبراء ، وهو منهج ساهم بشكل مفيد في استكشاف هذا الموضوع .

ان الوفد الفرنسي قد ركز عدة مرات على الأهمية الكبرى لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ذلك ان هذا السباق يمكن ان يؤدى فعلا الى زعزعة خطيرة للتوازن الاستراتيجي اللازم . وقد تم الاتفاق في العام الماضي على انشاء فريق عامل دون الاتفاق على ولايته . واستنادا الى القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، يطلب العديد منا ولاية تفاوض عامة وهو مالا يمكن للبعض الآخر قبوله . وللوفد الفرنسي بشأن هذا المشكل موقف منفتح ، غير انه يلاحظ ان تعقد الموضوع البالغ يتطلب العمل الاستكشافي الذى يتصوره مشروع الولاية المقدم في العام الماضي ، وذلك بالنسبة لمدة دورة واحدة على الأقل . ويرى الوفد الفرنسي انه قد يكون من الحكمة ان نخصص من الآن لمهمة تحضيرية ضرورية الوقت الذى قد نضيعه في مناقشة ، ربما كانت عقيمة ، هدفها التوصل الى وضع نص أكثر طموحا .

وأخيرا ، يهتم الوفد الفرنسي ببنود جدول الأعمال الأخرى المتعلقة بضمانات الأمن السلبية وبالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، وما من شك في ان الظروف التي نعرفها وعدم توفر الوقت اللازم لن تسمح بتسجيل تقدم ملحوظ هذه السنة .

غير اننا نصر في تفكيرنا بشأن البند الأول من هذين البندين ، ان الحل المتمثل في موافقة مجلس الأمن على بيانات الدول النووية - وبصيغة وحيدة اذا امكن - يمكن ان يمثل حماية كبيرة بالنسبة لأغلبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ويجدر بالتالي النظر فيه في مناقشات جديدة .

ويعتزم الوفد الفرنسي ، في بياناته المقبلة ، وبشكل أكثر اتصالا بالجوهر ، معالجة البعض من البنود التي ذكرتها للتو وكذلك المشكل الحالي والذى فضّ بصورة غير كاملة ، ألا وهو مشكل أساليبنا واجراءاتنا .

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى شخصي .

الكلمة الآن لممثل المغرب ، السفير علي صقلي .

السيد صقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، يسرني بادئ ذى بدء ان اعرب لكم ، باسم الوفد المغربي وباسمي الخاص ، عن تهانينا الصادقة بمناسبة تقلدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آذار/مارس .

ويسعدنا ان نرى قيادة اعمالنا معهودة الى ممثل رومانيا البارز ، وهي بلد يقيم المغرب معه علاقات صداقة وتعاون مثالية . واننا على يقين من ان خبرتكم الثرية ،المقترنة بخصالكم كدبلوماسي حصيف ومحنك ، ستمكنكم من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقكم بكل مهارة وكفاءة .

سيدى الرئيس ، ان العمل الذى انجزه سلفكم ، السفير توربانسكي ، من بولندا ، جدير بالثناء . ونودّ ان نعرب له عن شكرنا الخالص وامتناننا على الطريقة البارعة والفعالة التي قاد بها أعمال المؤتمر طوال ولايته .

وأودّ ان أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالزملاء الجدد ، الممثلين الموقرين لأثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا وكوبا ومصر وهنغاريا . وأودّ ان أؤكد لهم تعاون الوفد المغربي الكامل معهم .

منذ نهاية دورتنا الماضية ، تعرض الأمن الدولي والسلم في العالم لمحنة قاسية . وتزيد النزاعات المتعددة التي تزعزع عالمنا في توتر دولي يبعث على الذعر فعلا . ويشهد انقطاع المفاوضات الثنائية الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى وتأجيل المحادثات بشأن الأسلحة الاستراتيجية على الطريق المسدود الذى توجد فيه العلاقات الدولية حاليا . وتجعل هذه الأحداث مهمتنا في هذا المؤتمر ، اليوم ، شاقة ولازمة في نفس الوقت .

غير اننا اتفقنا في اعترافنا بأن سنة ١٩٨٣ ستكون سنة حاسمة لانعاش مفاوضات نزع السلاح . ورغم انه تم الاعراب بوضوح عن ارادة اجماعية للعمل في الاتجاه المناسب ، فلا يسعنا الا ان نلاحظ ضحالة النتائج التي توصلنا اليها .

وليس هناك عبرة أكبر من ملاحظة ماورد في الكلمات التي القيت في بداية الدورة من عبارات الأمل في تقدم أعمالنا وماورد في الكلمات التي القيت في نهاية الدورة من عبارات الاسف والخيبة أمام عدم احراز أى تقدم . وقد مرت أكثر من خمس سنوات منذ ان عهد الى لجنة نزع السلاح - وهي اليوم مؤتمر نزع السلاح - بمهمة التفاوض في مجال نزع السلاح ، ولم يتم منذ ذلك الحين الاعراب عن أمنيات بهذا الحجم ، كما لم تثر منذ ذلك الحين حواجز بهذا الحجم ، مما عرقل ظهور أى تقدم . وتشكل هذه العملية التراجعية مصدر قلق عميق لنا .

وهو قلق متزايد خاصة وان حربا باردة كامنة وزاحفة تتسلل الى جميع مستويات العلاقات الدولية ، واننا نشعر أكثر فأكثر بالآثار السلبية لهذه الحرب الباردة داخل مؤتمرنا .

فلنأمل - ويجب الاعتراف بأننا غير مقتنعين تماما - ان يكون تغيير اسم الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح فرصة ادراك أفضل للأخطار التي يتضمنها الوضع الحالي وان يحثنا على اتخاذ التدابير الكفيلة ببداية عملية نزع سلاح حقيقية ، اذ مامن أحد ينكر المخاطر التي تحملها الى العالم ترسانات أسلحة يتزايد عددها وفتكها باطراد .

لقد تساءل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، في رسالته الموجهة الى مؤتمرنا ، عن سبب ضآلة التقدم في مجال نزع السلاح رغم وجود اتفاق واسع على الأهداف . وقد صدق عندما قال ان الرد يجب العثور عليه ، واقتبس ، "في الخوف السائد بين الشعوب ولا سيما الخوف السائد بين أقواها من تعريض الأمن القومي للخطر . هذا الخوف الذى يصرفه الانتباه عن التهديد الخطير المحيط بالأمن العالمي الذى يشكله سباق التسلح المستمر" ، انتهى الاقتباس .

وقد أتيحت للوفد المغربي ، في العديد من المرات ، فرصة استرعاء الانتباه الى ان سباق التسلح قد بلغ في عصرنا هذا أبعادا يتجاوز حجمها حاجات الدول المسؤولة عن هذا الوضع من حيث الأمن .

ذلك أننا نعتقد فعلا ان تراكم الأسلحة المتطورة والمدمرة بصورة متزايدة - والتي لاتبعث الأمن في أى طرف من الأطراف - لاتساهم الا في زيادة مشاعر الريبة وتفاقم حالات التوتر . وبالتالي ، لايمكن ان يؤدى هذا التراكم الا الى وضع متأزم بالغ الخطورة ما لم يوضع له حد . وما العدد الهائل من القرارات التي اعتمدتها في هذا الصدد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة سوى دليل بيّن في حدّ ذاته . ويعبر ذلك عن عظم اهتمام المجتمع الدولي بأن يرى الدول الكبرى التي تحتجز الانسانية بأسرها شبه رهينة وهي تتوخى علاقات قائمة على أسس غير أسس الشك والمجابهة وتمضي بثبات على طريق نزع سلاح حقيقي من شأنه ان يكون مفيدا لجميع أمم العالم .

سيدى الرئيس ، نعتقد ان الوقت قد حان لأن نقوم بعمل جدى وبناء داخل مؤتمرنا ، والا فقدنا تماما اعتبارنا لدى الرأى العام العالمي . ويتضمن جدول أعمالنا مسائل لم تعد تحتاج الى اثبات ضرورتها الملحّة وأهميتها .

ويودّ وفدى الاعراب عن ارتياحه بشأن القرار الذى اتخذناه بادراج مسألة منع نشوب حرب نووية كبند مستقل في جدول أعمالنا . وقد اعترفنا بالتالي بما يستحقه هذا المشكل من أولوية ومايكتسبه من حدّة .

وبالنسبة لنا ، لايسعنا الا ان نعرب عن ارتياحنا بهذا الشأن ، اذ ان المشكل الأساسي الذى تواجهه الانسانية اليوم - اذا ماتوجب التذكير به - هو مشكل بقائها على قيد الحياة . وكما يذكر بحق قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاى ، فان ازالة خطر الحرب النووية هي أكثر المهام أهمية والحاحا في الوقت الحاضر .

ومن المشجع ان نلاحظ ان جميع الوفود الحاضرة هنا توافق على الاعتراف بأن الاحتمال الحقيقي لفناء كل شكل من أشكال الحياة على الأرض نتيجة لنشوب حرب نووية ، يمثل أكبر تهديد يجب على عالمنا التصدى له . وبالتالي ، يصعب علينا فهم الأسباب التي تحول دون شروع المؤتمر في العمل الجوهرى بشأن مسألة حاسمة وأساسية بهذه الدرجة .

ان قرار الجمعية العامة الذى ذكرته للتوّ ، بعد ان أعرب عن قلقها بشأن عدم تمكن لجنة نزع السلاح من البدء في مفاوضات بشأن المسألة اثناء دورتها لعام ١٩٨٣ ، يرجو من مؤتمرنا ان يضطلع ، على سبيل الأولوية العليا ، باجراء مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية .

ويرى الوفد المغربي ان الوقت قد حان للعمل ولمتابعة توصية الجمعية العامة . وينبغي في هذا الصدد اجراء مفاوضات ملموسة دون ابطاء ، من الأفضل ان تتم في اطار هيئة فرعية نعتبرها أنسب الوسائل لدراسة هذه المسألة ، وهي التي أوصت بانشائها مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/341 .

سيدى الرئيس ، من البديهي ان أفضل طريقة لمنع اندلاع حرب نووية يكمن في وقف سباق التسلح النووى وفي تعزيز نزع السلاح النووى ، نظرا لأن الأسلحة النووية هي التي تهدد بدرجة أكثر خطورة وجود أى حضارة . ونود هنا التذكير بالمسؤولية الخاصة التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح . ولن نستطيع التركيز بما فيه الكفاية على الواجب السياسي والاخلاقي الذى يقع على عاتق هذه الدول باحترام التزاماتها واتاحة تجسيد أحكام الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

سيدى الرئيس ، سينعقد في جنيف خلال السنة المقبلة المؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وستكتسي أعمال هذه الدورة ، المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال المتعلق بحظر التجارب النووية ، أهمية كبرى عشية هذا الحدث .

لم تفتنا أية فرصة لم ننتهزها لتأكيد الضرورة الملحة والقصوى لاجراء مفاوضات ولابرام معاهدة بخصوص الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية . ولم ننفك نركز على الآثار الايجابية التي ستنجم عن ابرام معاهدة مماثلة بشأن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . غير ان المجهودات المبذولة الى الآن لاتبلغ مستوى انشغالاتنا وآمالنا - ويجب الاعتراف بذلك - بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها الجمعية العامة وبالرغم من الالتزامات القائمة بموجب معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ان الفريق العامل الذى انشأناه منذ سنتين والخاص بالبند ١ من جدول الأعمال قد اهتم بادئ ذى بدء بمسألة التحقق الهامة . ويجدر من الآن التركيز على صياغة مشروع معاهدة من شأن ابرامها ان يمثل ، دون شك ، مرحلة هامة في مجال نزع السلاح النووى .

سيدى الرئيس ، ان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لمسألة أخرى توليها الجمعية العامة درجة أولوية عليا ، واننا لعلى أتمّ وعي بذلك . فقد أصبح امتداد سباق التسلح الى هذا المجال باعثا جديدا للقلق ومصدرا جديدا من مصادره بالنسبة للمجتمع الدولي .

ان الفضاء الخارجي أصبح منطقة تنافس بين الدول الكبرى بدل ان يعتبر تراثا مشتركا للانسانية ومجال نشاط سلمي لفائدة جميع أمم العالم . فكل يوم يمر يحمل معه اخبارا عن وضع أو تجربة أحد الأسلحة التي سيكون مجال استعمالها الفضاء الخارجي . وهكذا لم يعد اطلاق مراكب فضائية مضادة للتوابع الأرضية وغيرها من القذائف ووضعها في مدارات يعتبر سيناريو مستقبليا بل أصبح حقيقة ملموسة ومهددة .

ونظرا لضرورة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة الجميع ، يتحتم علينا اتخاذ التدابير اللازمة لاستبعاد الخطر الذى يفرضه على الانسانية سباق التسلح في هذا الميدان .

وفي السنة الماضية ، تم التوصل الى اجماع فيما يتعلق بانشاء هيئة فرعية لهذا الغرض . ولكننا لم نستطع لسوء الحظ الاتفاق بشأن تحديد ولاية هذه الهيئة .

وفي القرار ٣٨/ ٧٠ ، تطلب الجمعية العامة في دورتها الأخيرة الى جميع الدول وخاصة تلك الحائزة لقدرات رئيسية في ميدان الفضاء ، ان تسهم بنشاط في تحقيق هذه الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وان تتخذ التدابير الفورية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وتدعو الجمعية العامة في هذا القرار نفسه الى انشاء هيئة فرعية للتفاوض بشأن عقد اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، بشأن منع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي .

واننا نأمل ان يلبي هذا النداء وان نتمكن دون تأخير من الشروع في العمل .

سيدى الرئيس ، ان مسألة حظر الأسلحة الكيميائية هي من بين المسائل التي نوليها أولوية كبيرة . ويسعدنا ان نشاهد ان العمل في هذا المجال قد أحرز بالفعل تقدما . ذلك ان كل دورة تقربنا أكثر من صياغة نص اتفاقية نأمل ابرامها خلال الدورة الحالية . وسيكون هذا العمل ، بالتأكيد ، مساهمة كبيرة في تحقيق الهدف الذى نسعى اليه ، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل .

اننا لمرتاحون لكون الولاية المعتمدة فيما يتعلق بالهيئة الفرعية المخصصة للتفاوض بشأن هذه المسألة تعكس بوجه ملائم حالة تقدم أعمالنا .

وتبرر تفاؤلنا وتعززه البيانات الأخيرة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، واننا لمقتنعون بأن اقتراحاتهما لابدّ لها من اعطاء مفاوضاتنا زخما جديدا .

سيدى الرئيس ، ان ممثل المكسيك الموقّر ، السفير فارسيا رويليس ،قد أحسن الموازنة في كلمته الافتتاحية لهذه الدورة فيما بين النتائج الرئيسية التي حققتها مختلف هيئات التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

وقد ذكّرنا بأن "مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح" وكذلك "مؤتمر لجنة نزع السلاح" قد حققا نتائج ملموسة في مجال ازالة الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل الأخرى . اما فيما يتعلق بحصيلة لجنة نزع السلاح منذ انشائها في سنة ١٩٧٨ ، فهي

تشهد ، وأقتبس ،"على عقم لا مبرر له بالمرة" . وعلينا ان نأمل ان يخرج مؤتمر نزع السلاح أعمالنا من الطريق المسدود الذى توجد فيه ، حتى تحقق هذه الهيئة للتفاوض المتعدد الأطراف بدورها تقدما على درب نزع السلاح العام والكامل .

سيدى الرئيس ، يبدو لنا فعلا ان الوقت قد حان لنعمل ولنظهر ارادة سياسية كافية حتى نتمكن من الاستجابة للآمال التي علقها علينا المجتمع الدولي .

وشكرا سيدى الرئيس .

الرئيس : أشكر ممثل المغرب على بيانه وخاصة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى الرئيس .

الكلمة الآن لممثل المكسيك الموقّر ، السفير ألفونسو غارثيا روبليس .

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، ان من أتيحت لهم الفرصة ، مثلي ، ليس لتقدير نشاطكم الفعال والرصين في لجنة نزع السلاح فحسب ، بل وكذلك لمشاهدة التألق والكفاءة اللتين تحليتم بها للاضطلاع بالمهمة الهامة لتمثيل رومانيا لدى منظمة الأمم المتحدة ، مرتاحون لكون أعمال مؤتمر نزع السلاح عهد بقيادتها اليكم خلال شهر آذار/مارس ، وهو مع شهر شباط/فبراير من أهم الشهور لاعطاء اتجاه منطقي لمداولات محفل التفاوض المتعدد الأطراف هذا . ويسر وفد المكسيك ان يقدم اليكم تعاونه دون تحفظ .

كما اننا نرغب في اعادة الاعراب عن امتناننا الكبير لسلفكم ، ممثل بولندا الموقّر ، السفير توربانسكي ، الذى كان تقديره الشخصي وموهبته اللذان أظهرهما في هذه المرحلة الأولى من أعمالنا لهذه السنة مثاليين حقا .

وتمشيا مع برنامج العمل الذى اعتمدناه لهذا الاسبوع ، تكرس هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح للبند ٣ من جدول أعماله ، المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" .

ولتقدير أهمية هذه المسألة ، يكفي التذكير بفقرتين من فقرات الوثيقة الختامية لسنة ١٩٧٨ . ففي الفقرة ٨ ، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه "مع ان الهدف النهائي لجهود الدول ينبغي ان يظل نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة فان الهدف العاجل هو القضاء على خطر اشتعال حرب نووية" ، وأضافت في الفقرة ١٨ ان "ازالة خطر نشوب حرب عالمية - أى حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحا" .

ينبغي لنا اذا ان نأمل ألّا يحصل في هذه السنة ماحصل سنة ١٩٨٣ ، حيث كرسنا شهرين من المجهودات المثابرة للتغلب على المقاومة المتعنتة وغير المفهومة التي تمارسها بعض الدول ازاء مجرد ادراج هذا البند في جدول الأعمال - كما تشهد بذلك الكلمات التي ألقاها وفد المكسيك في الجلسات العامة ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢١٦ للجنة - ونأمل ان يتوصل أعضاء المؤتمر الى التفاهم ، خلال هذا الاسبوع ، للرد على الطلب الذى وجهته الجمعية العامة اليه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية في الفقرة ٢ من منطوق قرارها ١٨٣/٣٨ زاى ، أى "ان ينشئ لهذا الغرض فريقا عاملا مخصصا لهذا

الموضوع ، في بداية دورته لعام ١٩٨٤" ،وان يمنحه ولاية ملائمة ليتمكن فورا من اجـــــراء "مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حـــرب نووية" ، تمشيا مع ما تم التذكير به صراحة في نفس القرار .

وأودّ في هذا الصدد ان ألاحظ ، كما سبق وأعلنت في عدة مناسبات في هذه القاعة نفسها ، ان هذه "التدابير المناسبة والعملية" التي طلبت الجمعية العامة من أجلها اجراء مفاوضات "على سبيل الأولوية العليا" "يجب ان تكون متناسبة مع خطورة ووشاكة الأخطار الـتي يراد تفاديها" وكما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في الوثيقة الختاميـة ، يجدر ان يكون في اذهاننا أنه "من الضروري وقف سباق التسلح النووي بشتى جوانبه وعكـس اتجاهه" ، تفاديا لنشوب حرب نووية ، دون ان ننسى ان "الغاية النهائية في هذا المضمار هي الازالة الكاملة للأسلحة النووية" . ومن جهة أخرى ، فمن البديهي ان هذه الازالـــة لايمكن ان تتحقق بين يوم وليلة وان نزع السلاح النووي لن يكون ممكنا الا في اطار برنامـــج تدريجي يتوخى فيما يتوخاه تدابير من شأنها "القيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها" .

وتشمل الوقاية من نشوب حرب نووية - بشكلها الحالي الذى نعتبره سليما - مجموعـة واسعة من التدابير . ولكن يجدر انتقاء التدابير التي تبدو لنا "مناسبة وعملية" استخـــداما للفظين اللذين استخدمتهما الجمعية العامة - حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح أو الهيئـــة الفرعية المخصصة التي سينشئها المؤتمر لتنظر بالتحديد في البند ٣ ، أو غيرها من الهيئات الفرعية ذات الصلة ، من ايلاء مثل هذه التدابير الأولوية في مفاوضاتها .

ولعله ينبغي ايلاء حظر تجارب الأسلحة النووية الأولوية ، من جملة هذه التدابـير ، وهو بند يتصدر جدول أعمال اللجنة منذ ان أصبحت تعدّ أربعين عضوا - أى منذ سنة ١٩٧٨ . وبما انه اجتمع بشأن هذا الموضوع فريق عامل مخصص في العام الماضي ،فقد يكفي اعادة انشائه بتسمية تمنحه ولاية ملائمة مثل الولاية المنصوص عليها في المشروع الذى قدمه وفد المكسيـــك والمستنسخ في الوثيقة CD/438 ، الذى ينص على ان "يستهل الفريق على الفور التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لحظر تجارب جميع الأسلحة النووية ويبذل أقصى مساعيه لكي يتسـنى للمؤتمر ان يحيل الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين المشروع الكامل لمثل هذه المعاهدة" . وبالاضافة الى ذلك ، تقابل هذه الولاية تماما الولاية التي وافقت عليهـــا الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في قراريها ٧٢/٣٧ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٦٢/٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

اما فيما يتعلق بالمسألة الواردة ، منذ سنة ١٩٧٩ ، في البند الثاني من جـــدول أعمال لجنة نزع السلاح - التي أصبحت اليوم مؤتمر نزع السلاح - والتي قد تكون متصلة أوثـــق اتصال بمسألة منع نشوب حرب نووية ،فمن المرغوب الى حد كبير ان يتم أخيرا النظر فـــي الاقتراحات المتكررة التي وضعتها مجموعة الـ ٢١ ومجموعة الدول الاشتراكية والرامية الى انشاء هيئة فرعية مخصصة لتنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية من خلال اجراء مفاوضات مستعجلة .

ان المسألة المعنونة "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" التي تكون البنـد ٥ من جدول الأعمال ، تكتسي أهمية وصبغة بنفس درجة الالحاح نظرا لأنه من البديهي اننا امام

مشكل لا يحتمل التأخير ويجب ألاّ يتكرر بشأنه الخطأ المرتكب بخصوص القذائف ذات الرؤوس الحربية المتعددة الفردية التوجيه ، المعروفة بمختصر "ميرف" MIRV . وكما أكد العديد من رجال العلم المختصين في هذا الميدان : "اذا أردنا حظر الأسلحة الفضائية ، فقد تكون الفترة الحالية آخر فترة يمكن فيها فرض هذا الحظر" . ولهذا فانه من الضروري ان ينشئ المؤتمر دون تأخير هيئة فرعية مخصصة - كما أوصت الجمعية العامة في قرارها ٣٨/ ٧٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ - وذلك بغرض الاضطلاع على الفور "بمفاوضات لابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي".

واذا توصلت هذه الهيئات الفرعية الثلاث الى الاضطلاع بصورة ملائمة بولايات مثل الولايات التي لخصتها للتوّ - وهذا ما نأمله - ، فان الهيئة الفرعية المخصصة التي قد تنشأ للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال - منع نشوب حرب نووية - يمكنها السعي للتوصل الى اتفاق ، خلال سنة ١٩٨٤ ، بشأن عدد محدود من التدابير التي يجوز لنا وصفها بأنها "تدابير قصيرة الأجل" . ومن بين هذه التدابير ، يجدر ان توجد في المقام الأول ثلاثة انواع من التدابير التي سبق وان اتيحت لي فرصة مناقشتها في السنة الماضية خلال الجلسة ٢٣٤ للجنة نزع السلاح المنعقدة في ١٦ آب/افسطس ١٩٨٣ وهي التالي ذكرها :

١ - يتمثل التدبير الأولي في التجميد الفوري للأسلحة النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذي يجب أن نأمل أن يتلوه في أجل أقصاه خمسة أعوام تجميد للأسلحة النووية للدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، وهي مسألة اعتمدت الجمعية العامة بشأنها قرارات متتالية خلال دورتيها السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين ، وتبرز محتوياتها ، صراحة أو ضمنا عدة نقاط تكتسي مغزى خاصا مثل ما يلي :

ان تجميد الأسلحة النووية لا يمثل ، بالطبع ، غاية في حدّ ذاته ، بل قد يمثل الخطوة الأولى الأكثر فعالية التي يمكن تخطيها في الوقت الحالي ، سواء أكان ذلك لوضع حدّ لأي تزايد في الترسانات النووية الضخمة التي تمتلكها الدولتان العظميان أو لتنشيط المفاوضات الرامية الى تحقيق تخفيض جوهري وتحديد نوعي للأسلحة النووية الموجودة حاليا .

ليس هناك مايبعث على الانشغال فيما يتعلق باحترام الالتزامات التي قد تنشأ عن التجميد ، نظرا لأن الجمعية العامة قد أوضحت صراحة في قرارها ان التجميد سيخضع لجميع التدابير والاجراءات ذات الصلة الخاصة بالرقابة والتي تم الاتفاق عليها بين الطرفين في حالة معاهدتي محادثات الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الاولى والثانية - التي تثير مشاكل رقابة أكثر تعقيدا من المشاكل التي قد تثور في حالة التجميد المتوقع - كما سيخضع أيضا للتدابير والاجراءات التي اتفق عليها الطرفان نفسيهما خلال المفاوضات الثلاثية الخاصة بالحظر الكامل للتجارب النووية والمنعقدة في جنيف من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨٠ . وبالاضافة الى ان من شأن التجميد ان يضع حدا لكافة أنشطة أي برنامج من برامج التسلح ، أدت الاعتبارات السابق ذكرها بالسيد هيربرت سكوفيل ، المدير المساعد السابق

لوكالات الاستخبارات الأمريكية للولايات المتحدة - وهو حسن الاطلاع في هذا المجال - الى التأكيد بأنه "لم يعد بالامكان الاستناد الى الرقابة ، بصورة شرعية ، كوسيلة للتنصل من اتفاق خاص بالتجميد" .

ومن جهة أخرى ، فان ظروف مثل هذا التجميد مواتية جدا في الوقت الحالي ، نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لهما قوة عسكرية نووية متعادلة ونظرا لأنه يبدو بصورة عامة انه يوجد بينهما تكافؤ تقريبي .

٢- هناك تدبير ثان يمكن ان يوصف دون شك ، رغم مايبدو عليه من تواضع ، بأنه "مناسب وعملي" في المساهمة في منع نشوب حرب نووية ، يتمثل في التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بألاّ تبادر باستعمال أدوات دمار جماعي فتاكة بهذه الدرجة .

وفي الكلمة التي ألقيتها في السنة الماضية والتي سبق أن أشرت اليها ، أوضحت انه يمكن انجاز هذا الأمر على مرحلتين . ففي المرحلة الأولى ، تتعهد الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة تعهدا رسميا ، باعلانات وحيدة الجانب - مثلما فعلت الصين سنة ١٩٦٤ والاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٢ - بألاّ تبادر باستعمال الأسلحة النووية . وفي المرحلة الثانية ، تقوم الدول النووية الخمس باضفاء صبغة متعددة الأطراف على الالتزامات التي تعهدت بها منفردة ، بادراج هذه الالتزامات في صك متعدد الأطراف يتم التفاوض بشأنه . ونظرا لأنه لم يجد جديد حتى الآن ،ماعدا ماتصورناه للمرحلة الأولى ، فاننا نعتقد انه يجدر الانتقال الى المرحلة الثانية دون تأخير .

وفي هذا الصدد ،فان الهيئة الفرعية التي قد يدرج في جدول أعمالها منع نشوب حرب نووية قد تمثل في اعقادنا محفلا جيدا للاسراع باجراء المفاوضات اللازمة للتمكن من الاشتراك في صياغة معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول بشأن هذه المسألة .

٣- ان "التدبير القصير الأجل" الثالث الذى نعتقد انه مناسب وعملي كي يناقش في الهيئة الفرعية التي تحدثت عنها للتوّ ، تدبير ذو صبغة مؤسسية ،بادر وفدى بتقديمه في نفس الكلمة التي القيتها في آب/افسطس الماضي والتي سبق ان اشرت اليها ، وقد تبنته الجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٣٨ نون المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذى حثّت فيه "حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ان تدرسا فورا ، كوسيلة للخروج من هذا الطريق المسدود ، امكانية الجمع في محفل واحد بين سلسلتي المفاوضات اللتين يجريانهما وتوسيع نطاقهما لكي تشملا أيضا الأسلحة النووية 'التعبوية' أو 'الميدانية' " .

ان حث الجمعية العامة هذا يكتسي اليوم طابعا متزايد الالحاح اذا أخذنا بالاعتبار ان المفاوضات الثنائية بخصوص الأسلحة النووية قد انقطعت أو علقت ، حسب العبارة المفضلة . ومن جهة أخرى ، فمن شأن هيئة أخرى متعددة الأطراف - مثل الهيئة المعنية بمنع نشوب حرب نووية - ان تكون محفلا من المحافل الأكثر ملاءمة لجمع المفاوضات المذكور في حث الجمعية العامة ، نظرا لأن الجمعية كررت في نفس القرار "رجاءها الى الطرفين المتفاوضين ان يضعا في اعتبارهما بصورة دائمة ان الخطر الماثل في هذا الصدد لا يتهدد مصالحهما الوطنية فحسب بل ويتهدد كذلك المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم" .

ان تحقيق المفاوضات الضرورية لابرام اتفاقات بشأن التدابير الثلاثة التي كنت بصدد استعراضها والتي وصفتها بأنها "مناسبة وعملية" ، وهي تجميد الأسلحة النووية للدولتين العظميين ، وصيافة اتفاق يضفي طابعا الزاميا على تعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تبادر باستعمال ادوات دمار جماعي فتاكة بهذه الدرجة ، والجمع في محفل واحد بين سلسلتي المفاوضات الجارية بشأن الأسلحة النووية ، ان تحقيق هذه التدابير ، وأكرر ذلك ، سيمثل أفضل خطوة أولى تقوم بها الهيئة الفرعية التي ستنشأ للمساهمة في منع نشوب حرب نووية . ذلك ان جميع هذه التدابير - بغض الطرف عن أهميتها الجوهرية - تستجيب للشرط الذى حددته الجمعية العامة بأن تكون هذه التدابير "مناسبة وعملية" ، وستساعد جميع هذه التدابير على تعزيز السلم الدولي - المهدد حاليا بشكل كبير - هذا السلم الذى يجب "ان يقوم على ارادة جميع الدول للبقاء جميعا على قيد الحياة بدلا من ان تقوم على خطر الابادة المتبادلة" ، حسب ما أعلنته مجموعة الـ ٢١ منذ سنة .

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وخاصة على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

لم يبق لدى أى متكلم في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ، وأودّ ان أسأل المؤتمر : هل يرغب أحد الوفود في أخذ الكلمة هذا الصباح ؟ لا أرى أحدا يرغب ذلك .

السادة المندوبون الموقّرون ، اعتزم الآن - طبقا لبرنامج عمل هذا الاسبوع - رفع الجلسة العامة ودعوة اجتماع غير رسمي للمؤتمر الى الانعقاد بعد خمس دقائق لمواصلة درس بعض المسائل المتصلة بتنظيم أعمالنا . وبهذه المناسبة ، أود أن أخطركم بنتائج الاستشارات التي جرت .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٨ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠ .

<u>رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥</u>

CD/PV.248
8 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثامنة والأربعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ا . داتكو (رومانيا)

GE.84-60617

الحاضـــرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ج • ف برد نيكوف
	السيد ف • ى • سكوموروخين
	السيد س • ف • كوبيش
	السيد ج • ء نتسيفروف
	السيد ف • فاشلد زه
اثيوبيـــا	السيد ف • يوهانس
الارجنتـــين	السيد خ • كاراساليس
	السيد غارسيا موريتان
استراليـــا	السيد ر • بتلـــر
	السيد ر • روو
	السيدة ج • كورتني
المانيا (جمهورية ـــ الاتحادية)	السيد ف • ايلبه
	السيد م • غرد تس
اندونيسيا	السيد سوتووارد ويو
	السيد اندرجاتى
	السيد هريوماتارام
	السيد بوديهان
ايـــران (جمهورية ـــ الاسلامية)	السيد ن • ك • كامياب
	السيد ف • س • سرجاني
ايطاليـــا	السيد م • اليسي
	السيد م • بافيزى
	السيد ج • ادورني براتشيزى
باكستـــان	السيد ك • نيـــاز
البرازيـــل	السيد س • أ • دى سوزا أى سيلفا
بلجيـــكا	السيد دوباس
	السيد ج • م • نوارفاليس
	الانسة م • دى بيكر
بلغاريـــا	السيد ك • تيلالوف
	السيد ب • بوبشيف
	السيد ك • براموف

بورمـــا	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أوتان تون
بولنـــدا	السيد س • توربانسكي
	السيد ت • ستروبواس
	السيد ى • سيالوفيتس
بـــيرو	السيد ب • كانوك
	السيد س • كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيفودا
	السيد أ • سيما
	السيد ج • فيدلر
	السيد كالافسكي
	السيدة ل • فربوفا
الجزائـــر	السيد أ • طفـار
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	السيد هـ • روز
	السيد ج • دامبكي
رومانيـــا	السيد ا • داتكو
	السيد ت • ماليسكانو
	السيد أ • بوبسكو
	السيد أ • كريتو
زائـــير	السيدة أ • اكانغا كابيا
سري لانـــكا	السيد ب • كاريا واسام
السويد	السيد ر • أكيوس
	السيد ج • لوندين
	السيدة أ • بونير
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ل • أ • فنغرين
الصـــين	السيد كشيان جيادونغ
	السيد ليانغ دفنغ
	السيد لي ويمين
	السيد لين شنغ
	السيد سوكايمنغ
	السيد لو منحتشون
فرنســـا	السيد ف • دى لا غورس

فرنسا (تابع)	السيد هـ • رينى
	السيد ج • مونتاسييه
فنزويلا	السيد أ • لوبيز أوليفر
كندا	السيد ج • ر • سكينر
	السيد ب • و • باشام
	السيد ر • نورث
كوبا	السيد أ • ف • غونزاليس
كينيا	
مصر	السيد س• الفرارجي
	السيد أ • حسن
	السيد أ • ماهر عباس
	الآنسة و • بسيم
المغرب	السيد م • الشرايبي
	السيد أ • هلال
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيد ب • ماسيدو ريبا
المملكة المتحدة	السيد أ • كرومارتي
	السيد ل • ميدلتون
	السيد ب • ب • نوبل
	السيد ا • ر • كنيون
	السيد ف • هـ • غريفس
	السيد ج • ف• غوردن
	السيد د • أ • سلين
منغوليا	السيد د • ارد مبيلغ
	السيد س • أو• بولد
نيجيريا	السيد ج • أو • أوبو
	السيد أو • اكيندبلى
	السيد ك • ب • اوديديبيا
الهند	السيد م • دوبى
	السيد س• ك • شارما
هنغاريا	السيد د • ميستر
	السيد ف • غايدا
هولندا	السيد ى • راماكر

الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ج • فليدز
	السيدة ك • كريتنبورغر
	السيد ر • هورن
	السيد ل • مادسن
	السيد ر • واترز
	السيد هـ • كالهون
	السيد ج • دوسبورغ
	السيد ب • كوردن
اليابـــان	السيد ر • ايماى
	السيد م • كونيشي
	السيد ت • ايشيكورى
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • كاواكيتا
يوغسلافيـا	السيد ك • فيداس
	السيد م • ميخايلوفيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للامين العام :	السيد ر • جاييـال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : افتتحت الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح ، يتابع المؤتمر ، اليوم ، النظر في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون : " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " .

غير أنه ، عملا بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأي عضو يرغب في ذلك أن يثير أي قضية ذات صلة بأعمال المؤتمر .

وكما تعلمون ، ان هذا اليوم هو يوم المرأة العالمي ، ولذلك ، أود في هذه المناسبة ، أن أعرب عن تهاني لجميع النساء المشتركات في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وكذلك الى جميع النساء اللواتي اعربن عن اهتمامهن بعملنا .

وأود أيضا أن أشير الى أن الشرفة المخصصة للجمهور في هذه القاعة تضم اليوم المشتركات في مؤتمر "النساء والحملة العالمية لنزع السلاح " المنعقد حاليا في قصر الأمم ، واني اقدر بالغ التقدير اهتمامهن بأعمال مؤتمرنا ، والمتجلي في الرسالة الموجهة الينا ، والتي ستوزع نسخ عنها على جميع الأعضاء على سبيل الاطلاع . وفي الوقت ذاته ، أود أن اطلب من الأمين العام الكريم السفير ريكي جاييان أن يقرأ هذه الرسالة .

السيد جاييان (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام) (الكلمة بالانكليزية) : اليكم نص الرسالة :

" في يوم المرأة العالمي هذا ، نحن نساء مختلف البلدان المجتمعات هنا في جنيف لدراسة كيف يمكن أن نسهم ، بأكثر فعالية ممكنة ، في الحملة العالمية لنزع السلاح نرغب في أن نوجه هذه الرسالة اليكم ، أنتم أعضاء مؤتمر نزع السلاح .

نتوجه اليكم ، لاقتناعنا بأنه ينبغي على مؤتمر نزع السلاح — وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بمفاوضات نزع السلاح — أن يتخذ ، على وجه الالحاح الخطوات اللازمة للمساعدة في تحرير البشرية من التهديد بالفناء النووي ، ومن العواقب الخطرة التي ينطوي عليها الاستمرار في تكديس الأسلحة ، بما في ذلك المفاعيل المحيقة للتجارب النووية والحرمان والآلام التي يسببها سوء استخدام الموارد لاغراض التسلح ويساورنا الغضب اذ نرى أن المبلغ الذي يمكن أن يطعم البشرية لعام كامل ينفق اليوم على سباق التسلح في يوم واحد .

ان منع الحرب النووية والتقدم في المفاوضات الهادفة الى عقد اتفاقات لمراقبة الأسلحة تؤدي الى نزع كامل وشامل للسلاح ، قد اصبح من مواضيع الاهتمام الرئيسية لنساء العالم أجمع . فقد منت النساء آلاف الكيلومترات ، ونظمت مظاهرات جماعية ، ومخيمات سلام ، ومؤتمرات وحملات جماعية للاعراب عن معارضتهن لسباق التسلح وحمل الناس على ادراك خطر هذا السباق على عالمنا .

واننا ننتظر من حكوماتنا أن تتخذ تدابير محسوسة لنزع السلاح تقلب الوضع الخطر الذي نحن فيه الآن ، وننتظر من مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بقوة ، في الأشهر القادمة لعقد اتفاقات تحقق من بناء الترسانات وتؤدي لأول مرة ، الى نزع حقيقي للسلاح .

وعلى الرغم من أننا نعتبر أن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر هي ذات أهمية كبرى ، فاننا نحث الأعضاء على تركيز جهودهم للتوصل الى اتفاقات في المجالات التالية ، التي نعتبر انها المهام الأكثر الحاحا التي تواجه البشرية اليوم :

١ — منع الحرب النووية — التفاوض على اساس الوثائق المقدمة في دورة العام الماضي للجنة نزع السلاح من جانب مجموعات البلدان غير المنحازة ، والبلدان الاشتراكية ، والبلدان العربيـــة •

٢ — الحظر الشامل للتجارب — عقد معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية فـــي جميع البيئات ، في نهاية هذه الدورة ، نظرا لكون المفاوضات قد بلغت مرحلة متقدمة جـدا في المفاوضات الثلاثية • ويجب أن توقع هذه المعاهدة من جانب جميع الدول الحائـــزة للقدرة النوويـــة •

٣ — منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي — التفاوض لعقد معاهدة أومعاهدات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومناشدة الحكومات المعنية مباشرة أن تعلق جميع البحوث والتطويرات والتجارب الى حين عقد هذه المعاهدة و/أو المعاهدات•

٤ — عقد معاهدة بحظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ، وتدمير المخزونـــات الحاليـــة •

اننا ننتمي الى منظمات تضم ملايين النساء في العالم ، ونطالبكم ، أنتم اعضاء مؤتمر نزع السلاح ، بأن تمارسوا الارادة السياسية الضرورية للتفاوض والتوصل الى اتفاقات تزيـــل التهديد المعلق فوق رؤوسنا جميعا بتدمير جميع اشكال الحياة " •

وهذه الرسالة موجهة من المشتركات في المؤتمر المعنون " النساء والحملة العالمية لنـــزع السلاح " الذي انعقد في جنيف من ٦ الى ٩ آذار/مارس ١٩٨٤•

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : اشكر السفير جاييال على قراءته لهذه الرسالـــة الهامة الموجهة الى مؤتمرنا ، واني متأكد من أن جميع الأعضاء قد استمعوا اليها باهتمام خاص•

أمامي على قائمة المتكلمين اليوم ، الممثلون الكرام لتشيكوسلوفاكيا ، والولايـات المتحـــدة ، والصين ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة •

أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا الكريـــم •

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا)(الكلمة بالانكليزية) : الرفيق الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أرحب بكم ، انتم ممثل رومانيا الاشتراكية التي تربطها ببلدي أواصر التحالـف والصداقة ، لرئاسة مؤتمر نزع السلاح • وبما انني اعرفكم منذ مدة طويلة في محافل مختلفة لنزع السلاح فاني مقتنع بأننا سنكون في أيدي أمينة طوال شهر آذار/مارس • وبالنظر الى نتائج عملنا خلال شهر شباط/فبراير ، نتوقع المزيد من التقدم في تنظيم عملنا • وهنا ، أوجه الشكر الى ممثل جمهوريـــة بولندا الشعبية ، سعادة السفير ترباتسكي ، الذي حاول تكرارا ، وبالرغم من الصعوبات العديـدة ، الانطلاق بدورة هذا العام في أسرع وقت ممكن ، وقد نجح في ذلك في النهايـة •

واسمحوا لي أيضا ، أيها الرفيق الرئيس ، أن انضم اليكم في الترحيب بيننا اليوم بالمشتركات في حلقة تدارس " المرأة والحملة العالمية لنزع السلاح " ، اللواتي اجتمعن في جنيف لتبـادل الآراء حول امكانية مساهمة النساء ومنظماتهن في الحملة العالمية لنزع السلاح ، وحول تعاون منظماتهـــن المعنية على حشد النساء في الكفاح من أجل السلم ، وضد الحرب النووية ، وأنتهز الفرصـة لأحيـي كل النساء في هذه القاعة بمناسبة يوم المرأة الدولـي •

واليوم ، أود تناول بندين لهما أولوية في جدول اعمالنا — البند ١ ، حظر التجارب النووية والبند ٣ ، منع نشوب حرب نووية •

لقد كان حظر التجارب النووية الجوفية يحتل مركز الصدارة في هيئة التفاوض هذه وفي الهيئات السابقة لها لمدة طويلة • ولكن ، لسوء الحظ ، وبالرغم من احتلال مركز الصدارة ، لم نكن في موقف يسمح لنا بالقيام بعمل فعال يهدف الى التفاوض بشأن المعاهدة المطلوبة • أولا ، لقد سد الطريق طوال سنين عديدة أمام محاولة انشاء فريق عامل معني • ثانيا ، أدى الرفض التام الى نهج اكثر مرونة ، انما سلبي ، الا وهو فرض ولاية تعسفية محدودة لا يمكن العمل بمقتضاها ان نشاط الفريق العامل السابق المعني بحظر التجارب النووية ، الذى حاول دون نجاح التغلب على ولايته لمدة عامين ، قد اثبت ذلك دون اى شك •

لقد قال ممثل الولايات المتحدة ، السفير فيلدس ، في بيانه في ٢٣ شباط/فبراير ، " ان الذين يقولون ان الولاية الاصلية قد استنفذت لا يمكنهم التقدم بعنصر رئيسي واحد للاتفاق بشأن نظام تحقق شامل لمعاهدة محتملة لحظر التجارب النووية " • ليكن معلوما اننا نتفق تماما في هذا الأمر مع السفير فيلدس • فلم تحل مشكلة واحدة في الفريق العامل للعام الماضي • ولكن ، لم يكن في الاستطاعة عمل ذلك ، طالما لا يمكن تقرير أحكام التحقق بمعزل عن الأحكام الأساسية الأخرى للمعاهدة ، أى المجال ومدة السريان والمشاركة وما الى ذلك • وهذا ما قلناه في نيسان/ابريل ١٩٨٢ عندما واجهنا الولاية المحدودة • وهذا ما نعتبره اليوم ، وقد ازداد يقيننا بعد هذه التجربة المؤسفة • ويبدو من الواضح أن غالبية الوفود المجتمعة هنا قد توصلت الى نفس الاستنتاج • ولنأمل أن الافلية المشكلة في هذه الحالة من وفدين ، لن تدع هذه التجربة تمر دون ملاحظة •

لقد كان عام ١٩٨٣ ، اذا سمحتم لي أن أقول ذلك ، خصبا على نحو غير عادى فيما يتعلق بالمقترحات الهادفة الى حظر التجارب النووية • لقد قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى مؤتمر نزع السلاح وثيقة معنونة " احكام أساسية لمعاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية " ، والتي قدمت أيضا الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • وهذا المقترح بعيد كل البعد عن انه مجرد تكرار لموقف الاتحاد السوفياتي بشأن هذه المشكلة • وبما أن هذه الوثيقة تأخذ مواقف بلدان أخرى ، بما فيها البلدان الغربية ، بعين الاعتبار ، فبامكانها ، في رأى وفد بلادى ، أن تشكل أساسا للتفاوض بشأن المعاهدة • وتبع هذا المقترح ، بعد عدة شهور ، مشروع معاهدة لحظر التجارب النووية اقترحته السويد • ورحبنا بهذا المشروع ، اذ أن عرضه أكد مرة أخرى ، الأهمية والالحاح الذى يتسم بهما حظر تجارب الأسلحة النووية • وكان بامكاننا أيضا الموافقة على كثير من أحكامه الأساسية • انه يحتوى في نفس الوقت على بعض الأحكام التي قد لا نعتبرها ضرورية • وباستطاعتي ، بالتأكيد ، الخوض في التفاصيل وطرح بعض الأسئلة على وفد السويد ، ثم انتظر الاجابة لمدة أسبوعين • ويمكنني أيضا أن أسعى للحصول على توضيح من خلال الاتصالات الثنائية •

غير أن أفضل اجراء لهذا النوع من النشاط ، ولا سيما من أجل التفاوض بشأن المعاهدة نفسها ، هو انشاء هيئة عاملة معنية ، كما نص على ذلك نظامنا الداخلي ، ويدخل البند ١ من جدول أعمالنا في اطار البنود التي تتوفر فيها جميع المقومات الضرورية لاجراء مفاوضات عملية وميسرة موجهة ليس نحو جانب محدد من المعاهدة ، بل نحو صياغة الاتفاقية بكاملها • ولهذا السبب ،

يؤيد وفد بلادي بكل قوة انشاء هيئة فرعية لها ولاية تدعو الى التفاوض بشأن حظر جميع تجارب الأسلحة النووية • وقد اقترحنا ، مع بلدان اشتراكية أخرى ، مثل هذه الولاية في الوثيقة CD/434 .

لقد بذل الكثير أيضا في فريق خبراء الاهتزازات ، الذي هو الآن في صدد اعتماد تقريره الثالث بتوافق الآراء • ويمثل هذا التقرير مشروعا لانشاء نظام دولي يعتمد عليه لتبادل البيانات الاهتزازية على نطاق عالمي • ويقدم ، في المقام الأول ، تبادلا للمستوى الاول من البيانات ، الكافية لتقوم المراكز الوطنية التي لديها بيانات من الشبكة العالمية بتحديد وحصر مناطق غالبية الأحداث الاهتزازية • وفي حالات استثنائية فقط ، يمكن أن تطلب بيانات من المستوى الثاني من بعض المحطات ، الواقعة في أماكن تمكنها من تسجيل الأحداث الاهتزازية بوضوح • ويمكن تطبيق هذا ، مثلا ، على التسجيل المتوازي لعدة أحداث اهتزازية ، من قبل عدد من محطات الشبكة وفي حالة أخرى ، قد يستفاد من وقوع زلزال لحجب انفجار نووي • وفي بعض الاحيان ، قد لا يكون بالامكان تقدير عمق الحدث الاهتزازي بوضوح على اساس بيانات المستوى الاول ، وعندئذ تظهر الحاجة الى بيانات المستوى الثاني أيضا •

والنظام المقترح لتبادل البيانات الاهتزازية مصمم لضمان المشاركة الكاملة للبلدان الأقل تطورا من الناحية التقنية أيضا والتي لا تمتلك وسائل للتحقق الاهتزازي ، والبلدان صغيرة المساحة التي ليس لديها شبكة عالمية من محطات رصد الاهتزازات وفي نفس الوقت ، فان النظام المقترح في التقرير الثالث هو الى حد ما ، تكميلي فقط للبلدان التي لديها نظام وطني عالمي ، يتكون من وسائل لرصد الاهتزازات وغير الاهتزازات ، فمثلا تتلقى الولايات المتحدة بيانات للمستوى الثاني من شبكتها العالمية لمحطات رصد الاهتزازات عن طريق الارسال بالتوابع • ونظرا لهذا الواقع لم يكن من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مطلبها الأصلي لتبادل بيانات المستوى الثاني فقط •

فمن المعروف جيدا ، أن الولايات المتحدة " تتخصص " الآن ، على نحو رئيسي ، في تنفيذ تفجيرات نووية " ضعيفة " • وهذا النوع من التفجيرات ، حوالي كيلو طن واحد من مادة TNT ضروري في الأساس لتطوير أسلحة نووية تكتيكية وتشغيلية ، ولأسلحة نووية ذات تأثير تدميري متضائل ، مثل الأسلحة النيترونية • ولهذا ، فمن الواضح أن الولايات المتحدة تنشط الآن في تطوير هذا النوع من الأسلحة ، التي تهتم بتحسينها وتطويرها بصورة بارزة • وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي أصبح معها حظر التجارب النووية " هدفا طويل الأجل " ، كما سبق أن سمعنا هنا من وفد الولايات المتحدة •

ومنذ حوالي ٢٠ عاما ، كانت تجارب الأسلحة النووية عادة أقوى منها اليوم ، لذلك ، لو تم في ذلك الحين ، اعتماد معاهدة لحظر التجارب النووية لكان ضمان الامتثال لها أسهل ، وتأجيل ابرام المعاهدة لا يمكن أن يؤدي الا الى تعقيد المشكلة بصورة غير ضرورية •

وفي العام الماضي ، تعقد نشاط الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية بصورة كبيرة نتيجة للمناقشات العقيمة لما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية ، وفي الحقيقة ، يمكن ، في بعض الظروف ، اساءة استخدام هذا النوع من التفجير لأغراض الاسلحة النووية • وتقترح " الأحكام الأساسية " السوفياتية ، وكذلك مشروع المعاهدة السويدي ، وقف التفجيرات النووية السلمية الى أن يصبح بالامكان الاتفاق على نظام مقبول بصورة متبادلة لتنفيذها • وهناك أحكام مفيدة جدا بهذا المعنى في المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن التفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية لعام ١٩٧٦ •

ونعتبر اننا لا نخطئ اذا استنتجنا أن فريق خبراء الاهتزازات يقترح ، من خلال تقاريره الثلاثة ، انشاء نظام موثوق لتبادل البيانات الاهتزازية التي يمكنها أن تساهم بصورة كبيرة في ضمان الامتثال للمعاهدة المطلوبة لحظر التجارب النووية •

ويمكن اتخاذ خطوات ايجابية حتى قبل التفاوض بشأن المعاهدة • ويقترح الاتحاد السوفياتي أن تتفق الدول الحائزة على أسلحة نووية تعليق نشاطها بشأن اجراء تجارب للأسلحة النووية الى أن يتم ابرام الاتفاقية • ولا نعتبر أن مثل هذا التعليق للنشاط مرغوب فيه بصورة كبيرة فحسب ، بل قابل للتنفيذ أيضا • وأى شخص لديه معرفة أساسية بتاريخ المفاوضات الهادفة الى الحد من تجارب الأسلحة النووية وحظرها سيتذكر أنه ، قبل ابرام معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، وجد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة انه من الممكن التقيد بتعليق ثنائي لتجارب الأسلحة النووية لعدة سنوات الى ان اعطت ، لسوء الحظ ، دولة جديدة من أوروبا الغربية حائزة على أسلحة نووية لهذا التعليق الثنائي بعدا ثلاثيا جديدا •

وقبل تناول البند ٣ من جدول الأعمال ، أود أن استرعي انتباه الممثلين الموقرين الى جانب آخر من هذه المشكلة • في أول جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح ، وزع رئيس الوفد السويدى وثيقة تعدد التفجيرات النووية بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٨٣ • ولن اعرب عن آراء وفد بلادى لا بصدد الوسائل المطبقة ، ولا بصدد الأرقام التي تم التوصل اليها • ولكني أود أن اعرض على الممثلين الموقرين رأيا بأن مجرد تعداد التفجيرات ليس كافيا فقد يكون أحيانا مضللا وفي الواقع ، سيستمر سباق التسلح بقوة ، اذا تم التحريض عليه ، ولهذا السبب بالذات ، نطالب بايقافه • ولكن ، حضرة الزملاء الموقرين ، لا يمكننا الجمع بين النقيضين • فليس بالامكان أن نرى الحكومة الأمريكية تقطع ، من طرف واحد ، المفاوضات الثلاثية بالرغم من احراز تقدم حقيقي ، ولا تبرم ، بل تجهض معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، وتضاعف الموارد المخصصة لاجراء تجارب الأسلحة النووية خلال ثلاث سنوات ، وتعرقل اجراء أية مفاوضات بشأن حظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح ، وفي نفس الوقت ، توقع انخفاض عام ، او من جانب واحد ، لتجارب الأسلحة النووية • واعتقادى الراسخ ان من الواجب الا تغيب هذه الحقيقة عن بالنا •

ان المناقشات التي جرت في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة تثبت بوضوح واقعا هو أن مشكلة منع نشوب حرب نووية تعتبرها الغالبية العظمى من الدول أهم مشكلة عالمية في عالمنا الحاضر ، لدى جميع الشعوب بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية او طرق معيشتها أو أيديولوجياتها • وقد تم مناقشة هذه المشكلة بتوسع خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح حيث تم انشاء فريق عامل خاص للنظر في هذه المشكلة ذات الأولوية •

ودعت الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الى اعتماد تدابير عملية لمنع نشوب حرب نووية • ودعوني أذكر فقط الاعلان بشأن ادانة الحرب النووية ، والقرارات المتعلقة بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبتجميد الأسلحة النووية ، والقرارات الداعية الى البدء في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووى ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والقرار المتعلق بمنع نشوب حرب نووية •

وكانت للنداءات الملحة للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ما يبررها في نهاية العام الماضي ، عندما أصبحت قذائف " بيرشنغ — ٢ " وقذائف " كروز " قيد التشغيل في جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة • وهكذا ، بدأت عملية خلق قاعدة مادية في أوروبا لسياسة عدوانية عسكرية جديدة تهدف الى تحقيق تفوق عسكرى على الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى • وهذا التحرك ، الذى عرقل المفاوضات الثنائية السوفياتية الأمريكية الجارية ، يفسّر الآن من قبل من يدعون بأنهم خبراء عسكريين بانه استجابة ضرورية لما يسمى القذائف SSS 20 أرض — أرض في الاتحاد السوفياتي • وهذه أسطورة خطرة ، خلقها من قرروا الوزع دون اعتبار للتوازن العسكرى الحالي في أوروبا • ولقد تناولت هذه المشكلة بشيء من التفصيل في بياني الذى أدليت به في ٢١ شباط/فبراير من هذا العام • لذلك ، سأحصر كلمتي الآن في التذكير بالآراء التي أعرب عنها بعض المحللين المعروفين وأولهم رايموند غارتهوف ، من مؤسسة بروكنز ، الذى عمل أيضا كنائب لمكتب الشؤون السياسية العسكرية في وزارة الخارجية الأمريكية ، فقد قال " لقد كان هناك سبب جوهرى اضطرارى تقني وعسكرى لوزع القذائف من نوع SS 20 ، بما في ذلك الرغبة في التمكن في اصابة طائرات وغواصات الولايات المتحدة المتمركزة ، في انكلترا واسكتلندا وأسبانيا وكذلك القوات النووية البريطانية والفرنسية والعديد من الأسلحة النووية ذات المدى القصير الموزوعة حول القارة ويمكنني القول بصورة شبه جازمة أن القرار السوفياتي قد اتخذ على هذه الأسس " •

وهناك اسطورة أخرى تدعي بأن فرار وزع قذائف أمريكية جديدة قد اتخذ بناء على الرغبات الأوروبية المستغفة في الرد التقني على قذائف SS-20 • وقد صححت مصادر عليمة هذه الاسطورة في عدد كانون الثاني /يناير من المجلة الأمريكية Scuebce • فطبقا لمقالة مجلة Science " ان استعراضا دقيقا للقرار يكشف عن أنه كان أكثر من مجرد روتين • فقد رغب بعض المسؤولين العسكريين في الحصول على أسلحة جديدة لها قدرات أكبر ، ورغب المقاولون العسكريون في الحصول على مزيد من الاعمال التجارية ، وقدم المحللون المحافظون في ميدان الأسلحة في الولايات المتحدة الأسباب الجوهرية الاستراتيجية الملائمة " • وهكذا ، قد يعتقد المرء بأن الجميع في الولايات المتحدة راضون : المخططون الاستراتيجيون في البنتاغون ، وقد أعماهم هاجس شن حملة ضد الاشتراكية وكذلك شركة Martin Marietta ، المقاول الرئيسي لصنع قذائف بيرشنغ ٢ وشركة Boeing و شركة Mc Donnell Doyglas وشركة General Dynamics وشركة Lockheed حققت ارباحا تصل الى ملايين الدولارات من العقود الحكومية لتطوير القذائف الانسيابية •

ويبدو ، مع ذلك ، أن الرضى لم يتحقق بالكامل • فمازلنا نسمع أصواتا غير راضية حتى مع احتمال وزع ٥٧٢ قذيفة أمريكية جديدة في أوروبا • وطبقا للمعلومات التي نشرتها صحيفة The Sunday Times تخطط الولايات المتحدة لبناء قواعد للقذائف الانسيابية في اسكتلندا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والدانمرك ، والنرويج ، وتركيا ، وغرينلند ، واليابان ، وكوريا الجنوبية ، وأيسلندا • ويدعى بأنها ستسلح بأسلحة تقليدية ، ولكن أجهزة الأطلاق يمكن أن تستخدم أيضا للأسلحة النووية • وقد اعترف الرسميون في واشنطن بانهم يدرسون بصورة جدية هذه الخطط والمهمة المرسومة للقذائف الأمريكية الجديدة ليست سرا • فقد وصف الخبير العسكرى الامريكي وليام أركن في مقالة ، نشرتها مجلة Stern الألمانية الغربية ، خطط البنتاغون لاستخدام قذائف بيرشنغ ٢ بأنها سلاح الضربة الأولى ضد مراكز القيادة السوفياتية • ويوضح الجنرال ميلز فول ويلر ، المدير السابق للأسلحة النووية في البنتاغون ، بأن " قذائف بيرشنغ ٢ تعطينا امكانية اصابة أهداف حاسمة كثيرة في الاقليم العسكرى الغربي للاتحاد السوفياتي التي لم يكن في استطاعتنا اصابتها

حتى الآن " • وفي الوقت الحالي من المفروض أن تقوم الولايات المتحدة بوزع ١٠٨ قذائف بيرشنغ ٢ في أوروبا الغربية • لكن هناك أسبابا جدية تدعو للتخوف من ان هذا العدد ليس هو العدد النهائي حيث أكتشف منذ عام مضى أن البنتاغون قد أمر بصنع أكثر من ٣٨٠ قذيفة نووية — باعتبارها قدرة تكميلية •

وتدعي أيضا أوروبا الغربية بالحاح الى تدعيم قوتها التقليدية بصورة كبيرة • وهذه الدعوات تحتجب ، في بعض الأحيان ، تحت نظريات استراتيجية مختلفة حول اعادة الوزع الضرورية لقوات الولايات المتحدة ، ومسؤوليات الأوروبيين ، وما الى ذلك • ولكن ، مع وضع كل النظريات المختلفة جانبا ، يظل الهدف هو نفسه — ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا أن تزيد قوتها التقليدية زيادة كبيرة وكذلك مصروفاتها العسكرية الشاملة • وقد أعطى هنري كيسنجر مثالا خطيرا على هذا النهج في مقالة في آخر عدد من مجلة Time • وما يثير الدهشة في هذه المقالة هو تناول السيد كيسنجر لخطر العدوان من الشرق • ويبدو ، في مفهومه ، ان من الصعب ايجاد شيء واحد يمكن الا يسبب هذا العدوان • فاذا زادت منظمة حلف شمال الأطلسي قواتها التقليدية ، قد يسبب هذا عدوانا طالما أن الجانب الآخر سيستنتج أن الأسلحة النووية لن تستخدم بالضرورة ، واذا فعلت منظمة حلف شمال الأطلسي غير ذلك ، وربما سحبت بعض القوات الأمريكية من أوروبا ، قد يسبب هذا أيضا عدوانا طالما أن الشكوك بشأن وحدتها قد تظهر ، ودعوني اذكر في هذا الصدد بأن منظمة معاهدة وارسو هي التي اقترحت مرة أخرى في يوم الاثنين من هذا الأسبوع على منظمة حلف شمال الأطلسي عقد مشاورات تمهيدية بشأن عدم الزيادة المتبادلة في المصروفات العسكرية ، وبشأن تخفيضها في المستقبل •

فالتعزيز المماثل للامكانات الاستراتيجية للولايات المتحدة ، واضفاء الطابع العسكري الكامل على أوروبا ، وتدعيم المبادىء العسكرية الهجومية من قبل حكومة الولايات المتحدة الحالية — كل هذا يضطرنا الى اللجوء الى اتخاذ تدابير عملية لتقليل خطر نشوب حرب نووية ومنعها • وينبغي أن تكون هذه الجهود في صميم نشاط هذا المؤتمر • فانشاء هيئة فرعية معنية لها ولاية للتفاوض كما نص القرار ١٨٣/٣٨ زاي " بغية التوصل الى اتفاق بشأن تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية " ، امر لابد منه من أجل معالجة هذه المشكلة على نحو جدي •

واعرب ممثلو بلدان غربية عديدة ، خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية ، عن رأي يقول انه لم تتضح البنود المحددة التي يمكن أن تضطلع بها الهيئة الفرعية المقترحة • ومن السهل ايجاد الاجابة على هذا السؤال في عدد من الوثائق • واسمحوا لي أن اشير الى بعض منها — الوثيقة CD/355 المقدمة من مجموعة من البلدان الاشتراكية ، والوثيقة CD/406 المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الألمانية والوثيقة CD/357 المقدمة من جمهورية المانيا الاتحادية ، والوثيقة CD/380 المقدمة من بلجيكا •

وبالرغم من أن الوثيقتين المقدمتين من جمهورية المانيا الاتحادية وبلجيكا هما أقل تحديدا من وثيقتي البلدان الاشتراكية • فحتى النظر فيهما بصورة جدية ، هذا اذا كان مقدما الوثيقتين يرغبان بالفعل ان يتم النظر فيهما ، يتطلب انشاء جهاز عامل •

ولأكون أكثر تحديدا ، أود أن اشير الى التدابير المحسوسة التي يمكن التفاوض بشأنها لصياغة اتفاقات دولية مناسبة : عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ؛ اتفاقية بشأن تحريم استخدام الأسلحة النووية مع مساهمة كل الدول الحائزة على أسلحة نووية ؛ التجميد النوعي والكمي للأسلحة

النووية بما في ذلك تدابير التحقق المناسبة ؛ تعليق اجراء تجارب الأسلحة النووية حتى يتم ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية ؛ ابرام معاهدة بشأن عدم استخدام القوة والحفاظ على علاقات سلمية بين الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو وفي منظمة حلف شمال الأطلسي ؛ تدابير لمنع الاستخدام العرضي أو غير المصرح به للأسلحة النووية ولتجنب امكانية الهجمات المفاجئة وغيرها من تدابير بناء الثقة ، كما حددت في الوثيقة CD/406 وأني أرحب بروح بيان سعادة السفير غارسيا روبليس سفير المكسيك الذى أدلى به بشأن هذه المشكلة منذ يومين فقط • فنلاحظ أن موقف وفد بلاده قريب جدا من موقفنا ، وأود أن أوكد أيضا ، اننا بالاضافة الى الاقتراحات التي عددناها على استعداد للنظر في أية مقترحات بناءة أخرى قد تظهر في معرض عمل الهيئة الفرعية ، ويساورنا الأمل في أن تظهر وفود أخرى مرونة مماثلة في نهجها لمعالجة هذا البند الذى يتسم بأولوية عليا وبأهمية حيوية لنا جميعا •

وقبل أن اختتم كلمتي ، اسمحوا لي ، الرفيق الرئيس ، أن أساهم مساهمة مقتضبة في انشاء " نظام داخلي منهجي " لمؤتمرنا ، كالذى أطلقه ممثل جمهورية المانيا الاتحادية • فقد أعرب ، في بيانه الذى أدلى به في ٢٨ شباط/فبراير ، عن استيائه من بعض الوفود لاستخدامها مقتبسات من الأدب أو الصحف أو أقوال السياسيين • ويأتي ذلك مفاجأة لنا ، حيث اننا نتعرف ، عبر هذه المقتبسات على أفكار وبيانات مفيدة جدا من أشخاص من ذوى التأثير والدراية والمعرفة الواسعة ومن جانبنا ، نود الاقتراح بأن تمتنع الوفود خلال مداولاتنا عن الادلاء بمزاعم لا يمكن اقامة أى دليل عليها ، ومن بين هذه المزاعم ، التأكيدات المتواصلة لوفدين حول التفوق العسكرى المزعوم لمنظمة حلف وارسو في أوروبا ، أو وصف مخاطر العدوان من الشرق ، الذى يأخذه بعض الزملاء الأكثر تحمسا على أنه أمر واقع • ومثل هذا التشويه الذى لا يستند الى أساس يذكرني دائما بشرطي أمريكي واجهته منذ حوالي سنتين • واذ كنت اشك بتفسيره لمشكلة تتعلق بالمرور سألته :" لماذا ؟ " فأجاب " لأنني أقول ذلك " واسمحوا لي أن أوكد لممثل جمهورية المانيا الاتحادية بأن هذا النوع من الحجج لم يقنعني •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه ، وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

اعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية الكريم ، السفير فيلدز •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدى الرئيس ، وأود أن أهنئكم على رئاسة مؤتمرنا وأتعهد بتعاون وفد بلادى معكم في القيام بمسؤولياتكم المهمة • وسرورنا لرؤيتكم في كرسي الرئاسة تعززه العلاقات الودية الحارة القائمة بين بلدينا • ونود أيضا أن نحيي مهارة زميلنا الكريم من بولندا ، سعادة السفير توربانسكي لافتتاحه مؤتمرنا وبدء عملنا بمهارة • وننضم اليكم أيضا ، سيدى الرئيس ، اليوم ، في الاقرار والترحيب بالنساء العاملات في الحملة العالمية لنزع السلاح • وتشارك حكومتي اهتمامهن وآمالهن من أجل الحملة العالمية لنزع السلاح • وانه لمن المناسب أن تهتم النساء اهتماما خاصا بنزع السلاح ، فقد تحملن القلق عبر قرون ، عندما كان يذهب أزواجهن وأبناؤهن الى الحروب ، وفي

الواقع لقد كن رمزا لاحزان ضحايا الصراع • فهل لنا أن نستجيب للآمال التي تعقدها علينا لتحقيق تدابير مفيدة وعملية لضمان السلم والأمن الدوليين ؟ •

سيدي الرئيس ، خلال الأسبوعين الماضيين ، اجتمع هنا في جنيف ، فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وهذه هي الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء العلميين منذ انشائه ، والدورة التاسعة منذ بدئه العمل الذي سيوضحه لنا في تقريره الثالث ، اننا نقدر حق التقدير الجهود الصبورة والدؤوبة التي يبذلها فريق الخبراء العلميين في اعداد هذا التقرير ، وانني متأكد من أن عمل مؤتمرنا بشأن حظر التجارب النووية سيستفيد منه • فقد خصصت الولايات المتحدة موارد كبيرة لدعم عمل فريق الخبراء العلميين منذ البداية ، نتيجة للمساهمة الهامة التي نعتقد أن باستطاعته تقديمها لترتيبات التحقق من أجل حظر شامل محتمل للتجارب النووية • واعتقد أن رأينا يستند على أساس متين ، وأن الفريق قد حقق تقدما كبيرا • ونلاحظ أن فريق الخبراء العلميين قد توسع ، في عمله الاخير ، في تطوير بعض الاجراءات التفصيلية المطلوبة للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية • وبالاضافة الى ذلك ، فقد اكتسب خبرة عملية في تجربة هذه الاجراءات • والاختبارات العملية هذه ضرورية لتحديد ما اذا كانت الاجراءات تصلح فعلا لما هو متوقع منها •

ومن الواضح ان حل المشاكل الصعبة المتعلقة بالتحقق والامتثال بحظر التجارب النووية يعتبر مهمة عسيرة • وقد كان ذلك تركيز عمل فريق الخبراء العلميين ، وفي رأي وفد بلادي ، أن الفريق احرز تقدما حقيقيا وكبيرا في جانب حيوي من جوانب مشكلة التحقق •

لقد تناول فريق الخبراء العلميين احدى المشاكل الرئيسية ، الا وهي تحديد شبكة دولية من محطات رصد الاهتزازات ، وما يرتبط بها من نظام لتبادل البيانات ، وذلك لدعم كشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • ومن المعروف جيدا أن مهمة الكشف والتعيين للظواهر الاهتزازية على المستوى العالمي بموجب اتفاقية لحظر التجارب النووية هي مهمة عسيرة • فالوسائل التقنية الوطنية مهمة وكذلك الترتيبات التعاونية بين طرفين أو أكثر • ولكن ، الترتيبات التعاونية المتعددة الأطراف ستكون جزءا مهما من الترتيبات الشاملة ، وهذه هي المساهمة التي على فريق الخبراء العلميين تحقيقها •

وفي بياني الذي ادليت به أمام هذا المؤتمر في ٢٣ شباط/فبراير من هذا العام ، لاحظت أن فريق الخبراء العلميين قد بدأ الاعداد لتجربة تقنية مكثفة ، لبعض عناصر النظام العالمي المقترح وهذه التجربة مخطط اجراؤها في النصف الثاني من العام بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وستستفيد التجربة من توافر نظام عالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية تابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية لتبادل البيانات الاهتزازية من المستوى الاول • وبناء على طلب مؤتمر نزع السلاح خولت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية العام الماضي فريق الخبراء العلميين استخدام نظامها العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية بصورة منتظمة • ويقدر وفد بلادي تقديرا عظيما تعاون المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مساعدة فريق الخبراء العلميين على تطوير نظام عالمي لتبادل البيانات الاهتزازية •

ويتوقع فريق الخبراء العلميين أن تؤدي التجربة التقنية لعام ١٩٨٤ الى خبرة مفيدة في تناول البيانات الاهتزازية وتبادلها استنادا الى نتائج التجارب السابقة ، وكما هو مخطط ، ستطور التجربة وتختبر تدابير البث المنتظم للمستوى الاول من البيانات عبر النظام العالمي للمواصلات

السلكية واللاسلكية ، ونقل البيانات من المرافق الوطنية الي المراكز التجريبية للبيانات الدولية ، وستسمح لتجربة الاجراءات من أجل استخراج مؤشرات المستوى الاول في محطات رصد الاهتزازات ولبثها الى المرافق الوطنية • ونتوقع أنها ستسمح لتجربة الاجراءات في المراكز التجريبية للبيانات الدولية لاعداد نشرات الظواهر الاهتزازية • وبالاضافة الى ذلك ، وبالمقارنة بالتجربة التقنية السابقة للنظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ستتيح هذه التجربة الفرصة لزيادة مساهمة جميع الدول ويمكن للدول التي لم تشترك بعد ، ان تقدم بيانات لأول مرة • واذا كانت قد ساهمت من قبل ، فيمكن أن تتيح بيانات من محطات اضافية • وأنا سعيد لملاحظة أن أكثر من ٢٠ دولة قد أشارت الى نيتها في المساهمة في التجربة التقنية المخطط لها • ويشمل هذا الرقم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ويغمرني السرور لأننا سنشترك كلانا في هذا الجهد المهم •

وأود الآن أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بالعمل الذى ينبغي تنفيذه — اى الهيئة الفرعية بموجب بند جدول أعمالنا المتعلق بحظر التجارب النووية • لقد دعت ولاية الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ الى دراسة القضايا المتعلقة بالتحقق والامتثال • وقد أيدنا ، ومازلنا نؤيد الولاية لنفس السبب الذى أيدنا فيه عمل الخبراء العلميين — لأن قرارا بشأن هذه القضايا هو أمر حاسم ، اذا كنا نريد أن ننجح في التوصل الى حظر التجارب النووية • وكانت حكومة بلادى منسجمة تمام الانسجام مع نفسها تجاه هذه النقطة ، ولا تزال قضايا عديدة بالكاد بدأت مناقشتها بالتفصيل أو بعناية في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية في العام الماضي • وكما أشرت في بياني الذى أدليت به في ٣٠ آب/أغسطس من العام الماضي :" لم ينجز الا القليل من العمل الجوهرى " من قبل الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • وقد قرأنا جميعا تقرير الفريق العامل المخصص بحظر التجارب النووية CD/412 بشأن جهوده خلال دورة عام ١٩٨٣ لمؤتمر نزع السلاح • ونعرف ، كما قال التقرير ، " ان الفريق العامل المخصص قام بدراسة محتويات جميع البنود الواردة في البرنامج " • ولكننا نعترف أيضا بانه لم يتم التوصل الى أية اتفاقات بشأن البنود • ويحتوى التقرير ، في جميع اجزائه ، على عبارات مثل " لاحظت بعض الوفود " ، " وتدعي وفود أخرى " وما الى ذلك ، واننا لنتساءل كيف يمكننا ، بناء على مثل هذا التقرير ، أن نقبل الرأى القائل بأن العمل قد انتهى وأن الوقت قد حان للانتقال الى قضايا أخرى ؟ لا ، سيدى الرئيس ، أعتقد بالأحرى أن الوقت قد حان لادراك أهمية تنفيذ الولاية التي اعطيت للفريق في العام الماضي ، ومواصلة اعمال الفريق العامل التي لم تنجز •

وفي هذا الصدد ، سيدى الرئيس ، أود أن أوضح موقف حكومتي تمام التوضيح • ان حكومتي ملتزمة بحظر شامل للتجارب النووية • وهذا الحظر هو الآن — كما كان طوال مدة وجودى في هذا المؤتمر — الهدف النهائي لحكومتي • ونقطة الانطلاق بالنسبة لوفد بلادى وغيره من الوفود هي مسألة التوقيت وليس المبدأ • فحكومتي ملتزمة التزاما ثابتا بخفض السلاح خفضا جوهريا يمكن التحقق منه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة وقدرات التحقق الفعالة • ومتى تقتنع حكومتي بأن أهداف السياسة هذه لا يجرى تناولها بجدية فحسب • بل هي في طريقها الى حيز التطبيق ، فوفد بلادى ليس على استعداد للموافقة على ولاية تنص على مفاوضات في الهيئة الفرعية بشأن حظر التجارب النووية غير ان ذلك لا يعني أنه ، لا يمكننا ، بمعاونة فريق الخبراء العلميين ، تحقيق مساهمة حقيقية نحو التوصل النهائي لحظر التجارب ، فالمجال المهم للتحقق والامتثال يوفر ميدانا خصبا يمكن العمل فيه • وليكن مفهوما جيدا انه لا يمكن التوصل الى اتفاق بشأن معاهدة لحظر التجارب الا

من حلال ترتيبات تحقق فعالة • واعتقد انه يتوجب علينا التحرك بسرعة لاعادة انشاء الهيئة الفرعية لحظر التجارب النووية على أساس ولايتها السابقة ، ومن ثم الانتقال الى العمل الجاد في المواضيع المعروضة علينا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة ، واعطي الكلمة الآن الى ممثل الصين الكريم ، السفير تشيان جيادونغ •

السيد تشيان جيادونغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم بحرارة ، بالنيابة عن الوفد الصيني وبالاصالة عن نفسي ، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر • ولست بحاجة الى ان أؤكد هنا على العلاقات الودية القائمة بين الصين ورومانيا ، وعلى أن خبرتكم الغنية وحكمتكم ومهارتكم كدبلوماسي معروفة أيضا لدى الجميع ، واني لواثق من انه سيتم ، تحت توجيهكم ، احراز مزيد من التقدم في عمل مؤتمرنا على الأساس الذي أرساه سلفكم السيد نوربانسكي ، سفير بولندا • ويمكنكم في القيام بواجباتكم ان تعتمدوا على تعاون ودعم وفدي الكاملين •

واني سعيد جدا ان اتكلم في هذا اليوم الذي يتسم باهمية بالغة ، اذ انه يوم المرأة العالمي ، واسمحوا لي ان انتهز هذه الفرصة لاحيي بحرارة جميع النساء الحاضرات هنا : ضيفاتنا ، والنساء الاعضاء في مختلف الوفود ، وموظفات الامانة ، واقدم اليهن اطيب تمنياتي ، وقد استمعنا باهتمام ، في بداية هذه الجلسة ، الى السفير جاييال يقرأ رسالة مؤتمر "النساء والحملة العالمية لنزع السلاح " • واعتقد انه ينبغي علينا ، لدى اضطلاعنا باعمالنا ، ان نبذل كامل جهدنا للاستجابة لتطلعاتهن •

ان حظر الاسلحة الكيميائية هو بند جدول الاعمال الذي انشأ المؤتمر بموجبه الهيئة الفرعية الأولى التي بدأت عملها بالفعل ، وهذا هو السبب في انني اخترت هذا الموضوع اليوم لتقديم بعض ملاحظاتنا •

لقد انقضت سنوات خمس على انشاء الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٠ • وجرى في هذه الفترة تقديم مئات الوثائق وعقد اجتماعات ومناقشات لا حصر لها على صعد الجلسات العامة والافرقة العاملة وأفرقة الاتصال كلها • وبفضل الجهود المشتركة التي بذلها الرؤساء المتعاقبون للافرقة العاملة والمنسقون والوفود ، فقد جرى تعزيز التفاهم حول عدد من القضايا ، وتضييق شقة الاختلاف حول قضايا أخرى ، وتم التوصل الى قدر ما من الاتفاق ، ومن بين البنود العديدة المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، فان حظر الاسلحة الكيميائية هو البند الذي سجل اكبر تقدم ، ولذلك تم الترحيب به على نطاق واسع بوصفه ميدانا يتيح آفاقا مستقبلية واعدة نسبيا • بيد ان هذا لا يشكل سببا للرضى الذاتي ، اذ ان المهمة التي تواجهنا لا تزال شاقة • ولا تزال ثمة اختلافات جدية حول بعض القضايا الرئيسية ، ولا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نصل الى هدف ابرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية • وعلينا أن نعجل بعملنا ونشرع في مفاوضات جادة حتى نستجيب للآمال التي تعلقها الشعوب علينا •

ان الالحاح الذى يتسم به ابرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية يكمن ، أولا وقبل كل شيئ ، في التكثيف المستمر لسباق الاسلحة الكيميائية والتهديد المتزايد بنشوب حرب كيميائية • ووفقا للمعلومات الصادرة عن مؤسسات بحوث دولية بارزة ، فان ما يزيد مجموعه على ٤٠٠٠٠٠ طن من عوامل الحرب الكيميائية موجودة الآن في مخزونات الدولتين العظميين ، وان البحوث تجرى على قدم وساق لتحسين وتجديد هذه الاسلحة الكيميائية • ان القوة التدميرية للاسلحة الكيميائية في وقتنا الراهن لا تقارن أبدا بتلك التي كانت للجيل القديم من الاسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الاولى • ويمكن بسهولة تصور ما ستمثله الحرب الكيميائية من تهديد متناه للجنس البشرى اذا ما سمح لسباق الاسلحة الكيميائية بالاستمرار •

والالحاح الذى تتصف به اتفاقية بشأن الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية يكمن أيضا في أنه ، مع تطور العلم والتكنولوجيا ، كلما تأخر هذا الحظر كلما صعب تحقيقه ، ان تقدم العلم والتكنولوجيا لن يعزز القيمة العسكرية للاسلحة الكيميائية فحسب ، بل وسيصحبه أيضا استخدامات سلمية جديدة لعوامل الحرب الكيميائية ويجعل بذلك تسوية مسألتي التحقق من الامتثال والحظر أكثر تعقيدا وصعوبة •

وعلاوة على ذلك ، فان الواقع القاسي للتقارير الكثيرة عن استخدام الاسلحة الكيميائية في مناطق المنازعات بعد عقود من دخول بروتوكول جنيف حيز النفاذ جعل أيضا من ابرام اتفاقية بشأن الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية مسألة ذات الحاح كبير •

وخلال الجولة السابقة من المحادثات التي دامت ثلاثة أسابيع اضافية ، قدمت السويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة وبلدان أخرى عددا من وثائق العمل تضمنت مزيدا من توضيح المواقف الخاصة بكل منها وقدمت عددا من المقترحات • ونحن نعكف الآن على دراسة هذه المقترحات بعناية • كما يسرنا ملاحظة البيانات الايجابية التي أعرب عنها كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدم في اذار/مارس مشروع معاهدة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، في حين أعرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن رغبته في أن يقبل مبدئيا التفتيش الموقعي على أساس مستمر خلال القيام بتدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية • ان الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هما البلدان اللذان يملكان أضخم ترسانات للاسلحة الكيميائية ، ويتحملان مسؤوليات خاصة ازاء حظر هذه الاسلحة ، ونأمل ان يبذلا مزيدا من الجهود لتقريب مواقفهما •

لقد أيد الوفد الصيني دوما الحظر الكامل والتدمير الشامل للاسلحة الكيميائية • ونحن منذ أن انضممنا الى عمل لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨٠ ، اتخذنا دائما موقفا جديا ورزينا في المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وقدمنا بعض وثائق العمل • وقدم الوفد الصيني ، مؤخرا ، وثيقة عمل أخرى (CD/443) لخصنا فيها اقتراحاتنا حول العناصر الرئيسية لاتفاقية مقبلة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، وقد استندنا ، في اعداد هذه الوثيقة ، على المقترحات المعقولة للوفود الاخرى ، ونأمل أن يتم مراعاتها في المفاوضات القادمة •

ان اول ما ينبغي لنا عمله ، من أجل اعداد اتفاقية للاسلحة الكيميائية ، هو الاتفاق على نطاق الحظر • لقد رأت الصين دائما ان نطاق الحظر ينبغي أن يكون شاملا في طبيعته ، أى انه يجب ألا يتضمن جميع انواع الاسلحة الكيميائية فحسب ، بل أيضا جميع الانشطة المتصلة بالبحوث وبانتاج الاسلحة الكيميائية واستخدامها • ونلاحظ مع الارتياح ان فكرة ادخال الاستخدام في

نطاق الحظر قد حظيت فعلا بتأييد واسع ، وأن ثمة اعتقادا عاما بأن من شأن ذلك أن يزيد من قوة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لا أن يضعفه وفي اعتقادنا اننا سنتمكن ، عن طريق الجهود المتضافرة ، من التوصل الى صياغة مقبولة لدى جميع الاطراف ونحل بذلك هذه المسألة بطريقة مرضية • ونحن نؤيد أيضا اقتراح حظر وزع الاسلحة الكيميائية في أراضي بلدان أخرى • ونود أيضا أن تولي اعتبارنا الايجابي للمقترح الذى قدمه الوفد السويدى مؤخرا فيما يتعلق بحظر القيام بتحضيرات عسكرية لاستخدام الاسلحة الكيميائية •

ومما يصل اتصالا وثيقا بنطاق الحظر ، مسألة التعريف • ففي غياب تعريفات دقيقة وعلمية يستحيل البت بدقة في نطاق الحظر • لذا اقترحنا في وثيقة العمل التي تقدمنا بها عددا من التعريفات بشأن الاسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية والسلائف والسلائف الاساسية ، وما الى ذلك • وقد أكدنا تأكيدا خاصا على مفهوم " عامل الحرب الكيميائية " • ذلك لاننا نعتقد ان مثل هذا المفهوم يمكنه أن يبين بمنتهى الدقة خصائص المواد السمية التي تريد حظرها ، وان يعكس على أفضل وجه مجموعة معايير الغرض العام ومعايير السمية • وعلاوة على ذلك ، وبمساعدة هذا المفهوم ، يمكن التمييز بشكل واضح بين المواد الكيميائية السمية التي ينبغي حظرها والمواد الكيميائية السمية للأغراض المسموح بها والتي لا ينبغي حظرها ، وبالتالي تفادى الارتباك والغموض اللذين لا لزوم لهما • وقد لاحظنا أن كلا من يوغوسلافيا وأندونيسيا وبلجيكا وفرنسا استخدمت أيضا مفهوم "عامل الحرب الكيميائية" وقدمت التعريفات الخاصة بها • ونحن على استعداد للنظر في كل المقترحات البناءة التي تتقدم بها الوفود الأخرى حتى نتمكن من وضع تعريف في هذا الخصوص يكون مقبولا لدى الجميع•

ان تدمير المخزونات الحالية من الاسلحة الكيميائية يشكل أحد أهم الأحكام التي تتضمنها الاتفاقية • وما ان يتم بالفعل تدمير المخزون الهائل من الاسلحة الكيميائية الحالية تدميرا تاما فان تهديد الحرب الكيميائية سيزول بصورة اساسية • ويرتبط هذا بدوره بقضية الاعلان والتحقق من الامتثال • واذا اخذنا في الحسبان الوقت اللازم لوضع الخطط من أجل التدمير • الخ ، فاننا نحبذ فكرة ان الاعلان الاولي يجب ان يتم خلال ٣٠ يوما بعد الانضمام الى الاتفاقية أو بعد دخولها حيز النفاذ ، في حين أنه يمكن الادلاء بالاعلانات المفصلة خلال فترة ثلاثة شهور • اما بالنسبة لمسألة كيفية اجراء تدمير المخزونات ، نعتقد ان الاعتبار ينبغي ألا يولى بلا مبرر للتكافؤ والتوازن بين البلدان الحائزة للاسلحة الكيميائية ، بل ينبغي أن يتركز ، أولا وقبل كل شيء ، على ازالة تهديد الحرب الكيميائية بسرعة وفي وقت قريب • واذ لا يغيب ذلك عن بالنا ، فاننا نقترح انه ينبغي على البلدان المعنية ان تدمر في المقام الاول الاسلحة الكيميائية الموجودة في ترساناتها والتي هي الاكثر سمية وخطورة ، لا تلك التي قدم عهدها أو أصبحت غير عاملة •

ويمثل التحقق من الامتثال أحد العناصر الاساسية للاتفاقية • وقد قلنا دائما ان اتفاقية للاسلحة الكيميائية يجب أن تتضمن أحكاما للتحقق من الامتثال تضمن ، من ناحية ، التنفيذ الدقيق والفعال للتحقق ، وتقلل من ناحية أخرى ، الحق في التدخل الى أدنى حد ممكن • وينبغي التأكيد على التحقق الدولي من الامتثال مع التفتيش الموقعي اللازم • ويجب ان يشمل هذا التفتيش الموقعي تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية ، وتدمير وتفكيك مرافق انتاج وتعبئة هذه الاسلحة ، والانتاج الصغير للمواد الفتاكة الفائقة السمية المستخدمة للاغراض الوقائية ، والاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية والى غير ذلك • أما فيما يتعلق بأساليب التحقق ، فانه جرى تقديم مقترحات حول التفتيش الموقعي على أساس مستمر ، والتفتيش الموقعي الروتيني أو الدورى أو العشوائي

والتفتيش الموقعي بالتحري ، والتفتيش الموقعي على اساس نظام الحصص • ونعتقد انه يمكن النظر في جميع هذه الاساليب ، وانه يمكن استخدام أساليب تحقق مختلفة لاغراض تحقق مختلفة وأملنا أن يتم ، في نهاية المطاف ، ايجاد حل لهذه القضية الأساسية يكون مقبولا لدى جميع الاطراف•

يسعدنا كثيرا أننا ، وخلال وقت قصير نسبيا ، أعدنا بالفعل انشاء الهيئة الفرعية المعنية بالاسلحة الكيميائية ، ووضعنا ولاية هدفها الرئيسي اعداد اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وعينا رئيس الوفد السويدي ذا الخبرة الواسعة السفير ايكيوس رئيسا لها • ان الشعوب في أرجاء العالم قاطبة تراقب عملنا وتعلق عليه آمالا كبيرة • فلنرد عليها بنتائج ملموسة•

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة ولبلادي • وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الكريم السفير فكتور اسرائيليان •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : أيها الرفيق الرئيس ، اسمحوا لي بالنيابة عن وفد الاتحاد السوفياتي ان أهنئكم ، بوصفكم ممثل رومانيا الاشتراكية ، على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، هذا المنصب الهام المسؤول ، وان أتمنى لكم النجاح ، تصادف ، هذه السنة الذكرى السادسة والثلاثون للتوقيع على المعاهدة السوفياتية — الرومانية الاولى للصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة • وقد لعبت المعاهدة ، التي ولدت في السنوات العسيرة التي أعقبت الحرب ، دورا تاريخيا في ظهور علاقات من نوع جديد بين دولتينا • والتعاون بين البلدان الاشتراكية الشقيقة على المسرح الدولي يجري بروح اعلان براغ السياسي للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، وبروح البيان الذي اصدره قادة الحزب والدولة في البلدان الاشتراكية في موسكو في صيف عام ١٩٨٣ • وأود أيضا أن أعرب عن الشكر الخالص للرفيق توربانسكي ، ممثل جمهورية بولندا الشعبية ، على رئاسته الممتازة في شهر شباط/فبراير •

ويود الوفد السوفياتي أن ينتهز هذه الفرصة للاعراب عن ترحيبه الحار بالنساء المشتركات في اعمال مؤتمرنا ، وعن ترحيبه أيضا بالمشتركات في المؤتمر الدولي بشأن " النساء والحملة العالمية لنزع السلاح " اللواتي يحضرن جلستنا اليوم • ونساء هذا الكوكب بأسره ، امهات وزوجات أخوات وبنات ، يعرفن جيدا الكوارث التي لا تحصى والويلات التي لا تعوض التي تتسببها الحرب • وتربة بلدي وتربة بلدان أخرى كثيرة روتها الدموع التي ذرفتها هذه النساء واننا معجبون بدوافعهن النبيلة لانقاذ العالم من كارثة نووية حرارية ، من حرب يفنى فيها الجميع — نساء ورجالا وتهلك فيها كذلك أمنا الكبيرة ، وأم كل الكائنات الحية كوكبنا الجميل نفسه • ويتمنى الوفد السوفياتي النجاح لكل النساء في أرجاء العالم قاطبة في كفاحهن من أجل السلم •

وبطبيعة الحال ، سندرس باهتمام وثيقة المؤتمر عن " المرأة والحملة العالمية لنزع السلاح " ولكن يمكننا القول منذ الآن اننا نشاطر هذا المحفل الآراء التي أعرب عنها • ونعتبر ان مهمات كمنع نشوب حرب نووية والحظر الشامل للتجارب النووية هي أكثر المهمات الحاحا • ونتفق اتفاقا تاما مع النقطة المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية والتي تعلن : " ابرام معاهدة بشأن حظر تجربة الاسلحة النووية في كل البيئات مع نهاية هذه الدورة نظرا لأن المفاوضات قد وصلت بالفعل الى حالة متقدمة جدا في المفاوضات الثلاثية • وينبغي ان توقع على هذه المعاهدة كل الدول الحائزة للقدرة النووية " • ونحن على استعداد للموافقة على هذا الطلب المقدم من مؤتمر

" النساء والحملة العالمية لنزع السلاح " ويشاطر الوفد السوفياتي أيضا في الرأي القائل بأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والحظر الشامل والكامل على الاسلحة الكيميائية هما مهمتان أساسيتان ينبغي ألا يتم تأجيلهما سنة بعد أخرى بحجج شتى مصطنعة وزائفة • ومرة أخرى ، نتمنى النجاح لكل النساء — الحاضرات منهن هنا والموجودات خارج هذه القاعة — في كفاحهن لمنع كارثة نووية •

لقد طلبنا الكلمة اليوم أيضا من أجل تقديم وثيقة المؤتمر الرسمية CD/444 ، التي جرى تعميمها بناء على طلب الوفد السوفياتي ، والتي تحتوي القسم المعني بالشؤون الدولية من الكلمة التي ألقاها الرفيق تشيرنينكو ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في اجتماع مع الناخبين في مقاطعة كويبيشيف في موسكو في ٢ آذار/مارس ١٩٨٤ وفي هذا الجزء من كلمته ، حدد الرفيق تشيرنينكو النهج المبدئي للاتحاد السوفياتي في تناول المشاكل الاساسية لسياسة العالم في الوقت الحاضر ، وقدم مقترحات جديدة رئيسية من قبل الاتحاد السوفياتي ، ومنها ما يتعلق بمسائل نزع السلاح • وقال الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي أنه سيكون من العسير الاشارة الى مشكلة ذات أهمية لتقوية السلم لم يقدم بشأنها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى مقترحات فعلية وواقعية في السنوات القليلة الماضية وان المبادرات التي قدمتها بلداننا تحظى بدعم متزايد من قبل البلدان الأخرى • وقد أكدت هذا بقوة آخر دورة للجمعية العامة للامم المتحدة • واعلن الرفيق تشيرنينكو ان اضفاء الطابع العسكري على الوضع الدولي وتفاقم هذا الوضع لم ولن يؤديا الى التفوق العسكري للولايات المتحدة والى تحقيق انجازات سياسية، انهما لا يفضيان ، في جميع انحاء العالم ، الا الى تصعيد النقد للطريق الحربية التي تسير فيها واشنطن • ان الشعوب تريد السلم والهدوء لا هستيريا الحرب ، وقال الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ان كل هذا يوحي بالأمل في أن تتجه التطورات في النهاية مرة أخرى صوب السلم ، والحد من سباق التسلح ، وتنمية التعاون الدولي • وان الانفراج قد تعمقت جذوره • ويتضح هذا ، بشكل خاص ، في الدعوة الى عقد مؤتمر ستوكهولم المعني بالتدابير البانية للثقة ونزع السلاح في أوروبا • وقال الرفيق تشيرنينكو ان موقف الاتحاد السوفياتي ازاء المسائل المتصلة بوقف سباق التسلح النووي واضح ، فنحن نقف ضد التنافس في تعزيز ترسانات الاسلحة النووية • وقال الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي اننا كنا ولا نزال من انصار حظر وازالة جميع أنواع تلك الاسلحة •

وفي معرض اشارته الى مشكلة الحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، كرس الرفيق تشيرنينكو اهتماما خاصا للمعايير التي يجب بواسطتها تنظيم العلاقات بين الدول النووية • ومن ضمن قضايا نزع السلاح الأخرى ، اشار الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الى قضايا من قبيل اعداد معاهدة بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية ، واتفاقا بشأن نبذ اضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ، والتجميد المتبادل للاسلحة النووية الامريكية والسوفياتية • وأكد على ان انقاذ الجنس البشري من الاستعمالات الممكنة للأسلحة الكيميائية مهمة بالغة الاهمية • ويؤيد الاتحاد السوفياتي المراقبة الفعالة لتنفيذ اتفاقية بشأن الحظر الكامل والعام لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، وتطويرها وانتاجها ، وتدمير كل مخزوناتها ، ويعتقد ان هذه المراقبة ينبغي أن تشمل كامل عملية تدمير الاسلحة الكيميائية من بدايتها حتى نهايتها • وقال الرفيق تشيرنينكو أنه لا يستبعد ان التوصل الى اتفاق حول القضايا المذكورة آنفا سيكون بداية تغير حقيقي وجذري في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وفي الوضع الدولي ككل،

وأود أن أعرب عن الامل في ان تقوم جميع الوفود بدراسة بيان الرفيق تشيرنينكو بعناية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي الكريم على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس ، والي بلدى ، والى العلاقات الوثيقة القائمة بين بلدينا •

هل يرغب أى وفد آخر في الكلام ؟ •

السيد سرجاني (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس أهنئكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر ، وأرحب بالنساء المشتركات في مؤتمر "المرأة والحملة العالمية لنزع السلاح " وأود أن الفي بيانا موجزا •

أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمس ، وبعد تأخير غير ضرورى ، استخدام الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع من قبل الحكومة العراقية • ونحن نأسف أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعد مضي عامين ، قد خلصت الآن الى هذه النتيجة ، ونأسف أيضا للتأخير غير الضرورى من قبل الامين العام للامم المتحدة فيما يتعلق بطلبنا المتعلق بقرار الجمعية العامة ذى الصلة ٣٧/٩٨ دال.

وأريد أن أسجل ما ورد على لسان وزير الدفاع في الحكومة العراقية •

(متكلما بالفرنسية) " الا ان وزير الدفاع لم ينكر في أى وقت من الاوقات وبشكل واضح لا لبس فيه اتهامات صهران • وحينما الح عليه الصحافيون الامريكيون العديدون بالاسئلة طالبين انكارا قاطعا ، رد قائلا : لم ينبغي لنا أن نغسل ثيابنا القذرة امام الجمهور ؟ ان الكشف عما يدخره العراق يتعارض مع مصالحنا الأمنية • وأنتم تعلمون أن الاسلحة التقليدية التي في حوزتنا تكفي تماما على أى حال ، لتحقيق انتصارنا • وبالاضافة الى ذلك ، يمكنكم أن تذهبوا الى ميادين القتال وتطلبوا تشريح أية جثة تبدو لكم مريبة " (صحيفة Le Monde ٨ آذار/مارس ١٩٨٤)•

(وقال مستأنفا حديثه بالانكليزية) : أريد أن انتهز فرصة وجود نساء الحملة العالمية لنزع السلاح لأوجه اليهن نداء من أجل حظر شامل للاسلحة الكيميائية • وأريد أن أناشد مؤتمر نزع السلاح ألا يظل صامتا ازاء هذه الجريمة • فاذا بقيتم صامتين فان ذلك يعني أنكم تستخفون بكل معايير القانون الدولي ، وأنكم تستخفون ببروتوكول جنيف ، وأنكم تستخفون بكل شيء •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية الكريم على بيانه هل يرغب أى وفد آخر التحدث ؟ لا يبدو أن أحدا يريد ذلك •

كما جرى الاتفاق لدى اعتماد برنامج العمل لهذا الاسبوع ، سأرجئ الآن الجلسة العامة وسأدعو بعد خمس دقائق الى جلسة غير رسمية للمؤتمر لمواصلة تبادل آرائنا حول بعض المسائل التنظيمية • وأعلن ارجاء الجلسة العامة •

أرجئت الجلسة في الساعة ١٢/١٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/٤٠

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

بين يدى المؤتمر وثيقة غير رسمية مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، تشتمل على مشروع مقرر حول تسمية الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح • وان لم يكن ثمة اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر •

تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود ، فيما يتعلق بالمقرر الذى اعتمده المؤتمر للتو بشأن تسمية هيئاته الفرعية ، أن أدلي بالبيان التالي الذى سأتلوه بالانكليزية ،

(متكلما بالانكليزية)

١ ـ اتخذ هذا المقرر وفقا للتفاهم الذى حصل في المؤتمر والذى تلاه الرئيس في الجلسة العامة الخامسة والاربعين بعد المئتين في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، حين اعادة انشاء الهيئات العاملة المخصصة ، والذى مفاده ان التسمية نفسها ستعطى لجميع الهيئات الفرعية المنشأة مباشرة بموجب بنود جدول الاعمال ذات الصلة مالم يقرر المؤتمر ، في حالات محددة خلاف ذلك •

٢ ـ ان اعتماد اسم " لجنة مخصصة " للهيئات الفرعية للمؤتمر ينبثق عن تغيير الاسم من " لجنة نزع السلاح " الى " مؤتمر نزع السلاح " وتعتمد هذه التسمية الخاصة بالهيئات الفرعية بموجب المادة ٢٣ من النظام الداخلي للمؤتمر • وهي لا تنطوى على مضاعفات مالية أو هيكلية ولا تنطوى على أى تغيير في اجراءات عمل للمؤتمر أو في نظامه الداخلي ، وليس لها أى اثر على آراء أعضاء المؤتمر بشأن جوهر المسائل قيد النظر •

٣ ـ يجوز انشاء الهيئات العاملة ضمن اطار اللجان المخصصة ، وتحدد تسميتها من جانب اللجان المخصصة ذات الصلة وفقا للممارسة الجارية •

واسمحوا لي أن انتقل الآن الى موضوع آخر • لقد عممت الامانة اليوم ، بناء على طلب مني ورقة غير رسمية تحتوى جدولا زمنيا للاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وأن تعقدها اللجان المخصصة بشأن الاسلحة الكيميائية خلال الاسبوع القادم ، والجدول الزمني هو ، كالعادة ، مبدئي وعرضة للتغيير عند الضرورة • وبطبيعة الحال ، فان الجدول الزمنى لا يحتوى المشاورات غير الرسمية الجارية الآن من قبل أفرقة عديدة حول بنود من جدول أعمالنا • والبرنامج الفعلي لجلسات هذه الافرقة ستثبت فيها هذه المشاورات وفقا للظروف السائدة • وان لم يكن ثمة اعتراض فاني سأعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الجدول الزمني •

تقرر ذلك

وأود أن أنتقل الآن الى الطلب الذى قدمه الممثل الدائم لتركيا في جنيف ليلقي كلمة في جلسة عامة للمؤتمر • وان لم يكن ثمة اعتراض فاني سأقوم باخطاره وفقا لذلك •

تقرر ذلك

الرئيس : اسمحوا لي الآن ان أتناول الطلب الذى قدمه الكرسي الرسولي ليلقي كلمة في جلسة عامة للمؤتمر في ١٥ آذار/مارس • وان لم يكن ثمة اعتراض فاني سأحيط الكرسي الرسولي علما وفقا لذلك •

تقرر ذلك

السيد ايليه (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم سيدى الرئيس • واستميحكم عذرا لأخذى الكلمة في هذه المرحلة المتأخرة • وسيعرب وفد بلادى في مرحلة لاحقة عن تقديره لتوليكم منصب الرئاسة •

سيدى الرئيس ، لقد أشار ممثل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الكريم الى بيان ألقاه وفد بلادى في ٢٨ شباط/فبراير في هذه السنة وأخشى أن يكون تفسيره لبيان السفير فيغنر غير صحيح تماما • فلم يكن هدف وفد بلادى هو اثارة أى اعتراض على الاستشهاد بمقتبسات قولية بل على العكس نعترف بضرورة الاعراب عن الآراء بالاسلوب الاكثر تنوعا • وقد قلنا أنها جزء من العملية الواسعة لتكوين الآراء حيث تتخذ القرارات من قبل مواطنين مسؤولين في عملية جيدة التنظيم لاتخاذ القرارات بصورة ديموقراطية • وقد قال السفير فيغنر أيضا (وكان ذلك نواة البيان في هذه الناحية) وأقتبس : " وهنا أيضا ، ان تقديم صورة شاملة وأكثر توازنا عن الآراء لا يشكل ضرورة للتجرد الجدلي وحسب ، بل أيضا برهانا على قدرة المتحدث على تمييز ما للعمليات السياسية من صلة حقيقية وثيقة " •

سيدى الرئيس ، لقد كان قصد وفد بلادى قصدا بناء • وقد كان نداء للقيام بمناقشات منطقية أكثر جدلية فيما بيننا • واني لأمتنع عن ابداء مزيد من التعليقات بشأن الطريقة التي تم بها تناول هذا البيان مؤخرا •

وألاحظ أن سفير جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الكريم واجه صعوبة في استخدام اختصار لاسم دولتي ، فاسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أمد يد العون في هذه المسألة ، أود أن أذكّر مؤتمر نزع السلاح ان حكومتي قررت منذ وقت طويل الا تستخدم أى اختصار لاسم دولتها • ونحن نفضل أن ندعى باسمنا الكامل ، وهو جمهورية ألمانيا الاتحادية • وسيكون من دواعي تقديرنا أن يحظى قرار سيد اتخذه بلدى بالاحترام الواجب في مؤتمر دولي •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه • هل لي أن أعتبر أن ليس ثمة مزيد من المتحدثين ؟ تعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٣ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٣٠ • رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

CD/PV.249
13 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة التاسعة والأربعين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. داتكو (رومانيا)

GE.84-60996

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف• ل• اسرائيليان
	السيد ب• ب• بروكوفيف
	السيد ج • ف• بردينيكوف
	السيد ب• ى• كوبيش
	السيد ب• ى• سكوموروخين
	السيد ج • انتسيفيروف
	السيد ج • فاشادتسى
اثيوبيـــــا	السيد ف• يوهانس
الأرجنتـــين	السيد خ • كاراساليس
	السيد غارثيا موريتان
اســتراليــا	السيد ر• بتلـــر
	السيد ر• روو
	السيد ة ج • كورتـــني
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد هـ• فيغينر
	السيد ف• ايلبـــه
اندونيســـيا	السيد س• سوتووارد ويو
	السيد اندراجاتى
	السيد ب• رمضان
	السيد هاريوماترام
	السيد بوديمـــان
ايران (جمهورية ــ الاسلامية)	السيد ن• ك• دمياب
	السيد ف• س• سرجاني
ايطاليـــا	السيد م• أليسي
	السيد م• بافيزى
	السيد اندورني برا شيسي
باكســتان	السيد ك• نياز
البرازيـــل	السيد س• أ• دى سوزا اى سيلفا
	السيد س• دى كيروز دوارته
بلجيكـــا	السيد م• دوباس
	السيد ج • م• نوارفاليس
بلغاريـــا	السيد ك• تيلالوف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا (تابع)	السيد ب. بوتشيف
	السيد ك. براموف
بورما	السيد أو مونغ مونغ جي
بولندا	السيد س. توربانسكي
	السيد ج. تشيالوفيتش
	السيد ج. تشيمبينسكي
بيرو	السيد ج. كاستيللو راميرز
	السيد ر. سالمون دولا يارا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م. فيفودا
	السيد أ. تسيما
الجزائر	السيد أ. طفار
الجمهورية الديموقراطية الألمانية	السيد هـ. روز
	السيد ج. دمبسكي
رومانيا	السيد ى. داتكو
	السيد ت. ميليسكانو
	السيد أ. بوبيسكو
	السيد أ. كريتو
	السيد أو ايبونسكو
زائير	السيدة ايكانغا — رابيبا
سري لانكا	السيد ج. د هانابالا
	السيد ب. كاريا واسام
السويد	السيد ر. ايكوس
	السيد ج. لوندين
	السيدة أ. بونير
	السيد هـ. برغلوند
	السيد ل. أ. فنغرن
	السيدة أ. ملاو
الصين	السيد كيان جيادونغ
	السيدة وانغ زيون
	السيد لي. فيمين
	السيد لين تشنغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين (تابع)	السيدة كري ييون
	السيد لو مينغيون
	السيد زوانغ فايدانغ
فرنسا	السيد دي لا غورس
	السيد هـ. رونسي
	السيد مونتاسي
	السيد غسار
فنزويلا	السيد أو. غارثيا غارثيا
كندا	السيد ج. ر. سكينر
كوبا	السيد ب. نوبيز موسكيرا
كينيا	
مصر	الآنسة و. بسيم
المغرب	السيد أ. صقلي
	السيد م. الشرايبي
	السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. غارسيا روبليس
	السيد ب. ماسيد وربيا
	السيدة ز. غونزاليس آي رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ر. أ. ب. كروما رتي
	السيد ج. ف. غوردن
	السيد ج. و. ب. ريتشاردس
	السيد د. أ. سلين
	السيد ر. جيمس
منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. بولد
نيجيريا	السيد أو. أو. جورج
	السيد ج. أو. أوبو
	السيد ل. أو. اكيندي لي
	السيد ك. ف. أوديديبيا
الهند	السيد س. كانت شارما

الحاضرون في الجلسة (تابع)

هنغاريا	السيد د • ميستر
	السيد ف• غاجدا
	السيد ب• توث
هولندا	السيد ج • راماكر
	السيد ر• ج • أكرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ج • فيلدز
	السيدة ك • ك • كريتنبورغر
	السيد ر• نورني
	السيد ل • مادسن
	السيد ب• كوردن
	السيد ر•نورمان
	السيد ج • دوسبورغ
	السيد ر• واترز
	السيد هـ• كلهون
	السيد ج • باكيت
	السيد س• بيرسي
اليابان	السيد ر• ايماى
	السيد م• كونيشي
	السيد ت• ايشيغورى
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت• كاواوتا
يوغوسلافيا	السيد م• ميهايلودوف
	السيد د • مينيك
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جايبال
نائب أمين عام مؤتمر نزع السلاح	السيد ف• بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تفتتح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح • تبدأ اللجنة اليوم نظرها في البند ٤ من جدول الأعمال " الأسلحة الكيميائية" ، بيد أن لأى عضو يرغب في اثارة أى موضوع له صلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

أنتم تذكرون أن برنامج العمل لهذا الأسبوع يرتئي أن يعقد المؤتمر في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم جلسة غير رسمية تكرس للمسائل التنظيمية• وبهذه المناسبة أود استرعاء انتباهكم الى الطلبات العديدة الواردة من الدول التي ليست أعضاء في المؤتمر• فقد اتصلت الأمانة حتى الآن باثنتي عشرة رسالة واردة من دول ليست أعضاء وتتضمن توضيحات بشأن طلبها الاشتراك في الأعمال• واتصلنا بالاضافة الى ذلك بطلب من سويسرا للمشاركة في اجتماعات اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وستعمم الأمانة كافة هذه الرسائل بصورة غير رسمية•

لدى على قائمة المتكلمين لهذا اليوم أصحاب السعادة ممثلو نيجيريا وهولندا وبلغاريا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية•

أعطي الكلمة الآن الى سعادة ممثل نيجيريا السيد جورج •

السيد جورج (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي أن أعرب عن سرور وفدى لرؤياكم أنتم الذين تمثلون رومانيا الصديقة ، تترأسون أعمال مؤتمرنا لشهر آذار/ مارس• ان نيجيريا لتعتز بالروابط الممتازة ، الثنائية والمتعددة الأطراف ، القائمة بين بلدينا والتي تزداد اتساعا ومتانة• أرجو لكم فترة رئاسة مفيدة وناجحة•

وأرجو كذلك أن أسجل امتنان وفدي وتقديره للسفير توربانسكي ، ممثل بولندا الموقر ، لثراء تجربته ومهارته الدبلوماسية اللذين سيّر بهما عمل المؤتمر خلال شباط/ فبراير ، شهر الافتتاح الذى هو عادة شهر صعب . واسمحوا لي كذلك أن أرحب ترحيبا حارا بالسفراء الجدد لاثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا وكوبا ومصر الذين انضموا الينا مؤخرا في سعينا المشترك من أجل أن نحقق للبشرية عالما أكثر أمنا • وأعدكم بأن وفدى مستعد للتعاون الكامل مع مختلف وفود هم•

سيدى الرئيس ، استطاع مؤتمرنا أن يقر جدول أعماله وبرنامج عمله لعام ١٩٨٤ في فترة " قياسية " قوامها أسبوعان مقابل سبعة أسابيع في عام ١٩٨٣ ، وذلك بفضل حسن الاستعداد والتعاون اللذين أبدتهما جميع الوفود ، كي تسود روح جديدة من التفاهم والمرونة التي أرجو ، ان بقيت ، أن تؤدى حتما الى نتائج مثمرة في عام ١٩٨٤ ، ومن التطورات السارة حقا التي انشرح لها صدر وفدى أن أدرج لأول مرة ، منع نشوب حرب نووية ، وهو الأمر الذى يسبب للبشرية غاية القلق ، كبند مستقل على جدول أعمالنا • سيادة الرئيس ، ان هذا المؤتمر كما هو معلوم تماما ، الى جانب كونه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بمسائل نزع السلاح ، يتصادف أنه أيضا المحفل الوحيد الذى تجرى فيه في الوقت الحاضر مفاوضات جادة بين الدول ، سواء منها الدول الكبرى أم الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بلا استثناء ، بعد توقف المباحثات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ومباحثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في وقت متأخر من العام الماضي • ويرى وفدى أن لا فائدة اطلاقا في هذه المرحلة في القاء اللوم بشأن أسباب توقف هذه المباحثات على أى جانب • ولا نستطيع الا أن نناشد الطرفين ، لمصلحة الانسانية ، أن يبحثا عن طريقة مقبولة وعادلة لاستئناف تلك المفاوضات • ولئن كانت قضايا نزع السلاح كلها هامة• فان وفدى

يعلق ، مع ذلك ، أهمية كبيرة على مسألة وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي رأينا المدروس أن فرض الحظر على تجارب أسلحة جديدة أمر ضروري لوقف سباق التسلح وتواصل انتشار الأسلحة النووية. سيادة الرئيس ، ان الاحصائيات عن التجارب النووية التي أجرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٨٣ ، والتي عرضها مؤخرا رئيس الوفد السويدي ، احصائيات مذهلة بقدر ما هي مزعجة. وقد أجريت في العام الماضي حسب رواية السفير ثيورين خمسون تجربة نووية تبارت فيها الدولتان العظميان لاحراز قصب السبق. وهذا الاتجاه خطير. ويعتقد وفدي ان انجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بأقل قدر من الابطاء ، هو هدف يكون له أثر بالغ في الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح النووي. ولا بد من توسيع الولاية الحالية التي تقتصر على مسألة التحقق ، أو يكون البديل لذلك أن توضع ولاية جديدة. وينبغي أن تسمح الولاية الجديدة أو الولاية الموسعة بالنفاذ الى عمق جميع المجالات المتعلقة بوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ولا بد لي هنا من التعبير عن سخط وفدي ازاء عجز مجموعة معينة من الوفود عن ابداء ما تشتد الحاجة اليه من ارادة سياسية للتفاوض ، أو ربما رغبتها عن ذلك. وعلى الرغم مما يبدو من هدوء مؤقت في هذا المجال ، فان وفدي يحث الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وهي الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، على استئناف المحادثات الثلاثية المعلقة ، بشأن حظر التجارب النووية اعتقادا منا بأن هذا المحفل يمكن أن يتيح منبرا قد يفيد في التوصل الى اتفاق بشأن هذا البند الهام الذي يشكل في رأي وفدي حجر الزاوية في أي جهد يبذل لنزع السلاح. ومرة أخرى نحث الدولتين الباقيتين الحائزتين للأسلحة النووية ، الصين وفرنسا ، اللتين امتنعتا طويلا عن المفاوضات ، على اعداد خطة والاشتراك في مباحثات هذا العام. وهذا من شأنه أن يولد فينا جميعا ، ولا سيما في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، الأمل كذلك والثقة ، ومن شأنه أيضا أن يظهر صدق مختلف البيانات والالتزامات الشفوية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية اما برغبتها في رؤية عالم خال من الأسلحة النووية واما بعزمها على ألا تكون البادئة بالدخول في حرب نووية.

سيادة الرئيس ، كما أوضح وفدي بكثير من الجلاء في اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فانه لم يعد من شطحات الخيال القول بأن أكثر المهام التي تواجه البشرية اليوم الحاحا هي مهمة منع نشوب حرب نووية. ان المذاهب الخطرة القائلة بامكانية قيام حرب نووية محدودة يمكن الفوز فيها أو النجاة منها أو بامكانية الرد المرن عليها لم تنزل الحتمية النووية فحسب ، بل كذلك جعلت من نشوب حرب نووية حقيقة مخيفة. اننا لا نستطيع الهروب من هذه الحقيقة الصارخة. وقد أسعد وفدي علمه بأننا جميعا مقتنعون الآن بعدم امكانية الفوز في حرب نووية وبأنه لا يجب الدخول فيها أبدا. غير أننا مع ذلك لا نستطيع فهم السبب في تسارع الاستعدادات لهذه الحرب النووية ذاتها التي لا يمكن الفوز فيها ولا يجب الدخول فيها. كيف للمرء أن يفسر منطقيا الاستعدادات المحكمة التي تجرى لنيل ميزة عسكرية ، وكذلك مليارات الدولارات التي تخصص بالآلاف لتحديث الترسانات النووية حتى يمكن التفاوض مما يسمى بمركز قوة؟ اذا كان لي أن أستشهد بعبارات السفير الهندي الموقر دوبي في كلمته أمام هذا المؤتمر في ١ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، حيث قال ، " ان ميدان سباق التسلح النووي هو الذي نسمع فيه حديث بلدان تستعد لحرب نووية من أجل تفاديها ، أمم تكدس مخزونات الأسلحة النووية من أجل القضاء عليها ، ويذكر من حسنات الآلة التي تؤذن بقيام الساعة أنها ساعدت على تجنب نشوب حرب ".

ان ذهني يتجه ياسيادة الرئيس الى الجدل الدائر في هذا المؤتمر حول بند منع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من مسائل • لقد أثنيت من قبل على المجموعة الغربية لتوافق آرائها بشأن ادراج هذا البند في جدول أعمالنا • ان هذا يعد تحولا عظيما من جانبها • وأود أن أناشد أفرادها أن يتذكروا أن ادراج البند في جدول الأعمال ليس الا خطوة أولى • فنحن جميعا نعلم أن أكثر الطرق فعالية لمناقشة بند من جدول الأعمال في هذا المؤتمر هي انشاء هيئة فرعية يعهد اليها بولاية محددة لمعالجة تلك المشكلة•

سيدى الرئيس ، يصعب على وفدى القبول بموقف مجموعة البلدان الغربية القائل بوجوب تناول هذه المسألة بأسلوب مداولاتنا في عام ١٩٨٣ ، أى بالاستمرار في محاولة تحديد المسائل للتعرف عما اذا كان ثمة توافق آراء كاف بشأنها • ومجموعة الدول هذه انما تعطل ، بهذا الاصرار، سير عملية التفاوض. ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 38/183/G يضع صيغة لمعالجة هذه المشكلة الهامة بتوصيته مؤتمر نزع السلاح باجراء مفاوضات بغية التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية• ونحن نعتقد أنه لا ينبغي للمجموعة الغربية أن تشذ عن توافق الآراء حتي يتمكن مؤتمر نزع السلاح من انشاء هيئة فرعية لهذا البند البالغ الأهمية من بنود جدول الأعمال تضطلع ، بين ما تضطلع به ، بمسؤولية التعرف على مجالات توافق الآراء وتحديدها اذ يبدو أن هذا هو الشاغل الرئيسي للمجموعة الغربية• كذلك فان وفدى يحث تلك المجموعة على أن تضع ولاية تعكس وجهات نظرها لتقديمها الى المؤتمر ليمكن لنا حينئذ أن نناقشها جميعا المناقشة التي تستحقها •

سيادة الرئيس ، لا يمكن معالجة مسألة منع نشوب حرب نووية أو نزع السلاح النووى بالمجاملات ولم يعبر أحد عن هذا الأمر بأفصح مما قاله وزير خارجية الأرجنتين الموقر ، سعادة السيد دانتي كامبوتو في كلمته أمام هذه الهيئة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٤• لقد قال حينئذ " صحيح أن المسألة النووية المعقدة عويصة ويعسر ، بشكل خاص ، التصدى لها ، وبطبيعة الحال ، حلها ، هذا الى جانب أننا سمعنا هذا القول مرارا وتكرارا• الا أن مالا نقبله هو أن تقوم هذه الاعتبارات مبررا للجمود وللمواقف السلبية• ان شعوب العالم تنادى بأعلى صوت ، بل أكثر من ذلك ، انها تطالب بأن يزول كلية من آفاق حاضرها ومستقبلها ما يتهددها من محق • وليس ثمة طلب أكثر من هذا الطلب عدلا أو مشروعية " •

سيادة الرئيس ، ثمة قاعدة أخرى متبعة لا يرى وفدى أنها مقبولة ، تلك هي نزعة بعض الوفود الى القول بأنه مادامت الدولتان الكبريان تحتازان فيما بينهما مايزيد عن ثلاثة أرباع الأسلحة النووية في العالم ، فما على الباقين منا سوى الوقوف مكتوفي الأيدى وانتظار أن تبادرا الى تخفيض ترساناتهما • وبقدر ما ان هذا تحصيل حاصل ، فان وفدى يريد من هذه الوفود أن تدرك أن نزع السلاح مسؤولية دولية وأنه لذلك يقتضي لنجاحه جهودا دولية جماعية متعددة الأطراف• والدولتان الكبريان لا تستطيعان ذلك وحدهما ، وليس بوسعهما وحدهما أن ترعيا المصالح الأمنية لبقية أنحاء العالم• والواقع أنه سيكون من الخطر أن تطمعا في فعل ذلك بمفردهما • لذلك لابد أن تتوفر للأعضاء الثمانية والثلاثين الباقين في هذا المؤتمر القدرة على تبرير وجودها • ان العالم أجمع يتجه بأنظاره الى هذا المؤتمر•

سيادة الرئيس ، ان وفدى يرحب ترحيبا حارا باعادة انشاء الهيئة الفرعية للأسلحة الكيميائية ويسعده أن يلاحظ أن الهيئة قد باشرت عملها بالفعل تحت اشراف الوفد السويدى الكفؤ والدقيق

الذى يرأسه السفير رولف اكيوس. كذلك نعبر عن تقديرنا وشكرنا باخلاص للسفير ماكسفايل من كندا على الدور القيادى الذى قام به في توجيه الفريق نحو اجراء مفاوضات صادقة وهادفة في عام ١٩٨٣. كما اننا نرحب بالاعلان عن أن وفد الولايات المتحدة سيقدم مشروع معاهدة خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٤. كما يسر وفدى اعلان رئيس الوفد السوفياتي ، السفير اسرائيليان في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٤ ، أن بلده مستعد الآن لأن يسمح بتفتيش موضعي على تدمير الأسلحة الكيميائية في أراضيه . ونهنيء الاتحاد السوفياتي بهذا " التقدم المفاجيء" الهام الذى هو شبه تمهيد لسبيل مفاوضات محددة هادفة ، قد تكون صادقة وفاصلة ، المفروض فيها أن تؤدى في المستقبل القريب العاجل الى معاهدة للأسلحة الكيميائية. وها قد حان الوقت لمواجهة المشكلة بشجاعة. ولا ينبغي لنا أن نسمح بهذا الزخم بالتراجع . ويرجو وفدى أن ينص في المعاهدة المرتقبة ، ضمن أمور أخرى ، على الالتزام بعدم انتاج الأسلحة الكيميائية والعوامل الكيميائية وسلائفها وكذلك تدمير المخزونات الحالية من هذه الأسلحة وعواملها . والآن وقد لاحت صياغة المعاهدة في الأفق فان وفدى يحث الدول التي تملك بالفعل هذه الأسلحة أو التي تعتزم انتاجها أو نشرها أو تخزينها بالاعتماد على التكنولوجيا والمرافق المتاحة لها ، على أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس بما في ذلك توقيف هذه الأنشطة.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الكامل لنزع السلاح ، فان وفدى ممتن للسفير المكسيكي غارسيا روبليس على ما قدمه وفده من عمل في دورة عام ١٩٨٣ ، ونرجو أن يتمكن السفير الموقر من الاستمرار في المهمة هذا العام. وقد نشأت فرصة جديدة باصدار الجمعية العامة نصا منقحا يبدو أقل طموحا وأقل غموضا من النص الصادر في ١٩٨٢ وهو يشكل أيضا أساسا مقبولا .

ومن المجالات الأخرى التي تكتسي أهمية خطيرة بالنسبة لوفدى ، تلك الضمانات الأمنية السلبية. فنحن نطرى الجهود العظيمة التي لم تكل للسفير أحمد من الباكستان في أداء عمل جيد في العام الماضي ، ولكننا نأسف لأنه لن يتمكن من قيادة الهيئة حين يعاد انشاؤها كما هو منتظر في هذا العام. وأيا كان الشخص الذى يلقى عليه العبء هذا العام ، فان وفدى يرجو ويتضرع أن تدور مفاوضات هادفة تضمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب صك ملزم قانونا ، ألا تستهدف لاستخدام أو التهديد باستخدام أسلحة نووية. ومعظم هذه الدول التي تعهدت بأن تكون أطرافا في معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ قد تنازلت بطريقة مشروعة عن حقها في انتاج أو تخزين أو احتياز أسلحة نووية ، وليس من غير المعقول أن يكفل لها أمنها . وكما أوضح وفدى مرارا ، فان هذه الاعلانات والضمانات ينبغي أن تعطى بلا شروط.

وأخيرا ، سيادة الرئيس ، فان وفدى يناشدكم أن تعملوا جاهدين من أجل انشاء أو اعادة اعادة انشاء هيئات فرعية تعنى بالبقية الباقية من بنود جدول أعمالنا . ان الجزء الربيعي من دورة مؤتمرنا أوشك أن ينتصف وليس من الأمور السارة أن تكون الهيئة الفرعية للأسلحة الكيميائية هي الهيئة الوحيدة التى تستأنف أعمالها . وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الجمعية العامة قد أوصت بأن يقدم المؤتمر تقريره وتوصياته بشأن عدة بنود مدرجة على جدول أعماله الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ونظرا لأن القسم الأكبر من الجزء الصيفي من الدورة يكرس دائما لاعداد التقارير ، فان وفدى يرى بتواضع أن من المفيد انجاز عمل جاد في الجزء الربيعي هذا من الدورة بحيث يستطيع المؤتمر أن يوفر على نفسه التجربة الأليمة المتمثلة في العجلة من أجل انجاز عمله في شهر أيلول/سبتمبر.

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) أشكر سعادة ممثل نيجيريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة ممثل هولندا ، السيد راماكر.

السيد راماكر (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : أسمحوا لي بادئ بدء أن أتقدم بأحر التهاني نيابة عن وفد بلادي وبالاصالة عن نفسي لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذا الشهر. ان وفد بلادي يقدر حق التقدير الطريقة الحازمة التي عالجتم بها المشاكل المعلقة للمؤتمر. وانني لمقتنع بأن قيادتكم الحكيمة ستؤدي الى النتائج المنشودة ، وأود تأكيد تعاون وفد بلادي التام معكم. ويود وفد بلادي أن ينتهز الفرصة ليعرب عن تقديره لسعادة السفير توربانسكي الذي أعطى ، باعتباره أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح ، اشارة الانطلاق في أعمال المؤتمر بطريقة تدعو الى التقدير. ونحن مدينون ، في المقام الأول ، لحنكته وللطريقة الودية التي وجه بها أعمالنا ان أمكننا البدء مبكرا في جانب من أعمالنا الموضوعية.

سيدي الرئيس ، تحدوني في هذه الشهور الأولى من حياة مؤتمر نزع السلاح الجديد ، رغبة عارمة في أن أصوغ ، بعبارة أخرى ، مأثورة قديمة معروفة مؤداها : " لقد ماتت اللجنة ، فليعش مؤتمر نزع السلاح " ، وقد تفسر مثل هذه العبارة تفسيرات مختلفة. وأحد هذه التفسيرات هو القول بأن اللجنة قد زالت من الوجود قبل أن يصبح حرفاها الأولان (CD) رمزين لـ " مقبرة نزع السلاح " ، كما تعود أحد الوفود في هذه القاعة أن يقول في مناسبات. وتفيد هذه النظرة ، ان الرقي بهيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح الى مستوى المؤتمر سيكون له تأثير مفيد وبالتالي يدعو الى التفاؤل بمستقبل نزع السلاح. الا أن وجود مقابلة لها ممكن أيضا. ويمكن وصفها باختصار في الكلمات التالية : " كل المشاكل باقية على حالها والأمور جارية كما هو معتاد ".

لقد حاول وفد هولندا الى مؤتمر نزع السلاح ، من جانبه ، في الماضي ، في كل مناسبة يقدم فيها آراءه بشأن امكانيات وحدود اللجنة ، أن يقرن بين المنطق والتفاؤل ، وبين واقعية مايمكن عمله والطموح الى ما ينبغي عمله. وعلى هذا النحو ، يسلم وفد بلادي بأنه لا يسع اللجنة أن تفتخر بأنها حققت أي اتفاق بشأن نزع السلاح.

ومن ناحية أخرى ، نرى أنه لا ينبغي أن يسجل التاريخ على اللجنة أنها السبب في عدم التوصل الى اتفاق يذكر. فجدول أعمال لجنة نزع السلاح من ناحية ، أضحى ، خلال سنوات وجود اللجنة ، يغطي مجالات ما انفكت تتسع. وكمثال واحد على ذلك ، منع نشوب حرب نووية ، وما يتصل بهذا الموضوع من مسائل. ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مثال آخر. وقد رحب وفد بلادي بادراج مجالات العمل الجديدة هذه لا لأهميتها الأساسية فقط ، بل لأنه يعتبر هذا دليلا واضحا على أن اللجنة لم توجد بمعزل عن الحقيقة السياسية التي تحيط بها. فقد وجه العالم الخارجي نداء الى اللجنة فاستجابت اللجنة لهذا النداء وأنا على يقين ، من أن المؤتمر سيواصل هذه الاستجابة. وعلاوة على ذلك فان مساهمات الوفود شفهيا أو كتابة في اطار بنود جدول الأعمال هذه ، ساعدت فعلا الى حد كبير على تحديد معالم مشاكل معينة. ويرى وفد بلادي أن هذا كله لا غنى عنه اذا أريد تيسير اجراء أية مفاوضات موضوعية في المستقبل.

وفي الامكان تحقيق تقدم كبير في اللجنة بشأن بعض القضايا الواردة في البنود السابقة من جدول الأعمال • ويمكن الاستشهاد بالجهود المتواصلة لتحقيق حظر شامل للأسلحة الكيميائية كمثال على ذلك • وسأعود الى هذا الموضوع ، الذى سيكون الموضوع الرئيسي لبياني اليوم ، بعد دقائق قليلة• ويكفي القول الآن أن وفد بلادى يعتقد أنه ليس ثمة ، فيما يبدو ، مايبرر التمسك برأى جد سلبي فيما يتعلق بانجازات اللجنة خلال سنوات وجودها • وقبل أن أركز بعض الانتباه على عملنا بشأن الانتهاء من الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، اسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، بأن أقدم بعض الملاحظات ذات الطابع العام حول بعض الجوانب التنظيمية للمهمة التي تواجهنا •

وبما أن اللجنة قد أعيد تسميتها بمؤتمر ، فانه يسعد وفد بلادى ملاحظة أن المؤتمر الجديد عند تناوله للمسائل الاجرائية ، لم يكرر الأداء المخيب للأمل لسلفه في العام الماضي • فهذا العام أمضى المؤتمر ثلاثة أسابيع ليبدأ أول عمل من أعماله الموضوعية المتمثل في اعادة انشاء هيئة فرعية للمؤتمر ، معنية بالأسلحة الكيميائية • ومع ذلك فان ثلاثة أسابيع هى بالنسبة لنا ، مدة طويلة ، ولا سيما اذا أخذ المرء في الاعتبار أن أسس الاستئناف للعمل الموضوعي في وقت مبكر ، بهذا الصدد قد وضعت مقدما ، في نهاية الدورة المطولة لعام ١٩٨٣ للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية• ولذا يعتبر وفد بلادى أن الوقت مناسب للاشارة الى المقترحات المقدمة في العام الماضي من قبل وفود كينيا والأرجنتين ويوغوسلافيا ، والهادفة الى تيسير طرق عملنا واجراءاتنا ، وهي المقترحات التي استرعى مجددا سعادة سفير يوغوسلافيا انتباهنا اليها في يوم سابق والتروى في أفكار هؤلاء الوفود قد يساعدنا كثيرا في تجنب التأخيرات في استئناف عملنا الموضوعي لازالة العراقيل الاجرائية التي تعتبر من ناحية الجوهر لا داعي لها •

والكثير من المشكلات التي تتكرر كل عام في بداية كل دورة له صلة باختلاف تفسيرات الوفود للنتائج المترتبة على الطابع التفاوضي للمؤتمر بالنسبة لقيامنا بأعمالنا اليومية•

وتشعر بعض الوفود بأن هذا الطابع التفاوضي يدعو الى القيام فورا بانشاء هيئات فرعية تمنح ولايات تفاوضية شاملة لكل بنود جدول الأعمال • ويمكن من الوجهة النظرية والمفاهيمية البحتة ، القول بشيء ما في صالح هذا النهج • ولنتجنب اباحة أن يصبح الأحسن عدوا للحسن • ففي بعض الحالات ، وفي أكثرها حيوية مع أنها أكثرها تعقيدا ، مثل منع نشوب حرب نووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، يمكن ، بل ينبغي الاضطلاع بجانب كبير من العمل التمهيدى الجدى قبل البدء في مرحلة التفاوض بالمعنى الصحيح لهذا التعبير• ووفد بلادى لا يرى سببا يدعو الى عدم اضفاء طابع الواقعية على أعمالنا • فهو يرفض الادعاء القائل بأن مايراه على أنه مواجهة الأمر الواقع يكمن وراءه عزوف عن التصدى ، في وقت ما ، لجوهر المسائل •

وليس هناك من سبب على الاطلاق يدعو الى الاعتقاد بأن هذا هو الناتج المحتم• بل عكس ذلك هو الصحيح •

واذا سمحتم لي ، سيدى الرئيس ، باستخدام استعارة ، فان الصورة الأوضح التي ترتسم لدى عن السلعة المراد شراؤها غالبا ما تغرى المشترى وتؤدى نتيجة لذلك الى زيادة رغبة المشترى في المشاركة في تشكيل التصميم النهائي لتلك السلعة•

وبمعنى آخر ، سيدى الرئيس ، دعنا نحاول أن نجرد مفهوم المفاوضات كما يستخدم غالبا في مؤتمر نزع السلاح من صبغته الأسطورية•

وغالبا ما كانت الرغبة في صياغة ولايات عاجلة للهيئات الفرعية ، فيما يتعلق بالمفاوضات دافعا للوفود الى أن يقيموا ، بطريقة أو بأخرى ، روابط اصطناعية بين موضوعات مختلفة تمام الاختلاف. واسمحوا لي أن أبين بكل وضوح بأن هذه الممارسة تضر التقدم المنتظم لعملنا الموضوعي والضحايا ذلك غالبا ما تكون القضايا التي تتاح فيها الأسباب والأدوات للقيام بعمل مثمر. ويبدو لي أنه ، حيثما يبدو ممكنا ، تحقيق تقدم جوهري ينبغي علينا انتهاز الفرصة ورفض الحواجز الاصطناعية.

واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، بأن أؤكد في نفس الوقت ، أن موقفنا حيال أي شكل من أشكال الربط ينبغي ألا يساء فهمه على أنه عزوف عن الموضوعات التي لا يوجد بشأنها حتى اليوم توافق في الآراء ، بينما لا يختلف بشأن الحاحها وفدان اثنان. فما أكدناه ، مثلا ، من استئناف لعملنا الموضوعي في أبكر وقت ممكن بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ما كان ليصدر الا بالنظر للمرحلة المتقدمة نسبيا التي نرى أن الموضوع قد بلغها. وهذا تقدير علي لا يقلل بأي حال تأييدنا الكامل للنظر الموضوعي المبكر في أية تدابير ذات صلة لمنع نشوب حرب نووية. فينبغي النظر الشامل في هذه المسألة دون تأخير. ولدينا موادا لتحقيق هذه الغاية مثل الاقتراحات الواردة في وثيقة العمل التي قدمها وفد بلجيكا في CD/380 . كما يحدو الحاح هذه المسألة وفد بلادي على التذكير اليوم بأنه يرى ان الابرام المبكر لحظر حقيقي شامل للتجارب يعتبر ذا أهمية حيوية ، لا كفاية في حد ذاته ، بل في النطاق الأوسع لمراقبة الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك ، سيعزز التقدم المحرز نحو الحظر الشامل للتجارب النووية ، على وجه التحديد ، من احتمالات تمخض المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار القادم عن نتائج ناجحة.

ويلاحظ وفد بلادي ، علاوة على ذلك ، بأن موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي المحدد بشكل أضيق يشتق الجانب الكبير من أهميته الحيوية من حيث أن لكثير من عناصره تأثير مباشر على قضية منع نشوب حرب نووية. وينبغي الاشارة الى استمرار نفاذ معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المبرمة بين الدولتين العظميين كما يجدر ابراز الفلسفة التي تقوم عليها في هذا الصدد.

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أعود الآن الى موضوع الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، وهو بند جدول الأعمال الذي يرتئي برنامج عملنا أن يكون محور المناقشة العامة هذا الأسبوع والذي سأكرس ما تبقى من بياني اليوم له.

ان جهود المجتمع الدولي الرامية الى الحيلولة دون استخدام الأسلحة الكيميائية وازالة هذه الأسلحة من على وجه الأرض لها تاريخ طويل. فاستخدام السم أو الأسلحة السامة قد حرم بوضوح منذ عهد طويل يرجع الى عام ١٨٧٤ ، وهو العام الذي أعتمد فيه مؤتمر بروكسل الاعلان الدولي بشأن هذا الموضوع. وتكرر هذا التحريم منذ ذلك الوقت في أشكال عديدة (عندما لزم مثلا أن يوضع في الاعتبار استحداث الغازات المخالفة) ، وفي صكوك دولية متنوعة من بينها بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي هو أحد الصكوك المتلزم بها على أوسع نطاق.

واستمرت الجهود للتوصل الى حظر تام للأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح لعصبة الأمم وبدا النجاح في مرحلة ما وشيكا. وفي ١٩٣٣ قدمت المملكة المتحدة مشروع اتفاقية لنزع السلاح تحتوي على أحكام تفصيلية لحظر شامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتضمن المشروع حظرا للاستعدادات للحرب الكيميائية والبيولوجية في أوقات السلم والحرب ، وهو نهج أتبعه الوفد السويدي في السنوات الأخيرة في لجنة نزع السلاح.

وفيما تواصلت على مر السنين المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها ، حظيت قضايا التحقق باهتمام متزايد • فقد درس مؤتمر نزع السلاح لعصبة الأمم بصورة مكثفة المقترحات المتعلقة بالتحري من انتهاك حظر الاستخدام ، وبالخدمات الاعلامية والتوثيق على الصعيد الدولي للوقاية من الأسلحة الكيميائية وحتى بانشاء كارتل دولي من الصناعات الكيميائية لضمان ألا تستخدم الصناعات الكيميائية المدنية لاخفاء الانتاج لأغراض التسلح •

وفي فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تجدد الاهتمام بحظر الأسلحة الكيميائية بعد ورود تقارير حول آثار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية نشرها الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية• وبعد توسع مؤتمر اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح في ١٩٦٩ الذى استمر بوصفه مؤتمر لجنة نزع السلاح ، تم التوصل الى اتفاق في مؤتمر لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧١ حول النظر في مشكلة الأسلحة البيولوجية نفسها وتقديم اتفاقية منفصلة تعنى بهذا الموضوع الى الجمعية العامة•

ومنذ ذلك الحين ، يتفاوض مؤتمر لجنة نزع السلاح ، واللجنة والمؤتمر اللذان أعقباه ، لاتمام المهمة التي تركت له ، باعتماد اتفاقية بشأن الأسلحة البيولوجية• وشاركت هولندا مشاركة فعالة في صياغة اتفاقية للأسلحة الكيميائية منذ ١٩٦٩•

وأظهر التاريخ الحديث العهد للتفاوض بشأن الأسلحة الكيميائية اتجاها لوضع هذا الموضوع في اطار العلاقات بين الشرق والغرب• حقا ، ان نصيبا من الأسلحة الكيميائية موجود في ترسانات الشرق والغرب• بيد أنه ينبغي التأكيد على أنه بالرغم من التعارف على الأسلحة الكيميائية على أنها أسلحة للدمار الشامل ، في عام ١٩٤٨ ، لم يكن بالضرورة توازن الرعب بين الجانبين متوقفا أبدا على هذه الأسلحة• فالحالات التي سجلت في الماضي وثبت فيها أو أدعي استخدام الأسلحة الكيميائية في العالم النامي ، توضح على النحو الكافي أن للبلدان في هذا الجزء من العالم أسباب تجعلها تقلق شأنها شأن بلدان نصف الكرة الشمالي وتبذل أقصى قدر ممكن من الجهود قصد التوصل في وقت مبكر الى حظر حقيقي شامل للأسلحة الكيميائيه•

سيدى الرئيس ، يحدو وفد بلادى شعور أقوى من أى وقت مضى بأن ابرام هذا الحظر غدا في المتناول وقد حان الوقت الآن لقطع المراحل النهائية من أعمالنا بثقة كبيرة لتحقيق نتائج ناجحة في المستقبل المنظور•

ان وفد بلادى خلص الى هذا الرأى بناء على جملة أمور منها الاعلان الأخير لوزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد شولتز ، الذى مؤداه أن بلده ينوى أن يقدم في المستقبل القريب مشروع اتفاقية كامل • ورحبت هولندا بهذا الاعلان في ذلك الوقت باعتباره خطوة مهمة الى الأمام وأود أن أكرر هذا الأمر اليوم ، بالرغم من أنه ليس هناك أى وفد يقلل من شأن ما سيلزم بذله من وقت ومجهود في التفاوض حول نص تتوافق حوله الآراء•

وترحب هولندا أيضا بالبيان الذى أدلى به الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي ، السفير اسرائيليان ، في ٢١ شباط / فبراير الماضي ، معلنا تغيرا مهما في موقف بلده من بعض جوانب مسألة التحقق من التقيد بالحظر المرتقب للأسلحة الكيميائية• وفي رأى وفد بلادى أن بيان السفير اسرائيليان يشكل خطوة مهمة نحو اتفاق عام بشأن مجموعة القضايا المعقدة المتعلقة بتدمير المخزونات ، بما في ذلك الاعلانات الصادرة في البداية بهذا الشأن والتحقق من هذا التدمير•

ووفد بلادى على يقين من أنه سيكون في الامكان التوصل الى اتفاق شامل بشأن مسألة المخزونات خلال دورة عام ١٩٨٤ للمؤتمر بفضل عملية تقارب متبادل وروح من تفهم البعض لمشاكل البعض الآخر.

سيدى الرئيس ، من الصعب تصور محفل أنسب لتقديم الوثيقة CD/445 المعنونة " حجم وبنية هيئة تفتيش لنزع الأسلحة الكيميائية " التي ينوى وفد بلادى عرضها لينظر فيها المؤتمر اليوم. وتهدف ورقة العمل هذه الى أن نتناول ، لأول مرة ، بعض الآثار العملية ، والادارية بالأساس المترتبة على مخططات التحقق في اطار اتفاقية للأسلحة النووية في المستقبل كما تتصورها هولندا والدول الأعضاء الأخرى في المجموعة الغربية. وقد يكون من المهم ملاحظة أن هذه الآثار تشمل الجوانب الادارية لتفتيش موقعي متواصل من قبل ممثلين لهيئة التفتيش الدولية المزمع انشاؤها كما أشار الى ذلك رئيس الوفد السوفياتي في ٢١ شباط / فبراير.

وتقدم الاتفاقية المقبلة لبعض الملاحظات التمهيدية العامة بشأن احتياجات التحقق ثم تقسم أنواع التحقق الى فئات ستتطلبها شتى التعهدات المرتآة في الاتفاقية. وتستخدم الوثيقة عددا من الافتراضات العامة تتعلق أساسا بوظيفة هيئة تفتيش دولية وكذلك عددا من الافتراضات المحددة بشأن فئات التحقق المختلفة التي ستتطلبها الاتفاقية.

وبناء على هذه الافتراضات تسعى الوثيقة الى بيان أن النتائج الادارية المرتبة على ما نفكر فيه بصدد مسألة التحقق تظل بالتأكيد في حدود يمكن التحكم فيها.

وأحد الافتراضات الرئيسية التي قدمناها تتعلق " بناتج " المفتش الدولي. والمثال الواضح على ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا التي ثبت أنها اطار مرجعي مفيد جدا. وبما أن طابع الأنشطة التي تستلزم التفتيش بموجب اتفاقية للأسلحة الكيميائية تختلف عن الأنشطة التي تعالجها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ينبغي ادخال بعض التعديلات. ومن بين المشاكل المختلفة التي تواجه التحقق من الالتزام باتفاقية للأسلحة الكيميائية ، مشكلة التحقق من عدم الانتاج التي عولجت بتفصيل نسبي. والمسلم به أن هذا مجال حافل بالألغام والشراك. وكما ندرك جميعا لا ينبغي أن يقحم التحقق من عدم الانتاج دون داع في سير الصناعة المدنية وعملياتها التجارية.

الا أن توافر حد أدنى من الثقة بعدم الانتاج ، سيكون ضروريا لبقاء الاتفاقية. وامكانيات التحايل على الاتفاقية هينة ناهيك عن منافذ التهرب ، التي قد تكون مضرة غاية الضرر بمثل هذه الثقة اذا تركت دون أى تنظيم. والقدرات الكامنة التي تتميز بها وسائل انتاج الأسلحة غير الكيميائية للأغراض المسموح بها لا يمكن التغاضي عنها. وأحد الاستنتاجات الواردة في وثيقة العمل الحالية هو حجم هيئة التفتيش الذى ستحدده الى مدى كبير فئة التحقق.

والاستنتاج الرئيسي الذى تتضمنه الوثيقة هو أن افتراضنا ينم عن أن هيئة التفتيش الدولية في المستقبل ستكون محدودة الحجم نسبيا. وتقترح الافتراضات ٣٥٥ فردا بين مفتشين وموظفي دعم لمدة التدمير والازالة المقدرة ، كما نعرف ، بأنها لا تقل عن ١٠ سنوات. وبعد مرور هذه الفترة الأولى من عمر الاتفاقية المقبلة ، سيتناقص هذا المجموع الى حد أقصاه ١٤٠ موظفا تقريبا ، وهو عدد أقل من العدد المقابل له في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيدى الرئيس ، في خاتمة كلمتي اليوم أود أن أعود باختصار الى الموضوع المحدد الا وهو عدم الاستخدام. ان هولندا ترى أنه ينبغي أن يكون نظام التحقق الذى ستضعه اتفاقية للأسلحة

الكيميائية في المستقبل نظاما شاملا ، وبالتالي يتضمن حظر الاستخدام• ومن الأفضل بل ومن الضروري أن تهدف الاتفاقية الى التحقق الكامل من حظر تطوير الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها وحيازتها ونقلها• وأجرؤ على القول اننا ازددنا ، على مر السنين وعيا بالقيود العملية التي قد تمنعنا من بلوغ الكمال• ويمكن في هذا السياق ، ذكر لزوم أخذ المصالح الأمنية المشروعة في الاعتبار وكذلك الحاجة الى تجنب التدخل غير الضروري للتفتيش في الصناعات الكيميائية بوصفهما من القيود التي توضح ما يخامر بالنا• ومن الواضح أن الدلائل على الاستخدام ، مما يتعارض مع القانون الدولي ، تعني على وجه التحديد أن الالتزامات بموجب المعاهدة بالتدمير وبعدم الانتاج وما الى ذلك قد انتهكت• وعلى هذا ، يمكن أن يشكل الاستخدام الجزء الناتي الممكن التحقق منه من مجموعة ضخمة من الانتهاكات الخفية التي لم يتم الكشف عنها• ولذا أود أن أؤكد على أن هيئة التفتيش ، التي أوجزت الكلام عنها في بياني ، مناسبة تماما لضمان التحقق من عدم الاستخدام•

واشتراط ايراد نص ملائم بشأن عدم الاستخدام في نطاق الاتفاقية ليس الغرض منه — ولا ينبغي أن يكون بأى شكل من الأشكال — الغض من أهمية ضمان استمرار حجية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وستكون لهذا الصك الدولي أهميته الخاصة في المرحلة الأولية بعد بدأ نفاذ الاتفاقية ، عندما تكون كل المخزونات ووسائل الانتاج قائمة ولم يتم التخلص منها بعد•

سيدى الرئيس ، ان ماقلته بشأن التحقق من الاستخدام يهم بالمثل التقارير التي تفيد وقوع الاستخدام ، مثل ما استمعنا مؤخرا من وزير خارجية ايران ، السيد ولاياتي ، في هذا المؤتمر• ولا ينبغي التقليل من شأن تقارير من هذا القبيل• وفي نفس الوقت فان التقارير ، مثل تلك التي تم الحصول عليها عن طريق ملاحظين محايدين ومستقلين ، والتي تبين استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا ، أضحت أكثر اقناعا• وهذه الحالة تحمل حكومة هولندا على الاعراب عن قلقها الشديد ، وهو قلق يشاركها فيه المجتمع العالمي• فاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أى جهة وفي أى مكان من العالم يستحق الادانة بعبارات قاطعة•

ان هولندا تعبر عن ارتياحها لقرار الأمين العام للأمم المتحدة باجراء تحقيق في الانتهاكات الممكنة لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ في الصراع الدائر في منطقة الخليج• وهذا القرار يتمشى تماما مع دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين بصورة عامة ويمكن أن ينظر اليه بصورة خاصة على أنه جهد اضافي تبذله الأمانة من أجل وضع نهاية لهذه الحرب المدمرة للكائنات البشريه وللموارد المادية• وهولندا تناشد مرة ثانية كلا الطرفين ابداء تعاونهما التام في هذه الجهود•

الرئيس: (الكلمة بالفرنسية) أشكر سعادة ممثل هولندا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي خص بها الرئاسة•

أعطي الكلمة الآن لسعادة ممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف•

السيد تيلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) أيها الرفيق الرئيس ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئكم مرة ثانية تهنئة صادقة على توليكم الرئاسة لشهر آذار / مارس ، ولأتمنى لكم مزيدا من النجاح في أدائكم لواجباتكم ومسؤولياتكم• وانه لمن دواعي غبطتي الكبيرة أن أرحب بكم ، أيها الرفيق داتكو ، ممثل جارتنا العزيزة ، جمهورية رومانيا الاشتراكية ، وأن أؤكد من جديد ارتياحنا للتعاون الممتاز القائم بين شعبينا وبلدينا في جميع مجالات العمل•

وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفدي للعمل الممتاز الذي قام به السفير توربانسكي سفير بولندا ، رئيسنا لشهر شباط/ فبراير.

يود وفد جمهورية بلغاريا الشعبية اليوم أن يتكلم بشأن البند ٣ من جدول الأعمال وهو " منع نشوب الحرب النووية بما في ذلك كل المسائل ذات الصلة".

ولا أخفي أن من بين الدوافع التي تحذوني على التكلم هو خيبة أمل بلدي ازاء النتائج غير المرضية التي تفصحت عنها أعمال المؤتمر بشأن قضية منع نشوب حرب نووية. ويكفي في هذا الخصوص الاشارة الى أنه في غضون الفترة منذ اعتماد القرار ٣٦/٨١ باء في خريف عام ١٩٨١ — الذي سجل بداية سلسلة من قرارات الجمعية العامة المطالبة باتخاذ خطوات عملية لمنع نشوب حرب نووية — والى يومنا هذا ، فان " التقدم الحقيقي " الوحيد الذي تم يتمثل في ادراج بند منفصل حول هذه القضية على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وهذه الحالة مدعاة للشعور بالاحباط التام. وفي الوقت الذي أصبحت فيه مشكلة نشوب حرب نووية شاغلا أساسيا لملايين الناس في جميع أنحاء العالم ، فان مؤتمر نزع السلاح — الذي عهد اليه باجراء مفاوضات بغرض التوصل الى حل عملي لهذه المشكلة — هو في الحقيقة مقاعس عن ذلك.

وفي نفس الأثناء ، يتزايد خطر اندلاع نزاع نووي حراري. فقد ظهرت منظومات جديدة في الأسلحة النووية تميزها خصائص بكونها أسلحة أكثر ملاءمة لتوجيه مايدعى " بالضربة الواقية " الأولى. وقد نشأت مذاهب تقول بفكرة شن وكسب حرب نووية.

الكاتب الأمريكي آرتر كاتز ، المتخصص في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب النووية في كتابه الذي نشر مؤخرا بعنوان " الحياة بعد الحرب النووية " بالتقييم التالي :

" ان تأثير التكنولوجيا وقدرتها على تعزيز مصداقية خوض حرب نووية واضح من خلال التغيير في السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة المتجسم في الأمر الرئاسي ٥٩ الصادر في عام ١٩٨٠. وبالرغم من أنه يوصف بأنه يوسع نطاق الردع لدرء آثار الهجمات المحدودة بالأسلحة النووية المتطورة ، الا أنه يعكس واقعا تكنولوجيا متغيرا يقرب الى أذهاننا نموذج حرب نووية منخفضة المستوى ... ".

ان خطر الكارثة النووية على شعوب أوروبا وشعوب العالم قاطبة قد ازداد ، خاصة بالنظر لوزع القذائف المتوسطة المدى للولايات المتحدة في أوروبا الغربية.

وقد سبق لوفدي أن تكلم ، على غرار ما فعلته الوفود الأخرى التي تشاطره نفس القلق من نشوب " حرب نووية منخفضة المستوى" ، اذا جاز لي أن أقتبس عبارة الدكتور كاتز ، عن النواحي المختلفة لهذا التهديد الموجه ضد السلم والأمن الدوليين.

ان مغامرات المنتاغون الهادفة الى وضع منظومات جديدة في الأسلحة في الفضاء الخارجي تشكل عنصر خطر جديد في سباق التسلح. وتنفيذ هذه المخططات لن تزيل التهديد الذي تمثله الترسانات النووية القائمة. بل أن من شأنه أن يجعل اللجوء الى هذه الترسانات أكثر احتمالا . وسباق التسلح في الفضاء الخارجي ينطوي على تزايد خطر نشوب حرب نووية بأضعاف ما هو عليه .

ان لفت الانتباه الى الخطر المتزايد لنزاع نووي ليس كافيا من وجهة نظر المتطلبات الناتجة عن مواصفات مؤتمر نزع السلاح . ان ما يحتاج اليه هو ايجاد نهج عملي شامل لمعالجة قضية اعداد تدابير لمنع نشوب حرب نووية. وذلك هو نهج البلدان الاشتراكية ، بما فيها جمهورية بلغاريا

الشعبية ، وهو وارد في عدد من الوثائق لا سيما الوثيقتان CD/355 , CD/406 اللتان قدمتهما الجمهورية الديموقراطية الألمانية ، والوثيقة CD/434 •

وكثيرا ما أسهب وفدي في التحدث عن حسنات مثل هذه التدابير كعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وتجميد الترسانات النووية• ان فعالية هذين الاجراءين وامكانية تطبيقهما يحظيان بدعم فعال متزايد من قبل عدد من الحكومات كما تبرزه القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة•

ومن ضمن مجموعة التدابير الرامية الى منع نشوب حرب نووية ، والتي اقترحتها البلدان الاشتراكية ، هناك جانب منها يستهدف القيام ، على سبيل الأولوية بتسوية المهمة السياسية المتمثلة في ازالة التهديد المباشر بقيام نزاع نووي الذي يخيم على البشرية ، ويسعى الجانب الآخر من هذه التدابير الى وضع اطار قانوني دولي للالتزامات الدولية التي يتعين التعهد بها في هذا الميدان• وهناك مجموعة ثالثة من التدابير الهادفة الى عدم اباحة خلق أساس مادي لمنظومات جديدة من الأسلحة — بما في ذلك الأسلحة في الفضاء الخارجي — وهي منظومات يمكن أن تزعزع الوضع الاستراتيجي وتعزز بذلك خطر نشوب حرب نووية•

وفي هذا الخصوص ، يود الوفد البلغاري أن يرحب بزيادة تطوير هذا النهج في الكلمة التي ألقاها ك• يو• تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في ٢ آذار / مارس• وقد وضع الزعيم السوفياتي في تلك الكلمة المعايير الرئيسية للعلاقات فيما بين الدول النووية ، واقترح أن يتم الاعتراف بصورة متبادلة بهذه المعايير وأن يتم اضفاء الطابع الالزمي عليها • والنقطة الأساسية في هذه الفكرة هي افراد منع نشوب الحرب النووية ، بكونه هدفا أساسيا وكذلك الاستعداد للمضي تدريجيا ، على أساس مبدأ الأمن المتكافئ ، في سبيل تخفيض الأسلحة النووية حتى تصفيتها تصفية كاملة بكل أنواعها • وتتوخى المقترحات ، علاوة على ذلك ، حل قضايا اضافية تتصل بالأسلحة النووية ، الأمر الذي سيضفي على التدابير التي تستهدف منع نشوب حرب نووية طابع الشمول والاستمرارية•

وأود أن أضيف ان وفدي يعتبر المقترحات الخاصة بالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية متمشية تماما مع الفقرة ٥٨ ومع فقرات أخرى ذات صلة بالموضوع في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

ان الأفكار الواردة في كلمة الزعيم السوفياتي تشيرنينكو هي ، بطبيعة الحال ، أوسع نطاقا وأكثر أهمية• وقد رحبت بها الدوائر المسؤولة في أرجاء العالم قاطبة بوصفها اعادة تأكيد للطريق السلمي الذي يسير فيه الاتحاد السوفياتي • وعلى الغرب الآن أن يرد بالايجاب على النهج البناء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية•

ان من بين المجالات التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يقدم فيها مساهمته في عكس اتجاه التطورات السلبية في الشؤون الدولية ، ايجاد حل لقضية منع نشوب حرب نووية• ولكي تكون توفق الجهود التي تبذلها الدول المهتمة بوضع تدابير عملية مناسبة فيما يتعلق بمنع نشوب حرب نووية في التوصل الى قرارات ينبغي أن تحصر عملية وضع هذه التدابير والاتفاق عليها في هيئة تفاوض فرعية• وكما ورد في الوثيقة CD/434 ، اقترحت مجموعة من البلدان الاشتراكية صيغة لولاية هذه الهيئة• والولاية التي اقترحناها مرنة بما فيه الكفاية وتسع لكل الأفكار ووجهات النظر• وهذا يعني ، من الناحية العملية أن الانتباه الضروري سيوجه في هيئة عاملة تنشأ مستقبلا ، لكل الاقتراحات التي

قدمتها حتى الآن البلدان الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ والبلدان الغربية. وينبغي لنا من ناحية ثانية أن نسمح بنوع من التدرج في التدابير من حيث نطاقها وفعاليتها. ان ايجاد معايير دقيقة ومقبولة لدى الطرفين لتحديد الأولويات بين أحاد التدابير لا يتسنى ، بطبيعة الحال ، الا اذا تحقق التوافق بين أفكار شتى الوفود. أما من ناحية وفدى ، فانه على استعداد يشاطر غيره بعض الاعتبارات التي يراها في هذا الخصوص الآن.

ومن المهم ملاحظة أن القرارين ٧٨/٣٧ زاى و ١٨٣/٣٨ زاى يفرقان بين مسألة منع نشوب حرب نووية في حد ذاتها ومسألة التقليل من أخطار نشوب حرب نووية. والقضيتان ذوتا " أولوية مطلقة وأهمية حيوية لكل شعوب العالم ولذا ينبغي اتخاذ تدابير في هذين المجالين.

وفي رأى الوفد البلغارى المدروس ان الحل الناجح لمسألة التقليل من أخطار نشوب حرب نووية ، وان كان مستساغا ، فانه لن يزيل الأسباب الحقيقية للتهديد بقيام حرب نووية. وبناء عليه فان اتخاذ تدابير في هذا المجال دون تنفيذ التدابير الرامية الى منع نشوب حرب نووية لن يكون كافيا.

انطلاقا من هذه المقدمات المنطقية فان الوفد البلغارى يود واضعا في اعتباره المقترحات ذات الصلة التي قدمتها بلدان شتى ، أن يقترح السلسلة التالية من التدابير :

ألف — تدابير ذات أولوية لمنع نشوب حرب نووية ؛

باء — تدابير قانونية لمنع نشوب حرب نووية وتعزيز نظام عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ؛

جيم — تدابير تستهدف التقليل من أخطار نشوب حرب نووية.

ولو أجرينا تحليلا لمواقف عدد من الوفود من قضية منع نشوب حرب نووية لظهر اقتناع مشترك بصفة عامة بأن الخطر المباشر لنشوب حرب نووية في الظروف السائدة الآن مأتاه قبل كل شيء انشاء بعض البلدان لقدرة نووية على توجيه الضربة الأولى ، تقوم على منظومات جديدة النوعية من الأسلحة النووية وعلى تشجيع المذاهب المبيحة لاستخدام الأسلحة النووية .... الخ ، وكذلك على المفهوم الرامي الى مضاءلة التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية.

لذا فان التدابير الهادفة الى نبذ كل الدول الحائزة للأسلحة النووية البدء باستخدام الأسلحة النووية ، والى تجميد ترساناتها النووية ، كما ونوعا ، والى اعلان كل الدول الحائزة للأسلحة النووية الوقف الاختيارى للتفجيرات النووية في انتظار ابرام معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، لها أولوية بينة على كافة التدابير الأخرى.

ويمكن أيضا أن تدرج في هذه المجموعة التدابير الهادفة الى الحد من نطاق سباق التسلح — خاصة في المجالات المحتمل جدا أن تظهر فيها عوامل مزعزعة للاستقرار. ويتجه تفكيرى في هذا الصدد الى تدابير تستهدف في جملة أمور ، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ان الاعتبارات المذكورة أعلاه لا تخل بمقترحات من قبيل ابرام اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية ، ومعاهدة بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك معاهدة بين بلدان منظمة معاهدة وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي حول النبذ المتبادل لاستخدام القوة العسكرية والمحافظة على العلاقات السلمية.

واذا ما وضعنا في الاعتبار أن ثمة امكانيات أخرى لتطوير النظام القائم لمنع نشوب حرب نووية بشكل غير مقصود وجب أيضا أن تتخذ خطوات مثل منع الاستخدام غير المقصود أو غير المأذون به للأسلحة النووية ، وتفادي امكانية وقوع هجمات مفاجئة وما الى ذلك •

ويود الوفد البلغاري ، باقتراحه هذه السلسلة من التدابير أن يسترعي انتباه المؤتمر الى اطار تنظيمي يوائم الطابع الملح لمهمة منع نشوب حرب نووية ، ويراعي الأولويات المسلم بها على نطاق واسع في هذا الميدان ويقوم على مفهوم قانوني لحل مشكلة منع نشوب الحرب النووية بصفة نهائية•

ان النهج المقترح لا يخل بمناقشة " كل المسائل ذات الصلة " التي تركز عليها الوثيقة CD/357 ، المقدمة من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والوثيقة CD/411 — المقدمة من قبل مجموعة من الدول الغربية ، شريطة أن تجرى هذه المناقشة في هيئة فرعية• بيد أن وفدي يعارض النزعة الواضحة التي تعبر عنها تينك الوثيقتين ، الى الاستعاضة عن المفاوضات حول التدابير بفكرة " السعي الى الالمام الشامل بموضوع (منع نشوب حرب نووية) عن طريق النظر في قائمة ارشادية من البنود الفرعية" •

أيها الرفيق الرئيس ، يتمنى وفدي في الختام أن يعرب عن استعداده للمشاركة في المشاورات الجارية تحت رئاستكم بهدف تحقيق تفاهم مشترك فيما يتعلق بانشاء هيئة فرعية لمنع نشوب حرب نووية وبالولاية المناسبة لها • في الوقت الذي يتعهد فيه وفدي بتأييده لهذا الاسلوب فانه يود ، في الوقت نفسه ، أن يناشد كل الوفود المهتمة تكثيف جهودها حتى يمكن العثور بأسرع ما يمكن على حل مقبول على أساس متبادل يتفق مع ما تتسم به مسألة منع نشوب حرب نووية من الحاح وأهمية•

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي خصّ بها الرئيس•

وطبقا لما قرره المؤتمر في جلسته العامة ٢٤٨ أعطي الكلمة الآن الى سعادة ممثل تركيا السفير تركمان •

السيد تركمان (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود توجيه الشكر لأعضاء المؤتمر اذ أتاحوا لي هذه الفرصة لالقاء كلمتي • وانه لمن دواعي عظيم الغبطة أن ألقي كلمتي في وقت يتولى فيه ممثل رومانيا الرئاسة• اذ أن تركيا ورومانيا لا فقط ترتبطان بأواصر وثيقة ومثمرة من التعاون الودي وحسن الجوار ، بل انكم ، ومن حسن الصدف ، زميل وصديق قديم أكن له أعظم التقدير•

لقد رحبّت حكومتي باطلاق الاسم الجديد مؤتمر نزع السلاح على لجنة نزع السلاح • ونحن نأمل في أن يكون هذا الاسم الأكثر ملاءمة للهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم بشأن نزع السلاح علامة على تجديد الجهود لاحراز التقدم في القضايا الحيوية التي تواجه المؤتمر•

يجتمع المؤتمر هذا العام في وقت يثير فيه الوضع الدولي قلقا بالغا لدى بلدان العالم• فقد علقت المفاوضات البالغة الأهمية بشأن تخفيض القوات النووية الاستراتيجية المتوسطة المدى والدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في خضم من التوتر المتزايد ومستوى من الاتهامات والشكوك المتبادلة يبعث على الانزعاج • كما ازداد الوضع الدولي قتامة من جراء

التطورات المنذرة بالسوء في الشرق الأوسط. ونحن ندرك جميعا بأنه لا يمكن احراز أي تقدم دون أن تبذل البلدان جهودا صادقة ومتواصلة لاستئناف الحوار وتوفير حد أدنى من الثقة فيما بينهما.

ان تركيا، بحكم موقعها الجغرافي وبوصفها بلدا ناميا مضطرة لأن تخصص جانبا كبيرا من الموارد لدفاعها. وان بلدنا من ناحية أخرى، يجاور منطقة أصبحت بؤرة للتوتر وعدم الاستقرار، ويستمر فيها، منذ أكثر من ثلاث سنوات، أوار حرب مدمرة تزداد وحشية دون أن يكون هناك أي احتمال بحلول السلم قريبا. ولذلك فاننا نشاطر غيرنا بكل قوة التطلع الى تحسن في المناخ الدولي ووضع نهاية لاراقة الدماء في النزاعات الاقليمية، وحدوث انفراج بين الشرق والغرب، واحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح بغية النهوض بالسلم وتعزيز الأمن.

في المناخ الراهن الذي يسود العلاقات الدولية، لاح لنا بصيص من الأمل عندما انعقد في ستوكهولم المؤتمر الخاص بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا. فهذا المؤتمر يمكنه أن يسهم بدرجة كبيرة في الانفراج، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، اذا نجح في اعتماد تدابير تكفل زيادة الثقة والأمن المتبادلين. وان مؤتمر ستوكهولم، بعد النتيجة المرضية التي أسفر عنها اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، قد برهن على وجود العزم الراسخ على متابعة الحوار رغم الظروف الدولية المناوئة. واننا عازمون على القيام بدور فعال في مؤتمر ستوكهولم، كما فعلنا في المحافل الأخرى التي سبقته، وعلى المشاركة في هدف وضع تدابير لبناء الثقة تكون ذات أهمية كبيرة من الناحية العسكرية، وملزمة من الناحية السياسية ويمكن التحقق منها، يتسنى تنفيذها في أوروبا بأسرها.

كما اننا نشعر بالارتياح ازاء توقع استئناف المحادثات بشأن التخفيضات المتبادلة والمتوازنة في القوات في فيينا. وادراكا منا لأخطار سباق التسلح، لا في المجال النووي فحسب بل في المجال التقليدي أيضا، فاننا نعلق كبير الأهمية على هذه المحادثات بين بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان حلف وارسو. ونحن مقتنعون بأن تخفيض القوات في أوروبا الوسطى سيمثل خطوة الى الأمام باتجاه اقرار التوازن بين الحلفين العسكريين عند مستوى من التسلح أدنى من المستوى الراهن، بشرط ادراج ضمانات لأمن البلدان المتاخمة لهما، مثل تركيا.

ان أعمال مؤتمر نزع السلاح تستأثر بأهمية قصوى في هذه المرحلة التي يمتزج فيها القلق العميق بالأمل المتأرجح. وان احراز التقدم، ولو في مسألة واحدة فقط من المسائل الداخلة في اختصاص هذا المؤتمر، سيولد الثقة ويكون له تأثير ايجابي على المفاوضات الأخرى في تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى العلاقات ما بين الشرق والغرب بصورة عامة. وفي هذا الصدد، فاننا نشترك في الرأي القائل بوجوب ايلاء الأولوية للتوصل الى اتفاق بشأن الأسلحة النووية. وان تركيا التي قامت، منذ عام ١٩٢٩، بتوقيع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ تتطلع الى عقد اتفاق أوسع نطاقا يكمل هذا البروتوكول.

ان الاتفاق على تدمير الأسلحة الكيميائية وعلى حظر استحداثها وانتاجها وتخزينها يتطلب نظام تحقق فعال. فلقد حدثت تطورات ملحوظة في اجراءات وأساليب التحقق وعدم الانتاج. وتركيا شأنها شأن الكثير من البلدان، ترحب كذلك بالنهج الايجابي الذي عرضه السفير اسرائيليان ممثل الاتحاد السوفياتي في ٢١ شباط / فبراير فيما يتعلق بالوجود الدائم لممثلين من وكالات الرقابة الدولية في المرافق التي يتقرر تدمير هذه الأسلحة فيها.

ان هذا النهج، وما أثاره من رد فعل ايجابي سيمنح، فيما نأمل، زخما جديدا لأعمال

المؤتمر ، في مجال الأسلحة الكيميائية. ونحن نتوقع أن يكون مشروع الاتفاقية الذى ستعرضه الولايات المتحدة قريبا أداة لدفع النقاش نحو نتيجة ملموسة وايجابية.

أما فيما يتعلق بمقترح انشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا ، فنحن نرى أن توخي النهج الاقليمي في معالجة مشاكل حظر الأسلحة الكيميائية لن يكون النهج المناسب . فاذا كان هناك مجال للاتفاق حول جوهر اتفاقية للأسلحة الكيميائية في أوروبا ، فليس هناك من سبب يمنع أن تكون مثل هذه الاتفاقية شاملة في نطاقها . واننا جميعا ندرك عميق الادراك الحاجة الملحة الى حظر شامل فعال .

ولطالما أعتبرت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا أساسيا في كبح سباق التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية. وقد لا تكون هذه المعاهدة بحد ذاتها اجراء لنزع السلاح ، ولكنها تشكل خطوة هامة الى الأمام. ولا حاجة الى القول بأنه ، لكي تكون هذه المعاهدة فعالة ، ينبغي أن تكون ملزمة لجميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية. وفي رأينا أن أى مزيد من التأخير سوف يعرض قضية عدم الانتشار للخطر. لقد أعاد الكثير من المتحدثين الى الأذهان في هذا المؤتمر ان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد ربطت بين التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والتزامات الدول غير الحائزة لها .

واننا نأمل في أن تضع الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الرابطة الأساسية نصب أعينها ، في النهج الذى تتبعه لمعالجة معاهدة حظر التجارب النووية ، وغيرها من مجالات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح .

واننا ندرك تماما الفظائع المحتمل أن تنجم عن نزاع نووى ، كما ندرك الأهمية والالحاح اللذين يتسم بهما البند المتعلق بمنع الحرب النووية وجميع الجوانب ذات الصلة. وليس ثمة أى شك في أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لدرء احتمالات نشوب حرب نووية ، ولكنه قد يكون من قبيل الوهم الاعتقاد أن هذا يمكن تحقيقه عن طريق تركيز اهتمامنا على الأسلحة النووية حصرا . ان ما نحن بحاجة اليه هو محاولة منع الحرب ، نووية كانت أو تقليدية. وفي هذا السياق بالذات نود الاشارة الى اننا نرى أن من الصعوبة بمكان أن نوفق بين الحقائق السياسية والاستراتيجية الراهنة وبين الفكرة التي مفادها أن بعض المناطق الجغرافية في أوروبا يمكن أن تصبح ملاذات غير نووية في حالة التراشق بالأسلحة النووية.

ان احتمال وقوع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي مدعاة للقلق العميق ، لاننا نعرف أن هناك بالفعل بعض الشبكات الجارى تجريبها وبعض الأسلحة الجديدة التي تستحدث. ونأمل في أن يتسنى الاتفاق السريع في المؤتمر حول الطريقة المثلى الممكن اتباعها للتصدى لهذه المشكلة.

لقد أنجز قدر كبير من العمل في المؤتمر بشأن الأسلحة الاشعاعية ، وان حكومتي ليحدوها الأمل في أن يتيسر التغلب على المصاعب التي برزت في هذا المجال . ولا شك في أن الاتفاق على هذه القضية سيكون له تأثير ايجابي في المفاوضات الأخرى المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح .

سيادة الرئيس ، أجد لزاما علي ، قبل الاختتام ، أن أتصدى لمسألة توسيع نطاق المؤتمر. ان بلدى ، كما لا يخفى على الكثير من الدول الأعضاء ، ما انفك منذ عام ١٩٧٨ يقوم بدور رئيسي في جميع الجهود الهادفة الى توسيع نطاق لجنة نزع السلاح . وقد رحبنا بالقرار المنادى بالتوسيع

المحدود بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح ، ورشحنا أنفسنا لعضويته • واننا نعتقد أن هناك حاجة الى اعادة النظر بصورة دورية في تشكيل مؤتمر نزع السلاح ، حسبما هو متوخى في نظامه الداخلي ، بغية فتح باب القبول أمام الدول " الهامة — عسكريا " ، كما تدعو الى ذلك الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح • ويمكنني التأكيد لكم ، سيادة الرئيس ، بأن بلدى ، اذا ما أصبح عضوا في المؤتمر ، لن يفوته أن يساهم فيه بما يتناسب مع التزامه الطويل الأمد بالسلم والأمن الدولي ونزع السلاح •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي خص بها الرئيس•

أعطي الكلمة الآن الى سعادة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية السفير فيلدز•

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، غدا يحتفل المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح بالذكرى الثانية والعشرين لانشائه • وعلى مدى فترة الاثنين والعشرين عاما التي انقضت على أول اجتماع تعقده لجنة نزع السلاح المؤلفة من ثماني عشرة دولة ، شهدت هذه الهيئة تغيرا تمثل في نمو عددها ، فأصبحنا الآن ٤٠ عضوا • وغيرنا اسمنا عدة مرات كان آخرها هذا العام • وحققنا منجزات قليلة تعتبر مفخرة لنا ، منها مساهماتنا في أول اجراء يستهدف منع الحرب النووية وهو اتفاق انشاء " الخط الساخن " ، وفي أول حظر للتجارب النووية هو المعاهدة لحظر التجارب المحدودة ، وفي أول حظر لاستحداث وانتاج وتخزين نوع بأكمله من الأسلحة وهو اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، وفي اتفاق نزع السلاح وتحديد الأسلحة وهو معلم تمثل في معاهدة عدم الانتشار •

سيدى الرئيس ، ان هذا الانجاز ليس هينا بالنسبة لمحفل لم يبلغ من العمر الا اثنين وعشرين عاما •

بيد أنه يلزم أن أقول انه يجب علينا الا نركن الى أمجادنا • فهناك تحديات كثيرة يتعين مواجهتها ، ومجالات كثيرة الاحتياجات فيها عاجلة يلزم توجيه الاهتمام اليها • نحن بعيدون كل البعد عن الفروغ من جدول أعمالنا •

ومن بين القضايا الكبرى التي تجابهنا اليوم عدم انتهاء جدول الأعمال فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية•

انني ، يا سيادة الرئيس ، أطلب الكلمة اليوم للحديث عن هذا البند بالذات• وكنت قد شددت مجددا في بياني في ٢٣ شباط / فبراير على ما تعلقه الولايات المتحدة من أهمية التفاوض على حظر كامل يمكن التحقق منه للأسلحة الكيميائية• ومن شأن مثل هذا الحظر أن يكمل الاتفاقات الدولية القائمة والقانون الدولي العرفي ، بما في ذلك بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية ، الذى يشار اليه عادة باسم بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥•

وكما لا يخفى على أعضاء المؤتمر ، فلقد أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في شتى مناطق العالم• ان الولايات المتحدة تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أى زمان أو مكان• وتمشيا مع هذا الموقف ، أيدت الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة للتحقيق فيما تم الابلاغ عنه من استخدام للأسلحة الكيميائية• كما أيدت الولايات المتحدة جهود

الأمم المتحدة ، لحين التوصل الى ترتيبات رسمية محتملة ، من أجل وضع اجراءات تسمح بالتحقيق الفورى والمحايد في المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لأحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • وقد فعلت ذلك ايمانا منا بأن السلطة القانونية والأدبية لهذا الصك حيوية لا لما يتضمنه فحسب بل ولان بروتوكول جنيف هو أساس هام لعملنا في ميدان نزع السلاح •

وعليه ، يا سيادة الرئيس ، فقد أحاطت الولايات المتحدة علما مع بالغ القلق بالتقارير التي مؤداها ان أسلحة كيميائية استخدمت في الصراع المأساوى الدائر بين العراق وايران • ولا شك أن جميع أعضاء المؤتمر على علم الآن بأن وزارة خارجية الولايات المتحدة أصدرت بيانا بهذا الشأن في ٥ آذار/ مارس• ويوضح البيان أن الولايات المتحدة خلصت الى أن الشواهد المتوافرة تشير الى أن العراق استخدم أسلحة كيميائية مهلكة في هذا الصراع ، وأن استخدام هذه الأسلحة الكيميائية يشكل خرقا خطيرا للبروتوكول المذكور ولقواعد القانون الدولي العرفي ذات الصلة• سيادة الرئيس ، ان هذا الوضع يتطلب الاهتمام العاجل من المجتمع العالمي • وفي هذا الصدد نشير الى قرار السيد بيريز دوى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ آذار/ مارس" بايفاد خبراء الى ايران للتأكد من الحقائق فيما يتعلق بادعاءات الحرب الكيميائية" • وقد فهمنا أنه تم ارسال هؤلاء الخبراء بالفعل الى طهران وأنهم يقومون ، في الوقت الذى نحن فيه مجتمعون اليوم بمهمتهم الهامة•

لقد عملت الولايات المتحدة مع أمم أخرى طوال أعوام كثيرة على وضع معاهدة لحظر انتاج واستحداث وتخزين الأسلحة الكيميائية• وقد أعلن جورج شولتز وزير الخارجية في ستوكهولم أننا سنعرض مشروع معاهدة لازالة الأسلحة الكيميائية بصورة كلية ويمكن التحقق منها ، وذلك على أساس عالمي • ويزيد من الضرورة الملحة لهذا المشروع ما حدث من استخدام للأسلحة الكيميائية في الصراعات الأخيرة ، بما في ذلك الحرب الايرانية — العراقية ، انتهاكا للاتفاقات الدولية وللقانون الدولي العرفي • ان هذا الاستخدام يؤكد الحاجة الملحة الى حظر شامل للأسلحة الكيميائية•

اننا نسترشد بقيود قانونية دولية أساسها دواع انسانية في الجهود التي نبذلها لوقف أى استخدام للأسلحة الكيميائية ، آملين التمكن من وقفها قبل البدء في استخدامها ، وكذلك فيما نرغب فيه من ازالة مثل هذه الأسلحة من على وجه الأرض• وبالمثل ، نأسى جميعا للخسارة الأليمة التي لا داعي لها في أرواح الايرانيين والعراقيين على السواء ، ولا سيما الأرواح التي تزهق في الهجمات على السكان المدنيين • ونهيب بالدولتين معا أن تحترما التزاماتهما بموجب الاتفاقيات الدولية الرامية الى تخفيف المعاناه البشرية الناتجة عن الحرب ، وأن تقبلا المساعي الحميدة التي عرضها عدد من البلدان والمنظمات الدولية لوضع نهاية لسفك الدماء• ونشير الى أن الأمين العام للأمم المتحدة تحدث عن قيام ايران باستخدام الأطفال كجنود محاربين في هذا الصراع الوحشي انتهاكا لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف• وهكذا نجد يا سيادة الرئيس ، أن حرب الخليج تتسم باستخفاف صارخ ومروع لا بالحياة البشرية فحسب بل وبالقانون الدولي وقواعد السلوك المقبولة بين الأمم•

وحينما نقوم غدا باطفاء الاثنتين والعشرين شمعة احتفالا بذكرى مولد محفلنا لنتوجه ، سيادة الرئيس ، بالدعاء أن تنتهي عما قريب كل الصراعات ، وبخاصة هذه الحرب القذرة والدموية التي يشهدها الخليج • وليعاهد كل منا نفسه مجددا على أن يسعى بحزم وايمان الى تحقيق

حظر فعال يمكن التحقق منه للأسلحة الكيميائية حتى تأمن البشرية الى الأبد من خوف استعمال هذه الأسلحة البغيضة.

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه . والسيد فيلدز هو آخر متكلم في قائمة اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة ؟ ان لم يكن هناك أي راغب في الكلام فسأفض جلسة اليوم على أن تستأنف بعد الجلسة غير الرسمية التي ستعقد بعد ظهر اليوم بشأن المسائل التنظيمية. وستعقد الجلسة غير الرسمية في هذه القاعة في الساعة ١٥/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠ .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح ، أود أن أعرض الآن على المؤتمر ورقتي العمل رقم ١٠٧ و ١١٩ ليبت فيهما ، وهما الورقتان اللتان عممتهما الأمانة تلبية لطلبات بالاشتراك وتوضيحات اضافية واردة من ١٣ بلدا ليس عضوا . وسنبحث ، كالعادة ، كل مشروع مقرر على حدة وفقا للترتيب الذي وردت به الطلبات الأصلية من غير الأعضاء. وقد ورد الطلب الأول من النرويج ، ويرد المقرر ذو الصلة في ورقة العمل رقم ١٠٧[١]. وان لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر المذكور.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أتناول الآن طلب فنلندا والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل ١٠٨[٢]. وان لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أتناول الآن طلب الدنمارك والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل ١٠٩[٣]. وان لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

---

(١) " استجابة لطلب النرويج (CD/450 و CD/45) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل النرويج الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئات الفرعية المنشأة في اطار البنود ٤ و ٦ و ٨ من جدول أعماله ".

(٢) " استجابة لطلب فنلندا (CD/452 و CD/453) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل فنلندا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئات الفرعية في اطار البندين ٤ و ٦ من جدول أعماله".

(٣) " استجابة لطلب الدنمارك (CD/454 و CD/455) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل الدنمارك الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٤ من جدول أعماله ".

الرئيس : أتناول الآن طلب نيوزيلندا والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل ١١٠ (٤). وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أتناول الآن طلب تركيا ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١١ (٥). وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أتناول الآن طلب بنغلاديش ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٢ (٦). وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أتناول الآن طلب النمسا والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٣ (٧). وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس : أتناول الآن طلب فييت نام ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٤ (٨). وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر.

وقد تقرر ذلك.

---

(٤) " استجابة لطلب نيوزيلندا (CD/456 و CD/457) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل نيوزيلندا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٤ من جدول أعماله ".

(٥) " استجابة لطلب تركيا (CD/458 و CD/459) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل تركيا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٤ من جدول أعماله ".

(٦) " استجابة لطلب بنغلاديش (CD/460 و CD/461) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل تركيا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٨ من جدول أعماله ".

(٧) " استجابة لطلب النمسا (CD/462 و CD/463) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل النمسا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٤ من جدول أعماله ".

(٨) " استجابة لطلب فييت نام (CD/464 و CD/465) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل فييت نام الى القاء كلمة بصدد البند ٦ من جدول أعماله في الجلسة العامة التي يعقدها المؤتمر في ٢٧ آذار / مارس ".

الرئيس : أتناول طلب البرتغال ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٥(٩) . وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أتناول الآن طلب اسبانيا ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٦(١٠) . وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أتناول الآن طلب كولومبيا ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٧(١١) . وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أتناول الآن طلب السنغال ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل رقم ١١٨(١٢) . وان لم يكن هناك أى اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أتناول الآن طلب سويسرا ، والمقرر ذا الصلة الوارد في ورقة العمل ١١٩(١٣) . وان لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

---

(٩) " استجابة لطلب البرتغال (CD/466 و CD/467) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل البرتغال الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئتين الفرعيتين المنشأتين في اطار البندين ٤ و ٨ من جدول أعماله " .

(١٠) " استجابة لطلب اسبانيا (CD/468 و CD/469) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل أسبانيا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئات الفرعية في اطار البنود ٤ و ٦ و ٨ من جدول أعماله " .

(١١) " استجابة لطلب كولومبيا (CD/470 و CD/471) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل كولومبيا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئات الفرعية المنشأة في اطار البنود ٤ و ٦ و ٨ من جدول أعماله " .

(١٢) " استجابة لطلب السنغال (CD/472 و CD/473) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل السنغال الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئات الفرعية المنشأة في اطار البنود ٤ و ٦ و ٨ من جدول أعماله " .

(١٣) " استجابة لطلب سويسرا (CD/474) ووفقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل سويسرا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٨ من جدول أعماله " .

الرئيس : مازال على قائمة المتكلمين التي لدىّ وفدان اثنان وأنا أعطي الكلمة الآن الى السفير مايستر من هنغاريا •

السيد مايستر (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) أيها الرفيق الرئيس، اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح • ويغمرني احساس بالسعادة الكبرى لمشاهدتكم تتولون الرئاسة ، أنتم الذين تمثلون بلدا اشتراكيا مجاورا لبلدنا • وحيث أتيحت لي الفرصة لأعجب بمهاراتكم الدبلوماسية في محفل آخر متعدد الأطراف ، فاني لا أشعر بالسرور فحسب ، بل اني واثق بأنكم ستواصلون السير بمؤتمرنا الى مفاوضات هادفة وجادة على غرار مافعله سلفكم ، سفير بولندا السيد توربانسكي ، خلال الشهر الافتتاحي لدورتنا السنوية وهو الشهر الذى عادة مايكون صعبا •

واذا سمحتم ، أيها الرفيق الرئيس ، فاني أود أن أعرب عن ارتياح وفد هنغاريا أن يكون المؤتمر،وفق مرة أخرى ، في التغلب على عقبة أخرى ذات طبيعة اجرائية بحتة • غير أن مشاكل بسيطة كهذه قد تزداد ثقلا وأهمية ، اذ هي تركت دون حل لفترة طويلة ، وقد تكتسب ، بعد فترة ، القدرة على خلق اتجاهات وسوابق غير مرغوب فيها • واننا نأمل أن يوجد حل مشكلة مشاركة الدول غير الأعضاء مشاركة منظمة وغير ميسرة في أعمال مؤتمر نزع السلاح سابقة تحتذى مستقبلا •

ان وفد هنغاريا ، كسائر الوفود الاشتراكية بل بالأحرى الأغلبية العظمى من الوفود الحاضرة ، كانت تحدوه على الدوام الرغبة في خلق الظروف الملائمة لكل دولة غير عضو تشعر بأنها مستعدة للمساهمة في جهود هذه الهيئة • واننا نعتقد بكل اخلاص ان لجميع الشعوب مصلحة حيوية في انجاح ما يطلب من المؤتمر أداؤه ، الا وهو التفاوض بشأن تدابير ملموسة وعملية لنزع السلاح • وبالتالى ، فان من واجب ممثلي هذه الشعوب أن تساهم في جهودنا المشتركة ، لكن من الضرورة بمكان أن تتمتع أيضا بحق المشاركة في أعمالنا كلما شعرت بأن للمفاوضات الجارية في هذا المحفل تأثيرا مباشرا على أمنها الوطني •

ان هذا المبدأ مجسد منذ وقت طويل في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وفي نظامنا الداخلي بطريقة تغلب عليها الصبغة العملية • وفي معظم الحالات ، طبقت أحكام النظام الداخلي على النحو الصحيح وعادة ما يتسم التطبيق بمرونة كبيرة • وكلما تعلق الأمر بمشاركة الدول غير الأعضاء ، الا ورغب وفدى في أن يعامل طلب ممثلي كل دولة ذات سيادة معاملة تقوم على المساواة وتخلو من التمييز أيا كان نوعه •

كان هذا هو شأن وفد هنغاريا في السنوات الماضية ، ونحن ننوى الالتزام به أيضا في المستقبل • اننا جميعا نعرف حق المعرفة أن هناك جوانب تعارض قد تظهر للوجود من حين لآخر بين النظام الداخلي وبين بعض التطلعات الفردية • غير أنه يتعين على المؤتمر ككل وعلى جميع الوفود أن يكون رائدها على الدوام مصلحة طاعية ألا وهي تعزيز قضية نزع السلاح • وكلما انعدم التواؤم بين النظام الداخلي وبين الممارسة المتبعة ، كان الأسلم اللجوء الى النظام الداخلي •

وفي الختام أسمحوا لي مرة أخرى أيها الرفيق الرئيس ، أن أقول بكل بساطة ان وفد هنغاريا يرحب بحل مشكل اجرائي آخر ، واني ، اذ أثني على استعداد الدول غير الأعضاء للمساهمة في مفاوضاتنا ، آمل أن تتحلى وفود جميع الدول الأعضاء بارادة واستعداد مماثلين ، في سعينا للعثور على حلول لجميع المشاكل المعلقة الأخرى •

السيد دي سوزا اي سلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) سيدي الرئيس ، أود أن أسجل موقف وفد البرازيل من مسألة مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر • وأود القيام بذلك نظرا لأن القرار الذي طال انتظاره والذي اتخذه المؤتمر أخيرا قد تيسّر بواسطة فرض اجراء يتضمن قيودا على طرائق مشاركة الدول التي قدمت طلبا بهذا الصدد •

ولا تبدو الأعمال المنجزة في هذا المؤتمر انها تثير اهتماما كبيرا لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة ومراقبيها ، وقد يرجع سبب ذلك الى ضآلة انجازات مؤتمرنا والمؤتمرات السابقة • غير أن الوثيقة الختامية تعترف بما لجميع الشعوب من مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح وبواجب جميع الدول في المساهمة في الجهود المبذولة في هذا المجال • والمفروض أن يشكل هذا الأمر ، في حد ذاته سببا كافيا يحمل هذا المؤتمر ، بالطبع ، على الوقوف موقفا متفتحا وغير تمييزي فيما يتعلق بطلبات المشاركة وخاصة فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة •

غير أن هناك شيئا آخر يجب أن يقال • فالعضوية في الأمم المتحدة طريقة من الطرق المتوخاه في القانون الدولي الحديث للاعتراف بدولة ما عضوا في المجتمع الدولي أو لتضمن حكومة ما اعتراف الحكومات الأخرى بها • فالجلوس الى جانب ممثل حكومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في منظمة دولية أو في مؤتمر دولي ، وخاصة المنظمات أو المؤتمرات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، هو بمثابة الاعتراف الضمني بشرعية هذا التمثيل •

وليس هناك أي سبب شرعي يمنع تطبيق هذه القاعدة في هذا المؤتمر ، بصرف النظر عن طبيعة العلاقة التي يرى أنها قائمة بين هذا المؤتمر والأمم المتحدة • فالحكومات الأربعون جميعها الممثلة في هذه القاعة جزء من الأمم المتحدة ، مثلها مثل أي الراغبين حاليا في المشاركة ، سواء أكانوا أعضاء في المنظمات الدولية أو مراقبين فيها • وبالتالي فان حرمان دولة عضو في الأمم المتحدة من المشاركة أو تقييد هذه المشاركة بمقتضى نظامنا الداخلي أمر غير قانوني وغير شرعي وغير ديمقراطي •

انه غير قانوني لأن مبادئ وممارسات القانون الدولي المعترف بها ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، تقر المساواه بين الدول ولا تسمح بأي تمييز فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة ويجب تطبيق القاعدة على الجميع•

وهو غير شرعي لأن هذا الحرمان أو التقييد أساسه عادة المنافسة الأقليمية أو على الخصومة المحلية ، وهما باعثان لا مجال لهما ، فيما يبدو ، في سياق المسؤوليات والواجبات الملقاه على عاتق جميع الدول ، فيما يتعلق بنزع السلاح ، في وثيقة على غاية من الأهمية كالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة •

وأخيرا وليس آخرا ، فان الحرمان من المشاركة أو تقييدها غير ديمقراطي لأنه يميز بين دول متساوية • فأحد المبادئ الأساسية للديمقراطيات الحديثة والذي يعزى اليه ظهور حركات التحرير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو مبدأ " لا ضرائب بدون تمثيل " • وهذا المؤتمر، وان أعتبره البعض مستقلا تماما عن الأمم المتحدة ، توفر له الخدمات وتموله المنظمة العالمية من ميزانيتها العادية التي تساهم فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة • ولا يمكن لأحد أن ينكر أو أن يقيد حق أحد المساهمين من المشاركة في هيئة يدفع في سبيل صيانتها وتشغيلها حصته المتفق عليها • ثم ان على المصالح الضيقة المتعلقة بكراهية أحاد البلدان لحكومات وسياسات دول

أخرى لا يجب ، على الأقل حينما تكون هذه الدول أعضاء في الأمم المتحدة ، أن تتدخل في المصلحة الأعلى المتمثلة في التعاون من أجل تحقيق الهدف المشترك وهو نزع السلاح • وينبغي للأعضاء الأربعين في هذا المؤتمر أن يلتزموا بالمبدأ القائل بضرورة القبول التلقائي لجميع طلبات المشاركة كلما كان مقدم الطلب دولة عضوا في الأمم المتحدة معترفا بها اعترافا كاملا ، أو كلما كان لمقدم الطلب مركز المراقب• ان اللجوء الى الحيل الاجرائية المصطنعة لنقض طلبات أحاد الدول أو لتقييد مشاركتها ما هو الا مثال آخر على استمرار قيام التنافس والمجابهة بين القوتين العظميين حاجزا أمام التعاون المتعدد الأطراف المثمر في مجال نزع السلاح •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : سيدى الرئيس ، أتيحت لوفدى فرصة التعريف بوجهات نظره ، في السابق ، عندما نوقشت في اجتماعات المؤتمر غير الرسمية مشكلة مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر• واذا أنا كررت الاعراب عن وجهات نظر وفدى فما ذلك الا رغبة في تسجيلها رسميا • ان وجهة نظر وفدى هي أنه يجب على المؤتمر — علاوة على نظامنا الداخلي — أن يتخذ قرارا محددا من هذه المسألة : وهي أنه لا بد من ايجاد صيغة يتم بموجبها القبول التلقائي لأى طلب تقدمه دولة عضو في الأمم المتحدة للمشاركة في أعمالنا • ان الاجراءات التي لزم لهذه المناسبة وفي المناسبات الماضية ، أن تتبعها الدول غير الأعضاء الراغبة ، لأسباب وجيهة ، في المشاركة في أعمالنا — ليست — في نظر وفدى أفضل الاجراءات لأنها تحد من حرية تصرف مؤتمرنا ولا تحترم مبادىء ينبغي أن تكون صلاحيتها عالمية النطاق• ودون الرغبة في الخوض بمزيد التفصيل في الأسس التي يقوم عليها هذا الرأى ، سأقتصر على تسجيل موقف وفدى رسميا ، وهو يؤيد كليا القبول التلقائي لأى طلب بالمشاركة في أعمالنا ، وآمل أن تعتمد قواعد ملائمة حتى تصبح هذه الأمنية حقيقة في اجراءاتنا وشكرا •

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية) : سيدى الرئيس ، قدم وفد المكسيك ، في يوليو / تموز ١٩٨٠ ، أى منذ أكثر من ثلاث سنوات ، ورقة عمل تحت الرمز CD/129 كما سبق لي أن ذكّرت بذلك في مناسبات أخرى في اجتماعاتنا غير الرسمية• وتضمنت ورقة العمل تلك ولا تزال تتضمن مشاريع تعديلات على الفرع تاسعا من النظام الداخلي للجنة نزع السلاح المتعلق بمشاركة الدول غير الأعضاء في اللجنة• وبالتأكيد ، لا يمكن مقارنة ما حدث هذه السنة بما حدث سنة ١٩٨٠ ، عندما أضعنا في مناقشة هذه المسألة عدة أشهر• غير اننا الآن في أواسط آذار / مارس ولم نتمكن الا الآن من اتخاذ قرار بشأن طلبات المشاركة المؤرخة في كانون الأول / ديسمبر أو كانون الثاني / يناير الماضيين• وبالتالي ، فاني أعتقد أنه ينبغي أن يطلب في أول فرصة سانحة دراسة مشروع التعديلات هذه من أى فريق يعتبر أكثر كفاءة للنظر في المسائل الاجرائية ، سواء أكان " فريق حكماء" أو فريقا غيره • ومهمة هذا الفريق بسيطة جدا وهي التدوين الصريح لما أراه واضحا أو صريحا فعلا في الفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية ، أى أن اللجنة لا تحابي الدول التي تطلب المشاركة في مناقشاتها بشأن مسائل تهم هذه الدول• واللجنة لا تحابى الدول عندما ترد على طلباتها بالايجاب• فلهذه الدول حق المشاركة• اني لا أرغب في الاسهاب في هذا الموضوع الآن• فالتعديلات واضحة وضوح الشمس ، وهي مشفوعة بتعليق تفسيرى• ويسر وفدى اننا تمكنا اليوم من اتخاذ قرار ايجابي دون التأخير الذى وجب أن نتحمله سنة ١٩٨٠ ، ومرجع ذلك الى حد كبير الطريقة المحمودة التي سيرتم بها المشاورات غير الرسمية• غير أني أكرر أن وفدى يقترح التصدى لهذه المسألة بطريقة عامة وايجاد حل عام ودائم لها في الوقت المناسب ، دون انتظار ظهور الصعوبات فيما يتعلق بطلب معين وعندما تزداد صعوبة الأمور كلها •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : شكرا أيها الرفيق الرئيس. ان الوفد السوفياتي يولي أهمية كبيرة لمسألة المشاركة الموسعة للدول في دراسة قضايا نزع السلاح . والاتحاد السوفياتي هو في الواقع الدولة التي استرعت انتباه المجتمع الدولي الى مسألة عقد هيئة عالمية للتفاوض بشأن نزع السلاح : أى مؤتمر عالمي لنزع السلاح تشارك فيه جميع الدول دون استثناء. وقد بين السيد أ. أ. غروميكو ، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي ، في الرسالة التي وجهها الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، " أن الصبغة العالمية الحقيقية لمثل هذا المؤتمر هي عربون ذو شأن لنجاحه . ويجب على جميع الدول أن تمثل على قدم المساواه في هذا المحفل العالمي لنزع السلاح " .

ولا يزال الاتحاد السوفياتي على رأيه هذا ، وليس من ذنبنا الا يتم التوصل الى الآن الى اتفاق بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بمشاركة جميع الدول دون استثناء. وغني عن البيان أن الاتحاد السوفياتي يؤيد أيضا أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي مؤداها ان " لجميع الدول الحق في الاشتراك في مفاوضات نزع السلاح ، ولها الحق في الاسهام على قدم المساواه في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي يكون لها أثر مباشر على أمنها الوطني " .

وانطلاقا من هذا الموقف ، وهو موقف مبدئي ، يرحب الاتحاد السوفياتي برغبة الدول ، التي ليست أعضاء في مؤتمر نزع السلاح للمشاركة بنشاط في أعمال المؤتمر ولتقديم مساهماتها لحل المشاكل الملحة المطروحة على المؤتمر. اننا نعتبر انه كلما اتسعت حلقة الدول المشاركة بجدية وفعالية في مفاوضاتنا ، ازدادت نتائج أعمالنا رسوخا وتزايد الدعم الذى تحظى به من المجتمع العالمي بأكمله . وعلى هذا ، ساند الوفد السوفياتي طلبات الدول التالية (واذكرها حسب ترتيبها بالابجدية الروسية) وهي : النمسا ، بنغلاديش ، فييت نام ، الدانمرك ، اسبانيا ، كولومبيا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السنغال ، تركيا ، فنلندا وسويسرا . وغني عن البيان انه عندما تقدم وفود اليونان وايرلندا والكاميرون واكوادور وسائلها الايضاحية ، فاننا سنكون على استعداد لمساندة طلباتها أيضا . وبعبارة أخرى ، فاننا نطالب بأن توفر امكانية المشاركة في أعمال المؤتمر وهيئاته الفرعية لجميع الدول التي أعربت عن رغبتها في المشاركة ، دون أى استثناء أو تمييز أيا كان . فالتمييز في هذا المجال لا يمكن قبوله بأى حال من الأحوال ، وهو يتناقض مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ومع الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح وكذلك مع أهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة . ويجب ألا تعرقل مجهودات الدول الساعية الى المساهمة في صيغة رئيسية من صيغ تعزيز السلم والأمن من خلال نزع السلاح . وقد شجبنا مثل هذا التمييز وسنواصل شجبه . وعلاوة على ذلك ، فان الاتحاد السوفياتي لن يسمح بحدوث أى تمييز .

اننا نؤيد حل الصعوبات التي ظهرت في الماضي ، وبالتالي ، فاننا على استعداد لاتباع منهج ايجابي بشأن مقترح المكسيك الذى عرض في سنة ١٩٨٠ والذى أشار اليه منذ هنيهة السفير غارسيا روبليس.

وغني عن القول أن مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر يجب أن تتم وفقا للنظام الداخلي . فالالتزام بهذا النظام عربون على أن هذه المشاركة تؤتي أكلها ، وهو في صالح ذات

الدول الأعضاء في المؤتمر. وفي هذا الصدد ، يسرنا أن تكون الدول غير الأعضاء في المؤتمر قد وضعت في اعتبارها الملاحظات التي أبدتها مجموعة من الدول الاشتراكية ، ونحن نتمنى لها النجاح في مشاركتها في أعمال المؤتمر.

السيد تيان جيادون (الصين) (الأصل بالصينية) : سيدي الرئيس ، ان مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر قد تم تسويتها أخيرا وذلك بفضل الجهود المبذولة من جانب جميع الأطراف. وبالرغم من التأخير ، الا أنه لحسن الحظ ، لم يطل.

والوفد الصيني مسرور لقيام بلدان كثيرة هذا العام بالاعراب عن اهتمامها بمؤتمر نزع السلاح وطلبها المشاركة في أعماله . وهذا يبين مرة ثانية أن نزع السلاح مسألة على جانب كبير من الأهمية وتهتم بها جميع حكومات وشعوب العالم. والوفد الصيني يوافق على قبول طلبات النرويج وفنلندا والدانمرك ونيوزيلندا وتركيا وبنغلاديش والنمسا والبرتغال وأسبانيا وكولومبيا والسنغال وسويسرا ويرحب بهم جميعا . ونعتقد بأن مشاركتهم كدول غير أعضاء سيساهم في أعمال المؤتمر. وبنفس الطريقة التي قبل بها المؤتمر ، قبل أن تثار مسألة اشتراك الدول غير الأعضاء ، طلبات الادلاء ببيانات أمام المؤتمر الواردة من سعادة وكيل وزارة خارجية فنلندا ، وسعادة وزير خارجية النرويج وسعادة سفير تركيا ، نوافق أيضا على طلب فيبت نام أن تدلي ببيان بشأن البند ٦ من جدول الأعمال في ٢٧ آذار/ مارس.

لقد أبدى الكثير منا هنا ، وتجربة العام الماضي المريرة ما تزال عالقة بأذهاننا ، الرغبة في ألا نضيع كثيرا من الوقت بصدد المسائل التنظيمية للمؤتمر. والوفد الصيني يشترك في هذا الرأي. فنحن نعتقد أن مسألة اشراك الدول غير الأعضاء يمكن تسويتها بسهولة كبيرة ، يكفي أن يتبع النظام الداخلي للمؤتمر والممارسة المتبعة عبر السنين . فهناك نص جلي في النظام الداخلي على أن اشراك الدول غير الأعضاء يخضع لنظر المؤتمر قبل البت فيه . وفهمي أن هذه الطلبات ينبغي بصورة عامة ، أو في معظم الحالات ، لا فقط قبولها على أساس أنها أمر واقع فحسب ، بل ينبغي الترحيب بها . ومع ذلك ، لا يمكن تفسير ذلك على أنه يستبعد حالات فردية استثنائية وطالما أن الطلبات لا بد من النظر فيها ، ينتج عن ذلك ، من ناحية المبدأ ، أنه يتوجب الاقرار بالخلوص الى أكثر من نتيجة واحدة.

ويرى بعض الوفود أنه لا ينبغي أن يكون هناك سبب يدعو مؤتمر نزع السلاح الى رفض طلبات المشاركة في أعمال المؤتمر الواردة من أية دولة عضو في الأمم المتحدة. وما هذا الرأي الذي عبرت عنه يمكن الدفاع عنه عموما ، وان لم يكن المؤتمر هيئة تحت اشراف الأمم المتحدة. وأنا أفهم أن بقبولنا مشاركة دولة عضو في الأمم المتحدة في أعمال المؤتمر ، نظهر الاحترام لا لتلك الدولة فحسب ، بل لمنظمة الأمم المتحدة أيضا . وفيما يتعلق بالغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ليس هناك من سبب لرفضها ، اذا هي قدمت طلبات للمشاركة في أعمال المؤتمر باعتبارها غير أعضاء. الا أنه ، اذا وجدت دولة تنتهك أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وترفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أي ، لا تظهر الاحترام للأمم المتحدة من جانبها ، فهل نحن ملزمون بقبول طلبها ؟ واذا كان الأمر كذلك ، ألا يكون هذا بمثابة عدم الاحترام منا للأمم المتحدة ؟ في تلك حالة ، قد يكون رفض طلب هذه الدولة السبيل الوحيد لاظهار احترامنا للأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها ودفاعنا عنها . وتبين أمثلة الماضي أن هناك حالات رفض فيها المؤتمر أكثر من طلب واحد من دول أعضاء في الأمم المتحدة. وكما هو معروف

للجميع أن بعض الدول التي تنادى بعدم التمييز ضد أى طلب يرد من دول غير أعضاء قد مارست التمييز ضد ما لا يقل عن دولة عضو واحدة في الأمم المتحدة. وللمرء أن يطرح سؤالا فرضيا : اذا قدم النظام العنصرى لجنوب افريقيا أو دولة مثل اسرائيل تأتي فتطلب المشاركة في أعمال المؤتمر فماذا نعمل ؟ وما هو المقرر الواجب أن نتخذه ؟.

انه لمن دواعي بالغ السرور أن تكون مسألة اشراك الدول غير الأعضاء في أعمال مؤتمر نزع السلاح قد سويت. ونعتقد أن كل الأطراف المعنية ستكون مرتاحة أو ينبغي أن تكون مرتاحة للنتيجة. وفي هذه الحالة ، نعتقد أنه ليست هناك حاجة الى المزيد من البيانات. ومع ذلك ، وطالما أن بعض الوفود ترى ضرورة القيام بذلك ، أدليت أيضا بالملاحظات الوجيزة السابقة بأمل تحسين فهم موقف الوفد الصيني وافادة أعمال مؤتمر نزع السلاح في الأيام القادمة.

أشكركم ، سيدى الرئيس.

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل الصين. هل يرغب أى وفد آخر في طلب الكلمة ؟ لا يبدو أن هناك من يريد ذلك.

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٥ آذار / مارس ، الساعة ١٠/٣٠. ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥

CD/PV.250
15 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ١٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ . داتكو (رومانيا)

GE.84-61002

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد غ • ف • بردنيكوف
	السيد ب • ى • سكوموروخين
	السيد س • ف • كوبيش
	السيد ج • أنتسيفيروف
	السيد ج • فاشادزى
اثيوبيا	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ح • كارساليس
	السيد ر • غارسيا موريتان
استراليا	السيد ر • باتلر
	السيد ر • روو
	السيدة ج • كورتني
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد هـ • فيغينر
	السيد ف • ايلبه
	السيد م • جرتس
	السيد ف • فون دم هاغن
اندونيسيا	السيد س • سوتوواردويو
	السيد اندرادجاتي
	السيدة ب • رمضان
	السيد هاريوماتارام
	السيد بوديمان
ايران (جمهورية — الاسلامية)	السيد ف • ش • سرجاني
ايطاليا	السيد م • اليسي
	السيد م • بافيزى
	السيد ج • أدورني براتشيزى
باكستان	السيد ق • نياز
البرازيل	السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • كيروز دوارته
بلجيكا	السيد م • دوباس
	السيد ج • م • نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا	السيد ك • تيلالوف
	السيد ب • بوبتشيف
	السيد ك • براموف
بورما	السيد يو مونغ مونغ غي
	السيد يو بي شين تن
بولندا	السيد س • توربانسكي
	السيد ى • سيالوفيتش
	السيد غ • تشيمبينسكي
	السيد ت • ستروبياس
بيرو	السيد أ • ثورنبيرى
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيفودا
	السيد أ • تسيما
الجزائر	السيد ع • طفار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ • روزه
	السيد ى • دمسكي
رومانيا	السيد ا • داتكو
	السيد ت • ماليسكانو
	السيد أ • بوبسكو
	السيد أ • كريتو
	السيد أ • يونسكو
زائير	السيد م • كاديانا — تزيمبا
	السيدة ايساكي كابييا
سري لانكا	السيد ج • ذانابالا
	السيد ب • كاريا واسام
السويد	السيد ر • ايكيوس
	السيد ى • لوندين
	السيدة أ • بونييه
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ل • أ • فنغرين
	السيدة آ • لاو
الصين	السيد تشيان جيادونغ
	السيدة وانغ شووين
	السيد لي ويمين
	السيد ليانغ ديفنغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

فرنسا	السيد ف • دى لا غورس السيد ج • مونتاسييه السيد جسبير
فنزويلا	السيد أ • غارسيا غارسيا السيد ت • لا برادور روبيو
كندا	السيد ج • و • سكينتر
كوبا	السيد ب • نونييس موسكيرا
كينيا	—
مصر	الآنسة و • بسيم
المغرب	السيد ع • هلالي
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس السيد ب • ماسيدو ريبا السيدة غونزاليس اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ر • أ • ت كرومارتي السيد ج • ف • غوردن السيد ج • و • ب • ريتشارد السيد د • أ • سلين
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ السيد ش • أو • بولد
نيجيريا	السيد ج • أ • أوبوه السيد ل • أ • اكيندلي السيد س • ف • اوديديبيا
الهند	السيد م • دوبي السيد ش • كانت شارما
هنغاريا	السيد د • مايستر السيد ف • غاجدا
هولندا	السيد ج • راماكر السيد ر • ج • اكرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ج • فيلدز السيدة ك • كريتنبرغر السيد ر • هورن السيد ل • مادسن السيد ر • ووترز

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)	السيد هـ • كالون
	السيد ج • دوسبرغ
	السيد ب • كوردن
	السيد ر • نورمان
	السيد ج • بوكت
	السيد ش • بيرسي
اليابان	السيد ر• ايماى
	السيد م • كونيشي
	السيد ت • ايشيغورى
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • كاواكيتا
يوغسلافيا	السيد ك• فيداس
	السيد م • ميخايلوفيتش
	السيد د • مينيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام :	السيد ر • جاييال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح . وسيواصل المؤتمر اليوم النظر في البند ٤ من جدول اعماله : الاسلحة الكيميائية • وفي الوقت نفسه وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأى عضو يرغب في اثارة اى موضوع يتصل باعمال المؤتمر أن يفعل ذلك •

المندوبون الموقرون ، يسرني بالغ السرور ان ارحب بحرارة بسيادة رئيس الأساقفة أشيل سيلفستريني ، الذى يشغل حاليا منصبا هاما جدا هو منصب أمين مجلس الشؤون العامة للكنيسة واني على يقين من ان المؤتمر يقدر الاهتمام الذى ابداه الكرسي الرسولي بأعمال مؤتمر نزع السلاح •

ولدىّ على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو الكرسي الرسولي وهنغاريا وبولندا والسويد واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واليابان وزائير وكذلك رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذى سيقدم تقرير الفريق •

وطبقا للمقرر الذى اتخذه مؤتمر نزع السلاح في جلسته العامة الثامنة والاربعين بعد المائتين ، يسرني بالغ السرور ان اعطي الكلمة الآن لممثل الكرسي الرسولي ، سيادة رئيس الأساقفة أشيل سيلفستريني •

رئيس الاساقفة أشيل سيلفستريني (الكرسي الرسولي) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، انه ليشرفني ويسرني أن تسنح لي صباح اليوم الفرصة لمخاطبة هذا الاجتماع ، الذى يضم المشتركين المقتدرين والأكفاء في دورة ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح ، وهو "المحفل التفاوضي المتعدد الأعراف" الوحيد ، الذى يتمثل هدفه في التوصل الى توافق في الآراء بشأن الجوانب الأساسية للسلم وللتعاون فيما بين الشعوب •

وأودّ تقديم تحياتي ، بوجه خاص ، الى السيد داتكو ، سفير رومانيا ، متمنيا له النجاح الكامل في اضطلاعه بمهامه بوصفه رئيسا للمؤتمر عن شهر آذار/مارس • وأودّ ، في الوقت نفسه ، أن أشكر السيد توربانسكي ، سفير بولندا ، لاضطلاعه بكفاءة ومهارة بهذه المهمة نفسها ، بوصفه أول رئيس للمؤتمر •

ويتسم هذا المؤتمر بأهمية خاصة وذلك بسبب الولاية نفسها التي اسندت اليه : ألا وهي تعزيز نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة • وان التطور الطويل لمؤتمر نزع السلاح جعل من الممكن وضع مشروع معاهدة دولية تتعلق بحظر تجارب الاسلحة النووية ، ومشروع اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل والفعّال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيميائية ، وبشأن تدميرها •

وهذه مهمة ضخمة يقدر الكرسي الرسولي مغزاها وقيمتها • ان البابا يوحنا بولس الثاني ، رسول السلم الذى لا يعرف التعب اليه سبيلا ، عهد اليّ خصيصا بأن أحمل الى هذا المؤتمر البرهان على الأهمية التي يعلقها على أعماله والتقدير الذى يكنه لكل عضو من أعضائه الذين ينشدون ، بدافع من مسؤولياتهم السامية ، الاسهام في تمكين انسان هذا العصر من تنمية مواهبه الرائعة ، بعيدا عن الشبح المزعج لنزاعات يخشى ألا يكون من الممكن اصلاحها •

كذلك فان البابا ، اذ يشجع الجهود التي يبذلها اولئك الذين يعملون جميعا بهمة ونشاط لبناء صرح السلم الحقيقي ، واذ يذكّر في مناسبات كثيرة بأن السلم هو واجب الجميع ، يدرك

انه — اذا جاز التعبير — الناطق بلسان ملايين الرجال والنساء ، صغيرهم وكبيرهم ، قريبهم وبعيدهم ، ممن يأبون العيش في عالم يبدو فيه أن من غير الممكن تجنب الحرب الا عن طريق توازن للرعب يفتقر الى الاستقرار •

والحقيقة أن أعمال هذه السنة بدأت ، رغم التوترات الدائمة ، في ظل بوادر تعتبر مشجعة ففي حين أن مؤتمر ستوكهولم يسعى جاهدا الى تحديد مسار يعزز الثقة المتبادلة في أوروبا ، فاننا نأمل أن نشهد في فيينا في القريب العاجل استئناف المفاوضات المتعلقة بتخفيض الاسلحة التقليدية •

غير انه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بتحديد التدابير اللازمة لتجنب خطر الحرب النووية ، وهو ما تحدث عنه البابا في الكلمة التي ألقاها في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨١ في هيروشيما ، في نفس المكان الذى تكشفت فيه ، بكل هولها ، الحقيقة المرعبة ، لما يمكن ان يعنيه حدوث محرقة نووية فقال : " ازاء هذه المصيبة التي خلقها الانسان والمتمثلة في كل حرب أيا كانت ، ينبغي التأكيد واعادة التأكيد ، مرارا وتكرارا ، ان اللجوء الى الحرب ليس ضرورة حتمية أو لا مفر منها ••• وان تصادم الأيديولوجيات والمطامح والاحتياجات الحقيقية يمكن ، ويجب ، تسويته بوسائل أخرى غير الحرب والعنف " وقد أدرجت هذه الوثيقة ، بفضل المساعي المشكورة لوفد فنزويلا ، ضمن الوثائق الرسمية لهذا المؤتمر ، وأتمنى أن تبقى مرجعا من مراجعه •

ويود الكرسي الرسولي ، في هذا الصدد ، ودون الرغبة في ابداء رأيه في الجوانب التقنية للأعمال والمناقشات ، أن يطرح للمشاركة ، بدافع من روح التضامن والخدمة ، بعض فناعاته المستوحاة من رسالة المسيح التي تضيء الوجدان الانساني بشكل محدد ان أحد الاهداف الرئيسية لهذه الدورة هو ، دون شك معالجة الموضوع المتعلق بمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة •

ومما لا شك فيه ان هذه ضرورة أساسية ، ذلك ان هناك زيادة مستمرة في اعداد اخوتنا في البشرية الذين ينتابهم الاحساس المرعب بانهم يحيون فوق فوهة بركان يمكن أن يثور في أية لحظة ويطلق من باطنه حمم الدمار ويسدل رداءه المميت فوق كوكبنا ويضع خاتمة النهاية لتاريخنا •

دعونا نفكر في مدى الاحباط الذى يمكن أن يخلقه شعور مثل هذا ، لا سيما في اوساط الشباب • ففي هذا العالم الذى يعاني من التهديد بالموت ، يصل أولئك الذين يبتغون الحياة والتفاهم والمحبة والبناء الى نقطة يتساءلون فيها عن المعنى الذى يمكن أن يكون للوجود ، وعن فائدة النشاط الانساني اذا كانت الحرب الشاملة تبدو ، على نحو متزايد ، وكأنها القدر المحتوم بل ان عاطفة الأبوة والأمومة ، التي تنطوى هي ذاتها على بذور الأمل الخلاق بالنسبة للانسانية والمستقبل ، لم تنج من " أزمة المعاني " هذه : فالأزواج من الشباب يصل الأمر بهم حتى الى حد التساؤل عن مستقبل ذريتهم ، ويروعهم التفكير في أن أولادهم قد يكتب عليهم عاجلا أو آجلا ، ان يكونوا هم الضحايا •

وأصبح الرأى العام ، الذى ملّ الأقوال البلاغية حول السلم ، يتطلع الآن الى أقل مبادرة مهما كانت متواضعة ، يمكن أن تكون نواة لعالم اكثر اطمئنانا ، وتجعل الكثير من الناس يأملون في غد أكثر اشراقا •

وهذا هو السبب في أن عقد معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية يمثل دون شك ضمانة لرغبة جميع الدول في اتخاذ وجهة جديدة •

وانه لمن الأمور المؤسفة ألاّ يكتب حتى الآن لمشروع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذى انضم اليه الكرسي الرسولي عام ١٩٧١ ، اطلاق كل الطاقة التي تقوم عليها أحكامه ، والسبب في ذلك هو ، من ناحية ، انه لم يكتسب بعد التأييد الشامل الذى كان للمرء الحق في توقع حدوثه ، كما يعود السبب من ناحية أخرى الى أننا اصبحنا الآن بعيدين عن تحقيق التعهدات التي قدمتها رسميا الدول النووية التي أيدته ، ألا وهي التعهدات بوقف سباق التسلح وضمان التخفيض التدريجي للاسلحة ، في ظل مراقبة ملائمة ، الى حين تحقيق نزع السلاح الكامل •

بل ان ما حدث كان عكس ذلك تماما ، اذ لم يقتصر الأمر على انه لم يمكن تحقيق " التوازنات " المنشودة عند أدنى مستوى ممكن ، بل ان الباب ترك مفتوحا أمام سباق للتسلح لا ضابط له وشديد الخطورة • وفي الرسالة التي وجهها البابا يوحنا بولس الثاني بمناسبة يوم السلم العالمي ، لعام ١٩٨٤ ، شدّد على كيف انه ينبغي لقادة الدول الاقتناع بأن " الحرب هي بحد ذاتها أمر لا عقلاني وأن المبدأ الأخلاقي لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية هو الطريقة الوحيدة التي تليق بالانسان " • ثم مضى الى القول : " ••• ان الأخطار المروعة لأسلحة التدمير الشامل يجب أن تفضي الى اعداد عمليات للتعاون ونزع السلاح تجعل الحرب أمرا لا يمكن التفكير فيه عمليا " •

ان التوصل الى نزع سلاح متزامن ومتدرج ، مع قبول وينظم عمليات الرقابة الدولية الحقيقية سوف يخلق مناخا جديدا ، مناخا من الثقة تكون له آثار مفيدة لأعلى مستوى الاستراتيجيات فحسب ، ولكن أيضا في المجال الاجتماعي والاقتصادى •

وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني نفسه في احدى عظاته الدينية في أول كانون الثاني / يناير هذا العام بمناسبة يوم السلم العالمي ، " ان عالم اليوم يزداد تميزا على الدوام بالمتناقضات ويزداد وقوعا في أسر التوترات المتجلية في أوجه التمزق وتضارب الاتجاهات ، في العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب " ومضى البابا قائلا انه في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب هذا ، على وجه الدقة ، " تتمثل اكثر السمات مدعاة للقلق في الاختلاقات الحاصلة في أوضاع البشرية ، ففي البلدان الغنية تتحسن الصحة والتغذية في حين ان البلدان الفقيرة تفتقر الى الغذاء الضرورى للبقاء كما ان معدل الوفيات فيها في ارتفاع مستمر ، ولا سيما بين الاطفال " •

وتكمن عوامل عديدة ملازمة في منشأ هذه الفجوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ، ولكن الأمر الذى لا شك فيه هو أن هذه الفجوة تزداد اتساعا من جراء تبديد الموارد الاقتصادية بانفاقها على الاسلحة الباهظة الثمن ، وهي الموارد التي ينبغي استخدامها لمساعدة أقل الشعوب حظا ، وفي هذه الحالة ، لا يثير الدهشة ، كما أكد على ذلك الأب الأقدس ، أن يبدو في أفق السلم العالمي ، على نحو متزامن وبشكل مثير لرعب مماثل لذلك الذى يثيره فرسان سفر الرؤيا ، خطر الكارثة النووية وبلاء الجوع في كثير من البلدان •

وازاء هذه الحقيقة المعقدة ، التي يدرك الكرسي الرسولي تماما خطورتها ، دون التقليل من الكفاءة التي يعالج بها المؤتمر هذه المسألة ، أود الآن أن أشدد على عدد معين من الأولويات التي يمكن أن تفضي الى نزع فعال للسلاح ومن ثم الى سلم اكثر استقرارا •

علينا ، قبل كل شيء ألا ننفض ايدينا من التفاوض • ذلك انه في غياب سلطة فوق وطنية يبقى التفاوض من أجل عملية مندرجة ومتزامنة ومراقبة دوليا لتخفيض الأسلحة ضرورة حتمية لا يمكن لأحد

تجاهلها • وأى اتفاق على اتخاذ تدابير مباشرة ، حتى ولو كانت متواضعة ، سيساعد على تخفيض خطر النزاع بدرجة كبيرة •

علينا ، بعد ذلك ، استرجاع الثقة • ويجب استيحاء الصراحة والتقدير المتبادل دائما في نقل وتفهيم المعلومات ، وبذلك يتشجع الحوار المخلص والمثمر •

وعلينا ، أخيرا • بذل الجهد لتسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة الحياة لا الحرب • ولديكم في متناول اليد " بيان عن عواقب استخدام الأسلحة النووية " الذى نشرته الاكاديمية البابوية للعلوم ، والذى أعرب البابا يوحنا بولس الثاني عن رغبته في ان تسلم نسخ منه الى قادة دول البلدان الحائزة للاسلحة النووية شخصيا في ١٩٨١ • وتقدم هذه الوثيقة بطريقة رائعة العواقب الفظيعة التي سيلحقها استخدام اسلحة معينة بالسكان المدنيين وبالبيئة • وقد أصبح من الأمور المصلقة الالحاح أن نذكر أنفسنا بأن البحث العلمي وجد لخدمة الانسان • وأنى للمرء أن يفوقه الاعراب عن رغبته ، كما فعل البابا في أن " ترصد نسبة مئوية كبيرة من الاعتمادات المخصصة لتكنولوجيا وعلوم الاسلحة ، لأغراض انشاء الآليات ، واتخاذ الترتيبات ، التي توفر الضمانات اللازمة لحياة الانسان ورفاهيته " (رسالة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، ١١ حزيران /يونية ١٩٨٢ ، الفقرة ١٠) ؟

ويبدو لي هذا الجانب من العلاقة بين " العلم " و " الاسلحة " هاما بوجه خاص لدى التحدث عن الاسلحة في الفضاء الخارجي ، أو الاسلحة الاشعاعية أو الاسلحة الكيميائية • أما فيما يتعلق بهذه الأخيرة ، التي يتناولها المؤتمر في هذا الوقت ، على سبيل التحديد ، فمن المستصوب والملح جدا استكمال الاتفاقات الموجودة فعلا بغرض حظرها كليا ، وجعلها حقيقة واقعة • ويجب القيام على نحو دقيق ، بوضع نظام للتحقق يكون مناسبا وفعالا • وان الكرسي الرسولي ، الذى انضم الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاسلحة البكتريولوجية والكيميائية ، سيواصل تأييده المعنوى لأى مبادرة تسهم في القضاء الى الأبد على فظائع الحرب الشاملة ، وذلك تمشيا مع البيان الرسمي للمجلس الثاني للفاتيكان ، الذى جدّد في هذا الصدد الاستنكار الذى سبق صدوره عن الذين تولوا منصب البابوية في الآونة الأخيرة • والواقع أن المجلس أعلن بصراحة : " ان أى عمل من أعمال الحرب موجه دون تمييز الى تدمير مدن أو مناطق شاسعة بكاملها مع سكانها هو جرم ضد الله وضد الانسان نفسه • وهو يستحق الادانة بحزم وبلا تردد" (" Constitution " Guadium et Spes ، الفقرة ٨٠)•

ونزع السلاح هو هدف ذو أولوية للمجتمع الدولي بأسره • أما مجال تعزيز السلم ، والتعليم من أجل السلم ، وانقاذ السلم — اذا جاز التعبير — فهو حقا مجال يمكن للكنيسة أن تسهم فيه بشكل محدد •

ان الكنيسة لم تتوقف عن دعوة الناس جميعا ، دون أى تمييز على الاطلاق ، الى الالتزام بالخيارات الأخلاقية الكفيلة بضمان السلم الدائم • والوضع الراهن يظل وضعا يبعث على الانزعاج • فالسلم لا يمكن أن يكون مجرد عدم الحرب • وهو اكثر من مجرد تقنية من التقنيات • انه روح • وانه يفترض مسبقا وضع القيم الروحية ، كالحق والحرية والعدالة والتضامن ، موضع الممارسة • انه مهمة يجب أن يشعر كل فرد بمسؤوليته عن ادائها •

وفي الآونة الأخيرة قامت الأسقفيات في عدد من البلدان باصدار بيانات عن مشكلة الاسلحة وتبين مضمون هذه البيانات قراءة عناوين بعض الوثائق التي تتضمنها ، والتي يقصد منها تكوين الضمير المسيحي ، وهي : العدالة تبني السلم (الأسقفية الألمانية) ، وتحدي السلم (أسقفية الولايات المتحدة) ، وكسب السلم (الأسقفية الفرنسية) ، ونزع السلاح من اجل بناء السلم (الأسقفية البلجيكية) ، والسلم في العدل (الأسقفية الهولندية) ، ونشدان السلم (الأسقفية اليابانية) .

وكل هذه النداءات تعرب عن نفس الرغبة : ايقاظ الأذهان والمساعدة في اجراء " تطهير " من العدوانية بهدف تعلم ابداء المزيد من التضامن وزيادة المحبة المتبادلة .

وهذا يعني أن الكنيسة الكاثوليكية في أنحاء العالم تودّ أن تكون أداة لتعزيز السلم ، لانها مقتنعة ، كما قال البابا بولس السادس للأمم المتحدة في ١٩٦٥ ، باننا اذا مضينا " وبعضنا ضد الآخر " فسوف نسير الى حتفنا بظلفنا ، أما اذا مضينا " مع بعضنا بعضا " فلسوف نزرع السلم في قلب عالمنا .

لقد أعرب البابا يوحنا بولس الثاني ، خلال رحلة الحج التي قام بها الى هيروشيما ، عن الأمل في أن ينجح المجتمع الدولي في ان يضع لنفسه " مجموعة من القوانين تنظم العلاقات الدولية وتصون السلام بنفس الطريقة التي يحمي بها حكم القانون النظام داخل الوطن " .

وقد يرى البعض أن هذه المسألة ضرب من اليوطوبية ولكن قد يرى البعض الآخر أيضا انها ستكون خطوة أولى نحو نزع السلاح بشكل فعال . ومهما يكن من الأمر ، فقد تكون هذه المسألة الدليل على انه يمكن على الدوام أن نثق بالانسان ، وبقدرته على التفوق على ذاته ، وعبر ما جبل عليه من غرائز الولع بالحروب ، ووضع نفسه في خدمة " حضارة المحبة " .

وأود ، وأنا اختتم كلمتي ، أن أشدد على انه ينبغي للمرء أن يقدم الاسباب الداعية الى النضال ، حتى ولو كان ذلك نضالا من أجل نزع السلاح ! وان الناس في عصرنا هذا ، ولا سيما جيل الشباب ، بحاجة الى قضايا عظيمة كي يتولد لديهم الشعور بالتعبئة . انهم بحاجة الى من يؤكد لهم حقوقهم في الحياة والأمل . ان الوحدة ، والعدالة ، والوئام ومكافحة الجوع والفقر والتخلف هي ولا شك قيم موجودة ، ولكن المجابهات الأيديولوجية أو عوامل التفرقة المصطنعة تهدد باسدال الظلام عليها . وان الكنيسة ، من جانبها ، لا يفوتها الشعور بالمسؤولية عن جميع الرجال والنساء من ذوي النوايا الطيبة — وهم كثرة في أرجاء العالم — الذين يؤمنون بأن البشرية ليست مجرد تجمع للأفراد ويتوقون بكل كيانهم الى تشكيل أسرة عالمية واحدة .

ان نزع السلاح كيما نعيش معا ! في هذه المهمة ، وهي مهمة يتعين دائما البدء بها من جديد ، يدرك الكرسي الرسولي أنه صوت يعيد الى أذهان الناس أن انتصار نزع السلاح هو في آخر المطاف انتصار للسلم .

وأشكركم ، ياسيادة الرئيس ، على اتاحة الفرصة لي لاسماع ذلك الصوت في هذا الاجتماع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الكرسي الرسولي الموقر ، سيادة رئيس الأساقفة أشيل سيلفستريني على البيان الهام الذي أدلى به توا . واني على يقين من ان جميع اعضاء هذا المؤتمر سيدرسون هذا البيان بأقصى قدر من الاهتمام . شكرا لكم ، سيدي .

وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا الموقر ، السفير دافيد مايستر .

السيد مايستر (جمهورية هنغاريا الشعبية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس من الصدف السعيدة أن عقد قبل أيام فقط في هنغاريا مؤتمر دولي للعلماء المؤمنين بالماركسية وغيرهم من العلماء المؤمنين بمذاهب أخرى (الفلاسفة الكاثوليك والبروتستانت وغيرهم من الفلاسفة) • وأهم ما خلصوا اليه بعد حوار دام عدة أيام ، هو أنه لا ينبغي حتى للفروق الجذرية بين فلسفاتهم أن تمنعهم ، مؤمنين وغير مؤمنين ، من الانخراط في أعمال مشتركة من أجل حماية مستقبل البشرية ، يكون من أول مراميها منع نشوب حرب نووية • ومن منطلق هذه الروح ، يرحب وفدي بحضور سيادة رئيس الأساقفة سيلفستريني لمؤتمرنا ويعرب عن تقديره لاسهام الكرسي الرسولي في جهود هذه الهيئة • وثمة مصادفة سعيدة هي الأخرى رمزية ، وهي أن وفدي يتناول اليوم الموضوع ذاته الذي فصّله سيادة رئيس الأساقفة سيلفستريني بطلاقة متناهية ووضعه على رأس قائمة الأولويات التي تشغل بال الكرسي الرسولي •

وأود ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن أتناول اليوم البند ٣ من جدول أعمالنا المعنون "منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" •

والوفد الهنغاري على اقتناع راسخ بأن أي تقييم للأهداف التي تحققها حرب نووية والنتائج المنتظرة منها يثبت بالفعل أن اشعال حرب نووية أو مجرد التهديد بها لا يمكن أن يخدم أي هدف رشيد على الاطلاق ، سياسيا كان أم عسكريا أم اقتصاديا أم غير ذلك •

واذا أخذ في الاعتبار أن قنبلة حرارية نووية واحدة يمكن أن يكون لها من القدرة التدميرية ما يفوق القدرة التدميرية لجميع المتفجرات التي استخدمت في كل الحروب منذ اختراع البارود ، واذا لم يعب عن الذهن أن استخدام هذه الأسلحة من شأنه ألا يعرض للخطر الأهداف العسكرية المقصودة فحسب ، بل أيضا جوهر وجود الجنس البشري ككل ، فانه لا تبقى ، ولا يمكن أن تبقى ، مهمة أكثر الحاحا للبشرية من منع نشوب حرب نووية عن طريق اتخاذ تدابير ملائمة وخلق المناخ السياسي والقانوني اللازم لتحقيق ذلك • وتحتل هذه المسألة الأولوية المطلقة في السياسة الخارجية لجمهورية هنغاريا الشعبية ، وهي الغاية الأساسية من أنشطة التحالف السياسي العسكري الذي ينتمي اليه بلدي •

ومن الحقائق المرة ، في الواقع ، أن كل محاولات القضاء على خطر نشوب حرب نووية لم تؤت حتى الآن ما كان ينتظر منها من نتائج • بل على العكس تماما ، مازالت هناك جهود كبيرة تبذل لاثبات الحق في اشعال نزاع نووي ، أو لاضفاء الشرعية على ما يسمى " الخيار النووي " في لغة دعاته •

وهذا هو السبب الذي من أجله يحث الوفد الهنغاري الوفود الغربية على الاقرار بالحاجة الماسة الى اجراء مفاوضات حقيقية وموضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة منع نشوب حرب نووية •

وفي رأينا أن المفاوضات بشأن منع نشوب حرب نووية يمكن أن تتطرق الى مقترحات مثل نبذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للبدء باستعمال الأسلحة النووية ، وحظر استعمال الأسلحة النووية ، وتجميد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، نوعيا وكميا ، للأسلحة النووية الموجودة تحت تصرفها ، وفرض وقف مؤقت على كل التفجيرات النووية •

وقد حاول الوفد الهنغاري ، في كلمة له في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٣ — انطلاقا من روح " الحوار بالمنطق والحجة " الذي حض عليه أحد الوفود هنا مؤخرا — أن يتناول بعض

الاعتراضات المثارة ضد التعهد بالتزامات بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية • وتضمنت تلك الكلمة عدة حجج تبين أن التعهد بالتزامات عدم البدء بالاستعمال تتمشى مع التقليد المتبع في القانون الدولي ، ومع نص وروح المعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة • واذا كانت ما تسمى " الأمانة الفكرية " لا تحتاج ، في غيبة ردود الفعل ، الى عرض جديد ، فانني أود مع هذا أن أسوق مزيدا من الحجج لاثبات أنه ، من وجهة النظر القانونية — حتى وان كان استعمال الأسلحة النووية لا يتمشى مع القواعد الحالية للقانون الدولي (باستثناء واحد هو الدفاع عن النفس ضد اعتداء يقع بنوع الأسلحة نفسه) — توجد ضرورة أكيدة لفرض حظر صريح على استعمال الأسلحة النووية يأتي في شكل تعهدات بعدم البدء بالاستعمال •

ان استعمال أسلحة نووية يتعارض مع القواعد القائمة للقانون الدولي العرفي والتقليدي وكذلك مع المبادئ القانونية التي تقوم عليها القوانين الدولية للحرب ، نظرا لأن استعمالها ، من حيث بعض آثاره ، يصل الى درجة استعمال السموم والأسلحة السامة ، ولأنه يجلب معاناة لا مبرر لها ، ولأنه يشكل جريمة في حق الانسانية ، وأخيرا لأنه يصل الى درجة ابادة الأجناس •

وتقوم المبادئ الرسمية للقانون شاهدا على أن استعمال الأسلحة النووية يشكل خرقا لعدة قواعد ومبادئ في القانون الدولي التقليدي والعرفي • وقد وردت صياغة هذه القواعد والمبادئ في صكوك قانونية منها اعلان سانت بترزبورغ لعام ١٩٦٨ ، واتفاقيتا لاهاي لعامي ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، واتفاقيتا جنيف للصليب الأحمر لعامي ١٩٢٩ و ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي (الأول) لعام ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، وللاتفاقية الخاصة بابادة الاجناس لعام ١٩٤٨ •

وقد يكفي أي من الانتهاكات ، في حد ذاته ، للتدليل على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو عمل غير مشروع • غير أن تراكم أسباب مخالفة هذا الفعل للقواعد والمبادئ المذكورة آنفا يعزز هذا الاستنتاج ، ربما على نحو أكثر •

ولو قبل المرء بصحة ذلك الاستنتاج ، فقد يبدو حينئذ من المنطقي أن نشكك في ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات التعاقدية القانونية لمنع استعمال الأسلحة النووية ، أي لمنع نشوب حرب نووية • بيد أنه ، اذا كان للقانون الدولي التقليدي والعرفي صلة واضحة باستعمال الأسلحة النووية ، فان القواعد والمبادئ التي تحكمه قد صيغت في مناخ سياسي وقانوني سابق للعصر النووي • ومن المفارقات الأساسية في القرن العشرين أنه لا توجد قواعد تقليدية تحظر على وجه التحديد استعمال الأسلحة النووية ، حتى وأن كانت لهذا الحظر قيمة عظيمة سياسيا وقانونيا وانسانيا • ويفسر وجود هذه المفارقة الأساسية السبب في أنه لا يوجد تعارض على الاطلاق بين التأكيد ، من ناحية ، على عدم شرعية استعمال الأسلحة النووية باعتباره لا يتمشى مع عدة قواعد ومبادئ في القانون الدولي التقليدي والعرفي ، والتأكيد ، من ناحية أخرى ، على ضرورة وجود لائحة صريحة •

غير أن هناك بعض الحجج الأخرى التي تثبت هذه الضرورة •

فمن المعروف جيدا أنه يوجد بالفعل حظر على استعمال أسلحة لها تأثيرات متناظرة من التدمير والقدرة التدميرية • ولا يمكن للقانون الدولي التقليدي والعرفي أن يسمح ، في حالة الأسلحة المحرقة والكيميائية والبيولوجية ، بأي حل وسط من أجل ضرورة عسكرية على حساب احتياجات

الانسانية • ولما لهذه الاسلحة من آثار بالغة القسوة وغير تمييزية ، فان استعمالها محظور ، جزئيا أو بصفة عامة • ولا ينبغي أن يحول المنطق القانوني والأخلاقي الغريب الذى تطبقه بعض الدول على الأسلحة النووية حين تحاول أن تجعل منها حالة استثنائية ، دون ايجاد لائحة قانونية • ولابد من فرض حظر تام على البدء باستعمال أسلحة نووية ذات تأثيرات تدميرية مناظرة - أى مناظرة لتأثيرات تلك الأسلحة المحظورة أصلا — كالتأثير الحرارى والتأثير السام اللذين ينتجان عن امتصاص السقاطات المشعة ؛ وتلك التي لها قدرة تدميرية تتجاوز عدة أمثال قدرة الأسلحة المحظورة أصلا •

ان التطورات المتصلة بتكنولوجيا الأسلحة النووية والمبادئ التي تحكمها تشجع بصورة متزايدة على توجيه ضربة أولى معطلة • فالتطورات في التكنولوجيا العسكرية ، كالتقدم الذى طرأ على دقة القذف ، وكفاءات الرؤوس الحربية ، وظهور الرؤوس الحربية الخاصة بالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة فردية التوجيه (MIRV) وبعدها الرؤوس الحربية الخاصة بالمركبات العائدة المسيرة (MARV) ، والقذائف الانسيابية والتكنولوجيات من أمثال (STEALTH) ، التي استهلتها كلها احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال الـ ١٠ الى ١٥ عاما الماضية ، يمكن الحكم بسهولة بأنها جهد واع متجه لتحسين القدرات القتالية النووية • وقد اقترنت تلك التطورات بتطور في المبادئ يتمشى مع مفاهيم خلق حالة من القوة الاستراتيجية المضادة لحرب نووية محدودة ومطولة وضربة أولى اجتياحية • وتشكل هذه التطورات على نحو مستمر تحديا للكوابح التكنولوجية والسياسية والمعيارية التي تعترض استعمال الأسلحة النووية •

وعلاوة على ذلك ، فان الحاجة تدعو الى ايجاد لائحة صريحة ، ذلك أنه رغم تعارض استعمال الأسلحة النووية مع القواعد القائمة للقانون الدولي العرفي والتقليدى ، فان بعض الدول تصر على مشروعية هذا الاستعمال • وتنص المادة ٦١٣ من قانون الولايات المتحدة للحرب البحرية على ما يلي : " لا توجد قاعدة في القانون الدولي في الوقت الحاضر تحظر على الدول صراحة استعمال أسلحة نووية في الحرب • وفي ظل عدم وجود حظر صريح ، يصبح استعمال هذه الأسلحة ضد مقاتلي العدو وسائر الأهداف العسكرية أمرا مسموحا به " • ويجيء التعبير عن رأى مناظر في الفقرة ٣٥ من قواعد جيش الولايات المتحدة الخاصة بالحرب البرية كما يجيء في وثائق أخرى تتصل بالأسلحة النووية •

وتعترض مجموعة الدول ، التي تؤكد على أنه لا حاجة ، في ظل ميثاق الأمم المتحدة ، الى حظر صريح لاستعمال الأسلحة النووية ، على نبذ " الخيار النووى " ملمحة الى تفوق تقليدى مزعوم أحرزته منظمة معاهدة وارسو • فحتى لو لم يكن ثمة توازن تقليدى شامل في أوروبا ، ولو لم تكن الدول الأعضاء في معاهدة وارسو قد قدمت مقترحات عديدة بشأن تعهد متبادل بعدم البدء باستعمال أى من الأسلحة النووية أو التقليدية ، فان فكرة " الخيار النووى " بأكملها لا يمكن ان تستقيم مع المبدأ القانوني للتناسب ، الذى يتعين ، طبقا له ، ان تكون الاجراءات ، التي تتخذ للدفاع عن النفس أو كرد على انتهاك مزعوم للقانون الدولي ، متناسبة ، من حيث النطاق ، مع حجم التهديد أو القوة المستخدمة •

وآخر الحجج التي تقدم للتدليل على الحاجة الملحة الى فرض حظر صريح على استعمال الأسلحة النووية هي أن القواعد والمبادئ الموجودة في القانون الدولي التقليدى والعرفي قد فشلت مرتين في تاريخ البشرية في الحيلولة دون استعمال الأسلحة النووية •

كل ذلك يجعل من الأمور العاجلة والملحة أن يفرض حظر على استعمال الأسلحة النووية عن طريق نبذ للبدء باستعمال أسلحة نووية يصاغ في قاعدة تعاقدية قانونية صريحة • ولا يمكن الاعتراض على ما يمكن أن تسهم به قاعدة صريحة كهذه اسهاما جوهريا في تقليل خطر نشوب حرب نووية ، بحجة أن التعهدات بعدم البدء بالاستعمال تعهدات بيانية وغير قابلة للتحقق • ونظرا لأن هذه المزاعم تتكرر مرارا حتى في هيئة رسمية تفاوضية بشأن نزع السلاح مثل مؤتمر نزع السلاح أو يتردد صداها في بيانات واعلانات رسمية ، فانني أود الادلاء بملاحظات قليلة مختصرة بهذا الصدد •

كثيرا ما يقال ان أى تعهد بعدم البدء بالاستعمال يحمل طابعا بيانيا • ولعل من الملائم تذكير المؤتمر هنا بان التعهدات التي تصاغ في اطار قانوني تعاقدى يكون لها طابع ملزم اجبارى • وفي الوقت نفسه فليس هناك من عيب في أن تكون معاهدة ما بيانية بالمفهوم القانوني • فثمة عدة معاهدات من بين قوانين الحرب تعتبر معاهدات بيانية للقانون الدولي العرفي ، مثل الاتفاقية الخاصة بابادة الاجناس لعام ١٩٤٨ وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، تدون قواعد القانون العرفي المقبولة بصفة عامة • وبروتوكول جنيف ، على سبيل المثال ، ظل لفترة طويلة معتبرا اعلانا بيانيا لاثنتين من قواعد القانون الدولي العرفي الذى يحظر منذ القرن التاسع عشر استعمال السموم والأسلحة السامة • فاذا كان مصطلح " بياني " قد استخدم هنا بذلك المفهوم القانوني مما يدل على ظهور اعتراف عام بأن الأسلحة النووية ليست وسيلة مشروعة للحرب ، فاننا نرحب بهذا التطور في موقف مجموعة الدول التي كانت تمانع في اعطاء تعهد بالتزام بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية • أما اذا كان المصطلح يستخدم بمفهوم ازدرائي ، فان كل الحجج الواردة في هذه الكلمة انما تهدف الى دحض هذه المحاولات •

ويقال ان تعهدات عدم البدء بالاستعمال ليست قابلة للتحقق ، لأنها تعبر عن نوايا ، والنوايا بطبيعتها غير قابلة للتحقق •

ان المعاهدات الدولية تعبر عن نوع من النوايا لدى أطرافها في أن تخضع جوانب معينة من علاقاتها للتقنين • وما أن تصاغ هذه النوايا في شكل معاهدة دولية ، حتى تنتفي عنها صفة النوايا بالمفهوم القانوني ، اذ تتحول الى تعهدات ملزمة قانونا • والذى يخضع للتحقق هو هذه التعهدات الملزمة قانونا وليس النوايا • ولقد اقترحت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو ابرام معاهدة ، أى صك ملزم قانونا ، بشأن عدم استعمال القوة العسكرية جميعها سواء بأسلحة نووية أم بأسلحة تقليدية • ومن سوء الحظ تماما أن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وهي تتشكك في صدق النوايا ، لم توافق على تحويل اعلاناتها الغامضة عن نواياها غير العدوانية الى مثل هذا التعهد الملزم قانونا •

أما عن الاستحالة الحقيقية لاجراء تحقق كاف فاني أود أن أقول ما يأتي : ان التعهد بعدم البدء بالاستعمال ليس ، بطبيعة الحال ، تدبيرا لنزع السلاح ، يمكن قياسه كميا والتحقق منه • انه تعهد ملزم قانونا يحظر نشاطا معينا . فلو افترضنا أن التعهدات الملزمة قانونا ذات الطابع الحظرى ، غير قابلة فعلا للتحقق ، ومن ثم فهي غير مرغوب فيها ، فمن السهل على المرء أن يتشكك في الامكانية العملية لتطبيق مجموعة كاملة من المعاهدات التي تحظر أنماطا مختلفة من الأنشطة العسكرية • وهنا يمكن الارتياب في علة وجود بروتوكول جنيف ، ومعاهدة أنتاركتيكا ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، والمعاهدة الخاصة بالفضاء الخارجي ، ومعاهدة

تلاتيلولكو ، ومعاهدة عدم الانتشار ، ومعاهدة قاع البحار ، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبعبارة أخرى ، يمكن أن نقول كل المعاهدات والاتفاقيات الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح •

ان التعهد بعدم البدء بالاستعمال ، حالما يتم ، يستتبع اجراء تغييرات كافية في الأجهزة والمبادئ والأوضاع العسكرية • اذ يجب نبذ الأسلحة النووية ذات القدرات الواضحة على تسديد الضربة الأولى ، والجهود التكنولوجية المبذولة لتحسين القدرات على تسديد الضربة الأولى ومبادئ القتال النووي ، والحالات المضادة للقوات وحالات تسديد الضربة الأولى ، والمفاهيم من أمثال مفهوم الضربة الأولى الاجهاضية • ولا يمكن أن يتم التطبيق العملي لهذا البند بكل ما يستتبعه من تغييرات دون أن يلاحظ فهو عمليا قابل للتحقق • وفي الوقت ذاته ، فان استعمال الأسلحة النووية المتوقع يستلزم استعدادات كافية وعودة الى الوضع السابق ، وهو أمر يمكن تمييزه والتحقق منه أيضا ، مما يفسح المجال لاتخاذ التدابير المضادة اللازمة •

وخلاصة القول ، ان من الحقائق المقيتة للعصر النووي أنه الى أن توضع مقترحات أبعد مدى لنزع السلاح النووي ، منها على سبيل المثال المقترح المقدم من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨١ بازالة جميع الأسلحة النووية من أوروبا ، موضع التنفيذ ، لن يكون هناك تدبير قانوني سياسي أو تعاقدي من أي نوع كان يشكل ضمانا بنسبة ١٠٠ في المائة ضد استعمال الأسلحة النووية • بيد أنه ، في انتظار تنفيذ هذه التدابير المقترحة ، يظل العالم مكانا أكثر أمانا للعيش فيه ، لو وجدت تعهدات بعدم البدء بالاستعمال تحقق الثقة والشفافية وحسن التقدير ، وبلا تعهد كهذا سيظل الخوف والشك سائدين ، يغذيان سباق التسلح النووي •

<u>السيد ايكيوس</u> (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا قبل كل شيء أن أعبر عن عظيم اغتباطي برؤيتكم في منصب الرئاسة لشهر آذار/مارس • اننا الآن ، وقد بلغنا فعلا من الشهر منتصفه ، نكون قد حظينا بفرص كثيرة للاستفادة مما تتحلون به من الحكمة والخبرة والحنكة ، واني على ثقة من ان نهجكم البناء في تناول المشاكل الصعبة التي لا تزال معلقة حتى الآن سوف يمضي بأعمال المؤتمر شوطا كبيرا الى الأمام واسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة ايضا لتوجيه الشكر الى سلفكم ، السفير توربانسكي ، ممثل بولندا ، على ما أبداه من صبر لا ينفذ معينه ، ومن روح طيبة ، ومهارة كانت كلها فائقة الاهمية بالنسبة لما أسفر عنه المؤتمر من حصيلة جيدة في شهر شباط/فبراير ، واسمحوا لي أيضا ، ياسيادة الرئيس ، أن أضم صوتي اليكم في عبارات الترحيب التي وجهتموها الى سيادة رئيس الأساقفة أشيل سيلفستريني وأن أشكره على كلمته الهامة التي ألقاها أمام المؤتمر • كما أود الاعراب عن شكري للمؤتمر لاسناده اليّ رئاسة اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية • ولا يسعني ، ازاء هذه الثقة المشرفة ، الا التعهد ببذل أقصى ما لدىّ من جهد للسير بالاعمال المتعلقة بوضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية اطول شوط ممكن وتوجيه نداء الى جميع الوفود ملتمسا تعاونها الذي عليه أعتمد •

لقد حقق السفير البولندي سوبكا تحسينات ضخمة في منهج عملنا عندما أدخل وأنشأ ما يسمى بأفرقة الاتصال ، التي تطورت فاصبحت الآن أفرقة عاملة تابعة للجنة • كما قدم السفير الكندي ماكفيل اسهاما في اعمالنا عندما أفلح في الحصول على تقرير يحظى بالموافقة حول وضع

المفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية • وان طريقة العمل من خلال الأفرقة العاملة والنتائج المعروضة في الوثيقة CD/416 تشكل أساسا طيبا لعملنا لهذا العام في اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية وتوضح الوثيقة CD/416 ايضا أنه يوجد فعلا ، الى حد كبير ، رأى مشترك بشأن الطابع الشمولي للاتفاقية • وقد انعكس هذا بالفعل في الوثيقة CD/220، وهي تقرير الفريق العامل في عام ١٩٨١ برئاسة السفير ليدغارد ، الذى كان رئيس الوفد السويدى في ذلك الحين ، وفي تقرير السفير الياباني أوكاوا الوارد في الوثيقة CD/131 • أما الحقيقة التي مؤداها ان بعض الاختلافات لا تزال موجودة بصدد النطاق فلا ينبغي لها أن تحجب التأييد الواسع النطاق للتوصل الى اتفاقية شاملة • وسوف أحاول ، بوصفي رئيسا للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، أن أمضي بالعمل نحو مزيد من التقدم بنفس الروح التي قادت خطى من سلفني •

ان الغرض من طريقة انشاء أفرقة عاملة تابعة للجنة مخصصة منبثقة عن المؤتمر وتحت رئاسات توزع ما بين مجموعات الوفود هو أن تكون أداة نافعة وعملية تضفي السلاسة على المفاوضات وتعزز العمل • ولذلك فانه ليسرني أن تكون اللجنة المخصصة قد وافقت الآن على انشاء ثلاثة أفرقة عاملة وتوزيع الرئاسات وعلى الخطوط العامة والجدول الزمني لعمل اللجنة المخصصة •

غير أن الأمر قد استغرق وقتا طويلا قبل أن تتمكن الوفود من قبول الترتيبات التنظيمية وعلى الرغم من هذه العملية البطيئة نوعا ما فقد كان هناك أيضا من الاسباب ما يدعو الى قدر معين من التفاؤل • ففي الخطاب الذى وجهته السفيرة ثيورين الى المؤتمر في ٧ شباط/فبراير ألمعت الى بعض التصورات المشجعة التي حدثت مؤخرا • وأحد هذه التطورات هو البيان الذى وجهه وزير الخارجية بالولايات المتحدة ، السيد شولتز ، الى مؤتمر ستوكهولم والذى أعلن فيه أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم الى هذا المؤتمر مشروع معاهدة بشأن الاسلحة الكيميائية • وهذا يبرز النهج الجاد لوفد الولايات المتحدة بشأن مواصلة المفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية غير أنني أود التشديد ، في هذا الصدد ، على أهمية مواصلة العمل في مؤتمر نزع السلاح بشأن الاسلحة الكيميائية • فليس هناك أى سبب يدعو الى اتخاذ موقف سلبي في هذه المفاوضات بسبب مشروع الولايات المتحدة الذى لا يزال معلقا •

اننا نقدر المبادرات الجديدة التي قدمها وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بصدد مسألة التحقق من تدمير المخزونات • ولقد شهدنا طوال السنة الأخيرة تطورا متواصلا تقريبا بشأن هذه المسألة • فلقد أعرب الوفد السوفياتي ، اثناء اجتماعات الفريق العامل غير الرسمية في كانون الثاني /يناير ، عن أفكار تثير الاهتمام بشأن كيفية معالجة المشكلة • وسوف أعود الى التطرق الى هذا الموضوع في جزء لاحق من كلمتي •

وفي الاسبوع الماضي ، في ٨ آذار/مارس ، قدم وفد الصين مقترحات حول العناصر الرئيسية لاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية وذلك في ورقة العمل CD/443 • ويرحب الوفد السويدى بهذا الاسهام الشامل • كما أنني ألاحظ مع الارتياح التأييد الذى منحه السفير تشيان للمقترح السويدى الرامي الى حظر الاستعدادات لاستخدام الاسلحة الكيميائية • وقد قدمت أيضا اسهامات هامة أخرى في هذه الدورة • وفي ذهني الآن ، ضمن أمور أخرى ، الاسهامات التي قدمتها المملكة المتحدة وفنلندا وجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا • فقد تصدت هذه الوفود جميعها لمشاكل هامة لا يزال يتعين حلها • ولا يسمح الوقت الآن باجراء تحليل دقيق للأفكار المعروضة في هذه الورقات ، ولكن وفدى سيعود الى التطرق اليها أثناء المفاوضات •

ان جميع هذه المبادرات تساعد على تعزيز العمل المتعلق بوضع اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • ولكن من الضرورى ، يا سيادة الرئيس ، أن تقابل الاطراف الاخرى هذه المبادرات والتنازلات الايجابية بمثل نوعها من اسباب التسوية بغية خلق حوار يفضي الى احراز تقدم ملموس يكون له شأنه •

لقد قدمت بوصفي رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، خطوطا عامة لعمل تلك الهيئة وذلك في الوثيقة CD/CW/WP.70 • وأنوى ، بعد هذه الخطوط العامة ، تزويد الأفرقة العاملة بنصوص مقترحة تطرح للتفاوض • واثناء المفاوضات في الافرقة العاملة ، سوف تبلغ الآراء والاتفاقات الى رئيس اللجنة ، الذى سيقوم عقب ذلك بوضع صياغات منقحة للنصوص المقترحة تتضمن أيضا اقتراحات الرئيس بالنسبة للصياغة التوفيقية الممكنة • وينبغي استخدام ذلك كاساس يمكن للوفود ، بالاستناد اليه ، أن تلتمس الحصول على التعليمات اللازمة ، بالاضافة الى جميع المواد الأساسية الأولية ذات الصلة التي ترتكز عليها المقترحات •

وباتاحة الوقت اللازم للحكومات كي تدرس هذه المقترحات قبل أن نرجع اليها فيما بعد خلال الدورة ، فانني آمل ان يكون في ذلك طريقة فعالة للعمل ، دون الحاجة الى الانتظار طويلا ودونما داع ريثما ترد التعليمات الحكومية الجديدة • وينبغي ، في هذه السنة ، أن تقدم اللجنة المخصصة مجموعة نصوص ، ومفاهيم متفق بشأنها ، وكذلك ، بالطبع ، الآراء التي تبديها الوفود كل على حده ، في تقرير متفق عليه بالاجماع • واذا حققنا تقدما في هذا الصدد ، فاننا نكون عندئذ قريبين من التوصل الى اتفاقية •

وأحد المجالات ، التي تم فيها احراز التقدم ، هو ازالة الاسلحة الكيميائية • والتحقق من هذه الازالة • وقد طرحت مقترحات بناءة ، لا سيما فيما يتعلق بطرق التحقق بموجب اتفاقية مقبلة • وبناء على ذلك ، يبدو أن هناك تفاهما عاما الآن على انه ينبغي التحقق من تدمير أخطر الاسلحة الكيميائية عن طريق التفتيش الموقعي المتواصل أثناء فترات التدمير • وعلى الرغم من أن هذا النهج المباشر نوعا ما ينطوى على كثير من المشاكل التي لم تحل ، فانه يشكل في رأيي أساسا ضروريا للعمل في المستقبل •

وقد يكون من المفيد ، في هذا الصدد ، تحليل بعض الأفكار التي طرحت بصورة غير رسمية في وقت سابق من هذا العام فيما يتعلق بمختلف الشروط التي يمكن أن تؤثر على مستوى التحقق وعلى هذا فهل يمكن أن يتقرر مدى التحقق بناء على درجة خطورة أنواع معينة من الاسلحة الكيميائية ؟ وهل يمكن أن تكون القيمة العسكرية للاسلحة حاسمة ؟ ربما أمكن ان تكون العوامل الأخرى التي تؤثر على مدى التحقق متمثلة في كمية الاسلحة التي يتعين تدميرها أو في أحد المتغيرات مثل ما اذا كانت تتضمن بعض المواد الكيميائية الثنائية الغرض • وعلى الرغم من انه لا يوجد أى اعتراف عام بأن جميع هذه الجوانب ينبغي ان تحدد مستوى التحقق ، فان التحليل الشامل لهذه المشاكل يمكن أن يكون مفيدا في عملنا • وأود الاشارة ، في هذا الصدد ، الى ورقة العمل السويدية CD/423 بشأن التحقق من تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية •

وثمة مشكلة أخرى هي المسألة المتعلقة بامكانية حظر الاستخدام في الاتفاقية • فبعد سنوات كثيرة من الانقسامات في الرأى يبدو أن هناك تفاهما الآن على انه ينبغي ، بطريقة ما ، الاعراب عن حظر الاستخدام أو الاشارة اليه في الاتفاقية • وقد ينطوى ذلك على امكانية اجراء استقصاءات بشأن ادعاءات الاستخدام بمقتضى احكام الاتفاقية •

ومن المؤسف أن مسألة حظر الاستخدام أصبحت ذات أهمية مباشرة في الأسابيع القليلة الماضية • فالتقارير عن استخدام الاسلحة الكيميائية في منطقة الخليج تذكرنا بأن الضرورة لا تقتضي تأييد حظر الاستخدام الوارد في بروتوكول جنيف فحسب بل تقتضي أيضا التوصل ، في أقرب وقت ممكن • الى اتفاقية تسمح بالوسيلة الملائمة لاستقصاء مثل هذه الادعاءات وللتحقق منها • واننا نشعر بالاغتباط لأن الأمين العام للأمم المتحدة قام بتعيين فريق من الخبراء لتقصي المسألة عن كثب •

لقد اقترحت الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، في مؤتمر نزع السلاح في أوروبا المعقود في ستوكهولم — من أجل زيادة الثقة بين الدول في اوروبا — أن تعلن هذه الدول عن وجود أو عدم وجود ، اسلحة كيميائية • فوق اراضيها وأن تتخلى أيضا عن صف الاسلحة الكيميائية • في الاماكن التي لا يوجد فيها أي من هذه الاسلحة في الوقت الحاضر ، أي — وهذه عبارات غامضة نوعا ما — فوق أراضي تلك الدول المشتركة التي أعلنت عن عدم حيازتها للاسلحة الكيميائية وكذلك عن عزمها على عدم حيازتها • واننا نعتبر هذا المقترح تدبيرا من تدابير بناء الثقة له صلة بالعمل بشأن اعداد اتفاقية شاملة للاسلحة الكيميائية •

وقد سبق للوفد السويدي أن طرح ، في ورقة العمل CD/279 المؤرخة في نيسان /ابريل ١٩٨٢ بعض الأفكار المماثلة التي تهدف الى تيسير العمل بشأن الاتفاقية •

كما قامت السويد ، تحدوها نفس روح بناء الثقة ، في كانون الثاني /يناير من هذا العام بتقديم ورقة العمل CD/426 التي تقترح حظر جميع الاستعدادات لشن حرب كيميائية ، وليس فقط استحداث وانتاج الاسلحة الكيميائية • وعندما قدمنا ورقة العمل تلك ، أعربنا عن الأمل في أن تبدي الوفود انطباعاتها وآراءها عن الموضوع • وقد قام البعض بذلك فعلا • ونحن نطمح الى ايجاد سبيل عملي وفعّال لزيادة الثقة في اتفاقية الاسلحة الكيميائية المقبلة • وأود أن اختتم كلمتي ، وانا أتحدث مرة أخرى بوصفي رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، بالاعراب عن الأمل في ان تكون الثقة والتعاون والفعالية المعلم الذي يميز عمل اللجنة بحيث يمكن الاتفاق على حظر شامل للاسلحة الكيميائية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل السويد على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس ، وأتمنى له كذلك التوفيق في المهمة الهامة التي يضطلع بها بصفته رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية •

وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا الموقر ، السفير ستانيسلاف توربانسكي •

السيد توربانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، انه لمن دواعي غبطتي الشديدة أن أضم صوتي الى صوت جميع المتحدثين الموقرين الذين أخذوا الكلمة قبلي تحت رئاستكم من أجل تهنئتكم بكل حرارة ، بالنيابة عن وفدي ، وبالاصالة عن نفسي ، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال شهر آذار /مارس الحالي ولا أريد تكرار كل التمنيات الطيبة التي قدمتها لكم لدى اختتام فترة رئاستي ولكنني ، وبعد رؤية أدائكم الرائع ، أتمنى لكم مزيدا من النجاح في القيام بواجباتكم المسؤولة وأعدكم ، أنتم ممثل رومانيا الاشتراكية ، بالتأييد والتعاون الكاملين في اضطلاعكم بهذه الواجبات واسمحوا لي أيضا ، سيدي الرئيس ، ان اشكر مرة ثانية

زملائي الموقرين كلهم الموجودين حول هذه المائدة على الكلمات الرقيقة التي وجهوها الي بمناسبة اضطلاعي برئاسة المؤتمر في شباط/فبراير •

وأضم صوتي كذلك الى صوت من سبقني من المتحدثين بالترحيب بحرارة بسيادة رئيس الاساقفة أشيل سيلفستريني ، أمين مجلس الشؤون العامة لكنيسة الكرسي الرسولي وممثل الكرسي الرسولي وبولندا تقدر بالغ التقدير كل الجهود التي يقوم بها الكرسي الرسولي وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني بثبات وجد من أجل المحافظة على السلم • ويعتبر وفدي البيان الهام الذي استمعنا اليه اليوم مثلا جليا آخر على هذه الجهود التي يبذلها الكرسي الرسولي •

لقد كنا نشير بشكل مستمر وثابت ، خلال مناقشاتنا في السنوات الأخيرة ، الى الحالة الدولية واصفين اياها وصفا صحيحا على انها " خطيرة " و " متدهورة " وفي بداية دورة هذه السنة ، ولسوء الحظ ، جرى في هذه القاعة ربما على نحو أكثر صحة من أي وقت مضى ، الاعراب بصورة متكررة عن عبارات تدعو الى القلق بشأن حدوث مزيد من التدهور في العلاقات الدولية ويجرى الآن انتهاج سياسة تقوم على رفض مبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، ويتم تنفيذ خطط لتحقيق التفوق العسكرى هنا على المسرح الاوروبي • وقد غدت التدخلات الكثيرة في الشؤون الداخلية للدول الاشتراكية ولكثير من الدول الاخرى على السواء خبرا مألوفا تماما في وسائل الاعلام في العالم قاطبة • وجرى قطع كثير من الروابط الاقتصادية المتبادلة المنفعة • وتتعرض البلدان الاشتراكية — وليس بلدى ، بولندا ، هو المثل الوحيد على ذلك — لكل أنواع الضغوط العدوانية والحملات الافترائية •

ويوافق وفدى تماما على التحليل التامل الوقائعي للتطورات التي أفضت الى الحالة الراهنة الذى سبق وأن قدمه أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح لهذه السنة ممثلو البلدان الاشتراكية والذى تم ابرازه أيضا في عدد من بيانات ممثلي دول عدم الانحياز •

ان المسؤولية عن الحالة المفجعة للعلاقات الدولية وعن تفاقم التوترات العالمية وزيادة حدة سباق التسلح تقع كلية على عاتق دولة واحدة تريد أن تقود الدول الاخرى في العالم كله في اتجاه اختارته بطريقة غير موضوعية ، وتريد استخدام انجازاتها التكنولوجية التي لا جدال فيها من أجل أن " تتفوق " على جميع الدول الأخرى ، وهي دولة اعتمدت " التفاوض من مركز قوة " بوصفه المبدأ الذى تقوم سياستها عليه على وجه الحصر • ان هذا المنطلق الذى يدفع الولايات المتحدة الأمريكية الى الاطمئنان الى تفوقها على الاتحاد السوفياتي ، والى أن تظهر لحلفائها تصميمها على المحافظة على مركزها القيادى ، والى التأثير على التطورات السياسية في مناطق كثيرة من العالم عن طريق استخدام القوة ، هو وحده الذى وضع العالم على الطريق الخطرة التي يسير عليها الآن • وليس في وسع المرء أن يفهم الحقائق بطريقة أخرى • ومن الصعب استنفاد قائمة هذه الحقائق • ان نمو الميزانية العسكرية للولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل ، ليعادل على مدى فترة خمس سنوات حوالي ٥ر١ مليار دولار ، يمكن اعتباره العامل الغالب • وعلاوة على ذلك فان بدء عدد من البرامج الرئيسية للانتاج والتطوير في المجال العسكرى ، كل منها له أهميته في التوازن الاستراتيجي للقوات ، كالقاذفة الاستراتيجية الجديدة (MX) وقذائف ميدجيت مان (Midgetman) التسيارية ، والمركبات النووية العائدة المسيرة الجديدة ، والقذائف الانسيابية المطلقة من الجو ومن البر ومن البحر ، والتوسع السريع في الاساطيل التي تجوب المحيطات لهي أمثلة مادية جلية على الخطط الجارى تنفيذها • وان اعداد قوة يمكن وزعها بسرعة ويبلغ تعدادها

٠٠٠ ٢٠٠ جندى ، فضلا عن انها مجهزة بوسائل النقل العصرية ، لا يمكن الا أن يكون دليلا على نوايا الدولة التي تنظم مثل هذه القوة • ومع ذلك فسوف يفتح مجال آخر لسباق التسلح ، ظل مقتصرا حتى الآن على النظم العسكرية الداعمة التي ليست لها قدرة هجومية ، وان كانت حيوية ، اذا ما تحققت خطط الادارة الامريكية الحالية لانشاء نظم اسلحة مضادة للتوابع تتخذ من الفضاء قاعدة لها • ان هذه الحقائق لدليل قوى على أن سباق التسلح النووى الاستراتيجي والتعبوى المكثف، وكذلك سباق التسلح التقليدى ، جاريان فعلا • وما ذلك الا أحد جانبي الموضوع • والجانب الآخر يتمثل في موقف الولايات المتحدة ازاء الجهود الهادفة الى تحديد الاسلحة ونزع السلاح • ومرة ثانية فان قائمة الحقائق الدلالية طويلة • فهناك أولا عدم التصديق على معاهدتي العتبة الثنائية والتفجيرات النووية السلمية • وكان أحد الاسباب التي أعطيت رسميا لذلك هو عدم كفاية نظام التحقق الذى يتوخاه هذان الصكان القانونيان • والواقع ان هذين الصكين كانا أول صكين جرى فيهما الاتفاق على نوع من التحقق الموقعي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • أما السبب الحقيقي فقد كان ، كما كان في حالة المحادثات الثلاثية بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية التي انسحبت منها الولايات المتحدة ، الضغط الذى مارسه مصممو الاسلحة النووية والعسكريون الذين يعتبرون أنه لا غنى عن هذه التجارب لاستحداث رؤوس حربية نووية جديدة والتثبت من امكانية التعويل على المخزونات القائمة من الاسلحة النووية • وثمة حقيقة أخرى لها دلالتها هي الامتناع عن التصديق على معاهدة الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومرة ثانية ، كانت الاسباب الرسمية التي أبديت لتبرير هذه السياسة غير مقنعة ، وكان أول سبب قدم في هذا الصدد هو عدم ملاءمة التحقق • وفيما بعد ، أعطت نظرية " الربط " معارضي المعاهدة مبررا أكثر اقناعا • بيد أنه من المثير ملاحظة ان الاحكام الاساسية لهذا الاتفاق غير الملزم قانونيا بعد يجرى الالتزام بها ، بالرغم من النقد الموجه خلال مناقشة التصديق على الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وان هناك علاوة على ذلك ، أصواتا في داخل الولايات المتحدة تقول ان البلد يكون أفضل حالا في ظل وجود المعاهدة سارية المفعول منه دونها • ومن سخرية الأقدار أن الولايات المتحدة أوقفت المناقشات مع الاتحاد السوفياتي حول النظم المضادة للتوابع في المرحلة الأخيرة من هذه المحادثات ، في الوقت الذى لم يكن أى من الجانبين يملك فيه التكنولوجيا اللازمة لنظام تنفيذى مضاد للتوابع ، لتشكو فقط من أن الحالة العامة تغيرت بعد أربع سنوات الى مدى يتطلب من الولايات المتحدة أن تبدأ برنامجا واسعا لحرب الفضاء كحد أمني ضد أى مفاجأة استراتيجية • ومن الواضح فعلا أن القضية قد ازدادت تعقيدا الى حد بعيد من وجهة نظر التدابير المستقبلية للحد من أسلحة الفضاء ، وذلك بسبب التطورات التكنولوجية • وأخيرا وليس آخرا فان تاريخ المفاوضات المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى يظهر ان الاعتبارات السياسية والعسكرية ، ومن ضمنها الرغبة في كسب المزايا العسكرية التي تحقق التفوق على الخصم وفي تقوية مركز الولايات المتحدة داخل منظمة حلف شمال الاطلسي ، قد سادت أما تصلب الموقف التفاوضي للولايات المتحدة ، على الرغم من ضغط الرأى العام الاوروبي وضد جهود الجانب الآخر للحيلولة دون حدوث جولة أخرى في سباق التسلح النووى في أوروبا ، فقد قضى على فرص الاتفاق •

وكما تظهر المناقشة الجارية خلال دورة المؤتمر هذه ، فان هناك اقتناعا عاما بأن التهديد الاكبر الذى يواجهه أمن العالم هو وجود الاسلحة النووية وخطر استعمالها عن غير قصد أو دون اذن • ان النمو العددى للترسانات النووية الحالية لم يعد يشكل أبرز سمات هذه

الترسانات • وفي الحقيقة أن المخزون الكلي من الرؤوس الحربية النووية — رغم عمليات من قبيل تركيب رؤوس حربية نووية متعددة على قذائف تسيارية ورغم ادخال عدد كبير من القذائف الانسيابية في الترسانات — ينمو ببطء هذا ان كان ينمو أصلا •

ان المهم الآن هو تصوير نظم الاسلحة النووية القادرة أكثر من غيرها على توجيه ضربة هجومية والتي هي ، في الوقت ذاته ، أقل تأثرا بالأعمال الانتقامية التي يقوم بها الخصم • هذه هي النقطة الاساسية في عملية التحديث الجارية للقوات الاستراتيجية للولايات المتحدة والتي تجعلها مستعدة تقنيا أكثر فأكثر لتسديد ضربة نووية أولى ، وهذا وضع يهدد استقرار العلاقات الاستراتيجية في الوقت الذي تتأزم فيه الامور في المستقبل • ويمكن استشفاف اتجاه خطير على نحو مماثل في تطوير الاسلحة النووية ذات العيار الصغير ، التي تحملها قذائف متزايدة الدقة دوما ، ذات رؤوس حربية مصنوعة خصيصا لتلبية احتياجات عسكرية محددة • وهذه اللغة التقنية تعني أن هذه الاسلحة مفيدة أكثر فأكثر للقادة العسكريين الذين قد يميلون لذلك أكثر الى استعمالها ، وفقا للاحوال السائدة في ميدان القتال • وان مما يسير في خط مواز للتطور التكنولوجي للاسلحة النووية الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية المبدأ العسكري الخاص باستخدامها • وهذا هو أساس الاعتقاد ، المعرب عنه في بعض البلدان على أعلى المستويات السياسية ، بأن الحرب النووية يمكن حصرها جغرافيا ، واحتواؤها في نزاع نووي منخفض المستوى أو — ما هو أسوأ من ذلك — انه يمكن كسبها • ولا يعلم أحد ما سيكون عليه النزاع النووي المحتمل الوقوع • بيد أنه من المؤكد أن من شأن حتى أدنى مستوى من مستويات الحرب النووية وأكثرها حصرا أن يكون كارثة لا سيما في مناطق متمدنة جدا وشديدة الاكتظاظ بالسكان كأوروبا • لذا فليس ثمة حاجة للمجادلة طويلا حول الحاجة الى عمل دولي لتقليل خطر نشوب حرب نووية أو ، على الافضل ، لتفاديها ، مما فيه مصلحتنا المشتركة ، بصرف النظر عن القناعات الايديولوجية والسياسية • وهذه هي المقدمة المنطقية لموقف الدول الاشتراكية • والخاصية الهامة للنهج الذي تتبعه الدول الاشتراكية هو الاقتناع بأن الجهود الموجهة نحو منع نشوب الحرب النووية ينبغي أن تتوازى في المجالات السياسية والنفسية والاخلاقية والمادية • والسعي وراء الهدف المشترك في واحد فقط من هذه المجالات مآله الى الفشل • فنزع السلاح المادي لا يمكن أن ينجح دون نمو الثقة ودون تقييد تحقيق مصالح الدول الانانية ، ودون قبول وجود نظم سياسية مختلفة ودون احترام القواعد العامة للقانون الدولي ولا يمكن خلق الثقة والظروف العامة السياسية والنفسية الاخرى المفضية الى نزع السلاح في وجود ترسانات متزايدة الاتساع بصفة دائمة •

ونظرا لهذه الحقائق آمل أن تظهر الادعاءات ، التي أعربت عنها بعض الوفود هنا بأن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مسؤولة عن زيادة سباق التسلح النووي وعن تفاقم المناخ الدولي ، في منظور أكثر وضوحا • فعلى سبيل المثال فان سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر — دون ان يعتبر أنه من المفيد ، على حد قوله ، تكرار الجدل حول القوات النووية المتوسطة المدى أمام هذا المؤتمر — كرس عددا من الصفحات الكاملة في بيانه الذي ألقاه في ٢٨ شباط/فبراير لتوجيه اللوم الى الاتحاد السوفياتي والاعضاء الآخرين في معاهدة وارسو في حين صور دول منظمة حلف شمال الاطلسي على أنها الدول الوحيدة التي تقرر من طرف واحد ، واسمحوا لي أن أقول — بكل سخاء — سحب مئات من الرؤوس الحربية النووية من أوروبا •• ولا زالت تتناهى الى سمعي نداءات السفير فيغينر بعدم المبالغة في تبسيط المسائل أمام " جمهور ناضج " على حد قوله ، " كالحاضر هنا حول هذه المائدة " •

غالبا ما ترد في كلمات الوفود الغربية في هذا المؤتمر وفي الكتابات السياسية في الغرب ادعاءات بأن المبالغ التي تنفق على الاسلحة التقليدية تفوق المبالغ التي تنفق على الاسلحة النووية وأن الحروب التقليدية أخطر كثيرا لأنها حقيقية • ونحن لا نقلل لا من أخطار الحرب التقليدية ولا من الآلام التي تتسبب فيها • الا أن الحقيقة التي لا مجال لانكارها هي أننا نعيش اليوم في عالم مضطرب وغير آمن على نحو متزايد بسبب تصعيد سباق التسلح النووي ، بكل من بعديه النوعي والكمي ، بسبب الاعتماد الاعمى على مبادئ الردع النووي التي تؤدي ، بطبيعتها الى زيادة خطر نشوب حرب نووية ، والحرب النووية تعني اليوم تهديد بقاء الجنس البشري •

وهذا هو السبب في أنه ينبغي لهذا المؤتمر ، قبل كل شيء ، أن يقرر ، في أقرب وقت ممكن ، ما يلزم بشأن انشاء المحفل التفاوضي المناسب من أجل التوصل الى اتفاق حول تدابير مناسبة وعملية لمنع نشوب حرب نووية ، كما هو مطلوب في قراري الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨٣/٣٨ راي و ٧٨/٣٧ صاء • واننا لنأمل أن يتخذ هذا المؤتمر — الذي سبق وأن قرر ان يدرج على جدول أعماله ، كبند منفصل ، مسألة منع نشوب حرب نووية — خطوة منطقية الآن وينشئ لجنة مخصصة يتعين التفاوض فيها حول التدابير المناسبة والعملية •

ويمكن أن تشتمل هذه التدابير على ما يلي :

— نبذ كل الدول الحائزة للاسلحة النووية البدء باستخدام الاسلحة النووية ، واننا على اقتناع بأنه ان تعهدت كل الدول النووية بعدم البدء باستعمال هذه الاسلحة ، مثلما فعل الاتحاد السوفياتي ومثلما فعلت الصين ، فان من شأن ذلك أن يشكل خطوة هامة لمنع نشوب حرب نووية ؛

— قيام كل الدول الحائزة للاسلحة النووية بتجميد انتاج ووزع الاسلحة النووية • وقد جرى تقديم مقترح الاتحاد السوفياتي هذا هنا بالتفصيل في السنة الماضية ، وهو مقترح يكاد لا يحتاج الى مزيد من التوسع فيه من جانبي • ونحن نؤيد هذا المقترح تأييدا كاملا خاصة وأنه يحظى بتأييد واسع في أرجاء العالم قاطبة ويعتبر من أهم الحلقات في سلسلة الجهود المفضية الى وقف سباق التسلح ؛

— اعلان كل الدول الحائزة للاسلحة النووية لوقف مؤقت لجميع التفجيرات النووية الى أن يتم ابرام معاهدة حول الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية •

وبهذه الطريقة ، سيدي الرئيس ، يمكن لهذا المؤتمر ان يسهم فعلا في هذه القضية الهامة انسجاما مع ملايين النداءات في جميع أنحاء العالم • وقد شهدنا ، قبل اسبوع واحد على وجه التحديد ، في هذه القاعة نوعا من العرض المؤثر من قبل النساء اللاتي التمسن مرة أخرى ، في رسالتهن الى هذا المؤتمر ، اجراء مفاوضات جدية للتوصل الى اتفاقات لتحديد الاسلحة ولمنع نشوب حرب نووية •

ومما يؤسف له ان بعض الوفود غير مستعدة للسير في هذا الاتجاه متجاهلة رأي الأغلبية الساحقة • وقد دعا سفير الولايات المتحدة الموقر ، السيد فيلدز ، في كلمته التي القاها في ٢٣ شباط/فبراير الماضي : " ••• الى الانضمام الى زملائنا في القيام بعمل جدي حول مسألة منع نشوب الحرب النووية ••• " • ولكننا عجزنا عندئذ عن فهم السبب في معارضة الولايات المتحدة اجراء مناقشة جدية حول التدابير التي ذكرتها للتو •

ولم يكشف النقاب بوضوح عن جوهر سياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد الا مؤخرا ، في ٢ آذار/مارس ، وذلك في كلمة ألقاها الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، الرفيق تشيرنينكو ، والتي عممت مقتطفات منها هنا بوصفها الوثيقة CD/444 • لماذا لا تقوم الولايات المتحدة فعلا ، كبادرة لحسن النية ، بالتصديق على المعاهدات مع الاتحاد السوفياتي التي جرى التوقيع عليها منذ حوالي عشر سنوات ؟ • ان كثيرا جدا من كبار مسؤولي الحكومات العربية ، بما في ذلك المندوبون الموقرون الجالسون حول هذه المائدة ، يعبرون عن آرائهم ويطالبون باستئناف الحوار بشأن القوات النووية المتوسطة المدى • ونحن لا نغفل ، بأي حال من الاحوال ، هذه المحادثات الهامة جدا • الا أننا نتذكر أيضا ان الولايات المتحدة قطعت المحادثات بشأن قضايا أخرى ، بما في ذلك القضية المتعلقة بفرض حظر عام وكامل على تجارب الاسلحة النووية • لماذا لا تظهر الولايات المتحدة نية حسنة وتستأنف المحادثات الجدية بشأن هذا البند الاول من جدول أعمال هذا المؤتمر ، سواء في اطار بعدها الثلاثي أو في اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية أو في كليهما ؟ •

وفيما يتعلق بحظر التجارب النووية فاننا نشهد ، في هذه القاعة عملية ضخمة من التفسيرات المتحيزة • فبعض الوفود تنصح بقوة باستمرار اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية على أساس الولاية القديمة نظرا الى أن حل قضايا التحقق هو — باستخدام كلمات سفير الولايات المتحدة الموقر مرة أخرى — " ••• أمر حاسم اذا ما أريد لنا أن ننجح في النهاية في التوصل الى حظر للتجارب النووية ••• " • ونحن نود من جهتنا أن نكرر مرة أخرى التأكيد على أننا لا نهمل أية قضية من قضايا التحقق المعقدة هذه • كما أننا لا نقلل من أهميتها • غير أنه يوجد لدينا شعور قوي بان المسألة لا ترتبط بالتحقق ولا بالتفاوض بشأنه • وبصراحة ، فان هذه المسألة تتعلق بوجود ، أو انعدام ، الارادة السياسية اللازمة لاجراء مفاوضات جدية حول هذه المشكلة العويصة ، التي يزيد عمرها الآن على ربع قرن ، والتي هي فعلا جاهزة للحل النهائي • ويؤكد عدد كبير جدا من السلطات العلمية انه لا توجد عقبات لا يمكن تخطيها تعترض سبيل اجراء مفاوضات حاسمة حول التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • لذا يطالب وفدي ، وفقا لاحكام قراري الجمعية العامة ٣٨/٦٢ و ٣٨/٦٣ والعديد من القرارات الأخرى التي اعتمدتها الجمعية العامة في هذا الخصوص ، باجراء مشاورات موضوعية عاجلة في اطار هذا المؤتمر بشأن الولاية الجديدة للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وبالتالي بشأن عملية مفاوضات جدية حول صياغة واعداد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية • وعلاوة على ذلك ، لا يمكن للمرء الا أن يشارك في الشعور بالخوف الذي أعرب عنه البعض هنا في بداية هذه الدورة من أن تنتهي كل النتائج المفيدة لمعاهدة عدم الانتشار الى زيادة تفاقم الوضع أو الى تطبيق جميع التطورات التكنولوجية في المجال العسكري أو ، وليس هذا أقل شيء ، الى ظهور تطلعات لدى دول معينة • ومن المفيد تذكر هذه العوامل والتحدث عنها اليوم قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار ، وبشكل خاص قبل انعقاد دورة اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر التي ستنعقد قريبا • ويؤيد وفدي بقوة الرأي القائل بان نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم سيعتمد على التقدم المحرز في تنفيذ المادتين السادسة والسابعة من معاهدة عدم الانتشار • وهكذا فان من شأن نجاح مناقشاتنا وربما مفاوضاتنا حول حظر التجارب النووية أن يسهم اسهاما كبيرا في نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار •

أود أن أنتقل الآن الى مسألة حظر الاسلحة الكيميائية • وكما تعلمون ، وكما ذكر للتو سفير السويد الموقر ، فاننا بعد مناقشات مكثفة حول المسائل الاجرائية ، وهي مناقشات ربما لم يكن من الممكن تفاديها ، وان كانت قد استغرقت وقتا طويلا على نحو غير معقول . اتفقنا أخيرا على الهيكل التنظيمي للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية • ومن شأن ولاية جديدة موسعة ان تجعل من الممكن اجراء مفاوضات شاملة بشأن صياغة ووضع اتفاقية مستقبلية • ونعتبر ذلك نتيجة هامة من نتائج عملنا ، تستهل مرحلة جديدة ، وينبغي لنا أن نفيد افادة كاملة من النتيجة التي ستتمخض عنها •

وسوف يتعين الاتفاق على عدد كبير من المسائل الهامة خلال قيامنا في المستقبل باعداد وصياغة احكام محددة من مشروع الاتفاقية • وتعلن حكومات كثيرة عن تأييدها لفرض حظر فوري وتام على الاسلحة الكيميائية • وفي خلال الدورة الحالية ، دعمت فعلا وفود كثيرة مشتركة في هذا المؤتمر مواقفها بوثائق محددة • وقد حدث هذا مؤخرا من قبل وفود المملكة المتحدة والسويد وجمهورية المانيا الاتحادية والصين وهولندا • وفي بيانه الهام ، الذي سبق وان اشرت اليه اعلاه أعلن الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، الرفيق قنسطنطين تشيرنينكو ، في جملة أمور أخرى ، أن ثمة متطلبات أساسية للتفاوض حول فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية قد بدأت تظهر • وتحقيق اتفاق في هذه الناحية وفي نواحي أخرى يمكن ان يسكل بداية طفرة في العلاقات السوفياتية الامريكية وتحولا في الوضع الدولي •

لقد كانت المقترحات الجديدة للاتحاد السوفياتي حول مسألة التحقق ، التي قدمها السفير الموقر فيكنور اسرائيليان في ٢١ شباط/فبراير الماضي ، قوة دافعة ايجابية قوية لمناقشاتنا • وفي اطار التقييمات الموضوعية الدولية المنهجية ، التي تم النظر فيها حتى الآن ، أعرب الاتحاد السوفياتي عن استعداده لان يقبل في حالات معينة وجود ممثلي الرقابة الدولية بصفة دائمة في مرفق خاص لتدمير الاسلحة الكيميائية • وينبغي أن ينظر الى هذه الخطوة الجديدة من قبل الاتحاد السوفياتي على أنها تدبير آخر نحو التسوية والحسم الناجع للمهام التي لا تزال امامنا ان وفدي يقدر هذا التعهد السوفياتي تقديرا كبيرا • فهو يدل مرة ثانية على أن الدول الاشتراكية تنتهج في المفاوضات نهجا مرنا وبناء • وقد أظهرت المقترحات التي قدمتها الدول الاشتراكية خلال الدورة الحالية والدورة السابقة للمؤتمر ، بخصوص الاسلحة الكيميائية ، الاستعداد لقبول مجموعة واسعة من اجراءات التحقق بما في ذلك الرقابة الدولية المنهجية ، وفتحت الطريق أمام تكثيف المفاوضات بشأن الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة الكيميائية • والمقترح الاخير الذي قدمه الاتحاد السوفياتي ، والذي جرت الاشارة اليه توا ، يعد بامكانية حل المشكلة الواسعة النطاق الضخمة الخاصة بالتحقق من تدمير المخزونات •

ان احكام اتفاقية مستقبلية بشأن الاسلحة الكيميائية ، مثلها مثل جميع احكام المعاهدات الدولية ، يجب تنفيذها بنية حسنة وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وبتطبيق آليات للمراقبة الدولية تتم صياغتها بتبصر وعلى نحو كاف • ويمكن أن يوصف مصطلح " كفاية " على انه الجدوى والسمة العملية على الصعيد التقني ، بالاضافة الى القدرة على الكشف الفعال للانتهاكات والحد الأدنى من التدخل في حياة الامم فرادى •

وقد يقترح المرء متطلبات نظرية كثيرة لنظم التحقق من نزع السلاح منها على سبيل المثال لا الحصر : القدرة الكبيرة على الكشف عن الاجسام والانشطة المتصلة بنطاق وموضوع اتفاق ما ،

والجدوى العملية والكفاية التقنية لوسائل التحقق ، واستمرارية عملية التحقق ، ووقوع عمليتي تقصي الحقائق والتقييم في الوقت المناسب ، ومرونة الاساليب المتبعة والمقبولية الاقتصادية لنظام التحقق ، وما الى ذلك •

غير ان مهمتنا الرئيسية هي ، في رأيي ، الاستناد في هذه الاعتبارات الى اساس صلب حقيقي أي مواجهة الرغبات النظرية دوما بالامكانيات العملية •

ويمكن ، على سبيل المثال ، تصور انه عندما يكون مطلوبا أن يتسم نظام التحقق بأقصى قدر من امكانية الكشف فان ذلك قد يجعله باهظ التكلفة أو بالغ التعقيد من الناحية الاجرائية أو ، في نهاية الأمر ، متطفلا الى حد بالغ بالنسبة لكثير من الأطراف المعنية • وعلاوة على ذلك قد تصبح سمات معينة لما يسمى بالتحقق " الكافي " متناقضة فيما بينها ، ذلك أن تضخيم جانب من جوانب التحقق " الكافي " الى أقصى حد قد يكون على حساب جانب آخر لا يقل عنه أهمية • وباختصار فان كل نظام للتحقق هو حل وسط للتوفيق بين عوامل تقنية واقتصادية وسياسية شتى • وايجاد أفضل الحلول الوسط هو مهمة يتعين القيام بها خلال المفاوضات التي نجريها • بيد انه يتعين علينا أن نتذكر ان الشرط الاساسي للتوصل الى " أفضل حلول وسط " من هذا القبيل هو حسن النية السياسية ونأمل أن يكون حسن النية السياسية متوفرا فعلا فيما بيننا في هذه القاعة ، ولكن هل يمكننا حقا القول بأنه قد جرى اظهاره بما فيه الكفاية ؟

وأود أن أعرب أيضا عن افتتاح وفدي بانه لا يمكن لاي نظام للتحقق ، مهما كان مفصلا ومتقنا ، ان يؤكد لنا تأكيدا كاملا انه لا تحدث أية انتهاكات مهما قلت أهميتها • وفي رأيي أن النظام المثالي للتحقق هو النظام الذي يكفل أمن الدول عن طريق ما ينطوي عليه من امكانية كبيرة للكشف عن الانتهاكات ، ويمكنه أن يقدم قناة مناسبة للاتصال بين الاطراف ويساعد على بناء الثقة بينها • وقد تصبح الاتفاقية التي نتفاوض بشأنها هنا أول معاهدة حقيقية لنزع السلاح ، ولكنها لهذا السبب بالذات ، حساسة جدا من الناحية السياسية • ومن المفهوم ان الدول ، عند دخولها في مثل هذه الاتفاقات ، تتوق الى ان تحصل على ما يطمئنها الى أن الاتفاقات تحظى بتأييد متبادل من الجميع •

واذا تكلمنا عن تنظيم نظام مراقبة معقول للغاية ، تجدر الاشارة أيضا الى ان الالتزام باتفاقية مستقبلية سيتم ضمانه وذلك ، ضمن جملة أمور ، عن طريق المكانة الاخلاقية للدول التي ستكون أطرافا في المستقبل ، نظرا الى أن المكانة الاخلاقية لهذه الدول ستتعرض ، ان جاز التعبير ، للخطر • وعلينا أن نتذكر في هذا الخصوص ان الدول الاطراف في المستقبل ستهتم للغاية بعدم تشويه سمعتها أمام المجتمع الدولي بأسره بانتهاكات محتملة للاحكام التي وافقت ووقعت عليها هي ذاتها • وبعبارة أخرى ، علينا أن نفترض انها ستقوم أيضا بتطبيق وسائل مراقبة وطنية بنية حسنة • ومما يؤسف له ان وسائل المراقبة هذه نادرا ما تكون موضع تقدير هنا ، والأسوأ من ذلك ، انه كثيرا ما يتم التقليل من أهميتها • ونأمل أن تراعي الوفود المعنية هذه الاعتبارات لدى قيامها بزيادة تطوير وتحديد مواقفها في وثائق العمل في المستقبل • وانه لمن الصعب تصديق ان عملية اعداد اتفاقية مستقبلية ستجرى بسهولة اذا ما كان انعدام الثقة فيما بين أغلبية أكثر الشركاء اهتماما يكمن في أساس هذه العملية •

وتدل عوامل كثيرة ، من ناحية أخرى ، على ان اعداد اتفاقية الاسلحة الكيميائية الآن هو في مصلحة مجتمع كل الامم • فالحقائق السياسية والتقنية توضح نفس الشيء • دعونا اذن ننضم

الى هذه العملية بأكثر الطرائق فعالية ونضمن سير العمل بسرعة جيدة فيما يتعلق بالاتفاقية دعونا نعمل ولا نقف موقف المنتظر • فكما تعرفون جميعا تمام المعرفة ، أعضاء الوفود الموقرين ، فان كثيرا من المشاكل الهامة فيما يتعلق بالاتفاقية المستقبلية يتطلب حلا عن طريق التفاوض والوقت مناسب تماما للاضطلاع ، على مستوى عملي وبروح العمل ، بعملية مفاوضات جوهرية تقوم على التوفيق المتبادل بغية التوصل الى حلول تحظى بقبول متبادل •

ان بولندا ، اذ تتذكر كل الظروف التاريخية لاستعمال الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع في أوروبا ، تعلق أهمية كبيرة على مسألة الحظر النهائي والتام للاسلحة الكيميائية • لذا فاننا نعمل بجد ، وسنواصل العمل على هذا النحو ، محاولين تنسيق بند جدول الاعمال المتعلق بالاسلحة الكيميائية فيما بين وفود البلدان الاشتراكية في اطار هذا المؤتمر والاسهام ، قدر الامكان ، في هذا الموضوع الهام الذى تدور حوله مفاوضاتنا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس • واعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي ، وهو ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقر ، السفير فيكتور اسرائيليان •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): الرفيق الرئيس ، يود وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اليوم أن يبدى بعض التعليقات فيما يتعلق بأحالة التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص الى مؤتمر نزع السلاح ، الذى تم توزيعه هنا ، كي ينظر فيه •

ان نشاط الفريق يرتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة الحظر التام والعام لتجارب الأسلحة النووية وقد أكد الرفيق ك • أ.تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في بيانه الذى أدلى به في ٢ آذار/مارس من هذه السنة على أن من شأن التوصل الى اتفاق بشأن مشكلة حظر تجارب الاسلحة النووية وبشأن عدد من مسائل نزع السلاح الاخرى أن يمثل بداية لتحقيق تغيير حقيقي وجذرى في الوضع الدولي ككل • وسيغتنم الوفد السوفياتي الفرصة فيما بعد لاعلان رأيه بشأن مسألة حظر التجارب النووية • ولكننا نود أن نؤكد الآن من جديد ما تتسم به هذه المسألة من أهمية والحاح بالغين ، وهو ما أعيد تأكيده مؤخرا في رسالة مؤتمر" المرأة والحملة العالمية لنزع السلاح " الى مؤتمر نزع السلاح •

ويعكس التقرير الثالث نتائج العمل المضطلع به من قبل فريق الخبراء العلميين منذ عام ١٩٧٦ وفقا لتعليمات لجنة نزع السلاح •

ان التقريرين اللذين أعدهما الفريق — CCD/558 لعام ١٩٧٨ ، و CD/43 لعام ١٩٧٩ — وتقريره الثالث المقدم الى المؤتمر الآن ، تمثل أساسا جيدا لتعزيز صياغة معاهدة بشأن الحظر التام والعام لتجارب الاسلحة النووية • ومن الطبيعي أنه لا يمكن انشاء نظام التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية الا بعد دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ •

وقد تناول فريق الخبراء العلميين ، في تقريره الأول ، CCD/558 ، مسألة صياغة نظام دولي لتبادل بيانات المستوى الأول الاهتزازية عن طريق استخدام شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمنظمة العالمية للارصاد الجوية من أجل نقل هذه البيانات الى المراكز الدولية للبيانات • ويذكر التقرير الثاني ، CD/43 أن فريق الخبراء العلميين شرع في صياغة المبادئ العلمية

والمنهجية الحاصة باجراء احتبار ممكن ، على أساس تجريبي وشامل لنظام تبادل البيانات الاهتزازية وذلك بعد ابرام المعاهدة ودخولها حيز النفاذ • وأخيرا فان التقرير الثالث ، الذى تم تعميمه اليوم ، يلاحظ أن فريق الخبراء العلميين قام ، على أساس التقريرين السابقين ، بوضع التعليمات التقنية الأولية وكتيب العمليات من أجل الاختبار التجريبي الشامل لجميع عناصر نظام التبادل العالمي •

وهكذا فقد اضطلع الخبراء بعمل هام ومفيد يبين أن التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية التشغيلية في اطار تنفيذ المعاهدة المزمع ابرامها في المستقبل يمكن أن ينظم على أساس عالمي • ولتحقيق هذه الغاية ، فان المحطات الاهتزازية التي يمكن أن تستخدم في اطار النظام العالمي تم تحديدها بصورة مؤقتة • وقد بات من الواضح أن نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية يفي بالكامل بمتطلبات النقل الفورى للبيانات الاهتزازية • وقد تم تحديد المعدات فضلا عن الاجراءات الآلية لمعالجة البيانات الاهتزازية في المحطات ومراكز البيانات الدولية المزمع انشاؤها •

ان كل ذلك يدل على أن الفريق قد أنجز مهامه بمقتضى ولايته الحالية وأعد الأساس التقني اللازم لصياغة الأحكام المناسبة لمعاهدة بشأن الحظر التام والعام لتجارب الأسلحة النووية والبروتوكول الذى يشمل التفجيرات النووية السلمية والذى سيصبح جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة •

وبذلك فقد تم الآن وضع أساس تقني جيد بما فيه الكفاية يتضمن استخدام طرق توفير وتبادل البيانات الاهتزازية التي يمكن لمجموعة واسعة من الدول الحصول عليها • وهذا أمر أكدته تكرارا الاغلبية الساحقة من الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح • ان توصيات فريق الخبراء المحددة في التقارير الثلاثة جميعها والتي تستند الى الواقع الفعلي للأمور تمثل أساسا محددا لانشاء نظام حقيقي لتبادل البيانات الاهتزازية • وفيما يتعلق بتحسين مثل هذا النظام مع مراعاة أحدث التكنولوجيات ، يمكن معالجة هذه المسألة من قبل جهات منها اللجنة الاستشارية التي يزمع انشاؤها في اطار المعاهدة المتوخى ابرامها في المستقبل •

الرفيق الرئيس ، أود أن أسترعي انتباها خاصا الى حقيقة أن الأمر اقتضى خمس سنوات تقريبا لاعداد التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين • ومن الجدير بالذكر أن سرعة عمل الفريق قد حفضت بدرجة كبيرة وأن بعض الوفود قد حاولت وضع عقبات مصطنعة في طريق التوصل الى اتفاق حول التقرير النهائي •

ان نشاط الفريق قد حقق أقصى درجات النجاح خلال الفترة التي كانت فيها المفاوضات تجرى بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة حول ابرام معاهدة بشأن الحظر التام والعام لتجارب الاسلحة النووية ، وهي المفاوضات التي علقت كما هو معروف في عام ١٩٨٠ لأسباب لا تتحمل مسؤوليتها •

ان لافتقار بعض الدول الى الارادة السياسية فيما يتعلق بابرام المعاهدة ، التي تعتبرها هذه الدول هدفها " الطويل الاجل " و " المستمر منذ أمد بعيد " أثرا مباشرا الى أقصى حد على احراز التقدم بشأن أى جانب من جوانب هذه المشكلة ، بما فيها الجوانب العلمية والتقنية • ولذلك فان الرغبة التي تبديها بعض الدول في التحسين اللامتناهي لنظام تبادل البيانات الاهتزازية هي رغبة مشكوك فيها نظرا لأنها تجيء في وقت لا تجرى فيه أى محادثات عملية بشأن

بلورة جميع جوانب المعاهدة • ان هذا التقليد للنشاط المتمثل ، في رفض الجديد من أجل الاستعاضة عنه بما هو أجد ، يستحدم كستار وذريعة يصعب تصديقها من أجل تبرير المأزق ، الذى وصل اليه المؤتمر والذى تتحمل مسؤوليته هذه الدول ، أمام الرأى العام العالمي •

ويتبع الاتحاد السوفياتي من جانبه ، النهج المبدئي ازاء مسألة الحظر التام والعام لتجارب الاسلحة النووية • و " الاحكام الاساسية لمعاهدة بشأن الحظر التام والعام لتجارب الاسلحة النووية " ، التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام ١٩٨٢ ، تمثل أساسا جيدا لايجاد حل لهذه المشكلة الملحة كما ان مشروع المعاهدة الذى قدمته السويد في العام الماضي يستحق ان يدرس بعناية • واننا نؤيد بقوة تعديل ولاية الهيئة الفرعية المعنية التابعة للمؤتمر بحيث يمكنها الشروع دون تأخير في صياغة جميع الاحكام التي ستتضمنها معاهدة من هذا القبيل ، بما في ذلك الاحكام المتعلقة بمراقبة تنفيذها والتحقق منه • ان تطلعاتنا في هذا الشأن تتطابق مع تطلعات الاغلبية الساحقة من المشاركين في المؤتمر المهتمين بانهاء تجارب الاسلحة النووية بصورة كاملة وعلى نطاق عالمي •

وفي الختام ، أيها الرفيق الرئيس ، نود أن نعلن أننا لانعارض ، من حيث المبدأ ، اقتراح فريق الخبراء العلميين باجراء اختبار تقني ، في نهاية عام ١٩٨٤ ، بشأن تبادل وتحليل بيانات المستوى الاول عن طريق الاستخدام المنتظم ، لأول مرة ، لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية • وفي إعتقادنا ان من شأن اجراء هذا الاختبار بمشاركة مجموعة واسعة من الدول من مختلف مناطق العالم أن يمثل اختتاما منطقيا لعمل الخبراء العلميين بشأن تقريرهم الثالث •

ومن الطبيعي ان يؤدى اختتام أعمال الفريق بشأن التقرير الثالث والاتفاق الاولي حول اجراء اختبار على أساس التوصيات الواردة في التقرير الى اثارة مسألة مستقبل الفريق • وفي هذا الخصوص نود أن نعلن أن استمرار عمل فريق الخبراء العلميين لن يكون ذا معنى الا اذا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن الحيلولة دون قيام المؤتمر باجراء مفاوضات عملية بشأن معاهدة للحظر التام والعام لتجارب الاسلحة النووية •

وسيبذل الوفد السوفياتي من جهته قصارى جهده لضمان أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اداء المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في ايجاد حل في أقرب وقت ممكن لمشكلة الحظر التام لتجارب الاسلحة النووية •

<u>السيد ايماى</u> (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، نظرا لأن هذه هي المرة الاولى التي آخذ فيها الكلمة هذا الشهر ، أود بادئ ذى بدء ان اعرب لكم عن سرور وفدى بالترحيب بكم في منصب رئاسة هذا المؤتمر لشهر آذار/مارس ، وان اؤكد لكم تعاون وفدى الكامل معكم خلال فترة توليكم الرئاسة • وأود في نفس الوقت ان اعرب عن تقديرنا للطريقة النشطة والبارعة التي اتبعها سلفكم السيد توريانسكي ، سفير بولندا ، في رئاسة مؤتمرنا والشروع في اعمالنا في مرحلة بداية دورتنا ، وهي مرحلة صعبة دائما •

ونحن نتلقى اليوم كما يتضح من قائمة المتحدثين ومن الوثائق التي وزعت فعلا التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية وكذلك التقرير المرحلي عن الدورة السابعة عشر لذلك الفريق • وفي حين سيكون علينا

ان ننتظر بعض الوقت أيضا لتقديم الوثيقة رسميا ، فاننا نرغب في الاعراب عن ترحيبنا البالغ بتقديم هذه التقارير وخاصة التقرير الثالث الذى طال انتظاره ، الى دورة مؤتمر نزع السلاح الحالية • ويرغب وفدى في الاعراب عن شكرنا مسبقا لرئيس الفريق على تقديم هذه التقارير ، وعن تقديرنا البالغ للدكتور دالمان نفسه وكذلك للرئيس السابق للفريق المرحوم الدكتور اريكسون ، اللذين قادا ببراعة ، أعمال الفريق الى النجاح •

ومن الملائم في ظل هذه الظروف ان نحتفظ بوجهات نظرنا بخصوص التقرير الثالث حتى تحين فرصة ملائمة في وقت لاحق للاعراب عنها ، عندما نكون قد أجرينا دراسة وافية لمحتوياته وللمعلومات الوافرة الواردة في تذييلاته • وأود بالتالي ان اقتصر اليوم على الادلاء ببعض الملاحظات الموجزة • فقد احاط وفدى علما مع التقدير البالغ بالطابع الشامل للتقرير ، الذى يتضمن وصف النظام العالمي للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، الذى اقترح فعلا في تقارير الفريق السابقة ، وكذلك وصف المراكز الدولية للبيانات ، على اساس مزيد من الدراسة المتعمقة وبعض الخبرات المكتسبة حديثا فرديا وجماعيا • وانه لمن دواعي الاغتباط ان نرى الآن الفريق المخصص في وضع يمكنه من تقديم اقتراحات اكثر تحديدا بالنسبة للتجربة الشاملة التي اقترحها الفريق فعلا في تقريره الاول الوارد في الوثيقة CCD/558 • وتمثل هذه التجربة ، فعلا خطوة ضرورية في اتجاه تحقيق نظام عالمي لتبادل البيانات لا يساعد جهود التحقق الوطنية فحسب بل يكون أيضا — مع غيره — وسيلة ضرورية للتحقق الفعال المتعدد الاطراف من حظر التجارب النووية •

اننا نرحب بارتياح خاص ، في هذا المضمار ، بموافقة الفريق على اجراء اختبار تقني — طيلة شهرين في أواخر هذه السنة — يتعلق بتبادل وتحليل بيانات المستوى الاول باستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية بموجب ترتيبات رسمية جديدة بين مؤتمر نزع السلاح والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، من أجل الاستخدام المنتظم للنظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية • وسيكون هذا الاختبار اول اختبار من هذا القبيل كما سيكون بالتأكيد اختبارا بالغ الأهمية لادخال مزيد من التحسينات على النظام العالمي المقترح • وأود ان أشير في هذا الصدد الى بعض العوامل الهامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند القيام بهذا الاختبار في خريف هذا العام •

أولا ، يجب الاعداد لهذه العملية وتنظيمها باحكام كيما لا يؤدى تبادل البيانات الى نتيجة مفيدة في حد ذاتها فحسب ، بل كي يؤدى أيضا الى توضيح مختلف المشاكل العملية الممكنة مثل تقليل البيانات وكذلك نقلها وتقييمها ، لأغراض التحسين في المستقبل • ويشير الفريق المخصص في تقريره المرحلي ، الى انه قد تم بالفعل اعداد خطة اولية لهذا الاختبار التقني ، ويقترح ان يعقد الفريق دورته المقبلة في تموز/يوليه — آب/اغسطس ، لوضع الخطة في صورتها النهائية ان وفدى يرحب بالتأكيد ، بهذا الاقتراح ويؤيده •

ثانيا ، يعرب وفدى مرة اخرى — كما فعل في مناسبات مختلفة فيما يتعلق بعمليات التبادل التجريبي للبيانات التي قام بها الفريق — عن أملنا القوى في أن تكون مشاركة اكبر عدد ممكن من البلدان ضرورية للحصول على اقصى نتيجة مفيدة من الاختبار ، حتى تتكون اجزاء النظام في آخر الامر من أكبر عدد ممكن من البيانات الهامة من الناحية العلمية ، كما يعرب من جديد عن اعتقادنا الراسخ أن الأمر كذلك . كما ستعزز هذه المشاركة ايضا روح المشاركة من جانب العديد

من البلدان في هذه العملية الهامة • وفي هذا الصدد ، ألاحظ ان ٢٣ بلدا ، بما فيها اليابان ، قد أعربت عن نيتها في المشاركة ، واننا نتوقع ان يسلك مزيد من البلدان هذا السبيل •

ثالثا ، من نافلة القول انه ينبغي اجراء تقييم صحيح للنتائج كمجهود مشترك ، حتى تتحقق الاستفادة الكاملة من تقدم علم الاهتزازات وحتى تستنبط طريقة ملائمة لادراج بيانات المستوى الثاني في المستقبل ، وألاحظ هنا مرة اخرى ان التقرير المرحلي يشير الى انه " من المتوقع ان تناقش نتائج الأختبار في الفريق وان تبلغ الى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٥ " ويتوقع وفدى ان يقدم تقرير الفريق ، عن نتائج الاختبار وعن تقييم الفريق الى هذا المؤتمر في اقرب وقت ممكن بعد الاختبار حتى يتمكن المؤتمر وكذلك جميع الدول المعنية ، بالطبع ، من الافادة منه بشكل كامل •

ان وفدى الذى بادر باضفاء صبغة رسمية على الترتيبات المتخذة مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية لاستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية بانتظام ، والذى قام بدور نشط في اعمال الفريق بصفته مشاركا في الدعوة الى اجتماع الفريق الفرعي الثالث التابع لفريق الخبراء العلميين والمعني بالأشكال والاجراءات الخاصة بتبادل بيانات المستوى الاول عن طريق النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية — سيواصل بذل قصارى جهده لتحقيق نجاح الاختبار الوشيك وكذلك الاختبارات التي ستجرى في المستقبل •

وحيث اننا نعترف بأهمية تجربة هذه السنة كخطوة هامة اخرى نخطوها الى الامام من اجل تحقيق النظام العالمي الشامل للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، فاننا نعرف ايضا حق المعرفة ان هناك مسائل أخرى تتصل بالتحقق من حظر التجارب النووية لا تزال تحتاج الى المعالجة وأود هنا أن أذكر فقط المندوبين الموقرين بورقة العمل CD/389 التي قدمتها الى لجنة نزع السلاح في دورتها للسنة الماضية • ويرى وفدى ان العديد من النقاط المذكورة في تلك الوثيقة يحتاج الى مزيد من الصياغة من جانب فريق الخبراء العلميين المخصص ، في حين تتطلب بعض الجوانب الهامة الاخرى ، في هذه الوثيقة ، توضيحا من المؤتمر نفسه • وفي هذا المضمار ، نأمل ان يتمكن فريق الخبراء العلميين من مواصلة أنشطته في المستقبل من أجل توضيح النقاط ، وفقا لما اقترح فعلا في الفصل الأخير من التقرير الثالث المعنون " الاستنتاجات والتوصيات " •

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس • ونظرا لانتهاء الوقت المخصص للجلسة ولأنه لا يزال لدينا ثلاثة متحدثين اليوم ، سأعلق هذه الجلسة العامة الآن على أن تستأنف بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٣٠ في هذه القاعة • تعلق الجلسة •

<u>علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠</u>

<u>واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠</u>

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة ونستأنف اعمال الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح • واعطي الكلمة الآن لممثل زائير الموقر ، السفير موكامبا •

السيد موكامبا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : سيادة الرئيس ، انه لمن أكبر دواعي السرور لي ، وأنا أتكلم للمرة الأولى باسم الوفد الزائيرى ، أن أقدم اليكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمرنا عن شهر آذار/مارس • واني مقتنع تماما بأن المؤتمر سوف يحقق بتوجيهكم المستنير ، نتائج ايجابية وملموسة في مجالات نزع السلاح التي تستأثر منا جميعا بأقصى قدر من الاهتمام ، ألا وهي ، صياغة معاهدات أو اتفاقات لحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، والاسلحة الاشعاعية ، وضمانات الأمن السلبية ، والفضاء الخارجي وذلك بهدف بلوغ هدفنا الأسمى الذى ما هو الا نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة •

وأود اغتنام هذه الفرصة أيضا للاعراب عن امتناننا البالغ للرئيس السابق للمؤتمر ، السفير توربانسكي ، ممثل بولندا ، على ما أبداه من نشاط ومهارة في توجيه أعمال مؤتمرنا خلال شهر شباط/فبراير •

كما اننا نوجه أكبر تحية تقدير الى الأمين العام للمؤتمر السفير جاييال ، وكذلك الى وكيل الأمين العام للمؤتمر ، السيد بيراساتيغي ، على المهام الشاقة التي نهضا بها ببراعة وحكمة ونشاط وعلى المشورة القانونية التي يقدمانها الينا باستمرار في مهمتنا الحساسة •

وحيث ان هذه هي المرة الاولى التي أشارك فيها في أعمال هذا المؤتمر ، فانني أود أن أعرب لممثلي البلدان الأعضاء الموقرين الموجودين هنا عن الامتنان البالغ لما وجهوه اليّ من كلمات الترحيب الرقيقة وأن أوجه ، بدورى أيضا ، تحية ترحيب عميقة ومخلصة الى الزملاء الذين حلوا بيننا ، وهم ممثلو اثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا وكوبا ومصر وهنغاريا •

اننا نبدأ مع الدورة الربيعية فترة جديدة أصبح فيها محفلنا التفاوضي بشأن مسائل نزع السلاح مؤتمرا لنزع السلاح •

ان وفدنا مغتبط لهذا التغيير الهام ويأمل لهذا المحفل ، الذى لم يفلح منذ اكثر من خمس سنوات حتى الآن في احراز أى تقدم هام في المسائل المضمونية المتصلة بنزع السلاح ، أن يبذل تحت التسمية الجديدة ، جهودا مكثفة لبلوغ أهداف نزع السلاح التي تصبو الى تحقيقها كل آمال المجتمع الدولي وجميع الشعوب المحبة للسلم •

ان الفرصة التي أتيحت لي اليوم كي أعبر عما يجول في الخاطر تتيح لي ولا شك ابداء بعض الملاحظات حول البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ من جدول الاعمال وهي البنود التي تتناول على التوالي حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، ومنع نشوب حرب نووية والاسلحة الكيميائية •

ان دورتنا تبدأ عملها في لحظة حاسمة لا يتوقف فيها مناخ التوتر والنزاعات المسلحة في العالم وتسارع التسلح النووى عن الاحتدام مما يخلق حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن تماما بالنسبة للمجتمع الدولي •

وهذه التوترات ، ولا سيما هذا التسارع في تكديس الاسلحة التي يتزايد مستوى تطويرها تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر وهي مفضية بنا ، لا محالة ، الى كارثة نووية ذات عواقب لا يمكن التكهن بها أو حسابها •

ويبدو ، بالتالي مما سبق ذكره أن دور مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح ، أصبحت له الآن — أمام الأبعاد المنذرة بالسوء التي يتخذها سباق التسلح النووي — أهميته الكاملة : اذ ينبغي لهذا المحفل الوحيد أن يسارع الى التصدي لجميع مسائل نزع السلاح ذات الأولوية مستخدما ، على نحو جيد ، ما تحت تصرفه من وثائق العمل الوافرة ومن الوقت الثمين لاستهلال مشاورات ومفاوضات صحيحة لوضع تدابير حقيقية لنزع السلاح متجنبا أي اهدار لهذا الوقت في مناقشات طويلة وعقيمة حول المسائل الاجرائية •

وأود الاعراب ، في هذا الصدد ، للرئيس السابق السفير البولندي توربانسكي عن امتنان وفدي للبراعة والحنكة اللتين وجه بهما مناقشاتنا مما أتاح لنا اقرار جدول أعمال المؤتمر دونما أي تأخير •

ويشعر وفدي بالارتياح التام للقرار الذي اتخذه المؤتمر بتوافق الآراء بشأن النظر في مسألة منع نشوب حرب نووية ، بوصفها بندا قائما بذاته في جدول الأعمال ، وهي المسألة التي كانت ترد سابقا في جدول الأعمال كبند ملحق بمسألة وقف سباق التسلح النووي •

لم يسبق في أي وقت مضى ان كان خطر حدوث محرقة نووية بمثل هذه الضخامة وما ذلك الا بسبب استحداث منظومات جديدة من الاسلحة يتزايد تطويرها على الدوام •

يضاف الى ذلك ان التعزيزات العسكرية التي يتواصل اجراؤها على المستوى العالمي تسهم في زعزعة الوضع الدولي واثارة الأزمات في مختلف أنحاء العالم وبذلك تخلق ظروفا اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة بالنسبة لجميع الشعوب •

وعلاوة على ذلك ، فقد أصبحت القدرة التدميرية للاسلحة النووية من الضخامة بحيث يمكنها ازالة كل امكانية لوجود حياة متحضرة على وجه الأرض • وعلى هذا ، فانه اذا استمر تكديس الاسلحة يمضي بالسرعة الحالية فسيكون معنى الحرب النووية هو نهاية الجنس البشري ، رغم التأكيدات التي تقدمها الينا دول نووية معينة تدّعي أن التقدم الذي أحرز بدرجة فائقة في هذا المجال جعل دقة الرمي تبلغ مستوى رفيعا لا يعرّض للتدمير الا المنشآت العسكرية أو الاقتصادية المستهدفة دون وقوع ضحايا من البشر •

وفضلا عن ذلك ، فما من أحد يجهل انه في الوقت الذي بلغ فيه عدد سكان العالم الثالث المتحلف اكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع ، تقوم دول معينة بانفاق العديد من مئات المليارات من الدولارات ، كل عام ، لتأمين دفاعها العسكري ماضية على هذا النحو في لعبة سباق التسلح النووي الخطرة ذات النتائج غير المعروفة حتى الآن •

ان وفدي على اقتناع راسخ بأن هذه المبالغ الهائلة المستخدمة في صناعة الاسلحة النووية وفي تكديسها تكفي لانعاش الاقتصاد الدولي بصورة تنزع فيها نتائجه الى التخفيف من أوجه المعاناة المتعددة المتفشية في بعض انحاء العالم •

ويرى وفدى ، ازاء عدم التيقن هذا من نتائج سباق التسلح النووى ، انه ينبغي القيام بأسرع ما يمكن بتخفيض المستوى الراهن والمتزايد على نحو بشع للاسلحة النووية الموزوعة ، ويعتقد ان اجراء تجميد موضعي للترسانات النووية يمكن أن يكون وسيلة فعّالة للشروع في العملية الأساسية لنزع السلاح النووى •

ولئن كان نزع السلاح يهم جميع بلدان العالم ، فان الدول النووية تتحمل أساسا مسؤولية خاصة جدا في هذا المجال •

والواقع أن وفدى يرى أن حظر التجارب النووية وأيضا وقف سباق التسلح النووى لا يمكن أن يتسما بالفعالية الاّ باشتراك جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية •

وان وفدى يوجه نداءه الى هذه الدول مناشدا اياها أن تثبت وجود الارادة السياسية الحقة لديها لعقد اتفاقات ملموسة بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال تطرح للنظر في الهيئات الفرعية المختصة المزودة بولايات تفاوضية •

ويسر وفدى أن يشير ، في هذا الصدد ، الى وجود كثير من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المناسبة والتي تشهد بما يوليه المجتمع الدولي من أهمية للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال • ونذكر منها على الأخص : القرار ٣٨/ ١٣٨ دال الذى تطلب فيه الجمعية العامة الى مؤتمر نزع السلاح أن يشرع دون ابطاء في اجراء مفاوضات تتعلق بوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وفقا للفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وأن يقوم على وجه الخصوص ، بوضع برنامج لنزع السلاح النووى ، وأن ينشئ لهذه الغاية فريقا عاملا مخصصا لمسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ؛ وكذلك القرار ٣٨/٧٢ الذى يحثّ مؤتمر نزع السلاح على أن يبدأ بصفة عاجلة في التفاوض لاعداد معاهدة متعددة الاطراف بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول ، كمسألة لها أعلى درجات الأولوية ، على أن يأخذ في الاعتبار جميع المشاريع والمقترحات الموجودة والمبادرات التي تتم مستقبلا ، وعلى أن يحدد في سبيل ذلك لهيئته الفرعية ولاية تفاوضية تحت بند مناسب من بنود جدول أعماله •

ويتبين بوضوح من قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨/١٨٣ دال و ٣٨/٧٢ ان احدى المهام الملحة المسندة الى المؤتمر هي وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى •

وتوجد الآن وسائل أفضل تحت تصرف مؤتمر نزع السلاح ، في صورة مجموعة وافرة من الوثائق الأساسية ، وقد أصبح المؤتمر قادرا على الشروع دون مزيد من الابطاء في مفاوضات أساسية بشأن معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية •

ويشارك وفدى تماما في الرأى الذى أعرب عنه اعضاء هذا المؤتمر الذين يرون أن ولاية الفريق العامل المخصص المعني بحظر التجارب النووية تقييدية للغاية ويؤيدون توسيع هذه الولاية تمكينا لنا من التقدم في أعمالنا حول هذه المسألة الهامة •

ان الأخطار التي تهدد بقاء البشرية بسبب تزايد سباق التسلح ، والمجابهة المحفوفة بالمخاطر القائمة بين الخصوم الرئيسيين ، قد أصبحت أكثر مدعاة للقلق خلال السنوات الاخيرة •

ولا يزال العالم يواصل سيره مسرع الخطى نحو الأزمة النهائية التي لن يخرج منها ابدا •

ولهذا ، فاننا نعلن بمرارة شديدة ان الدول النووية لا تبدى أية ارادة سياسية للشروع في عملية نزع السلاح بل تصم آذانها عن الاصغاء الى النداءات الملحة التي تطالب بتجنب المحرقة النووية الى الأبد •

وفي الكلمة التي ألقاها وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في زائر ، المواطن أومبا دى لوتيتي ، في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ٢٧ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ أعرب عن قلقه ازاء هذا الموضوع قائلا : " أى تحليل ولو موجز للمداولة العامة في الجمعية العامة يبين أن منظمتنا ، ومن خلالها البشرية بأسرها ، لم تحرز من قبل مثل هذا التقدم الكبير في مجال العلم أو التكنولوجيا • ولكن هذه البشرية نفسها ، وهذا ما يجب الاعتراف به للاسف لم تكن في أى وقت مضى أبعد منها الآن عن نشدان السلم والتضامن وعن انتصار مثل القانون •

" وهذا ما يجعل وفدى يرى انه قد آن الوقت كي ندرك هذا الخطر ونتحمل مسؤولياتنا الحقة من أجل ايجاد التدابير الملائمة لصيانة السلم ومستقبل الانسانية لانه لابد لمن يفرط في اللعب بالنار من أن يحترق بها في يوم أو آخر" •

" ••• وفي رأى وفدى أن الحل الوحيد انما يكمن في النزع الكامل للسلاح وفي شجب العدوان الذى ينبغي حظره ، وفي انشاء نظام للرقابة الفعالة • ذلك انه مادامت هناك حروب عدوانية ، يكن هناك دائما دفاع مشروع • وسوف ينزع المعتدى دائما الى استخدام وسائل التدمير الرئيسية لكي يتجنبوا مواجهة الدفاع المشروع ••" •

يستنتج مما سبق انه لكي نتجنب احتمال نشوب نووية ينبغي أن يبقى نزع السلاح الكامل هدفنا الرئيسي وعلينا ، بانتظار تحقق ذلك ، أن نحاول اقامة حاجز فعال ، يحظى بالقبول والاقرار على الصعيد العالمي ، ضد أى استعمال حقيقي للاسلحة النووية •

وينبغي لجميع دول العالم ، ولا سيما الدول النووية ، أن تعترف وتسلّم بأن استعمال أى سلاح نووى في نزاع ما هو ضرب من الجنون الانتحارى يمكن ان يعني تماما القضاء على الخصوم وعلى جزء كبير من العالم في آن واحد •

ومن هنا فان السعي الى اتفاق دولي شامل للقضاء على أخطار الحرب النووية يتخذ ، في رأى وفدى ، طابعا في غاية الأولوية والالحاح •

سيادة الرئيس ، لسوف تدركون ، اذن ، ارتياحنا لرؤية مسألة منع نشوب حرب نووية وقد أصبحت ، لأهميتها ، بندا قائما بذاته مستقلا عن البند السابق ٢ من جدول الاعمال بشأن وقف سباق التسلح النووى •

اننا نرى ، مع أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، ان وجود حوار بنّاء متجسد في انشاء هيئة فرعية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاى هو أمر ضرورى للغاية •

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح ، وفقا لهذا القرار ، ان يضطلع ، على سبيل الاولوية العليا باجراء مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية وأن ينشئ لهذا الغرض فريقا عاملا مخصصا لهذا الموضوع ، في بداية دورته لعام ١٩٨٤ •

ان موقف وفدى موقف واضح اننا ، متفقين في ذلك مع قرار الجمعية العامة ٧٥/٣٨، وندين الحرب النووية على أنها " منافية لضمير الانسان وحكمته ، وبوصفها ابشع جريمة يمكن ان ترتكب ضد الشعوب ، وانتهاكا صارخا لأهم حقوق الانسان — ألا وهو الحق في الحياة " •

وينبغي لجميع الدول توحيد جهودها ومضاعفتها لتلافي التهديد بنشوب حرب نووية •

ولهذا السبب يطلب وفدى بالحاح من البلدان التي لديها مصاعب فيما يتعلق بانشاء هيئة فرعية لمنع نشوب الحرب النووية ، أن تعيد النظر في مواقفها بغية تمكين المؤتمر من الشروع فورا في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة ذات الأولوية العليا ، خاصة وأن كثيرا من مقترحات التفاوض الواردة في الوثائق CD/355 و CD/406 و CD/431 يمكن أن يوفر أساسا هاما للعمل •

ثمة مشكلة أخرى من مشكلات نزع السلاح تتسم ، في رأى وفدى ، بالالحاح والأولوية على نحو حاسم ، وتستحق لهذا السبب أن تأخذ طريقها الى الحل دون ابطاء ، هي المشكلة المتعلقة بالاسلحة الكيميائية •

وما من أحد يجهل ما لهذا النوع من اسلحة التدمير الشامل من آثار مدمرة سواء في الحروب السابقة أو في مجرى النزاعات التي تنتشر في عصرنا في اجزاء معينة من العالم وتتسبب ، دون رحمة ، في سقوط اعداد لا حصر لها من السكان ضحايا لها •

ولذلك ينبغي توجيه جهودنا نحو ازالة الاسلحة الكيميائية وحظرها • ولكي نبلغ هذا الهدف يرى وفدى ان اعداد معاهدة تحظر الاسلحة الكيميائية بكاملها وفقا للفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ولقرار الجمعية العامة ١٨٧/٣٧ ألف وباء يمثل أحد تدابير نزع السلاح الملحة للغاية التي ينبغي اتخاذها •

ويود وفدى أن يعرب عن ارتياحه للنتائج الايجابية التي تم احرازها في هذا المجال حتى الآن ، وللقرار الذى اتخذه المؤتمر باعادة تشكيل هيئة فرعية بدأت أعمالها منذ الآن برئاسة السفير السويدى ايكيوس •

ونأمل أن تواصل هذه الهيئة الفرعية وتكثف المفاوضات حول هذه المسألة ذات الاولوية بغية صياغة اتفاقية للاسلحة الكيميائية •

وان وفدى ، كسائر الوفود الأخرى ، يرحب بسرور بالغ • بما أعلنته الولايات المتحدة عن عزمها الراسخ على أن تقدم ، في هذه الدورة ، مشروع معاهدة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية كما يرحب بالاعلان الذى صدر عن السفير اسرائيليان ، رئيس الوفد السوفياتي ، في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ والذى جاء فيه : " ان الاتحاد السوفياتي سيكون مستعدا ، خلال صياغة الاجراءات المتعلقة بمراقبة تدمير الاسلحة الكيميائية في مرفق متخصص ، لأن يقبل حلا نؤمن بموجبه فعالية المراقبة اعتبارا من بدء عملية التدمير حتى انتهائها ، سواء عن طريق وجود ممثلين دائمين للمراقبة الدولية في هذا المرفق المتخصص ، أو عن طريق مجموعة مؤتلفة من عمليات التحقق الدولي المنتظمة داخل هذا المرفق ، بما في ذلك مستودع مخزونات الاسلحة الملحق به ، مع استخدام الوسائل اللازمة " •

ويود وفدي ان يهنئ هاتين الدولتين النوويتين على هذا الاسهام الايجابي الذي قدمتاه لمشكلة الخطر الكيميائي الحاسمة •

واننا مقتنعون ، ازاء هذه الجهود التي تشكل معلما هاما في أعمالنا ، بأن مؤتمر نزع السلاح سيتوصل هذا العام الى وضع اتفاقية دولية تحظر الاسلحة الكيميائية حظرا عاما وكاملا • وشكرا.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر ممثل زائير الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس • واود الآن ان استرعي انتباه المؤتمر الى ان الأمانة قد وزعت اليوم الوثيقتين CD/448 و CD/449 المتعلقتين باعمال فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وتتضمن الوثيقة CD/448 التقرير الثالث للفريق المخصص ، الذي تم اعداده بناء على المقرر الذي اعتمدته لجنة نزع السلاح في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٩ • وتتضمن الوثيقة CD/449 تقريرا مرحليا عن الدورة السابعة عشرة للفريق المخصص ، وفي هذا الصدد ، اود أن استرعي انتباه اعضاء المؤتمر الى الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي التي تتضمن توصيات الفريق المخصص فيما يتعلق باعماله في المستقبل • وأعطي الكلمة الآن للدكتور أولا دالمان من السويد ، لتقديم تقرير الفريق المخصص •

السيد دالمان (رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، أعرب عن تقديري لاتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا المؤتمر الموقر ولتقديم تقرير عن الأعمال الأخيرة لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية •

لقد اجتمع الفريق المخصص في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير الى ٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ، واشترك في الدورة خبراء من ٢١ بلدا وممثل عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وسادت الفريق روح التعاون البناء طوال دورته وتمكن من وضع الصيغة النهائية لتقريره الثالث ووضع خطة اولية لاجراء اختبار تقني يتعلق بتبادل وتحليل بيانات المستوى الأول باستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية •

ومن ثم ، يسرني أن أقدم لكم اليوم التقرير الثالث للفريق المخصص ، الوارد في الوثيقة CD/448 ، الذي اعتمد بالاجماع • وقد تم التوصل الى توافق الآراء على الجزء الرئيسي من التقرير وكذلك على التذييلات المرفقة بالتقارير ، التي تحتوي على توصيات وارشادات تقنية أولية • وتحتوي تذييلات أخرى على معلومات وقائعية بشأن المسائل التقنية وعلى خلاصات لتحقيقات وطنية تعكس آراء البلدان فرادى حول مشاكل تقنية شتى • وسأقدم أيضا تقريرا مرحليا عن الاجتماع الاخير تتضمنه الوثيقة CD/449 •

وقد تم اعداد التقرير الثالث عملا بمقرر لجنة نزع السلاح المؤرخ في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٩ الذي أسندت فيه الى الفريق المخصص مهمة مواصلة عمله " بشأن تدابير ، قد توضع في المستقبل من أجل التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية بموجب معاهدة لحظر التجارب النووية تشمل التفجيرات النووية من أجل الأغراض السلمية وذلك في بروتوكول يكون جزءا لا يتجزأ من المعاهدة " •

وعمل الفريق في اعداد تقريره منذ شباط/فبراير ١٩٨٠ وعقد تسع جلسات • وهذه مدة طويلة الا أن أعمالا كثيرة قد تم تنفيذها • ويقوم التقرير على أساس أكثر من ٢٠٠ مساهمة وطنية مقدمة الى الفريق المخصص باعتبارها ورقات عمل غير رسمية بعضها له تأثير كبير وحجم ضخم •

وهذه المساهمات هي نتائج لبرامج بحوث وطنية ذات نطاق واسع في عديد من البلدان •

وشارك خبراء من ٣٠ دولة في العمل المتعلق بالتقرير الثالث • وتمتع الفريق المخصص أيضا بتعاون ممتاز مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وممثليها في الفريق •

وساعدت أفرقة دراسة خمسة مفتوحة العضوية ، ترأسها داع ومساعد داع في تجميع وتقييم المواد المقدمة • والمساهمات التي قدمها الداعون ومساعدوهم بالغة الأهمية لتجميع التقرير الثالث للفريق المخصص •

واستفاد الفريق طوال مدة وجوده من خدمات الدكتور فرود رنغدال ، من النرويج باعتباره أمينه العلمي • وأود أن استرعي انتباه مؤتمر نزع السلاح الى العمل البالغ الأهمية الذي قام به الدكتور رنغدال في صياغة التقرير الثالث للفريق المخصص والى مهارته وتفانيه في العمل مع الفريق طوال مدة اعداد هذا التقرير •

وعمل الدكتور أولف اريكسون ، من السويد ، رئيسا للفريق المخصص من عام ١٩٧٦ حتى وفاته في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ • والنتائج المهمة التي حققها الفريق المخصص ترجع الى حد كبير الى رئاسة الدكتور أريكسون •

وأود أن اعرب عن تقديري أيضا للأمانة العامة للأمم المتحدة على المساعدة التي قدمتها الى الفريق المخصص وعلى الطريقة البارعة التي تناولت بها المواد التقنية •

والنظام العالمي المقترح ، كما حدد في التقريرين السابقين للفريق المخصص CCD/558 و CD/43 ، له ثلاثة عناصر رئيسية :

— شبكة من ٥٠ محطة لرصد الاهتزازات موجودة أو مخطط لانشائها حول العالم مع معدات محسنة واجراءات متطورة لاستخراج البيانات ؛

— تبادل هذه البيانات دوليا عبر النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛

— معالجة البيانات في مراكز دولية خاصة للبيانات تستخدمها الدول المشتركة •

وستكون البيانات المقدمة والمتبادلة من نوعين : ما يسمى ببيانات المستوى الاول ، التي يتعين ابلاغها بصورة روتينية وفورية فيما يتعلق بكل الظواهر المكتشفة والتي تحتوي على مؤشرات أساسية مستخرجة من كل محطة من الاشارات المسجلة ؛ وما يسمى ببيانات المستوى الثاني ، وهي نسخ بيانات أشكال الموجات المسجلة أصلا ، التي ينبغي تبادلها استجابة لطلب معلومات اضافية •

وينظر التقرير الثالث بتفصيل كبير في هذه العناصر المختلفة للنظام العالمي ، وسأحاول ايجاز بعض هذه الاعتبارات •

لقد حدثت تطورات تقنية مهمة خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بمرافق رصد الاهتزازات في انحاء العالم • والمزايا الكثيرة لنظم التسجيل الرقمي للاهتزازات معترف بها على نطاق واسع ، وقد تم تركيب عدد كبير من هذه النظم • بيد ان عددا كبيرا من المحطات ذات الأهمية للشبكة العالمية لا يزال ، من نوع محطات التسجيل التناظري ، ولهذا يوصي الفريق المخصص باعطاء أولوية عليا لتحويل محطات التسجيل التناظري الى النظام الرقمي •

وقد لوحظ بالفعل في أول تقرير للفريق المخصص ، ان الغالبية العظمى من محطات رصد الاهتزازات ، ذات النوعية العالية ، تقع في نصف الكرة الشمالي • والحالة اليوم كما هي أساسا دون تغيير • ويعتبر الفريق المخصص أن من الضروري انشاء مزيد من المحطات ذات النوعية العالية في نصف الكرة الجنوبي ، ولا سيما في افريقيا وأمريكا الجنوبية •

وبالنسبة للمستوى الأول لاستخراج البيانات من محطات رصد الاهتزازات التابعة للشبكة العالمية ، بينت التحقيقات الوطنية أن الوسائل الحالية للحصول على مؤشرات من هذا القبيل يمكن أن تؤدي الى فرض عبء عمل ثقيل على المشتركين في التبادل الدولي للبيانات • ويلاحظ الفريق المخصص أن نتائج مبشرة بالخير ، يمكن ان تؤدي الى تقليل عبء العمل ، قد تحققت باستخدام الاجراءات الأوتوماتية • ويسلم الفريق المخصص ، مع ذلك ، بأن هذه مشكلة صعبة وأن هناك حاجة الى مزيد من البحث في هذا المجال •

وتم اجراء اختبارين لتبادل البيانات المختصرة للمستوى الأول باستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وذلك بمشاركة واسعة من جانب البلدان الممثلة في الفريق المخصص وبالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وبالرغم من مواجهة بعض المشاكل التقنية ، أظهرت نتائج التجارب أن للنظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية امكانيات تفي بالكامل بأهداف الارسال السريع وغير المشوه لبيانات المستوى الأول من أصل النظام العالمي المقترح • وفي أماكن بعيدة كثيرة يوفر النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية آلية الاتصالات العملية الوحيدة للارسال السريع لبيانات المستوى الاول •

ولاحظ الفريق المخصص مع التقدير المقرر الأخير للمؤتمر التاسع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية الذي ينص على أنه يمكن استخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية للارسال المنتظم لبيانات المستوى الأول ابتداء من ١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ • ويرى الفريق أن هناك حاجة الى اجراء مزيد من الاختبارات التقنية ، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وتحقيق الأداء التشغيلي للنظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية من أجل تبادل البيانات الاهتزازية على أساس دولي • وحيث انه لم يتم الحصول على خبرة هامة حتى الآن فيما يتعلق بالارسال من أفريقيا وأنتاركتيكا وأمريكا الجنوبية ، يعتبر الفريق المخصص أن من المهم أن تتضمن الاختبارات الاضافية مشاركة هذه القارات •

ولاحظ الفريق المخصص الافادة الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومؤداها انه لا يمكن توقع حدوث تحسينات مهمة في الارسال الا اذا استخدم النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية على أساس أكثر انتظاما • ولهذا يعتبر الفريق المخصص أن من الضروري اتاحة معلومات حديثة عن التحسينات والتغييرات في النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومن ثم يوصي بأن تقوم أمانة مؤتمر نزع السلاح بوضع ترتيبات مع امانة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتلقي معلومات منتظمة بشأن هذه المسائل •

وفي النظام العالمي المقترح ، سيجرى تبادل بيانات المستوى الثاني ، عند طلبها ، بين المرافق الوطنية المرخصة من قبل الحكومات عن طريق المراكز الدولية للبيانات • وقد أظهرت بعض

التحقيقات الوطنية أن التبادل السريع لبيانات المستوى الثاني في صورة رقمية يمكن تحقيقه باستخدام مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة دون أي قيد معين على مقدار البيانات التي يمكن طلبها •

ويوافق الفريق المخصص على انه لا يمكن اعطاء تقدير دقيق لمقدار بيانات المستوى الثاني التي قد تطلب الا بعد اكتساب خبرة كافية من عملية تجريبية شاملة كما اقترح في الوثيقة CCD/558 .

وقد تم اجراء عدد من التحقيقات الوطنية فيما يتعلق بتنظيم المراكز الدولية للبيانات ومعالجة البيانات التي سيجرى تنفيذها • وأنشأت بعض البلدان مراكز تجريبية للبيانات وأجريت بعض التجارب على نطاق واسع لاختبار وتطوير اجراءات تناول البيانات وتحليلها • ووضع " دليل العمليات الأولية للمراكز الدولية للبيانات " ورد فيه بيان مفصل للاجراءات التشغيلية التي يجب اتباعها في هذه المراكز • والدليل مرفق كجزء لا يتجزأ من التقرير • وينبغي زيادة تطوير واختبار بعض جوانب هذه الاجراءات • ولا سيما المعالجة الأوتوماتية • وقد اظهرت التحقيقات الوطنية التي قامت باجرائها بعض البلدان فعالية استخدام بيانات المستوى الثاني في المراكز الوطنية للحصول على مؤشرات رئيسية أكثر دقة للظواهر المهمة •

وهناك حاجة الى مزيد من البحوث لتحسين دقة تعيين موقع المركز السطحي وكذلك ، بصورة عاجلة للغاية ، لتحسين دقة تقدير عمق الظاهرة • ويبدو أن زيادة استخدام مراحل العمق هي أهم خطوة هنا • وقد أظهرت أيضا بعض التحقيقات الوطنية أن التحليل الأكثر تفصيلا للمعلومات في محطات الشبكة العالمية (بيانات المستوى الثاني) تقدم بوفر مزيدا من الفعالية في تحديد مراحل العمق هذه •

ووضع الفريق المخصص أيضا توجيهات أولية مفضلة لعملية تجريبية شاملة للنظام العالمي المقترح • وهذه التوجيهات مرفقة بالتقرير باعتبارها تذييلا •

وختاما يلاحظ الفريق المخصص أن تطورات مهمة وسريعة قد حدثت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بعلم الاهتزازات وتقنيات معالجة البيانات ، وأن هذه التطورات مستمرة • ويلاحظ الفريق المخصص أن هذه النتائج يمكن أن تكون مفيدة وبالتالي يمكن النظر فيها فيما يتعلق بزيادة تطوير الجوانب العلمية والتقنية للنظام الدولي التعاوني وبالتوسع في اعداد عملية تجريبية شاملة لذلك النظام •

وبهذا أنهي تقديمي للتقرير الثالث للفريق المخصص وسوف أتناول الآن بايجاز التقرير المرحلي للفريق المخصص ، الوارد في الوثيقة CD/449 • ويتناول هذا التقرير في المقام الأول الاختبار التقني المزمع اجراؤه فيما يتعلق بتبادل وتحليل بيانات المستوى الأول باستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وسيكون هذا الاختبار التقني أول اختبار يجريه الفريق المخصص بموجب ترتيبات رسمية جديدة تقدمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من أجل الاستخدام المنتظم للنظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وينبغي أن يفضي الى المضي في اعداد الاجراءات التشغيلية لتبادل بيانات المستوى الأول الاهتزازية والاجراءات التنفيذية في المراكز الدولية للبيانات المزمع انشاؤها • ومن المقرر اجراء الاختبار في الفترة من ١٥ تشرين الأول /اكتوبر الى ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ، ويتضمن ذلك عمليات تمهيدية لمدة أسبوع واحد تقريبا •

ومن المتوقع أن تناقش نتائج الاختبار في الفريق المخصص وأن تبلغ الى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٥ وقد وضعت التوجيهات الأولية المفصلة للاختبار بالتشاور مع ممثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية ويقوم الدكتور ماك غريغور (استراليا) ، الداعي لفريق الدراسة بشأن تبادل بيانات المستوى الأول بدور المنسق لهذا الاختبار التقني •

واعرب الفريق المخصص عن الأمل في أن يشترك في الاختبار التقني أكبر عدد ممكن من البلدان ، ولاحظ أن ٢٣ بلدا من مناطق مختلفة من العالم أبدت ، حتى الآن عزمها على المشاركة الا أن المشاركة العالمية الأشمل هي ، من الناحية التقنية ، مرغوب فيها الى حد بعيد •

وناقش الفريق المخصص أيضا بنود أعماله الأخرى ، ويقترح أن تعقد دورته القادمة ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح ، في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، في جنيف للانتهاء من اعداد الارشادات المتعلقة بالاختبار التقني ولاستعراض التحقيقات الوطنية الاضافية في مسائل ذات صلة •

سيدي الرئيس ، اشكركم على اتاحة هذه الفرصة لي لتقديم التقرير الثالث للفريق المخصص وكذلك التقرير المرحلي لاجتماعه الأخير ، وأنا على استعداد للاجابة على أسئلة أعضاء هذا المؤتمر الموقر • شكرا ، سيدي الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر الدكتور دالمان ، رئيس فريق الخبراء المخصص على تقديم التقرير • وأود أيضا أن أهنئه بعمله وكذلك ، في المقام الأول ، بنجاحه في الاضطلاع بمسؤولياته الضخمة • وأود أن أشير الى ان الرئيس ، واضعا في الاعتبار ان التقرير الثالث الوارد في الوثيقة CD/448 يطالب باجراء دراسة دقيقة قبل أن يتخذ المؤتمر قرارا في هذا الصدد ، يعتزم اقتراح النظر في التقريرين في الجلسة العامة التي ستعقد في ١٠ نيسان/أبريل • ولذلك أقترح على الأعضاء ، الذين يرغبون في تناول الموضوع بمزيد من التفصيل ، أن يفعلوا ذلك في تلك المناسبة بيد أنه ، كما حدث صباح اليوم أيضا ، يمكن لأي وفد يرغب في تناول هذا الموضوع أن يفعل ذلك •

ولدي على قائمة المتحدثين ممثل استراليا الموقر الذي أعطيه الكلمة الآن •

السيد باتلر (أستراليا) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدي الرئيس • هذه هي المرة الاولى التي اطلب فيها الكلمة في المؤتمر منذ توليكم الرئاسة ، ويسرني جدا بالتالي ان اعرب لكم عن ثقة وفدي بانكم ستقودون اعمالنا خير قيادة ، كما يسرني ان اتذكر وان ألاحظ العلاقة الجلية والمثمرة جدا التي كانت قائمة في الماضي بينكم وبين بلدي •

سيدي الرئيس ، لقد سمعتكم تقولون منذ لحظات انه ستتاح عما قريب فرصة للنظر في هذا التقرير بالتفصيل ، واني احيط علما بذلك ، غير اني أود بهذه المناسبة ابداء بضع ملاحظات وعامة وسأتوخى في ذلك الايجاز •

ويرحب وفدي بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية المقدم الى المؤتمر ، وبالتقرير المرحلي عن الدورة السابعة عشرة للفريق المخصص الذي قدمه اليوم الرئيس الدكتور دالمان •

ويسرنا جدا ملاحظة ان الدورة التي انتهت اخيرا كانت دورة مثمرة جدا ، كما يتضح من التقرير المرحلي • وقد اعتمد بالاجماع التقرير الثالث للفريق المخصص عن العمل الذي قام به الفريق

منذ سنة ١٩٧٩ • ويعكس هذا التقرير روح العزيمة والتعاون التي ميزت اعمال الفريق المخصص• وقد تم التوصل الى توافق في الآراء بشأن كامل الجزء الرئيسي وبشأن التذييلات الهامة التي تتضمن التوصيات والتعليمات التقنية الاولية •

ان التقرير الثالث وثيقة هامة •

ونحيط علما على وجه الخصوص بالاستنتاج الذى مفاده انه قد حدثت في السنوات الاخيرة تصورات ذات مغزى وسريعة فيما يتعلق بعلم الاهتزازات الأرضية وتقنيات معالجة البيانات ، وان هذه التطورات لا تزال مستمرة •

وهناك حاجة الى مزيد من التقدم العلمي والتقني في عدد من المجالات • ونحن نؤيد التوصيات الواردة في الفصل ٨ من التقرير ، وهي توصيات ترمي الى تحقيق هذا الهدف بالذات•

واننا نرى انه لا يزال هناك عمل هام يجب القيام به وخاصة في مجال تبادل بيانات المستوى الثاني •

ويظهر التقرير الثالث بوضوح المساهمة القيمة التي قدمها الفريق المخصص والتي لا يزال بامكانه تقديمها لتسهيل التحقق من الامتثال لمعاهدة شاملة لحظر التجارب النووية •

ان تعيين شبكة دولية من محطات رصد الاهتزازات ، ونظام تبادل البيانات المتصل بها لدعم كشف وتعيين الظواهر الاهتزازية هو جزء لا يتجزأ من نظام للتحقق من الامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وهو لذلك السبب نشاط هام ينطوى على مجموعة هامة من التطورات التقنية ، ولن يتوقف نجاح مثل هذا النظام على الوسائل التقنية الوطنية فحسب ، بل سيتوقف ايضا على الترتيبات التعاونية المتعددة الاطراف •

وفي هذا الصدد ، يسرنا على وجه الخصوص ان نحيط علما في التقرير المرحلي الذى قدمه الدكتور دالمان ، بان الفريق المخصص قد وضع في دورته الاخيرة خطة اولية لاجراء اختبار تقني في وقت لاحق من هذه السنة ، فيما يتعلق بتبادل وتحليل بيانات المستوى الأول باستخدام النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية على اساس منتظم •

وسيكون هذا الاختبار أول اختبار تقني يجريه الفريق بموجب الترتيبات الرسمية الجديدة التي وضعتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية • واننا نشارك في الاعراب عن الامل المذكور في التقرير بأن يحظى هذا الاختبار باكبر مشاركة ممكنة من بلدان جميع مناطق العالم •

وقد سرنا ان استطاعت استراليا المساهمة بطريقة بناءة في اعمال الفريق المخصص ، لا سيما في التخطيط لهذه التجربة الجديدة • وسيقوم الدكتور بيتر ماك غريغور ، من استراليا ، وهو الداعي لفريق الدراسة بشأن تبادل بيانات المستوى الاول ، بدور المنسق لهذا الاختبار التقني •

ان وفدى يثني بالغ الثناء على الدكتور دالمان لما قام به من توجيه للعمل • اننا في الواقع لم نكن ننتظر أقل من ذلك من سويدى ، ذلك ان التزام السويد بهذه المهمة وبمعاهدة لحظر التجارب التزام معروف تماما • اننا نثني على عمل من عملوا تحت اشراف الدكتور دالمان • واننا نؤكد لهم ولاعضاء الفريق المخصص الآخرين ان استراليا ستواصل الاسهام بنشاط وعلى نحو بناء لضمان متابعة النجاح الذى حققه الفريق المخصص في أعماله حتى الآن •

اننا نرى أن الفريق المخصص سيواصل الاضطلاع بمسؤوليات هامة في المستقبل فيما يتصل باتمام الترتيبات بالاختبار التقني الذى سيجرى في وقت لاحق من هذه السنة وبتقييم نتائج ذلك الاختبار وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في الفصل الختامي للتقرير الثالث •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل استراليا على بيانه • وأشكره أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس ، وأود ابلاغه انني تأثرت باشارته الى اسهامي المتواضع في الماضي في العلاقات بين رومانيا واستراليا • هل يرغب أى عضو آخر في أخذ الكلمة ليتناول هذا الموضوع أو أية مسألة أخرى ؟ يبدو ان الأمر ليس كذلك •

المندوبون الموقرون ، عممت الأمانة ، كما تعلمون ، برنامج العمل الخاص بجلسات المؤتمر وهيئته الفرعية المعنية بالأسلحة الكيميائية للأسبوع المقبل • وكالعادة فان البرنامج مؤقت ويمكن تعديله عند الاقتضاء • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتبر ان المؤتمر يرغب في اعتماد البرنامج •

تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بناء على طلب ممثل سرى لانكا الموقر ، أود الآن ابلاغ أعضاء مجموعة الـ ٢١ بأنه ستعقد جلسة للمجموعة يوم الجمعة ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ الساعة ١٥/٣٠ ، في هذه القاعة ، وستوفر لها خدمات الترجمة الشفوية •

وقبل رفع الجلسة ، أود أن أعلن برنامج جلسات أفرقة المشاورات غير الرسمية بشأن البنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٧ من جدول الأعمال لهذا الأسبوع وللأسبوع المقبل • وستعقد هذه الجلسات في القاعة 108 - C • والبرنامج كما يلي : غدا الجمعة ١٦ آذار/مارس الساعة ٩/٣٠ ، بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ؛ وتؤجل الجلسة المقرر عقدها يوم الجمعة الساعة ١٠/٣٠ بشأن الفضاء الخارجي ، الى الأسبوع القادم بناء على طلب عدة وفود ؛ ويوم الاثنين ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ الساعة ١٠/٣٠ ، الفريق المعني بالأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الاشعاعية ؛ ويوم الثلاثاء ٢٠ آذار/مارس الساعة ٩/٣٠ ، بشأن الفضاء الخارجي ؛ وفي اليوم نفسه ، الثلاثاء ٢٠ آذار/مارس الساعة ١٥/٣٠ ، بشأن منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة ؛ ويوم الخميس ٢٢ آذار/مارس الساعة ٩/٣٠ ، بشأن حظر التجارب النووية •

وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن جزيل شكرى لجميع الوفود التي أبدت اهتماما وشاركت في هذه المشاورات غير الرسمية ، وأتعشم أن تكون هذه المشاورات مفيدة • شكرا لكم • وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٠ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٣٠ • ترفع الجلسة العامة •

رفعت الجلسة العامة الساعة ١٦/٥٠

CD/PV.251
20 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الحادية والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد أ. داتسو (رومانيا)

GE.84-61040

الحاضـــرون في الجلســـة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السـيد ب • ب • بروكوفييف السـيد ف • ى • سكوموروخين السـيد س • ف • كوبيش السـيد ج • ن • فاشادزه السـيد ف • أ • أوستينوف
اثيوبيـــا	
الأرجنتـــين	السـيد خ • كاراساليس السيد غارسـيا موريتان السـيد ر • فيللامبروزا
اسـتراليـا	السـيد ر • بتلـــر السـيد ر • روو السـيد ج • كورتـني
المانيـا (جمهورية ـ الاتحادية)	السـيد هـ • فيغيـنر السـيد م • غيردتس السـيد و • أ • فون دن هاغن
اندونيسـيا	السـيد سوتووارد ويو السـيد اندرجاتي السـيد هاريوهاتارام
ايـــران (جمهورية ـ الاسلاميـة)	السـيد ن • ك • كامياب السـيد ف • س • سرجاني
ايطاليـا	السـيد م • أليسـي السـيد م • بافـيزى السـيد ج • ادورني براكسيسي
باكســتان	السـيد ك • نيـاز
البرازيـــل	السـيد س • أ • دى سوزا أى سيلفا السـيد س • دى كيروز داورته
بلجيكـــا	السـيد دوباس السـيد ج • م • نوارفاليس
بلغاريـــا	السـيد ب • بوتشيف السـيد ك • برامـوف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بورما	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو ثان تون
بولندا	السيد س • توربانسكي
	السيد ى • سيالوفيتش
	السيد ج • زيمبينسكي
	السيد ت • ستروبواس
بيرو	السيد س • كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيفودا
	السيد أ • سيما
	السيد ج • ماتوشيك
الجزائر	السيد ق ف ر • قسنطيني
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ • روزه
	السيد هـ • ثيليكه
	السيد ف • ساياتز
	السيد ى • دمبسكي
رومانيا	السيد أ • داتسو
	السيد ت • ماليسكانو
	السيد أ • يونسكو
	السيد أ • بوبسكو
	السيد أ • كريتو
زائير	السيدة أ • ايساكي كابيبا
سري لانكا	السيد ج • د هانابالا
	السيد ب • كاريا واسام
السويد	السيد ر • أكيوس
	السيد ج • لوندين
	السيدة أ • بونير
	السيد هـ • برغلوند
الصين	السيد كيان جيا تونغ
	السيدة وانغ زيبون
	السيد لين شينغ
	السيد زهانغ فيد ونغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

فرنسا	السيد هـ • ريني
	السيد ج • مونتاسييه
فنزويلا	السيد أ • لويز أوليفر
	السيد ت • لابراد ور روبيو
كندا	السيد ج • ر • سكينر
كوبا	السيد ب • نونيز موسكويرا
كينيا	
مصر	السيد ف • منيب
المغرب	السيد ع • الصقلي
	السيد أ • هلال
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيد ب • ماسيدو ريبا
	السيدة غونزاليس أي رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل • ج • ميدلتون
	السيد ج • ف • غوردن
	السيد ج • هـ • كوبر
	السيد د • أ • سلين
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد س • أو • بولد
نيجيريا	السيد ج • أ • أوبو
	السيد ل • أ • اكينديلي
	السيد ك • ب • اوديديبيا
الهند	السيد س • ك • شارما
هنغاريا	السيد د • ميستر
	السيد ف • غايدا
	السيد ت • توث
هولندا	السيد ى • راماكر
	السيد ر • ج • اكيرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ج • فيلدز
	السيد ن • كاريرا
	السيدة ك • كريتنبورغر

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية (تابع)	السيد ر. هورن
	السيد ب. ليبيزيس
	السيد ج. دوسبيرغ
	السيد ج. بوكيت
اليابان	السيد ر. ايماى
	السيد م. كونيشي
	السيد ت. ايشيكورى
يوغوسلافيا	السيد م. ميخايلوفيتش
	السيد د. مينيتش
الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) تفتتح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند ٥ من جدول أعماله المعنون : " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " . غير أنه يمكن لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يشير اذا أراد أي موضوع ذي صلة بأعمال المؤتمر.

حضرات المندوبين ، تذكرون أن المؤتمر قرر في جلسته العامة الأخيرة ، أن يعقد هذا الصباح اجتماعا غير رسمي للنظر في المسائل التنظيمية التي يمكن اتخاذ قرار بشأنها . وبعد الاستماع الى المتكلمين المدرجين في القائمة لدى هذا اليوم ، اعتزم تعليق الجلسة العامة والدعوة الى اجتماع غير رسمي لبحث طلبات اشتراك الدول غير الأعضاء في مداولات المؤتمر. وسنستأنف بعد ذلك الجلسة العامة لاتخاذ القرارات المناسبة.

لدى في قائمة المتكلمين هذا اليوم ممثلا منغوليا والجمهورية الديمقراطية الألمانية. أترك الكلام لممثل منغوليا الموقر ، السفير ارد مبيلغ .

السيد ارد مبيلغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : الرفيق الرئيس ، يود الوفد المنغولي أن يكرس بيانه اليوم للبند ٥ من جدول الأعمال ، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهو موضوع بدأ مؤتمر نزع السلاح النظر فيه في أوائل هذا الأسبوع.

وقبل أن أبدأ كلمتي ، أود أن أقدم اليكم ، أيها الرفيق الرئيس ، تهانينا الخالصة وأتمنى لكم ، باعتباركم ممثل رومانيا الاشتراكية الشقيقة ، كل النجاح في الاضطلاع بمسؤوليتكم كرئيس للمؤتمر لهذا الشهر.

ويود الوفد المنغولي أن يعرب عن امتنانه لسعادة سفير بولندا استانسلاف توربانسكي لمساهمته الكبيرة في أعمال المؤتمر في بداية مرحلة عمله .

ويحتل موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مكانا خاصا في سلسلة مشاكل نزع السلاح . انها مسألة عاجلة جدا وحان وقتها . فما تتضمنه هو في المقام الأول منع تحول جديد أكثر خطورة في سباق التسلح والقضاء على الفرص المحتملة لاستخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض العسكرية . فمن المعروف أن الأسلحة الحديثة الأكثر قوة وتدميرا ، وهي القذائف النووية الاستراتيجية ، تعتمد على استخدام الفضاء القريب من الأرض . وعلاوة على ذلك ، هناك عدد متزايد من التقارير المثيرة للقلق في الصحافة العالمية حول أشكال ووسائل أخرى لاستخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض العسكرية . وتشير هذه التقارير بصورة خاصة الى تطوير نظم فضائية في الولايات المتحدة الغرض منها تنفيذ عمليات عسكرية ، تشمل تطوير واختبار عناصر فضائية لشبكات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية أو مضادة للطائرات أو شبكات هجومية تدور في مدارات وما الى ذلك . وتهدف الخطط والمشروعات التي لم يسبق لها مثيل ، الخاصة بتوسيع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وباستخدام القوة العسكرية من الفضاء ضد الأرض ، الى تحقيق تفوق عسكري واستراتيجي ، والى تحقيق فوائد من جانب واحد ، وفي النهاية ، تحقيق القدرة على تسديد الضربة الأولى .

ان فكرة انشاء شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية في الفضاء ، التي قدمها رئيس الولايات المتحدة في ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٣ ، تهدف بصورة محددة لتحقيق هذه الأهداف. وتحت ستار ذريعة " الدفاع " تحاول الولايات المتحدة أن تقوض التوازن الاستراتيجي ، الذي

يشكل عاملا مهما لتجنب خطر نشوب حرب نووية • وتسعى واشنطن الى حماية أراضيها من التهديد بالرد بقذائف نووية ، وتحتفظ لنفسها بحرية استخدام الأسلحة النووية في الميادين الأخرى • ومن الواضح أن الولايات المتحدة تتوقع ألا يتمكن أحد من مجاراتها في هذا الميدان ، وأن تكون لها بالتالي السيطرة الكاملة في الفضاء •

والخطوات التي اتخذها البنتاغون لانشاء قيادة موحدة للفضاء تشمل كل فروع القوات المسلحة للولايات المتحدة ترمي الى نفس الهدف • وهذه الخطوات تهدف بوضوح الى تحقيق سيطرة الولايات المتحدة في الفضاء • وفي رسالة الرئيس عن حالة الاتحاد يعتبر أن انشاء محطة عسكرية مزودة بالرجال في الفضاء تزيد التفوق الأمريكي وتنشيء حدودا جديدة • ويحدد الأمر رقم ١١٩ للأمن الوطني للولايات المتحدة ، الذى وقعه الرئيس في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ، نفس الأهداف ويدعو الى وضع برنامج تصل تكاليفه الى مليارات الدولارات لتطوير أسلحة فضاء جديدة وأنواع متطورة أخرى من الأسلحة•

ان خطر انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي واضح تماما • وانجاز الأهداف المحددة المتفق عليها في خطط البنتاغون المتعلقة ببناء قوات الضربة الاستراتيجية ووزع شبكات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية على الأرض وفي الفضاء تبين أن الهدف هو استكمال انشاء ما يسمى بالقدرة على تسديد الضربة الأولى في الثمانينات • وتصف مجلة Business Week في الولايات المتحدة بوضوح تام الخطط والأنشطة الأخرى للولايات المتحدة في الفضاء : ان من يتمكن من السيطرة على الفضاء ، وهو المسرح الرئيسي للحروب المقبلة ، سيتمكن من تغيير توازن القوى بصورة حاسمة وسيؤدى هذا الى انشاء سيطرة عالمية•

ان تحول الفضاء الخارجي الى مسرح لسباق التسلح هي مسألة تدعو العالم الى القلق الشديد ، هذا العالم الذى يدعو بكل ثبات وحزم الى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي من أجل فائدة كل الدول وفي صالح تطوير العلاقات الودية والتفاهم المتبادل فيما بين الدول •

وهذا هو السبب الرئيسي للحاجة الملحة لتوجيه أنشطة الدول المتعلقة بالفضاء الى تحقيق أغراض سلمية والى ابرام اتفاقات دولية فعالة تضع حواجز يعتمد عليها في طريق أى محاولات لتحويل الفضاء الى مسرح لسباق التسلح • وهذا الموقف المتمثل في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو نفسه موقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، بما فيها جمهورية منغوليا الشعبية •

ومما أشار اليه ق • أ • شيرننكو الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في خطابه المؤرخ في ٢ آذار / مارس ١٩٨٤ ، أهمية عدم تحويل سباق التسلح النووى الى ميادين جديدة بما في ذلك الفضاء •

وفي هذا الصدد ، نود أن نتناول بتفصيل أكثر المقترح المهم الجديد للاتحاد السوفياتي لابرام معاهدة بشأن حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض ، وهو مشروع قدم في الدورة السابقة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ولقي تأييدا واسعا وترحيبا كبيرا من دول كثيرة بما فيها الدول الممثلة في مؤتمر نزع السلاح •

وكما هو معروف ، قدم الاتحاد السوفياتي مقترحا في ١٩٨١ لابرام اتفاق بشأن حظر وزع الأسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي • وقد وافقت الجمعية العامة على هذا المقترح وقدم مشروع معاهدة بشأن الموضوع الى لجنة نزع السلاح • ومع ذلك وكما هو معروف لأعضاء هذه الهيئة ، لم يكن من الممكن بدء المفاوضات الهادفة الى اعداد اتفاقية ملائمة ، ويرجع ذلك للموقف السلبي لبعض الوفود ولا سيما بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي •

وفي رأينا أن المقترح السوفياتي الجديد يجمع بصورة فعالة بين الالتزامات السياسية والقانونية للدول بعدم استخدام القوة بعضها ضد بعض في الفضاء ومن الفضاء مع تدابير ذات طابع جوهرى تهدف الى منع اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء • وعلى وجه التحديد ، يقترح الاتحاد السوفياتي مايلي :

أولا ، حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفضاء الخارجي ، أو في الغلاف الجوى وعلى الأرض من خلال استخدام الأجسام الفضائية الواقعة في مدار حول الأرض ، أو على أجرام سماوية أو الموضوعة في الفضاء على أى نحو بمثابة أدوات للتدمير ، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية الواقعة في مدار حول الأرض •

ثانيا ، الاضطلاع بعدم اجراء تجارب أو وزع أى أسلحة تتخذ من الفضاء قاعدة لها لتدمير أهداف على الأرض أو في الغلاف الجوى أو في الفضاء الخارجي •

ثالثا ، الاضطلاع بعدم اجراء تجارب أو تطوير أى نظم جديدة مضادة للتوابع وتدمير أى نظم مضادة للتوابع قد تكون موجودة بالفعل •

رابعا ، عدم تدمير الأجسام الفضائية التابعة للدول الأخرى أو تخريبها أو عرقلة أدائها العادى أو تغيير مسارها •

خامسا ، عدم استخدام الأجسام الفضائية الواقعة في مدار حول الأرض أو على أجرام سماوية كوسيلة لتدمير أية أهداف على الأرض أو في الغلاف الجوى أو في الفضاء الخارجي •

وأخيرا ، حظر اجراء التجارب واستخدام المركبات الفضائية المزودة بالرجال لأغراض عسكرية بما فيها الأغراض المضادة للتوابع • وينص المقترح أيضا على تدابير ملائمة ونظام للمشاورات والتعاون يهدف الى تنفيذ أحكام اتفاقية في المستقبل •

واذا نظرنا الى جوانب الحظر آنفة الذكر ككل ، نجد أنه ليس من الصعب ادراك أنها تشكل مقترحات محددة تهدف الى ايجاد حل جذرى لمجال واسع من المسائل المعقدة المرتبطة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

بالاضافة الى مقترحاته الجديدة اتخذ الاتحاد السوفياتي قرارا غاية في الأهمية بالالتزام بألا يكون البادىء في اطلاق أسلحة مضادة للتوابع من أى نوع في الفضاء الخارجي وبذلك يكون قد أقر وقفا اختياريا من جانب واحد لاطلاق مثل هذه الأسلحة مادامت الدول الأخرى ، بما فيها الولايات المتحدة ، تمتنع عن اطلاق أسلحة مضادة للتوابع من أى نوع في الفضاء • وهذا القرار هو دليل واضح آخر على تصميم الاتحاد السوفياتي على اجراء مفاوضات تهدف الى الوصول الى اتفاقات ملائمة وعلى استعداده لاتخاذ تدابير فعالة لمنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي •

لقد كانت هناك مناسبات عديدة تم فيها تبادل الآراء بشكل واسع حول هذا الموضوع في دورات الجمعية العامة وفي لجنة نزع السلاح ، ومن الضرورى الآن البدء في مفاوضات ايجابية دون

مزيد من التأخير • ونشعر بأن الوقت قد حان لانشاء هيئة عاملة فرعية للمؤتمر تبدأ فورا اجراء مفاوضات بشأن ابرام اتفاق أو اتفاقات ملائمة لمنع سباق التسلح في كل جوانبه في الفضاء الخارجي آخذا بعين الاعتبار كل الاقتراحات الحالية ، بما في ذلك الاقتراح السوفياتي بشأن معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض • وهذه بالتحديد هي المهمة المتوخاه في توصيات قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٠ الذى اعتمدته ١٤٧ دولة عضوا في الأمم المتحدة •

ونتيجة للموقف السلبي الذى اتخذه ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض الوفود الأخرى للدول الغربية ، يتأخر ، لسوء الحظ ، انشاء الهيئة الفرعية الواردة في البند ٥ من جدول الأعمال ، وكذلك الاتفاق على ولايتها • وتتحمل هذه البلدان بالتالى المسؤولية الكاملة لعدم تمكن المؤتمر ، حتى الآن ، من بدء المفاوضات في هذا الموضوع الهام الذى يحظى بالأولوية•

وفي هذا الصدد ، لا يمكننا ببساطة أن نفهم موقف هذه الحكومات التي كانت في صالح اعتماد القرار الوحيد لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، بينما لا تبدو مستعدة في دورة مؤتمر نزع السلاح لأن تجرى مفاوضات تهدف الى اعداد اتفاق بشأن الموضوع •

وينبغي عدم تكرار التجربة السلبية للعمل في هذا المحفل عندما انشئت الهيئة الفرعية بولاية مقيدة بطريقة تعسفية وضيقة • واذا أصرت بعض وفود البلدان الغربية مرة ثانية على موقفها المعوق ، فلا يمكن اعتبار هذا النهج الا على أنه ذريعة لتجنب الوصول الى حلول عملية للمشاكل التي تواجه المؤتمر•

ويدعو الوفد المنغولي ، مثل وفود أخرى كثيرة ، الى انشاء لجنة مخصصة بأسرع وقت ممكن بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بصلاحية تشمل الاضطلاع بمفاوضات تهدف الى ابرام اتفاق مهم بشأن أحد البنود ذات الأولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وليس مجرد اجراء مناقشات ودراسات عامة•

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالفرنسية) : أشكر السيد ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الودية التي وجهها الى الرئيس •

والكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر سعادة السفير روزه •

<u>السيد روزه</u> : (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية)

الرفيق الرئيس ،

أود في مستهل بياني أن أهنئكم ، السيد ممثل رومانيا الاشتراكية ، على توليكم الرئاسة لشهر آذار / مارس • وقد أظهرت الأسابيع الأولى بالفعل ان خبرتكم الطويلة في مجال نزع السلاح ذات قيمة بالغة حقا بالنسبة لعمل مؤتمرنا • ونحن نقدر جهودكم لمواصلة عملنا بطريقة تتماشى وهدف تحقيق نتائج ملموسة ، وانه حقا لمن دواعي السرور أن نراكم ترأسون مؤتمرنا ، لاسيما في وقت قدمت فيه الدول الأعضاء في معاهدة وارسو من بوخارست ، عاصمة بلدكم ، مبادرة مشتركة هامة وجديدة الى البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن المفاوضات المتعلقة بعدم زيادة الميزانيات العسكرية وتخفيضها • واسمحوا لي ، أيها الرفيق الرئيس ، أن أعرب مرة

أخرى عن تقديرنا للسيد السفير توربانسكي لطريقته الفعالة في ادارة مؤتمرنا خلال الشهر الأول من هذه الدورة•

وأود أن أتناول البند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بمنع نشوب حرب نووية • وقد عكست المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر القلق العميق ازاء تفاقم الحالة الدولية وتزايد خطر نشوب حرب نووية • وقد طالبت جميع الوفود في الواقع بضرورة تفادى نشوب حرب نووية • غير أنه أتضح ، في الوقت ذاته ، أن هناك آراء متباينة حول النهج الواقعي لتناول المسائل الأساسية والاجرائية المعنية •

وتوجد بالفعل تقييمات مختلفة لخطر نشوب حرب نووية • وتشاطر معظم البلدان رأينا بأن هذا الخطر قد تزايد الى حد كبير خلال السنوات الماضية •

فخلال الستينات والسبعينات ، تحققت النتائج الايجابية الأولى في كبح سباق التسلح النووى • وأود الاشارة الى اتفاقات سولت والى الاتفاق السوفياتي — الأمريكي لعام ١٩٧٣ المتعلق بمنع نشوب حرب نووية • فقد أثارت هذه الاتفاقات وغيرها من الخطوات الثنائية والمتعددة الأطراف الآمال لاتخاذ مزيد من التدابير الأكثر شمولا •

ومع ذلك ، فقد وصل هذا التطور الى نقطة جمود بفعل استمرار الولايات المتحدة في صنع الأسلحة المتفوقة وفي اتخاذها موقف التحدى •

ونتيجة لذلك :

— تزايد عدد الأسلحة النووية واتسم سباق التسلح النووى بزيادة فاعلية الأسلحة النووية • وقد أضحى هذا التحسن النوعي الاتجاه الرئيسي •

— تحول ما يسمى بمذهب الردع النووى وغيره من المفاهيم لاستخدام الأسلحة النووية على نطاق متزايد الى مبادئ توجيهية للاعداد لحرب نووية • ولتجسيد هذه المفاهيم ، تعطى الأسبقية في التخطيط العسكرى الى انشاء المقدرة على الضربة النووية الأولى •

— يجرى الآن توسيع رقعة مناطق وزع الأسلحة النووية • ويزود عدد متزايد من السفن والطائرات والقواعد العسكرية بمثل هذه الأسلحة • وتنقل الأسلحة النووية المعدة للضربة الأولى الى مناطق أقرب من حدود الدول الأخرى • ويدل وزع قذائف بيرشنغ ٢ والقذائف الانسيابية في غرب أوروبا على طابع هذا التطور الذى ينطوى على خطورة استثنائية•

وتعمل دوائر معينة على تمديد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ببذل جهود مضنية وانفاق أموال باهظة لتحقيق هذا الغرض•

ويضاعف انتشار الأسلحة النووية في الوقت ذاته الى حد كبير خطر انفجار حرب نووية بصورة عرضية •

— خلال السنوات القليلة الماضية ، عملت الولايات المتحدة على ايقاف المفاوضات الهامة التي كانت تجرى ، في حين عملت سياسة القوة على ازالة الأساس الذى

كانت تستند اليه مفاوضات أخرى • ونشهد هنا ، في هذا المؤتمر ، الجهود التي تبذل كل يوم لتعقيد أو حتى لايقاف اتخاذ خطوات هامة بشأن التدابير العاجلة لمنع نشوب حرب نووية•

— وتبذل مساعي للتهوين من شأن العواقب الوخيمة المترتبة على كارثة نووية رغم أن النتائج العلمية تدل على العكس وتقدم أدلة واضحة على أن مصير البشرية مهدد بالخطر •

وجميع هذه الوقائع غير قابلة للمنازعة وتفضي الى نتيجة مقنعة بأن خطر نشوب حرب نووية قد ازداد زيادة كبرى • وتدخل هذه الوقائع بصورة مباشرة في مجال اختصاص مؤتمرنا •

وعلاوة على ذلك ، لابد لنا أن نأخذ بعين الاعتبار تزايد اتجاه قوى معينة لحل قضايا سياسية بالاستعاضة عن البحث عن المصالح الملائمة بما تمليه قوة الأسلحة•

وقد أصبح تجنب خطر نشوب حرب نووية مسألة تخص الى حد بعيد جميع الشعوب في زمننا هذا • والواقع أنها أكثر المهام الدولية أهمية •

وأود ، أيها الرفيق الرئيس ، بعد اذنكم ، أن أشير الى البيان الذى أدلى به سعادة السيد اشيل سيلفستريخي رئيس الأساقفة في ١٥ آذار/مارس أكد فيه على " أن هناك عددا متزايدا من اخواننا وأخواتنا من الجنس البشرى الذين ينتابهم شعور رهيب بالعيش فوق قمة بركان يمكن ان ينفجر في أية لحظة وأن يطلق قوى مدمرة وينشر غطاء الموت فوق كوكبنا ويضع نهاية لقصة تاريخنا " • وهذا بالفعل وصف غاية في الوضوح للحقيقة الواقعة •

ومع ذلك ، تنكر بعض الحكومات أن ثمة خطرا متزايد بنشوب حرب نووية • وتحاول تجنب مناقشة عواقبها وتسعى الى الاستمرار في سباق التسلح دون أى عائق للحصول على التفوق العسكرى• وتتمسك بضرورة كفالة أمنها بزيادة مخزونات الأسلحة النووية المطردة التطور•

وتقف الدوائر الامبريالية الحاكمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، وقد تملكتها هستيرية التسلح ، صماء بكماء ازاء الخطر الذى يهدد الأمن الدولي ككل • وهي تجهل أن الحركات التي تنشد السلم ونزع السلاح وأن السياسيين العقلاء في جميع أنحاء العلم قد أكدوا بشكل حاسم هذا هذا الخطر الشديد على البشرية • وليس التذكير بمطالب هذه الحركات وهؤلاء السياسيين مشروعا تماما وحسب ، بل انه يخدم قضية البشرية•

الرفيق الرئيس ،

ان التقييم المختلف لخطر نشوب حرب نووية يتجسد بالتالي في نهج مختلف لوضع تدابير من أجل تجنب هذا الخطر • وينطبق ذلك على عنصر الالحاح وعلى جوهر الموضوع الفعلي على السواء•

لذلك تؤيد غالبية الدول أيضا في هذا المؤتمر أن يكون السعي لحل هذه القضية المسألة الرئيسية الواجب معالجتها على الفور • غير أن دولا أخرى تسعى الى وضع هذه المسألة في المؤخرة •

وبينما تطلب غالبية الوفود وضع تدابير فعالة ، تبدو الاقتراحات المقدمة من وفود أخرى بمثابة جراحة جمالية • ولا يسع المرء الا أن يكون لديه انطباع بأن الغرض من هذه الاقتراحات هو استخدامها كأدوات تكتيكية لا اعتبارات حول الطريقة التي يمكن بها ضمان بقاء البشرية على قيد الحياة باتخاذ تدابير فعالة لمنع نشوب حرب نووية • وأيا كان الأمر ، ينبغي لأصحاب هذه الاقتراحات ، في حالة اقتناعهم بها ، أن يضعوها موضع الاختبار في مفاوضات شبيهة بالمفاوضات التجارية •

وتنعكس الاختلافات الأساسية بالضرورة في المناقشات المتعلقة بالمسائل الاجرائية• ومن المنطقي للذين يريدون اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لدرء خطر نشوب حرب نووية أن يحثوا على اجراء مفاوضات محددة وانشاء هيئة فرعية ملائمة • على أن الذين يودون تفادي كل ما من شأنه أن يعوق برامج تسليحهم ، يؤثرون تجنب النظر في هذه المسائل وهم على الأكثر مستعدون للاستمرار في تكرار مواقفهم السلبية في مناقشات غير ملزمة• وهذا يؤدي الى الحياد عن النظر الفعلي في المسائل وتعيق أو تحول ، على التوالي ، دون احراز أي تقدم نحو حلها •

الرفيق الرئيس ،

ومما لا يمكن انكاره أن أساس المناقشات الاجرائية يكمن في النهج العام للبند ٣ من جدول أعمالنا • فالاقتصار على تقديم مشورة منهجية الى دبلوماسيين لديهم خبرة سنوات طويلة بأعمال المؤتمرات وساهموا مساهمة أساسية في اعداد اتفاقات دولية هامة لا يمكن أن يحل محل انعدام الارادة السياسية لدى بعض الوفود •

ويكاد لا يوجد في هذا المؤتمر موضوع أنسب من وضع تدابير عملية من أجل تفادي نشوب حرب نووية للدلالة على الوحدة القائمة بين الأقوال عن السلم والأفعال للحفاظ عليه • وما دامت هذه الأفعال منعدمة فسوف نرى أنفسنا مضطرين الى الاعتراف أمام العالم بأسباب فشل المؤتمر في احراز أي تقدم •

وان ما يسميه البعض أحيانا بحقائق هو في الواقع الموقف السلبي والذاتي لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مما يتناقض مع مطالب الجماهير على المستوى العالمي •

لذلك نحث الدول المعنية على اعادة النظر في موقفها والمساعدة في توجيه أنشطة هذا المؤتمر الى طريق المفاوضات العملية والمثمرة • اذ لا يمكن ضمان المصالح الأمنية لجميع الدول وبقاء البشرية الا باتخاذ خطوات سريعة وملموسة • ولا يقبل من دولة ، مهما بلغت من قوة أو بلغ شعورها بالقوة ، أن تستخدم مصالحها الأمنية المحددة بصورة عشوائية كأداة للتصرف ضد المصالح الأمنية للدول الأخرى •

ان وفد بلادي على استعداد لدراسة جميع المقترحات بدقة بالغة ، متناولا فيها نقطة تلو الأخرى • والكل يقدر مشقة العمل اللازم للتوصل الى اتفاق • ومع ذلك ، لا بد من السعي أولا الى التماس أرضية مشتركة والاتفاق عليها باجراء مفاوضات شبيهة بالمفاوضات التجارية • ونحن على ثقة من أن جميع الحجج المقدمة لتأييد انشاء لجنة تناط بها ولاية عمل ملائمة ستحظى بالقبول شريطة أن يكون هناك استعداد مبدئي للمشاركة في اتخاذ تدابير لمقاومة الحرب النووية •

وأقصد على نحو خاص ما يلي :

أولا ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين عدة قرارات

تعكس قلق الشعوب ازاء تزايد خطر نشوب حرب نووية وتطلب من هذا المؤتمر أن يقوم ، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا — وأشدد : أولوية عليا — باجراء مفاوضات بغية التوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية •

ثانيا ، لدينا الآن بند مستقل ومناظر لذلك مدرج في جدول أعمالنا • وينبغي لمن وافق على ذلك ألاّ يرفض النتائج •

ولا يمكن أن نوافق على الحجج المقدمة التي مفادها أن انشاء لجنة سيكون " سابقا لأوانه " • ويعلم الجميع ان الأفرقة العاملة كانت تنشأ في الماضي لمعالجة مسائل تنطوي على تباين في الآراء بشأن قضايا تفصيلية • ولا يمكن لأحد أن يقول ان القضايا المتصلة بمنع نشوب حرب نووية غير معروفة • فقد سبق أن أجريت مداولات واسعة في الأمم المتحدة وفي لجنة نزع السلاح •

ثالثا ، ومهما كانت أهمية هذه اللجنة ، فان انشاءها لا يمثل سوى خطوة واحدة • والمطلوب ، كذلك هو اناطة ولاية بهذه اللجنة تسمح لها بالتفاوض والاتفاق على تدابير ملموسة • ذلك ان مجرد بيان المواقف لن يفيد في احراز تقدم •

رابعا ، توجد مقترحات ملموسة مطروحة على المائدة وتشكل أساسا طيبا لاجراء مفاوضات• فقد قدمت مختلف الأطراف ورقات عمل وطرحت اقتراحات هامة أثناء المناقشات• ويطلب من كل وفد تقديم مساهمته لاحراز مزيد من التقدم•

وتتيح عملية التفاوض امكانية القيام بما هو ملح الآن ، ونعني به النظر بدقة في المقترحات للاتفاق على اتخاذ تدابير عملية•

ومن شأن انشاء لجنة تناط بها ولاية التفاوض أن ينهي على الفور المناقشات الاجرائية وأن يهيئ الشروط الأساسية التي تمكّن اللجنة من تناول جوهر القضية •

الرفيق الرئيس ،

يحتفظ وفد بلادي بحقه في عرض موقفه بالتفصيل بشأن المسائل الأساسية في مرحلة لاحقة من مداولاتنا في الجلسة العامة • وأود في الوقت الحالي أن أؤكد مرة أخرى موقفنا المؤيد لاتخاذ مثل هذه التدابير التي ستخلق عقبات فعلية تحول دون نشوب حرب نووية •

لقد اتخذت البلدان الاشتراكية في هذا الصدد عددا من المبادرات الملموسة • ففي بداية هذا الشهر ، طرح الرفيق شيرنكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، مقترحات ذات طابع سياسي وعسكري على السواء• وتتراوح هذه المقترحات بين التصديق على معاهدات الحد من اجراء التجارب الجوفية للأسلحة النووية والانفجارات النووية للأغراض السلمية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبين حظر دعاية الحرب النووية ، والالتزام الذي يجب أن تتخذه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بألاّ تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية ، وتجميد الأسلحة النووية وتخفيضها وتدميرها على نحو كامل ونهائي من خلال المفاوضات الواجب اجراؤها على أساس المساواة والأمن المتساوي • وقد عرضت هذه المقترحات على المؤتمر في الوثيقة CD/444 المؤرخة في ٦ آذار/ مارس ١٩٨٤ •

وهذا ، في نظر الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الطريق الواجب والممكن اتباعه •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة الى الرئيس •

لقد استنفدت اليوم قائمة المتكلمين • فهل هناك ممثلون أخرون يودون أخذ الكلمة ؟ ان لم يكن الأمر كذلك فانني أنوى الآن تعليق الجلسة العامة والدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر ، لنستأنف بعده مباشرة الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٥ •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تدعى الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح الى الانعقاد • أمام المؤتمر مشروع مقررين عممتهما الأمانة بعد تلقي طلبات الاشتراك وما تلاها من استيضاحات ، التي وردت من اليونان وايرلندا • وسننظر في مشروعي المقررين بالترتيب الذى ورد فيه الطلبان الأصليان من غير الأعضاء • ومشروع المقرر الأول يتعلق بطلب اليونان ويرد في ورقة العمل ١٢٠ (١) • فاذا لم يكن ثمة اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : يرد مشروع المقرر الثاني في ورقة العمل ١٢١ (٢) • فاذا لم يعترض أحد فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد أنهينا أعمالنا لهذا اليوم ، واذا لم يكن أى عضو يرغب في الكلام في هذه المرحلة فاني أعتزم رفع الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٢ آذار/ مارس الساعة ١٠/٣٠ • ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥

---

(١) "استجابة لطلب اليونان (CD/477 و CD/478) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر دعوة ممثل اليونان الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة بموجب البند ٤ من جدول أعماله " •

(٢) " استجابة لطلب ايرلندا (CD/479 و CD/480) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يقرر المؤتمر في الوقت الحاضر أن يدعو ممثل ايرلندا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وفي الهيئة الفرعية المنشأة بموجب البند ٤ من جدول أعماله " •

CD/PV. 252
22 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثانية والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. داتكو (رومانيا)

GE.84-61101

الحاضـــرون فـــي الجلســـة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف• ل • اسرائيليان
	السيد ف• ى• سكوموروخين
	السيد س • ف • كوبينر
	السيد ج • فاشادزه
	السيد ف• اوستينوف
أثيوبيـــــا	
الأرجنتيـــن	السيد ح • كاراساليس
	السيد غارسيا موريتان
	السيد ر• فيللامبروزا
أستراليـــا	السيد ر• بتلـــر
	السيد ر• روو
	السيدة ج • كورتني
ألمانيـــا (جمهورية ـــ الاتحادية)	السيد هـ• فيغنـــر
	السيد ف• ايلبه
	السيد م• غروتس
	السيد و• أ • فون دن هاغن
أندونيسيـــا	السيد سوتووارد ويو
	السيد اندرجاتي
	السيدة ب• رمضان
	السيد هاريو ماتارام
ايران (جمهورية ـــ الاسلاميـــة)	السيد ن •ك • كامياب
	السيد ف• س• سرجاني
ايطاليـــا	السيد ب• كابراس
	السيد م• بافيزى
	السيد ج • ادورني براتشيزى
باكستـــــان	السيد م• أحمد
	السيد ك • نيـــاز
البرازيـــــل	السيد س• أ • دى سوزا أى سيلفا
	السيد س• دى كيروز دوارته
بلجيكـــــا	السيد دوباس
	السيد ج • م• نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا	السيد ب• بوبتشيف السيد ك • براموف
بورما	السيد أو مونغ مونغ جي السيد أو تان تون
بولندا	السيد ج • تشمبنسكي السيد ت • ستروبواس
بيرو	السيد ب • كانوك السيد س• كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا السيد ج • جيروسيك
الجزائر	السيد أ • طفار السيد أ • يوبازين
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ• روز السيد ج • دمسكي
رومانيا	السيد ا • داتكو السيد ت• ماليسكانو السيد ا • يونسكو السيد ا • بوبسكو السيد ا • كريتو
زائير	السيد ا • ازاكي كابيا
سري لانكا	السيد ج • دهانابالا السيد ب• كاريا واسام
السويد	السيد ر• أكيوس السيد ج • لوندين السيدة أ • بونير السيد هـ• برغلوند السيد ل • أ • وينغرن السيدة أ • م• لاو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين	السيد تشيان جيادونغ
	السيدة وانغ شووين
	السيد لين شنغ
	السيد ليانغ دفنغ
فرنسا	السيد ف. دي لا غورس
	السيد هـ. ريني
	السيد ج. مونتاسييه
فنزويلا	السيد أ. لوبيز أوليفر
	السيد ت. لابرادور
كندا	السيد ج. ر. سكينر
كوبا	السيد ب. تونيز موسكويرا
كينيا	
مصر	السيد س. الفرارجي
	السيد أ. حسن
	السيد أ. ماهر عباس
	السيد ف. منيب
المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. غارسيا روبليس
	السيد ب. ماسيدو ريبا
	السيدة غونزاليس اي رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيد ب. بي. نوبل
	السيد ج. ف. غوردن
	السيد ج. كوبر
	السيد د. أ. سلين
منغوليا	السيد د. ارد مبيلغ
	السيد س. أو. بولد

الحاضرون في الجلسة (تابع)

نيجيريا	السيد ج • أو • أوبو
	السيد أو • اكيند يلي
	السيد ك • ب• اود يد يبيا
	السيد ف• أ • اد شيدا
الهند	السيد م• د وبي
	السيد س• ك • شارما
هنغاريا	السيد د • ميستر
	السيد ف• غايدا
	السيد ت• توث
هولندا	السيد ى • راماكر
	السيد ز• ج • اكيرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ج • فليدز
	السيد ن • كاريرا
	السيدة ك • كريتنبورغ
	السيد ر• هورن
	السيد ب • لمبسيس
	السيد ج • دوسبورغ
	السيد ج • بوكيت
	السيد هـ• كالهون
اليابان	السيد ر• ايماى
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت• كاواكيتا
	السيد ت• ايشيكورى
يوغوسلافيا	السيد ك • فيداس
	السيد م• ميخايلوفيتش
	السيد د • مينيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام :	السيد ر• جايبال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف• بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : افتتحت الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

يتابع المؤتمر اليوم النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • غير أنه يمكن لأي عضو يرغب في ذلك أن يثير أي موضوع يتعلق بأعمال المؤتمر ، وذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

لدي في قائمة المتكلمين اليوم ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وباكستان والسويد ، وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الكريم ، السيد فكتور اسرائيليان •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : أيها الرفيق الرئيس ، يود وفد الاتحاد السوفياتي اليوم أن يمعن النظر في مسألة بالغة الأهمية ، وهي الخطر الكبير والحقيقي الكامن في اتساع سباق التسلح الى الفضاء الخارجي • وتحدد أهمية هذا المشكل بواقع انه اذا لم تتخذ تدابير ملحة وفعالة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فان الانسانية ستواجه تهديدا جديدا يصعب أن نتصور الآن حجمه •

وخلال الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح ، أعربت فعلا وفود عديدة عن قلقها العميق للتأثيرات الخطيرة جدا لتشبع الفضاء الخارجي بالأسلحة الفتاكة • وان الوفد السوفياتي ليشاطر في هذا القلق • واننا على يقين من أن منع اضفاء صبغة عسكرية على الفضاء الخارجي هو أحد المشاكل ذات الأولوية التي تواجهها الانسانية ، وهنا ، على الأرض ، يتوقف الكثير من الأمور على حل هذا المشكل •

ان الاتحاد السوفياتي قد أعلن باستمرار عن تأييده لضمان مستقبل سلمي للفضاء ولا يزال يواصل تأييده • واننا نود أيضا تأكيد هذا الأمر اليوم •

ان بداية عصر الفضاء في تاريخ الانسانية مرتبطة ارتباطا متلازما باسم مواطن من الاتحاد السوفياتي هو يورى غاغارين • وفي ٩ آذار/ مارس ، احتفل بالذكرى الخمسين لمولد أول رجل قام برحلة في الفضاء • وهناك أشخاص في التاريخ العالمي تجسد اسماؤهم عصرا كاملا ، وبداية اتجاه جديد وانجازات بارزة في عصرهم • ان يورى غاغارين هو أحد هؤلاء الأشخاص في قرننا • ويرمز اسمه الى عصر الفضاء الذي بدأ باطلاق أول تابع للأرض من صنع الانسان •

ان رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي والمجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحكومة الاتحاد السوفياتي ، المؤرخة في ١٢ نيسان / ابريل ١٩٦١ ، أعلنت فيما يتعلق بأول رحلة للانسان في الفضاء الخارجي ، مايلي :

" اننا نعتقد ان الانتصارات المحققة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي لا تمثل انجازات شعبنا فقط ، بل تمثل أيضا انجازات الجنس البشري بأسره • واننا سعداء بوضع هذا في خدمة جميع الشعوب ، باسم تقدم جميع شعوب الأرض وسعادتها ورفاهيتها • واننا لا نضع انجازاتنا واكتشافاتنا في خدمة الحرب بل في خدمة سلم الشعوب وأمنها " •

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية — مهتديا بهذه الأهداف بالذات — قد أيد منذ أولى أيام عصر الفضاء تنمية تعاون دولي ملموس في الفضاء ، وقدم في ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٨ برنامجا مفصلا عن حظر استعمال الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية •

وتؤكد التجربة في مجال المفاوضات الدولية أنه عندما تتغلب الواقعية والشعور بالمسؤولية أمام الانسانية على اعتبارات أخرى في سياسة الدول ، يصبح من الممكن التوصل الى اتفاقات مقبولة من الجميع تهدف الى منع اضفاء طابع عسكرى على الفضاء الخارجي • والقائمة الهامة لهذه الاتفاقات مكسب قيّم للانسانية ، ينبغي الحفاظ عليه وتنميته •

غير أن مواصلة هذا التعاون في الوقت الحالي قد تعرضت للخطر ، والأهم من ذلك أن سياسة استعمال الفضاء لمصلحة السلم ومنع تحوله الى ميدان تجارب عسكرية قد تعرضت هي أيضا للخطر •

ولهذا السبب أصبحت مهمة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ملحة بوجه خاص • وأكثر من ذلك ، فقد حان الآن الوقت الحاسم ، وتطرح المسألة اليوم على النحو التالي : اما أن تلجأ الدول المعنية دون تأخير الى مائدة المفاوضات لتضع اتفاقا أو اتفاقات تحظر تركيز أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي ، والا امتد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي • ان الأغلبية الساحقة من البلدان قلقة قلقا كبيرا للتزايد الحقيقي لخطر امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي •

ان المنهج المبدئي الذى يتوخاه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لحل هذا المشكل قد أعيد تأكيده في البيان الذى ألقاه الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي السيد ك • أ • تشيرنينكو في ٢ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، وقد وزع الفصل المتعلق بالسياسة الخارجية فيه على المؤتمر في الوثيقة CD/444 • وأيد السيد تشيرنينكو بحزم عدم امتداد سباق التسلح النووى الى ميادين أخرى بما فيها الفضاء الخارجي • وأكد الزعيم السوفياتي على انه بامكان الولايات المتحدة أيضا أن تساهم مساهمة رئيسية في تعزيز السلم عن طريق التوصل الى اتفاق للعدول عن اضفاء صبغة عسكرية على الفضاء الخارجي •

ان ذكر الولايات المتحدة في هذا السياق ليس من قبيل الصدفة ، اذا أخذنا بالاعتبار ، كما دلت على ذلك الأحداث الأخيرة ، ان المخططات الاستراتيجية الامريكية ، بما فيها تلك المعلنة على أعلى مستويات القيادة الأمريكية ، تعطي دورا متزايدا لاستعمال التكنولوجيا العسكرية الفضائية • فالولايات المتحدة هي البلد الذى أعلن فيه عن خطط وبرامج رسمية لاستنباط منظومات أسلحة واستعمالها في الفضاء الخارجي ، ومنه ضد الأرض • والمسألة هنا ليست مجرد نوع من أنواع " حرب النجوم " المجردة ، بل خطر أرضي فتاك ، أى انشاء منظومات مصممة لتدمير لا الأهداف الموجودة في الفضاء فحسب ، بل وأيضا الأهداف الموجودة في البر والبحر والجو •

ان خطر مثل هذه السياسة قد أثبته بصورة مقنعة علماء وخبراء من بلدان مختلفة • وقد ناقشه العلماء السوفيات ا • فيليشوف و ح • أرباتوف و م • ساغديف وغيرهم في مؤلفاتهم • كما أكد أيضا العديد من العلماء والشخصيات الأمريكيين ان تجارب أى أسلحة وتركيزها في الفضاء الخارجي يزيد بشكل كبير في احتمال اندلاع حرب على الأرض — ان البيانات التي ألقاها بشأن هذا الموضوع وزيرا الشؤون الخارجية الأمريكية السابقان السيد ج • براون والسيد ر • ماكنمارا وكذلك العلماء البارزين ش • تاونز ، و إ • رابي ، و ر • غاروين و هـ • يورك ، و ج • بيت ، معروفة تماما — وفيما يتعلق باقدام الولايات المتحدة على تطوير احدى المنظومات الأكثر تطورا المضادة للتوابع الاصطناعية حذرت مجموعة من العلماء والشخصيات الأمريكيين أنه سيصعب ازالة مثل هذه المنظومات

عندما تصبح جزءا من ترسانات البلدان • ولا يسعنا الا أن نتفق مع خلاصة معهد ستوكهولم الدولي للبحوث السلمية بان التكنولوجيا الفضائية لا تعزز سباق تسلح نووى نوعي فحسب ، بل تعزز أيضا صياغة مذاهب لقيادة الحروب باستعمال هذه الأسلحة •

ان الولايات المتحدة تبذل جهودا كبيرة لتحقيق أهداف التفوق العسكرى في الفضاء الخارجي • وطبقا لبيانات المؤسسة الوطنية للعلوم الأمريكية ، فان الشركات الأمريكية المختصة في المجال الجوى الفضائي توظف لأعمال البحث والتطوير عددا من العلماء يفوق عدد العلماء العاملين في الصناعات الكيميائية والصحية والنفطية وصناعات السيارات والمطاط والهندسة مجتمعة •

ان الولايات المتحدة تكمل تصميم نظام مضاد للتوابع الاصطناعية وقد شرعت فعلا في تجربته على طائرة مقاتلة من طراز ف — ١٥ مجهزة بصواريخ مطاردة ذات رؤوس حربية ذاتية التوجيه • وفي نفس الوقت ، تواصل الولايات المتحدة تطوير أسلحة على أساس مبادىء فيزيائية جديدة ، بما فيها مبدأ شعاع اللازر • وعهد بدور هام في المخططات العسكرية الأمريكية الى " المكوك الفضائي " الذى يمكن اعادة استعماله • ومن المتوقع استعماله لاطلاق توابع اصطناعية ذات صبغة عسكرية ومراكز قيادية مدارية ، وأنواع جديدة من الأسلحة الفضائية •

ويتمثل خطر خاص في خطة صياغة " دفاع واسع النطاق وبالغ الفعالية ضد القذائف المضادة للقذائف التسيارية " الذى أعلنت عنه الادارة الأمريكية في آذار/ مارس ١٩٨٣ •

ان تنفيذ البرنامج الأمريكي لانشاء قذائف مضادة للقذائف التسيارية مركزة في الفضاء يمكن أن يزعزع الصلة القائمة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والأسلحة الاستراتيجية الدفاعية المحددة في الاتفاقات السوفياتية الأمريكية لسنة ١٩٧٢ • ومن شأن هذا البرنامج أن يؤدى في الواقع الى فتح الأبواب أمام جولة جديدة من سباق التسلح الاستراتيجي • ان محاولات بعث الانطباع بأن منظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المصممة في الولايات المتحدة ستكون دفاعية محاولات دون مستوى أى انتقاد • فهذا البرنامج مصمم لتدمير النظام الفضائي للانذار المبكر ومراكز القيادة والمواصلات التابعة للطرف الآخر ، بحيث تجعلها أكثر عرضة لضربة نووية أمريكية " نازعة للسلاح " • فالأمل قائم على الافلات من القصاص ، بتسديد الضربة النووية الأولى في حين تضمن الوقاية ضد أى ضربة انتقامية • ان مفهوم الفضاء العسكرى الأمريكي الجديد لا يستطيع الا تقريب العالم من الهاوية النووية •

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى لسباق التسلح في الفضاء الذى تفرضه الولايات المتحدة فهو يتضمن مبالغ هائلة • وينبغي ملاحظة أن الاعتمادات المخصصة لتطوير منظومات أشعة اللازر في الفضاء ستبلغ ١٢ ضعفا بحلول سنة ١٩٨٨ ، وذلك طبقا للتعليمات ١١٩ المتعلقة بالشروع في برنامج بحث واسع لاقامة منظومات أسلحة فضائية جديدة ، والتي وقعها رئيس الولايات المتحدة في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ • وتعتزم واشنطن انفاق ٢٧ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة ، و ٩٥ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠٠ لاقامة منظومات قذائف مضادة للقذائف التسيارية مركزة في الفضاء •

ان برامج انشاء أسلحة فضائية يحدد من عدة جوانب الاجراءات السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي على الساحة الدولية • فقد علقت الولايات المتحدة في أواخر السبعينات المحادثات الثنائية مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية بخصوص الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية • وقد أعلنا مرارا — بما في ذلك من على منبر الأمم المتحدة — ضرورة استئناف هذه المفاوضات ، ولكن الولايات المتحدة استمرت تتفاداها •

وفيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة ، أود أن ألفت انتباه الوفود الى مقالة منشورة في عدد صحيفة International Herald Tribune الصادرة اليوم ، وهي ذات فائدة وسأقتبس بعض الفقرات من الصحيفة باللغة الأصلية : " ان بعض كبار المسؤولين في البنتاغون ، وعلى رأسهم معاون وزير الدفاع ، السيد ريتشارد ن • بيرل ، يكافحون لتأخير أو منع مبادرات الادارة في عدة مجالات ثانوية من مجالات الحد من الأسلحة " • وأقتبس أيضا من المقالة ذاتها : " ان السيد بيرل ••• قد توصل الى تجميد أى مبادرة من الولايات المتحدة بشأن الأسلحة المضادة للقذائف والمصادقة على معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض ، بحجة صعوبات التحقق من امتثال الاتحاد السوفياتي بأحكامها • كما انه تمكن من تأخير التقدم فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة الكيميائية ، وتطوير موقف جديد للولايات المتحدة في محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات التقليدية في أوروبا " •

وفيما يتعلق بتأخر الولايات المتحدة في تقديم مشروع معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ، ذلك المشروع الذى عملت له دعاية واسعة ، وبعواقب هذا التأخير على المفاوضات في المؤتمر ، يحتفظ الوفد السوفياتي بحق العودة الى هذه المسألة في الوقت المناسب • ونود الاشارة اليوم الى أنه نتيجة لنشاط البنتاغون هذا ، وأقتبس مرة أخرى من مقالة الصحيفة " لا ينتظر أن تقترح الادارة الآن اجراء مفاوضات لحظر هذه الأسلحة [المضادة للقذائف] " •

ان البلدان الغربية تعارض أيضا البدء بمفاوضات عملية على أساس متعدد الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • غير أن هذه المعارضة تتم بمكر أكبر • فالولايات المتحدة وحلفاؤها لا يقولون صراحة " لا " للمفاوضات ، ولكنهم يحاولون ايقاف البحث في المسألة عن طريق تقديم اقتراحات مختلفة بشأن الحاجة الى " دراسة معايير القانون الدولي الموجودة والمتعلقة باستعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية " ، كما ذكر ذلك بالخصوص في دورة مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في بروكسل • ومن الصعب أن نحدد أى عنصر يسود في هذا الموقف : هل هو الاعتقاد بأن الأطراف في المفاوضات ساذجون أو هو عدم احترامهم • وينبغي أن يكون من الواضح للجميع أن لا حاجة لاجراء مفاوضات دولية لمجرد دراسة المعايير الحالية للقانون الدولي • بل يكفي لهذا الغرض تعيين أحد خبراء شعبة الشؤون القانونية لأى وزارة من وزارات الشؤون الخارجية ، أو من أى وفد أو من أمانة احدى المنظمات الدولية ، ويمكن عندئذ الاعتماد على الحصول على معلومات قيمة بشأن هذا الموضوع • واذا لم يكف ذلك ، يمكن الطلب من أحد معاهد البحوث الملائمة للنظر في الموضوع وربما يمكن عقد ندوة علمية حول هذا الموضوع • وأقل ما يقال عن اشراك هيئة تفاوض بشأن نزع السلاح — بأهمية مؤتمر نزع السلاح — في هذه الدراسة انه غير منطقي • فالاتحاد السوفياتي مثلا يعرف حق المعرفة التزاماته بموجب الاتفاقات الحالية المتعلقة باستعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية •

اننا نعتقد أنه من الضرورى أن تسد ، بشكل موثوق ، الطرق التي يمكن أن يمتد عبرها سباق التسلح والمجابهة العسكرية الى الفضاء الخارجي الذى لا يزال الى الآن سلميا • ولهذا

الغرض بالذات ، قدم الاتحاد السوفياتي الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في سنة ١٩٨٣ ، مشروع معاهدة لمنع استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض • وبناء على طلبنا ، تم توزيع هذا المشروع باعتباره وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح (CD/476) •

وبمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٠ ، أحيل هذا المشروع على مؤتمرنا ليدرسه •

ان المبادرة السوفياتية — وأعني مشروع المعاهدة — قد لاقت تجاوبا في الأمم المتحدة وأثارت رد فعل سياسي واسع في جميع أنحاء العالم •

ويود الوفد السوفياتي أن يعرض بايجاز الأحكام الأساسية لمشروع معاهدة منع استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض ، مع الأخذ بالاعتبار اننا سنتمكن من تقديم مزيد من التفسيرات المفصلة في الهيئة الفرعية للمؤتمر المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبمساعدة الخبراء الملائمين •

نقترح في مشروع معاهدتنا حظر تجربة ووزع أى أسلحة في الفضاء الخارجي يكون مركزها الفضاء ، وحل مشكلة الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية حلا كاملا وجذريا ، وحظر تجربة واستعمال مراكب فضائية يشغلها الانسان للأغراض العسكرية بما فيها الأغراض العسكرية المضادة للتوابع• ومع مراعاة هذه الاحكام الجديدة ، تتجاوز مبادرتنا بشكل كبير الاقتراح الذى قدمناه سنة ١٩٨١ بشأن عدم تركيز أى نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي • ويتمثل العنصر المميز لمبادرتنا في أنها تأخذ بالاعتبار ، فى حالات عديدة ، مواقف بلدان أخرى ، بما فيها البلدان الغربية والاعتبارات التي أعلنت عنها في الأمم المتحدة وفي لجنة نزع السلاح •

وتتمثل أهم ملامح الوثيقة التي قدمناها في تركيب الالتزامات السياسية والقانونية للدول بعدم السماح باستعمال القوة فيما بينها في الفضاء الخارجي أو انطلاقا منه ، مع تدابير ذات طبيعة مادية تهدف الى منع اضفاء صبغة عسكرية على الفضاء الخارجي • وتحظر اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد بها في الفضاء الخارجي وفي الجو وكذلك على الأرض ، عن طريق استعمال ، كوسيلة تدمير ، أجسام فضائية مركزة في مدار حول الأرض أو على أجرام سماوية ، أو مركزة بأى طريقة أخرى في الفضاء الخارجي • وتحظر هذه الوثيقة في نفس الوقت اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد بها ضد الأجسام الفضائية •

وتنص المعاهدة على أن يحظر في الفضاء الخارجي تماما تجربة ووزع أية أسلحة مركزة في الفضاء الخارجي لتدمير أهداف على الأرض ، في الجو ، أو في الفضاء الخارجي •

كما اننا نقترح حلا جذريا لمسألة الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وهو عدول الدول عدولا كاملا عن انشاء منظومات جديدة مضادة للتوابع الاصطناعية وتصفية مثل هذه المنظومات التي تمتلكها فعلا • كما نقترح أن تتعهد أيضا الأطراف في هذه المعاهدة بألا تقوم بأى طريقة أخرى بتدمير الأجسام الفضائية الخاصة بدول أخرى أو الحاق الضرر بها أو تعطيل عملها العادى أو تغيير مسارها •

وبالاضافة الى ذلك ، اقترح في المشروع حظر تجارب المراكب الفضائية التي يشغلها الانسان واستعمالها لأغراض عسكرية — بما في ذلك الأغراض المضادة للتوابع الاصطناعية — ينبغي أن تستخدم المراكب بوجه كامل لحل مختلف المهام العلمية والتكنولوجية والاقتصادية •

ويتوقع مشروع المعاهدة التزام كل طرف فيها باتخاذ التدابير الداخلية لحظر الأنشطة المخالفة لأحكام المعاهدة •

وتتطلب أحكام التحقق من الالتزام بالمعاهدة المقبلة عناية خاصة • فنظام التحقق الذى ينص عليه مشروع معاهدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نظام واسع وشامل •

وفي رأينا ان أحكام المراقبة تمكن تنفيذا موثوقا به لالتزامات الأطراف في المعاهدة• فهذه الأحكام تقوم على التركيب الفعال لتدابير تحقق وطنية ودولية • وفي نفس الوقت ، فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد لصياغة بعض التدابير الاضافية الأخرى المتعلقة بالضمانات المتبادلة للدول الأطراف في المعاهدة وللموافقة على تنفيذها •

والى جانب تقديم مشروع المعاهدة الدولية الشاملة ، خطى الاتحاد السوفياتي خطوات هامة تهدف الى ايجاد وضع مؤات أكثر لمنع اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي •

واعتمدت القيادة السوفياتية قرارا هاما وهو ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتعهد بألا يبادر الى اطلاق أى نوع من أنواع الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي ، أى أنه يعلن عن اتخاذ قرار من طرف واحد بالامتناع عن اطلاق هذه الأسلحة طوال المدة التي تمتنع فيها الدول الأخرى ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، عن اطلاق أى نوع من الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي • وهذا القرار دليل ملموس آخر على حسن نوايا الاتحاد السوفياتي وعلى استعداده لتعزيز سلم وأمن الشعوب تعزيزا حقيقيا • واننا نأمل أن تحتذى الولايات المتحدة الأمريكية هذا المثال •

وبالاضافة الى ذلك ، أظهر الاتحاد السوفياتي استعداده أيضا لتحقيق اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة بشأن تنفيذ التدابير التي أقترحها ، كما أعلنا ذلك في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة• واننا على استعداد ، على وجه التحديد ، لاجراء مفاوضات منفصلة بشأن المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ولاستئناف المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة ، كخطوة لايجاد حل للمهمة المشتركة المتمثلة في حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي وانطلاقا منه •

اننا على يقين من أنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يعمل الكثير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وذلك على أساس مشروع المعاهدة الذى اقترحها الاتحاد السوفياتي • وقد سبق لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن أعلن ، مع دول اشتراكية أخرى (الوثيقة CD/434) عن تأييده لانشاء لجنة مخصصة تابعة للمؤتمر للنظر في بند " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي "• واذ نؤيد انشاء مثل هذه الهيئة ، فاننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون لها ولاية تنص على امكانية اجراء مفاوضات تهدف الى ابرام اتفاقية بشأن هذه المسألة الهامة والملحة •

ان أهم ما في الأمر الآن هو أن نجد فورا طرق الضمان العملي لاعتماد سلسلة من التدابير السياسية والقانونية والمادية ، في أسرع وقت ممكن ، من شأنها أن تصون ، بصورة موثوق بها ، الفضاء الخارجي ضد التهديد العسكرى • فاذا كنا نريد حظر الأسلحة الفضائية في يوم من الأيام ، فانه يبدو اننا بلغنا اليوم الحد الذى ما زلنا نستطيع عنده القيام بهذا العمل •

اننا نعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن صياغة تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن تبدأ فعلا خلال الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح • ولهذا الغرض ، فانه من الضروري لجميع الدول الممثلة في المؤتمر أن تظهر حسن استعدادها السياسي •

ان المهمة التي تواجه المؤتمر واضحة تماما ، ويتمثل واجبنا في الانتقال من القول الى العمل والى صياغة تدابير ملموسة تمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وينبغي لنا دائما أن نتذكر ان الاستعدادات العسكرية المتعلقة بالفضاء الخارجي مشحونة بظهور منظومات الأسلحة التي ستزيد من صعوبة الحد من الأسلحة وتنفيذ تدابير الرقابة في مجال نزع السلاح ، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي •

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فان بلدنا سيواصل بذل قصارى جهوده كي لا تصبح المخططات الوخيمة لامتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي واقعا ملموسا •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على كلمته ، وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الكريم ، السفير منصور أحمد •

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتقديم تهاني وفد بلادي الودية والحارة لتوليكم منصب الرئاسة لمؤتمر نزع السلاح خلال شهر آذار/ مارس وأن أهنئكم كذلك على الطريقة البارعة التي تديرون بها أعمال هذا المحفل • وسرورنا في أن نرى دبلوماسيا يتمتع بمثل قدراتكم في موقع قيادة مؤتمر نزع السلاح ، يؤكد على حقيقة أنكم ، سيدي الرئيس ، تمثلون بلدا اكتسب ، بفضل سياساته المبدئية موقع الاحترام في مجتمع الأمم • وتقدر حكومتي حق تقدير روابط الصداقة والتعاون الوثيق والمتبادلة بين بلدينا • واسمحوا لي أن أؤكد تعاون وتأييد وفد بلادي لكم للاضطلاع بمسؤولياتكم •

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأسجل اعجاب وفد بلادي بمهارة واخلاص سعادة سفير بولندا توربانسكي عند ترأسه لهذه الهيئة في أول شهر من شهورها الحرجة • واذا كان بامكاننا اليوم أن نلقي نظرة فيها بعض الارتياح الى عملنا في الشهر الماضي ، فان الفضل في ذلك يعود الى جهوده الدؤوبة • وهذه أول مرة أدلي ببيان خلال هذه الدورة ، واسمحوا لي أن أرحب بسفراء أثيوبيا واستراليا وأندونيسيا وبلجيكا وسري لانكا وكندا وكوبا ومصر وهنغاريا الذين انضموا الينا منذ نهاية دورة عام ١٩٨٣ • ويتطلع وفد بلادي الى العمل معهم بروح من التعاون الوثيق ، وانني على ثقة من أنهم سيساهمون في اثراء مداولاتنا •

اننا نجتمع هذا العام تحت عنوان مثير ألا وهو " مؤتمر نزع السلاح " • ويأمل وفد بلادي بكل اخلاص أن يكون التغيير في التسمية له أثر أكثر من مجرد ممارسة لبناء صورة سطحية وأن يضفي على مداولاتنا زخما أقوى •

فقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور اتجاهين متميزين : على مستوى الحكومات ، تصاعد حاد في سباق التسلح ، يهدد بتآكل القيود المحدودة التي فرضت عليه في الماضي ، وماينتج عنه من تدهور في العلاقات بين الشرق والغرب ، وعلى المستوى الشعبي ، ارتفاع الوعي العالمي بالحاجة الفورية والحتمية الى اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي • وهذان العاملان كانا مسؤولين عن العدد القياسي من القرارات المرتبطة بنزع السلاح التي أتخذتها الجمعية العامة

للأمم المتحدة في دورتيها في العام الماضي والعام الأسبق ، مما عكس اليأس والقلق الشديدين للمجتمع العالمي • وقد أشير الى الأبعاد والآثار الكثيرة للانطلاق الجديد لسباق التسلح والزيادة المطردة في النفقات العالمية على التسلح بوضوح ودقة خلال الأسابيع القليلة الماضية • ولهذا ، سأكف عن تكرار ما قاله زملائي المحترمين ببلاغة وبطريقة مقنعة • ولكن القول أن الواقع يشهد على أن الدولتين العظميين وأنظمة حلفائهما مسؤولة ، في المقام الأول ، عن حالة الأمور هو قول يستحق التكرار • فقد كدست الدولتان ما يعتبر أضخم مخزون من الأسلحة عرفه التاريخ الانساني • ويقال ان حوالي خمسة بالمائة من الترسانات النووية تكفي لمحو الحضارة الانسانية من على وجه الأرض• ولهذا ، كان من الطبيعي أن يراقب العالم كله باهتمام وأمل وترقب المحادثات التي تجريها الدولتان العظميان للحد من الأسلحة النووية • وتوقف هذه المفاوضات لم يأت كضربة قاضية على هذه الآمال فحسب ، بل أيضا جعل الانسانية في خطر أكبر •

وينضم وفد بلادي الى جميع الذين طالبوا بالاستئناف العاجل للحوار بين الدولتين العظميين ، لأن ما يجري المخاطرة به هو بقاء الجنس البشري في حد ذاته • ونحن على اقتناع بأن المفاوضات بشأن الأسلحة النووية " المتوسطة المدى " و " الاستراتيجية " ينبغي جمعها وتناولها في محفل واحد • فالتمييز بين نوعي هذه الأسلحة تمييز اصطناعي • والنوعان مرتبطان عضويا • ونعتقد بأن تناولهما على نحو منفصل لن يؤدي الا الى تعزيز الصعوبات ولن يساعد على حلها ، بينما النهج الموحد يمكن أن يقدم امكانيات أكبر لجميع المتفاوضين •

لقد قيل ، وليس ذلك عاريا من الصحة ، أن قضية نزع السلاح النووي يمكن تركها للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • الا أن التوقف غير المحدود في حوارهما غاية في الخطورة ولا يمكن القبول به دون مبالاه • لذلك ، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الكبرى لموضوع نزع السلاح النووي ، ونظرا لحقيقة أن مؤتمر ستوكهولم من غير المحتمل أن يتيح الفرصة لاستئناف الحوار النووي ، وكذلك لحقيقة أن مبادرة رئيس وزراء كندا السيد ترودو ، لاجراء محادثات فيما بين الدول الخمس الحائزة على أسلحة نووية قد تستغرق وقتا وجهودا كبيرة لكي تثمر ، ففي رأي وفد بلادي أنه ينبغي للمؤتمر منح أولوية لبند جدول الأعمال المعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " • ليس من المستحيل على براعة هذا المؤتمر ، نظرا لنظامه الداخلي المرن ، ارتجال أو ابتكار آلية يمكن بواسطتها أن تضع الدول الحائزة على أسلحة نووية جانبا موانعها الحالية وتستأنف حوارها النووي في محفل التفاوض المتعدد الأطراف هذا • ونعتقد بأن مثل هذا النهج يمكن أن يتيح فوائد عديدة بل في امكانه تحقيق نتائج عملية •

ولا أحتاج للتأكيد على أن قضية نزع السلاح النووي وقضية منع نشوب حرب نووية مرتبطتان ارتباطا وثيقا ومن لديهم أعلى سلطة للتكلم في هذا الموضوع يتفقون على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها وبالتالي لا ينبغي خوضها اطلاقا • والنتائج المروعة حتى بالنسبة لحرب نووية محدودة ، اذا كان هذا الاحتمال ممكنا ، ليست مجهولة من أحد ، وعلى الأخص من حكومات الدول الممثلة هنا • اذن لماذا يتواصل عدم الاكتراث هذا من جانب حفنة من الدول لنداءات الغالبية العظمى من أمم العالم ، كما جسدت في القرار ١٨٣/٣٨ زاي للجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ كم من الوقت علينا أن نواصل العيش في ظل التهديد بالشر المتزايد المتمثل في المبادئ الاستراتيجية التي تحاول تعويض الاختلالات التقليدية بالانتحار النووي ؟•

ان أملنا الحار هو أن يجد المؤتمر أن من الممكن انشاء فريق عامل للتفاوض حول تدابير عملية بشأن منع نشوب حرب نووية • ان مثل هذا الاجراء لن يعيق ، بل لا يمكن أن يعيق مناقشة المفاهيم الأمنية للتحالفين • فنحن على اقتناع بأن عرض قلقهم الأمني والمبادىء التي تتولد عنه لا يمكن الا أن يكون مفيدا •

ان محور وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى هو حظر اجراء تجارب الأسلحة النووية • والحقيقة ان الاتفاق على التفاوض بشأن حظر التجارب هو بالنسبة لنا اختبار للنيات الحسنة للدول الحائزة على أسلحة نووية • ويصعب فهم اصرار بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية على مواصلة مناقشة قضية التحقق ، مع استثناء مناقشة ما ينبغي التحقق منه ، ومعارضتها لتوسيع ولاية اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية • ففي رأينا أن ولاية ذات معنى للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية لن تعطل أو تلغي بأى شكل من الأشكال الاستكشاف الشامل لقضية التحقق • وفي الواقع ، وكما توافق على ذلك الغالبية العظمى من الوفود ، فان أحكام التحقق في أى اتفاق لنزع السلاح يجب أن تكون مرتبطة بأغراض الاتفاق ونطاقه • وان أية ولاية تفاوضية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية سوف تيسر دراسة قضية التحقق ولن تعيقها • ونأمل ، بناء على ذلك ، أن تحل الصعوبات الحالية بشأن اعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بطريقة دينامية أكثر منها ساكنة •

واسمحوا لي أن أتناول الآن مسألة الأسلحة الاشعاعية ، أود أن أعلن بادىء ذى بدء أن وفد بلادى لا يعارض ابرام صك دولي ملزم قانونا يحظر ما يسمى بالأسلحة الاشعاعية • واذ أقول هذا ، ينبغي أن أعرب عن حيرة وفد بلادى للصدارة التي يحظى بها هذا الموضوع على حساب مسائل مثل حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ، ومنع نشوب حرب نووية • ولدى اعلامنا بالأهمية التي يعلقها وفد بلاده على حظر الأسلحة الاشعاعية أعلن أحد الزملاء المحترمين ، من بين جملة أمور ، " اذا استطعنا أن ننقذ حياة فرد واحد في المستقبل عن طريق ما يبدو للبعض على أنها خطوة غير مهمة الآن ، فهل لا نكون مخلصين لواجبنا بناء على ذلك ؟" • انني أشارك هذا الشعور تماما ، فالواجب يتضمن ، في رأيي ، أولاً وقبل كل شيء ، الغاء الأسلحة النووية ، ومنع الموت والدمار الجماعيين اللذين يسببهما الاشعاع • ان موقف وفد بلادى من مسألة الأسلحة الاشعاعية يستند الى افتراض ، لم يلق معارضة الى الآن ، بأن الهجمات على المرافق النووية تشكل ، حتى الآن ، الشكل العملي الوحيد الذى يمكن أن تتخذه الحرب الاشعاعية ، وأن مسألة القضاء على امكانية شن مثل هذه الهجمات ينبغي ، بناء على ذلك ، أن تسوى في نطاق أو سياق اتفاقية مقبلة للأسلحة الاشعاعية •

وقبل الانتهاء من كلمتي ، أود أن أعلق باختصار على مسألة الأسلحة الكيميائية • اننا متفقون مع الرأى القائل بأن موضوع الأسلحة الكيميائية يبشر بالخير في الوقت الحاضر • وفي هذا الصدد ، يرغب وفد بلادى أن يسجل تقديره للعمل المضني والخلاق الذى قام به سفير كندا ، السيد ماك فيل ، بوصفه رئيسا للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية في العام الماضي ، وبالطريقة الحاذقة التي يدير بها سفير السويد ، السيد رولف أكيوس ، أعمال الهيئة الفرعية بشأن هذا الموضوع • وينتظر وفد بلادى بشغف مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي وعدت به الولايات المتحدة والذى سيقدم زخما اضافيا لعمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • ونقدر حق تقدير روح التسوية التي أظهرها وفد الاتحاد السوفياتي عندما أشار الى قبوله بمفهوم التفتيش الموقعي

الدائم والرصد التقني لعملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا ابرام اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية ، في أقرب وقت ممكن ، وتكون متوازنة ويمكن التحقق منها بصورة كافية •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلادي والى الرئاسة •

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد الكريم ، السفير رولف اكيوس •

السيد اكيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار الذي أتخذته في السنة الماضية حول منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي نداء قويا الى المؤتمر ليكثف دراسته لمسألة منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • وان وفدي ليرحب بهذا القرار • وينبغي أن يفهم التأييد الساحق له كتعبير عن قلق المجتمع الدولي من أن مؤتمر نزع السلاح ، بصفته هيئة التفاوض المتعددة الأطراف ، قد عجز حتى الآن عن بدء مفاوضات حول مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ويمكن لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي أن يكون له مضاعفات بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين وعلى الاستقرار العام في العالم • ويمكن أيضا أن يكون له آثار سلبية على الأنشطة المدنية في الفضاء الخارجي • وقد عاد بالفعل تطبيق تكنولوجيا الفضاء بفوائد ذات شأن على استخدامات مدنية شتى كالاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتنبؤ بالأحوال الجوية ، ومسح الثروات الطبيعية في الأرض • ومن شأن سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أن يشكل خطرا جديا وعقبة بالنسبة للدول التي تقوم ، أو التي تفكر في أن تقوم ، بأنشطة فضائية سلمية •

لقد كان الفضاء الخارجي حتى الآن منطقة خالية من الأسلحة • ومع مرور الوقت ، ستصبح الجهود الرامية الى ابقائه كذلك أكثر صعوبة وتعقيدا • وقد تعلمنا جميعا من خبرتنا فيما يتعلق بسباق التسلح على الأرض كم هو شاق جدا عكس اتجاه عملية سبق أن خصصت لها استثمارات سياسية ومالية كبيرة • لذا ينبغي أن يكون العمل في هذا المجال سريعا •

ان منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي هو فعلا مهمة معقدة • اذ ينبغي حل مشاكل تتعلق بالتمييز بين التطبيق المدني والتطبيق العسكري • وهناك تمييز آخر بين الفئات ، مثلا التمييز بين النظم المؤدية الى الاستقرار والنظم المؤدية الى زعزعة الاستقرار ، كالتوابع الخاصة بالتحقق من التقيد بالحد من الأسلحة ، من ناحية ، أو ما يدعى بالتوابع الفتاكة من ناحية أخرى •

ويعود استخدام تكنولوجيا الفضاء عسكريا الى أوائل عصر الفضاء • الا أن ما نواجهه في هذه المرحلة هو منعطف جديد في التطورات •

والنظم الفضائية المستعملة للأغراض العسكرية هي ، بصفة عامة ، ذات طبيعة سلبية • وأعني بـ " سلبية " ، في هذه الحالة ، أنه لا يقصد منها أن تكون كأسلحة أو منصات لاطلاق الأسلحة• والأنظمة السلبية تستعمل في الأغلب لأغراض جمع المعلومات ، كالانذار المبكر والاستطلاع ، وما الى ذلك • وبعض هذه النظم مهم لنزع السلاح وللحد من الأسلحة ، وكوسيلة للتحقق من الامتثال باتفاقات نزع السلاح وكتدابير لبناء الثقة ولمراقبة تجارب الأسلحة • ولكن يمكن لنظم فضائية سلبية أخرى أن تكون ذات صلة مباشرة بشن الحرب أو بالأعمال الحربية • ويشمل ذلك توابع الملاحة

والاتصالات • ويمكن اعتبار بعضها نظما ذات غاية مزدوجة على الرغم من أنها تستعمل عادة للأغراض السلمية • بيد اننا نواجه الآن تهديد ظهور نظم فضائية نشطة ، ومنها أسلحة ذات مفاعيل تدميرية مباشرة ، لا سيما للحرب المضادة للقذائف التسيارية وللحرب المضادة للتوابع •

لقد قام الاتحاد السوفياتي خلال سنوات عديدة بتجربة نظام مضاد للتوابع يهاجم هدفه بعد اقتفاء أثره خلال مدار واحد أو من مدارين ، ثم ينفجر على مقربة منه • وقد قامت الولايات المتحدة مؤخرا باجراء تجربة لنظام جديد مضاد للتوابع وهو نظام صعود مباشر يدمر الهدف بالاحتدام به دون استعمال متفجرات • ان النظم المضادة للتوابع الموجودة حاليا أو التي هي قيد التطوير اليوم ذات قدرة محدودة • وتقول معلوماتنا أنها تستطيع أن تصيب أهدافا فقط في مدارات أرضية منخفضة نسبيا • ومع ذلك ، فانها تهدد توابع عسكرية هامة ، كالتوابع الخاصة بالمراقبة المستعملة للتحقق من الامتثال باتفاقات الحد من الأسلحة • وقد يصبح الوضع أكثر خطورة باستحداث تكنولوجيا فضائية جديدة • ويكون في وسع الأسلحة المضادة للتوابع عندها أن تصل أهدافا في مدارات أعلى ، وقد تصل في نهاية المطاف الى المدار الثابت حول الأرض ، حيث نجد توابع الاتصالات وتوابع الانذار المبكر • ويمكن أن يكون لتدمير هذه التوابع انعكاسات خطيرة• وقد ينظر الى هذا التطور بقلق بالغ من قبل الخصم المحتمل ، ويتسبب في بعض التدابير المماثلة بل والمفضية الى مزيد من زعزعة الاستقرار • وعلاوة على ذلك ، يمكن أن يفسر الطرف الآخر تعمية تابع للانذار المبكر على أنها بمثابة استعداد ، أو جزءا من الاستعداد ، لتوجيه ضربة نووية • ان النظم المضادة للتوابع تنطوي على مضاعفات تذهب الى أبعد من ذلك • فما يدعى بجهاز الارشاد هو عبارة عن جزء هام من السلاح المضاد للتوابع • وما أن يتم تطوير مثل هذا الجهاز تطويرا تاما وتجربته للأغراض المضادة للتوابع ، فانه يمكن مع بعض التعديلات استعماله بغرض استهداف قذائف العدو التسيارية ليشكل بذلك شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية • ويمكن لنظام أسلحة مضادة للتوابع أن ينطوي على مقدرة مزدوجة هي قدرة القذائف المضادة للتوابع والقذائف المضادة للقذائف التسيارية • ومن الآثار المقلقة لذلك هو أن تجربة الأسلحة المضادة للتوابع يمكن في الواقع استعمالها كغطاء لتجربة الأسلحة المضادة للقذائف التسيارية •

وبالنتيجة ، فان ثمة خطرا محتملا بأنه يمكن لتطوير الأسلحة المضادة للتوابع أن يضعف احدى أهم المعاهدات القائمة في مجال الحد من الأسلحة ، أي معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ •

وقد نكون بهذا التطور نواجه في الواقع قفزة كمية في سباق التسلح • الا أن التطورات المحتملة لا تقف عند هذا الحد •

وتنفق موارد متزايدة على الأبحاث المتعلقة بالأسلحة الشعاعية وعلى تطويرها • ويمكن استخدام هذه الأسلحة ، في حال تطويرها ، للأغراض المضادة للتوابع • بيد أن ما استرعى اهتماما أكثر هو امكانية استعمالها للأغراض المضادة للقذائف التسيارية •

ان الدول العسكرية الرئيسية تبني أمنها القومي على سياسة الردع ، كما تبني علاقاتها الأمنية المتبادلة على توازن وظيفي للردع • وتوازن الردع النووي يرتكز على التهديد الذي مفاده أنه ان قامت احدى الدولتين العظميين بمهاجمة الدولة العظمى الأخرى بالأسلحة النووية فان الدولة المهاجمة ستعرض نفسها لهجوم نووي • ونتيجة سياسة الردع النووي هو انها ان أخفقت ، فلا مفر

من الكارثة • وتشكك السويد بجدوى سياسات وفلسفات الردع النووى بحد ذاتها • وسأتطرق فيما بعد وبالتفصيل الى هذه المشكلة خلال هذه الدورة • وبعد ، فانه لايزال علينا أن نعترف بأن الردع هو المبدأ المرشد الذى يجب أن يتم بناء عليه تحليل التطور الحالي • وهكذا ، فان توازن الردع النووى سيتزعزع ان حصل احد الطرفين على المقدرة على توجيه الضربة الأولى • وان نجحت احدى الدولتين الرئيسيتين في تطوير نظام فعال مضاد للقذائف التسيارية ، فان من شأن ذلك أن يعطيها امكانية ضرب الخصم ، وفي الوقت نفسه ، تفادى تدمير أراضيها • وقد يتزعزع عندئذ الردع المتبادل ويتزعزع كذلك الوضع الأمني الدولي • لذا فان ثمة سببا للقلق الجدى ان عمدت أى من الدولتين الرئيسيتين الى تخصيص مزيد من الموارد للأبحاث المتعلقة بنظم من شأنها ان وزعت ، ألا تنسجم مع المعاهدة المعنية بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية • ومن شأن هذه المرحلة الجديدة من تطوير الأسلحة أن تضر بالاستقرار في العلاقات الأمنية على الصعيد الدولي •

وعلى الرغم من أنه لم يتحقق الا ما هو أقل من الضرورى في ميدان نزع السلاح ولمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، فقد اتخذت بعض التدابير الهامة ، وسأشير الى عدد منها •

ان الأحكام المتصلة باستعمال الأسلحة في الفضاء ذات طابع عام ومحدد على السواء • فلدينا ميثاق الأمم المتحدة ، ولدينا أحكام تنطبق على الأنشطة الفضائية • وتوجد قواعد محددة في الصكوك المتعددة الأطراف ، وفي المعاهدات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة•

فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها • وبذلك ، فان الهجوم الأول على جسم في الفضاء يملكه بلد آخر هو أمر محظور بوضوح وفقا لميثاق الأمم المتحدة • وقد يجادل البعض ، في حالات معينة ، بأن هجوما على جسم في الفضاء هو اجراء للدفاع عن النفس ، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق • غير أنه لايعقل أن بالامكان تفسير هذه المادة بأنها تجيز مهاجمة أجسام غير عسكرية في الفضاء •

وفيما يتعلق بالمنظومات العسكرية ، فان بعضها ، مثلا توابع المراقبة المستعملة للتحقق ، محمية بوصفها وسائل تقنية وطنية للتحقق من الامتثال ، بموجب الاتفاقات الثنائية المنبثقة عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية • وتوابع الانذار المبكر محمية كذلك بموجب الاتفاق المعني بتدابير الحوادث المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • وبذلك فان بعض التوابع تتمتع بحماية هامة • وقد لايكون الوضع بمثل هذا الوضوح بالنسبة للمنظومات الفضائية العسكرية الأخرى •

ومن ضمن المعاهدات المحددة المتعددة الأطراف فان معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ هي أول معاهدة تشتمل على أحكام تتصل باستعمال الأسلحة في الفضاء الخارجي • وهذه الاتفاقية تحظر تجربة الأسلحة النووية خاصة في الفضاء الخارجي •

وفي عام ١٩٦٧ اعتمدت الأمم المتحدة معاهدة الفضاء الخارجي التي تتضمن المبادئ الأساسية للأنشطة الفضائية • وقد كانت بمثابة خطوة هامة من حيث أنها تحظر وزع أسلحة معينة في الفضاء الخارجي • بيد أن هذه المعاهدة لا تشمل أنواعا أخرى من الأسلحة • وتنص معاهدة الفضاء الخارجي ، بصفة عامة ، على أن الأنشطة الفضائية ينبغي ممارستها لما فيه منفعة ومصلحة جميع البلدان بصرف النظر عن درجة نموها الاقتصادى أو العلمي ، وطبقا للقانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة • وتحظر المادة ٤ وضع الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة

التدمير الشامل في مدارات حول الأرض أو على الأجرام السماوية • بيد أن هذا الحكم لا يفرض قيودا على الأسلحة التقليدية أو على المنظومات العسكرية الفضائية • ويتعين استعمال القمر والأجرام السماوية الأخرى للأغراض السلمية دون سواها ، وتحظر جميع أنواع الأنشطة العسكرية على تلك الأجرام • وتشتمل معاهدة الفضاء الخارجي أيضا على أحكام ضد كل تدخل يحتمل أن يكون ضارا بالأنشطة الفضائية السلمية ، وعلى أحكام ذات أهمية للتحقق ، غير أن هذه الأحكام لا تتضمن أية التزامات واضحة بتقديم معلومات أو بشأن التفتيش •

ونظرا الى أن الاتصالات اللاسلكية حيوية للأنشطة الفضائية ، فان الاتفاقية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية تستحق ذكرا خاصا • فالمادة ٣٥ منها تحظر التدخل الضار في خدمات الراديو التي تنفذ طبقا للوائح الراديو الخاصة بالاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية •

أما اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ فتتناول الاشعار بالأنشطة الفضائية • غير أن المعلومات المقدمة عامة الى درجة لا تسمح الا بالتكهن بغرض البعثة الفضائية ، وفي بعض الأحيان تمر فترة طويلة من الوقت بين الاطلاق والاشعار •

ان آخر الاتفاقات الفضائية الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة هو اتفاق القمر لعام ١٩٧٩ •

ويمكن الاستنتاج من أحكام هذا الاتفاق ان من شأنه أن يجعل الفضاء الخارجي برمته منطقة مجردة من السلاح ما عدا المنطقة القريبة من الأرض ، أو على نحو أكثر دقة المدارات المحيطة بالأرض • الا أن هذا الاتفاق لم يدخل بعد حيز النفاذ •

وكما ذكر من قبل ، فان بعض الأحكام الواردة في الاتفاق الثنائي للحد من الأسلحة المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتصل بالأنشطة الفضائية •

كما أن الاتفاقين المنبثقين عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ ، والذي يلتزم بالثاني منهما كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من جانب واحد ، بانتظار التصديق أو اجراء مفاوضات جديدة ، يشتملان على أحكام مماثلة فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال (المادتان الخامسة والخامسة عشرة على التوالي) • ووفقا لهذه الأحكام يستعمل الطرفان المتعاقدان " الوسائل التقنية الوطنية للتحقق " لرصد الالتزام بأحكام الاتفاقين • وينبغي ألا يجرى ازعاج " وسائل التحقق " الوطنية هذه أو " التدخل فيها " • ويفترض أن تكون توابع المراقبة من ضمن هذه " الوسائل " • ويضم اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (المادة التاسعة) توسيعا لاتفاقية الفضاء الخارجي لم ينتبه اليه أحد نسبيا ، من حيث أنه يمنع استحداث وتجربة ووزع منظومات لوضع أسلحة نووية في مدارات حول الأرض ، الخ • وهو يحظر أيضا تجربة واستحداث ووزع شبكات القصف المداري الجزئي •

ووفقا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، تتعهد الدولتان العظميان بعدم تطوير أو تجربة أو وزع شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية أو عناصر من هذه الشبكات " تكون قاعدتها في قاع البحر أو الجو أو الفضاء قواعد لها أو تكون ذات قاعدة أرضية متحركة " • ومن الواضح ، كما سلف ذكره ، ان وضع شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء الخارجي فيه اخلال بهذه المعاهدة الثنائية كما ستكون الحال بالنسبة لتطوير وتجربة مثل هذه الشبكات •

ان اتفاق " تدابير الحوادث " (١٩٧١) واتفاق منع نشوب حرب نووية (١٩٧٤) يلزمان معا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالامتناع عن التدخل في نظم الانذار الأبكر لكل من الجانبين أو مهاجمتها ، بما في ذلك التوابع التي هي عناصر نظم الانذار هذه •

وكون معظم الاستثمارات المالية والتقنية في التنمية الفضائية تجرى في بلدين قد ينطوي على أن الاتفاقات الثنائية كافية لتنظيم العلاقات الدولية في هذا الميدان • بيد أن من شأن هذا في رأى وفد بلادى ، أن يقلل كثيرا وعلى نحو خطير من شأن التطورات التكنولوجية خارج الدولتين العظميين • ومن حيث المبدأ ، وكذلك نظرا لاعتبارات عملية وتقنية طويلة الأجل ، من المهم أن تخضع النواحي التي ذكرت فيما يتعلق باضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي لمفاوضات واتفاقات متعددة الأطراف • والناحية المبدئية قائمة بطبيعة الحال على القبول العام بالفكرة الأساسية بأنه يتعين القيام باستغلال واستعمال الفضاء الخارجي لما فيه منفعة ومصلحة جميع البلدان •

ومن الواضح أنه جرى اتخاذ بعض التدابير الهامة المتصلة باخطار حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • غير أن المتن الحالي للقانون الدولي يحتوى على ثغرات كثيرة جدا تحول دون قيام منع فعال لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي • وما تعلمناه عن تطوير وتجربة الأسلحة المضادة للتوابع يؤكد ان ثمة حاجة ملحة لاتخاذ تدابير اضافية •

وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية أمامنا هي التفاوض حول معاهدة دولية تحظر جميع الأسلحة الفضائية بما في ذلك الأسلحة الموجهة ضد أهداف في الفضاء وينبغي أن يشمل هذا الحظر تطوير وتجربة ووزع الأسلحة المضادة للتوابع على الأرض وفي الجو وفي الفضاء الخارجي ، ويجب أن يشتمل على تدمير جميع الشبكات القائمة من الأسلحة المضادة للتوابع •

وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تنص الاتفاقات الدولية على منع الحاق الضرر بالأجسام الفضائية المسموح بها ، وازعاجها ، والتدخل في عملها ، بغية تعزيز معاهدة الفضاء الخارجي وتأكيد الاتفاقية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية •

وينبغي أيضا التأكيد من جديد في معاهدة متعددة الأطراف على حظر تطوير وتجربة ووزع شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، كما تم الاتفاق عليه في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة •

كما وينبغي كذلك تضمين هذه المعاهدة حظرا لشبكة قصف مدارى جزئي ، انسجاما مع الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية•

وبالاضافة الى ذلك ينبغي اعتماد تدابير فعالة فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال بمثل هذه المعاهدة أو المعاهدات • وفي المرحلة الحاضرة من التطور التقني ، يبدو أنه لا مفر من تطبيق نوع من التفتيش الدولي المباشر ، بما في ذلك التفتيش الموقعي كلما أمكن ذلك •

وفي خلال عملية وضع نظام قانوني دولي يمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، يجب تعيين النظم العسكرية الفضائية التي يمكن أن يكون لها خصائص مزعزعة على نحو خاص• وسيكون من الأساسي أيضا الاقرار بأنه قد يكون لنظم عسكرية فضائية معينة أثر يبعث على الاستقرار، وانها قد تشكل اسهاما قيما في تدابير نزع السلاح •

ويجب أن ينظر في الاستعمال الدولي للتوابع لرصد اتفاقات نزع السلاح ، في سياق اقتراح فرنسا بانشاء وكالة دولية لرصد التوابع •

ويمكن زيادة تطوير اجراءات الاشعار في اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ لتكون بمثابة اجراء اضافي لتعزيز اتفاقات نزع السلاح المتصلة بالفضاء • ومن شأن هذا التدبير وتدابير أخرى لبناء الثقة أن تساعد في الجهود الرامية الى انشاء نظام من الاتفاقات الدولية لكبح جماح سباق للتسلح في الفضاء الخارجي •

وقد قدمت المحافل الحكومية الدولية ثلاثة مقترحات تتضمن مشاريع اتفاقات تتصل بمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • والمقترح الأول قدمته ايطاليا في عام ١٩٧٩ في لجنة نزع السلاح • والمقترحان الأخيران قدمهما الاتحاد السوفياتي الى الأمم المتحدة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، وتم توزيع ثانيهما اليوم بوصفه الوثيقة CD/476•

وأظهر المقترحان الأولان محاولات بناءة لمعالجة المشاكل القائمة في هذا المجال • الا أنهما تضمنا أوجه قصور هامة ، من حيث أنهما لم يشملا شبكات الأسلحة المضادة للتوابع كما يتم تصميمها اليوم •

ويشتمل المقترح الأخير للاتحاد السوفياتي ، الذى قدمه اليوم السفير اسرائيليان ، على مشروع معاهدة بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض• وعندما يتمكن المؤتمر من انشاء لجنة مخصصة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فان وفد بلادى سيعود بتعليقات مفصلة على مشروع المعاهدة هذا • بيد أنني ألاحظ من الآن ان ثمة تحسنا ايجابيا في مشروع المعاهدة ، بالمقارنة مع مقترح عام ١٩٨١ من حيث أنه يشمل الأسلحة المضادة للتوابع كما هي معروفة اليوم ، ويشمل حظرا على بعض الأنشطة المحددة الموجهة ضد أجسام فضائية •

ويعالج المقترح السوفياتي عددا من القضايا الهامة التي يجب حلها • غير أن بعض البنود المقترحة غامضة ويجب توضيحها • ولا يمكن القيام بمثل هذه الحلول والتوضيحات الا عن طريق اجراء دراسة موضوعية من قبل مؤتمر نزع السلاح •

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي باعادة التأكيد بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يشترك اليوم ، على نحو نشط ، في معالجة التهديد المتزايد لسباق التسلح في الفضاء الخارجي • ويجب انشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض بدون مزيد من التأخير • ويجب على المؤتمر ، بوصفه محفلا للتفاوض ، أن يستهدف بطبيعة الحال التفاوض حول اتفاق أو اتفاقات لمنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي •

والوفد السويدى على استعداد للنظر في جميع المقترحات البناءة التي تفيد أنه يمكن الشروع بسرعة في اجراء دراسة موضوعية في هذا الصدد • ويبدو أن تحليل الثغرات الموجودة في الاتفاقات الدولية بناء على خلفية التطبيقات العسكرية القائمة والمحتملة للتكنولوجيا الفضائية هو مهمة طبيعية أولى للجنة مخصصة • وقد حاولت في هذا البيان الاسهام في هذا الموضوع •

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل السويد على بيانه • ليس هناك متكلمون آخرون على قائمة هذا اليوم • فهل هناك ممثلون آخرون يرغبون في الكلام ؟ ليست هذه هي الحال •

وكما لاحظتم ، فان الأمانة قد وزعت اليوم برنامج جلسات واجتماعات المؤتمر وهيئاتها الفرعية للأسبوع المقبل • والبرنامج هو مجرد مشروع ، ويمكن تعديله عند الاقتضاء ، وفقا لممارستنا • واذا لم تكن هناك اعتراضات ، فأني أعتبر أن المؤتمر يعتمد البرنامج •

تقرر ذلك •

السادة المندوبون الكرام ، كنا قد لحظنا في برنامج الجلسات والاجتماعات لهذا الأسبوع اجتماعا غير رسمي يعقد بعد ظهر اليوم ، عند الاقتضاء ، للنظر في المسائل التنظيمية • وبما أن هناك مشاورات غير رسمية تجرى الآن ، فأني أرى أن من غير الضرورى عقد هذا الاجتماع غير الرسمي اليوم •

انتهينا من المواضيع لهذا اليوم •

تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٧ آذار/ مارس ، الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

CD/PV.253
27 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثالثة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : أ. داتكو (رومانيا)

GE.84-61211

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب• بروكوفيف
	السيد ر•م• تيمربايف
	السيد ج • ف • بردينيكوف
	السيد ب • ى • سكوموروخين
أثيوبيا	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد خ •خ • كاراساليس
	السيد غارثيا موريتان
	السيد ر• فيلامبروزا
استراليا	السيد ر• روو
	السيدة ج • كورتني
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد هـ• فيغينر
	السيد م• جاردتس
	السيد و• أ • فون دن هاغن
أندونيسيا	السيد س • سوتوواردويو
	السيد اندراجاتي
	السيد هاريو ماتارام
	السيد ب • رمضان
ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	السيد ف• س • سرجاني
ايطاليا	السيد م• أليسي
	السيد م• بافيزى
	السيد ادورني براتشيزى
	السيد ج • ادورني براتشيزى
باكستان	السيد ك• نياز
البرازيل	السيد س• أ • دى سوزا اى سيلفا
بلجيكا	السيد م• دوباس
	السيد ج •م• نوارفاليس
بلغاريا	السيد ب• بوبتشيف
	السيد ك • براموف
	السيد م• ميخايلوف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بورما	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو بي ثاين تين
	السيد أو ثان تون
بولندا	السيد س • توربانسكي
	السيد ج • تشيمبينسكي
	السيد ج • كيالوفيتش
بيرو	السيد ب• كانوك
	السيد ج • كاستيللو راميرز
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا
	السيد أ • تسيما
	السيد ج • ماتوسـاك
الجزائر	السيد أ • طفار
	السيد أ • بوبازين
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ• روز
	السيد ج • دامبسكي
رومانيا	السيد ى• داتكو
	السيد ت• ميليسكانو
	السيد أ • بونسكو
	السيد أ • بوبتشيف
	السيد أ • كريتو
زائير	السيدة أ • ايزاكي كابيا
سري لانكا	السيد ج • دهانابالا
	السيد ب• كاريا واسام
	السيد هـ•م•ج • س • باليهكارا
السويد	السيد ر• ايكوس
	السيدة أ • بونير
	السيد هـ• برغلوند
	السيدة أ • م• لاو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين	السيد كيان جيادونغ
	السيدة وانغ زيون
	السيدة لين تشانغ
	السيدة جي بيون
	السيد يانغ منغ ليانغ
فرنسا	السيد دي لا غورس
	السيد هـ• رونيي
	السيد مونتاسيي
فنزويلا	السيد أ• لوبيز اوليفر
	السيد ت• لابرادور
كندا	السيد ج • أ • بيسلي
	السيد ج • ر• سكينر
كوبا	السيد ب•نونيز موسكيرا
كينيا	
مصر	السيد س • الفرارجي
	السيد أ • حسن
	السيد ماهر عباس
المغرب	السيد أ • هلال
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيد ب• ماسيدوريا
	السيدة ز• غونزاليس أي رينيرو
المملكة المتحدة	الدكتور ر • أ • ب • كرومارتي
	السيد ج • هـ• كوبر
	السيد د • أ • سلين
منغوليا	السيد د • ارد مبيلغ
	السيد س• بولد
نيجيريا	السيد ج • أو• أوبو
	السيد ل • أو• اكيندي لي
	السيد ك •ف• اوديديبا
الهند	السيد س• كانت شارما

الحاضرون في الجلسة (تابع)

هنغاريا	السيد د • ميستر
	السيد ف• غاجدا
	السيد ب• توث
هولندا	السيد ج • راماكر
	السيد ر•ج • اكرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ن • كلاين
	السيد ن • كاريرا
	السيدة ك •ك • كريتنبورغ
	السيد ر• هورن
	السيد ب• لا ميسيس
	السيد ج • دوسبورغ
	السيد ج • بوكت
	السيد هـ• كلهون
	السيد ر• نورمان
اليابان	السيد ر• ايماى
	السيد م• كونيشي
	السيد ك• تاناكا
	السيد ت• كاواكيتا
	السيد ت• ايشيغورى
يوغوسلافيا	السيد م• ميخايلوفيتش
	السيد د • مينيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جايبال
نائب أمين عام مؤتمر نزع السلاح	السيد ف• بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح وأبدأ باعطاء الكلمة لممثل مصر الموقر ، السفير الفرارجي •

السيد الفرارجي (مصر) (الكلمة بالعربية) : شكرا سيدى الرئيس • تلقينا صباح اليوم بمزيد من الحزن والأسى نبأ وفاة واحد من زعماء افريقيا العظام وقادتها الكبار الرئيس الغيني أحمد سيكوتورى • واذا كنت الآن — نيابة عن مجموعة الدول الافريقية ، أعضاء ومراقبين في المؤتمر — ، أنعي وفاة الزعيم الغيني الراحل ، فانني أحيي فيه مناضلا عنيدا من أجل قضايا التحرير في العالم أجمع وفي افريقيا على وجه الخصوص وبطلا كافح من أجل احترام مبادئ حركة عدم الانحياز ، وزعيما دعم بحق مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وناضل من أجل حقوق شعوب العالم الثالث في التنمية والتقدم • ونود بهذه المناسبة أن نتقدم للشعب الغيني الشقيق باسم المجموعة الافريقية بخالص تعازينا وصادق مواساتنا له في هذا المصاب الكبير •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل مصر الموقر على كلمته واني على يقين من أن جميع أعضاء المؤتمر يتفقون على الاعراب عن عميق أسفهم لوفاة السيد أحمد سيكوتورى ، وهو زعيم كبير لبلده كان في نفس الوقت شخصية بارزة في افريقيا وفي حركة عدم الانحياز ، ويتفقون على تقديم تعازينا وحسرتنا الى شعب وحكومة جمهورية غينيا الشعبية الثورية •

يبدأ مؤتمر نزع السلاح اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعماله المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " • غير أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأى عضو أن يثير أى مسألة تتعلق بأعمال المؤتمر •

وتتذكرون أننا اتفقنا على عقد جلسة غير رسمية هذا الصباح للنظر في المشاكل التنظيمية ، اذا اقتضى الأمر ، اذ اني تلقيت ايضاحات اضافية من الدول غير الأعضاء التي ترغب في المشاركة في مداولاتنا ، كما تلقيت طلبا اضافيا من دولة غير عضو أخرى • واقترح أن نعلق الجلسة العامة ، بعد الاستماع الى المتحدثين المسجلين على قائمتي ، وأن نعقد جلسة غير رسمية للنظر في الرسائل التي وردت من غير الأعضاء • ويوجد على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو كل من تشيكوسلوفاكيا وفييت نام وايطاليا والأرجنتين ، والآن ، أعطي الكلمة لممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السفير ميلوس فيفودا •

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا) : شكرا أيها الرفيق الرئيس • اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن أعرب ، نيابة عن وفدى وكذلك نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، عن حزني العميق لوفاة هذا الرجل السياسي الافريقي الكبير ، سيكوتورى ، المشهور في العالم لنضاله ضد الاستعمار ومن أجل حرية واستقلال الشعوب الافريقية وغيرها من الشعوب الأخرى التي ترزح تحت نير الاستعمار ، والمشهور أيضا لمزاياه الكبيرة في حركة عدم الانحياز •

وأود في هذه الكلمة تفسير السبب الذى دفع وفدى لطلب ادراج البند الخاص بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعمالنا ، وما ينتظره من ذلك • كما سأتناول أيضا الأسباب الكامنة وراء مقترحنا الرامي الى انشاء هيئة فرعية مناسبة تحدد لها ولاية ، والوارد في الوثيقة CD/434 التي عرضتها مجموعة من البلدان الاشتراكية •

ان أهمية والحاح مشكل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يرجعان الى أن الخطر الحقيقي الكامن في انشاء ونشر شبكات مختلفة من الأسلحة الفضائية ارتفع بحدة في السنوات القليلة الماضية ، مما أدى الى تشبع الفضاء الخارجي بأسلحة قادرة على تدمير أهداف في الفضاء الخارجي وعلى الأرض على حد سواء • ولهذا السبب فاننا لا نشعر بضرورة الاكتفاء بمناقشة هذا المشكل أو بمعالجته بأى طريقة عامة • اننا نعتقد أن هذه المناقشة قد تمت بالفعل بنجاح في محافل أخرى • وكانت مشكلة حماية الفضاء الخارجي ضد التهديد العسكرى وجوانبه المختلفة في الواقع موضع مناقشات عامة لعدة سنوات في اللجنة الأولى للجمعية العامة وفي لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح وفي لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي •

ولسوء الحظ ، ينبغي لنا أيضا اضافة أنه حتى هذه الهيئة التي تطمح الى أن تكون محفلا وحيدا متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح كرست عدة سنوات لأنشطة من هذا القبيل في معالجة مشكل الفضاء الخارجي • حقا ، ان من ينظر في سجلات اجتماعاتنا المنعقدة في السنوات الأخيرة يجد عددا كبيرا من البيانات المتعلقة بمشكل الفضاء الخارجي • وقمنا جميعا في هذه البيانات ، باجراء تقييم شامل للمعاهدات الموجودة التي أقامت بعض الحواجز أمام انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي • وتوصلنا بصورة عامة الى تقارب في الآراء بشأن الجوانب الايجابية لهذه المعاهدات وكذلك بشأن أوجه القصور الباقية فيها • وفي جميع البيانات تقريبا ، تم استخلاص ضرورة اتخاذ مزيد من التدابير • وفيما يخص وفدنا ، على الأقل ، فاننا لم نجد بيانا واحدا ينكر صراحة أو ضمنا الضرورة الملحة لاتخاذ مثل هذه التدابير الاضافية •

وتناول جزء كبير من البيانات المتعلقة بالفضاء الخارجي النواحي التقنية لاستحداث أسلحة وشبكات أسلحة جديدة لاستخدامها في الفضاء أو من الفضاء ضد الأرض • ان "الدور القيادى" الذى تلعبه الولايات المتحدة في هذا المجال قد تم اظهاره بصورة مدهشة وخاصة فيما يتعلق بـ " مبادرة " الرئيس ريغان في آذار/ مارس ١٩٨٣ لانشاء شبكة دفاع مركزها الفضاء • وتم الاعلان بصورة مقنعة عن أنه تجرى الآن احدى المحاولات لاساءة استخدام أحد أوجه القصور المذكورة أعلاه الموجودة في النظام العسكرى القائم للفضاء الخارجي ، وهي تتمثل في الجهود المكثفة لاستنباط واستعمال أسلحة اللازر وغيرها من أسلحة الطاقة الموجهة ، ورغم أن بعض الوفود حاولت ازالة الشكوك بشأن امكانية صنع هذه الأسلحة ، لم يغب عن اهتمام بعض الوفود الأخرى أن السلاح الجوى للولايات المتحدة قام في أيار/ مايو وحزيران/ يونيه من السنة الماضية بتجربة سلاح بأشعة اللازر • وفي ميدان تجارب في كاليفورنيا ، نجح هذا السلاح ، المحمول على طائرة من طراز س — ١٣٥ ، في تدمير أجهزة ملاحة خمس قذائف مضادة للطائرات من طراز " سايدوايندر " •

كما خص الجانب الاقتصادى للمشكل بالعناية اللازمة • فليس هناك أى نوع من الأسلحة وأى مجال لاستعمالها يستهلكان موارد كثيرة بقدر ما يستهلكه استحداث أسلحة ووضعها في الفضاء الخارجي • وبمقتضى التوجيه رقم ١١٩ في الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير الماضي ، ستنفق في السنوات المتبقية من هذا القرن وحدها مائة مليار دولار أمريكي تقريبا ، دون حسبان الموارد البشرية والمادية الكبيرة وغير المباشرة التي ستنزع من القطاعات المدنية المختلفة •

وما من شك أنه يمكن أيضا وصف معظم ما قيل حول هذه الطاولة بأنه تعريف للمشاكل التي يمكن الاهتمام بها عند التفاوض بشأن التدابير العملية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ويستخلص وفد بلادي من الآراء المعروضة على مؤتمر نزع السلاح، أنه ينبغي التفاوض، في الهيئات الفرعية الملائمة، بشأن مجموعة كاملة من التدابير السياسية والقانونية والمادية • وتمثل الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية أحد هذه التدابير، ولكنها ليست التدبير الوحيد • وينشغل بلدي أساسا — وهو بلد صغير نسبيا ليست له أسلحة الدفاع الملائمة ضد هجوم " من فوق — بالخطر المحتمل الناتج عن أسلحة تحمل على ناقلات قادرة على التحليق فوق أراضينا على ارتفاع بضع عشرات من الكيلومترات •

وبالتالي، يبدو لنا أن الوقت قد حان لنغلق هذا الفصل " العام" "والاستكشافي " في مداولاتنا بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولفتح فصل جديد ينبغي أن يؤدي بنا الى صياغة التدابير العملية والفعالة الملائمة واعتمادها • وتتمثل أفضل طريقة للدخول في هذا الفصل الجديد في انشاء لجنة تابعة لمؤتمر نزع السلاح مخصصة لبند " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي "، بصلاحية تدعو الى اجراء مفاوضات تهدف الى ابرام اتفاقية بشأن هذه المسألة الملحة •

اننا نؤكد أن بعض التطورات المعينة الأخيرة تبرر هذه المطالبة تبريرا كاملا • فلدينا أولا مشروع المعاهدة السوفياتي الخاص بمنع استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض، الذي عرض على الأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين والذي طرح على مؤتمر نزع السلاح في الأسبوع الماضي • وبما أن هذا المشروع قد وزع في نيويورك في الخريف الماضي، فاننا نفترض أن جميع الوفود قد تمكنت من دراسته بالتفصيل • أما فيما يتعلق بوفدي، فهو يعتبر أن الميزة الأساسية للمشروع هي أنه يعالج مشكل تأمين الفضاء الخارجي ضد سباق التسلح معالجة شاملة، تتضمن تدابير سياسية وقانونية ومادية • وفي نفس الوقت، فهذا المشروع مثال آخر على منهج الاتحاد السوفياتي البناء واستعداده للتوصل الى حل وسط للتمكن من المضي قدما، نظرا لأن مشروع المعاهدة يأخذ بالاعتبار، في عدد من أحكامها، مواقف وآراء بلدان أخرى، بما فيها البلدان الغربية — كما تذكرنا أيضا هذه الخطوة الهامة بأنه يجب أن تكون علامات حسن النوايا متبادلة حتى تؤدي الى نتائج ايجابية • وفي هذا الصدد، أود أن ألاحظ أن الولايات المتحدة هي المتأخرة بالذات في هذا المجال تأخرا كبيرا — ويوجد الدليل على ذلك، بديهيا، في حقيقة أن زعامة الولايات المتحدة لم تنجح في الاستجابة على نحو ايجابي بالتزام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في آب/ أغسطس الماضي بألا يبادر بوضع أي نوع من الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي، وفرض بذلك على نفسه تعليقا من طرف واحد لاطلاق مثل هذه الأسلحة طوال كامل الفترة التي تمتنع فيها الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة، عن وضع أي نوع من أنواع الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية في الفضاء الخارجي • وتشكل هذه المبادرة امكانية هامة لحل مشكل الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية، وتظهر بصورة مقنعة استعداد الاتحاد السوفياتي للتخلص من هذا النوع من الأسلحة • غير أن زعامة الولايات المتحدة الحالية تتصرف، في نظرتها لهذا المشكل، لا ضد مصالح ومتطلبات المجتمع الدولي فحسب، بل أيضا ضد المصالح الحيوية لشعبها ذاته • وقد تم تأكيد ذلك مرة أخرى في الصيف الماضي، عندما وجه أكثر من ١٠٠ برلماني وعالم أمريكي نداء الى الرئيس ريغان ليعلن فوريا، مع الاتحاد السوفياتي، تعليقا لتجارب الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية •

ونظرا لأني تحدثت عن مشكل الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية، اسمحوا لي أيها الرفيق الرئيس، بأن أضيف أن الحجج القائلة بضرورة لحاق الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي

فيما يتعلق بهذا النوع من الأسلحة ، لا يمكن أن تؤخذ بجدية • فمن المعروف حق المعرفة أن الولايات المتحدة قد استحدثت منذ ٢٠ سنة بالفعل مركبة فضائية قابلة للتشغيل من طراز " سانت" (تقنية مراقبة التوابع الاصطناعية) • وخلال الستينات ، تم استنباط شبكتين أرضيتين مضادتين للتوابع الاصطناعية ، الأولى في سنة ١٩٦٣ ، انطلاقا من القذائف المضادة للقذائف من طراز " نايك زوس " على جزر كواجالاين ، والثانية في سنة ١٩٦٤ ، باستخدام تعديلات مختلفة من قذائف " ثور " • وجربت مؤخرا شبكة مضادة للتوابع الاصطناعية متطورة تحملها طائرات من طراز ف — ١٥ مجهزة بقذائف مطاردة ذات رؤوس حربية ذاتية التوجيه • وبالتالي ، وبعد قطع المفاوضات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية في سنة ١٩٧٨ ، فان الأمر يتطلب فعلا منطقا غريبا لتلعب الولايات المتحدة بجدية دور المتخلف في هذا المجال • ويقدم عدد محدود من الوفود الغربية خدمة قيمة الى الولايات المتحدة بترديد هذا التشويه — بلا مبالغة — غير أنها تتصرف بوضوح بطريقة تضر بالمصالح الحيوية لشعوب بلدانها ذاتها •

ويمثل القرار ٣٨/٧٠ الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في الخريف الماضي ، تطورا ايجابيا آخر يشهد بالادراك المتزايد للضرورة الملحة لاعتماد تدابير محددة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فمجرد المقارنة بين هذا القرار والقرارين ٣٦/٩٧ جيم و٣٦/٩٩ لسنة ١٩٨١ مثلا تظهر بوضوح أن أغلبية الدول المؤيدة لتدابير محددة قد ارتفعت ، في حين بلغت الأقلية حدها الأدنى ، أى بلد واحد •

ان اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي لن تعاني دون شك ، اذا أنشئت من نقص في المقترحات المحددة أو في مواد العمل • فالى جانب مشروع المعاهدة السوفياتي الذى أشرت اليه والذى يمكن أن تنظر فيه اللجنة بالتفصيل ، فان بعض الوفود قد أبدت آراء يمكن التأمل فيها أيضا • وأكتفي بذكر بيان السفير ايكوس يوم الخميس الماضي ، الذى عرض فيه مجموعة كاملة من التدابير التي يمكن النظر فيها في اللجنة المخصصة • وبالتالي ، فمن المؤسف بوجه خاص ألا تزال بعض وفود تعرقل اعتماد ولاية ذات معنى للهيئة الفرعية المعنية بالفضاء الخارجي • واننا على يقين من أن التعديل المكسيكي المدخل على مشروع الولاية الذى درس في الأسبوع الماضي لا يستحق اطلاقا المعاملة التي لقيها ، خاصة وأنه كان مجرد انعكاس لنص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى اعتمد باقتراع قريب جدا من توافق الآراء •

ان مشكل تأمين الفضاء الخارجي ضد سباق التسلح ليس مشكلا جديدا ، فالمبادرات السلمية ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى ترجع الى الخمسينات • غير أن بعض التطورات الأخيرة في السياسة الفضائية للولايات المتحدة والاستحداث المتسارع للأسلحة الفضائية الناتج عن هذه التطورات ، تجعل مشكل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ملحا للغاية • واسمحوا لي ، قبل أن أختتم كلمتي ، بأن أبرز بعض هذه التطورات الأخيرة •

منحت الجوانب العسكرية صراحة ولأول مرة الأولوية في النشاط الفضائي للولايات المتحدة ، وذلك في خطاب الرئيس ريغان في ٤ تموز/ يوليه ١٩٨٢ • ويولي بوضوح المرسوم الرئاسي ذو الصلة ، الخاص بسياسة استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، الأولوية للأغراض العسكرية ، وقد استعمل زعماء الولايات المتحدة فيما مضى فنا خطابيا سلبيا لتغطية الجوانب العسكرية لسياستهم الفضائية • ولم يعد هذا الأمر غير ضرورى فحسب ، بل انه أصبح مستحيلا عمليا ، نظرا لأن الطبيعة العسكرية لبرامج الفضاء الخارجي الأخيرة جلية للغاية •

وينطبق هذا الأمر في المقام الأول على خطة الولايات المتحدة لانشاء شبكة دفاعية متمركزة في الفضاء • ونظرا لأنه تم الاعلان عن هذه الخطة في آذار/ مارس من السنة الماضية ، تم التفكير مليا في آثارها المحتملة، وخاصة فيما يتعلق بالمعاهدة السوفياتية الأمريكية لسنة ١٩٧٢ الخاصة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية • وقد تم التوصل بصورة اجماعية تقريبا الى أن استنباط مثل هذه الشبكة سيشكل انتهاكا صارخا للمعاهدة ، وسمعت بعض الأصوات المخالفة من الولايات المتحدة طبعا ، وبالتالي ، واحالة الى الخطة ، قال المتحدث باسم البيت الأبيض ، السيد لارى سبيكس : " يمكن للمرء أن يقطع شوطا كبيرا في البحث والتطوير دون أن يناقض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية " ، واننا لنرغب في أن يوضح لنا وفد الولايات المتحدة ما يعني بعبارة " شوطا كبيرا " وكيف يمكن أن يتلاءم ذلك مع المادة الخامسة من المعاهدة • ويجدر أيضا ملاحظة أن هذه المعاهدة ، حسبما علمنا ، غير محددة المدة •

وهناك ظاهرة أخرى تبعث على القلق وهي تطبيق ما يسمى بسياسة المساومات• ففي السنة الماضية ، ذكر تقرير مشترك بين الوكالات في الولايات المتحدة بعد عدة أشهر من الدراسات التي قام بها العلماء ومحللو السياسة ، ان ابراز تكنولوجيا الولايات المتحدة سيعزز المواقف العسكرية و" المواقف التفاوضية " • ولنا تجربة محزنة مع مثل هذا المنهج الذى يظهر أن جميع أنواع المساومات قد عملت جميعها كحافز ومنشط لسباق التسلح فقط • وقد أدت هذه المساومات دائما الى تصعيد نوعي جديد في سباق التسلح رغم الحقيقة الواضحة التي تظهر أنه لا يمكن لأى طرف من الطرفين ، أن يحقق تفوقا دائما في تكنولوجيا الأسلحة • ويمكن المقارنة هنا بمشكل القذائف ذات الرؤوس الحربية المتعددة فردية التوجيه • فقد قال السيد هنرى كيسنجر في السنة الماضية : " كم أود أن أكون قد تأملت في آثار عالم مليء بالقذائف ذات الرؤوس الحربية المتعددة فردية التوجيه " •

ومنذ بضعة أيام فقط ، أى من ٨ الى ١١ آذار/ مارس ، انعقدت لجنة نزع السلاح التابعة للاتحاد العالمي للمشتغلين بالعلوم في براغ • وخلص علماء بارزون من خمسة بلدان اشتراكية وكذلك من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والدانمرك وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، في بيانهم المشترك ، الى أن " قرار الولايات المتحدة للشروع في برنامج بحوث وتطوير مكثف لاضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي قد أدخل عاملا نوعيا في سباق التسلح "، ونادى العلماء بفرض "تحديد على تجربة ونشر الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية والأسلحة الفضائية الأخرى ، ووضع سياسة لعدم استعمال القوة في الفضاء الخارجي وانطلاقا منه الى الأرض " • فلنسمع بمزيد من العناية الرأى غير المتحيز والخبير لعلماء من بلدان مختلفة ، حتى لا يواجه كوكبنا الأزرق الجميل — الذى يواجه مشاكل عديدة أكثر من اللازم — تهديدا جديدا كبيرا وغير محدود مثل الفضاء نفسه •

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر على كلمته •

وطبقا للقرار الذى اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٢٤٩ ، أعطي الكلمة الآن الى ممثل فييت نام الموقر ، السفير نغويان ثوونغ •

<u>السيد نغويان ثوونغ</u> (جمهورية فييت نام الاشتراكية) (الكلمة بالفرنسية) : شكرا سيدى الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن اقدم تعازى بلدى ،

جمهورية فييت نام الاشتراكية وتعازى وفدى الخالصة الى جمهورية غينيا الشقيقة ، والى البلدان الافريقية الشقيقة لوفاة الرئيس أحمد سيكوتورى ، وهو شخصية بارزة في حركة عدم الانحياز وفي نضال الشعوب من أجل السلم والاستقلال الوطني والحرية والتقدم الاجتماعي •

سيدى الرئيس ، سوف أبدأ كلمتي بالاعراب لكم عن أحر تهاني اذ أرى في منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح ممثل بلد أقامت معه فييت نام منذ أمد بعيد علاقات صداقة وتعاون جيدة للغاية ، ومما من شك أن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساهم في تسيير أعمال هذه الدورة بصورة فعالة •

كما أود أن أشكر الرئيس والأمين العام وكذلك جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على اعطائي هذه الفرصة لأخاطب المؤتمر في جلسته العامة ، لأعرب له عن آرائنا فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية خاصة لبلدى • ان فييت نام ، اذ يطلب المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح كبلد غير عضو، لم ينطلق من اعتبارات سياسية أو ظرفية أو أنانية ، بل اهتدى بمصالح أمنه الخاص وكذلك بالمصالح الأوسع للقضية الكبيرة التي تنكب عليها هذه المؤسسة الموقرة ، أى تحقيق السلم الدولي من خلال نزع السلاح ، وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة للانسانية قاطبة وللحضارة الانسانية ، وهي عمل نبيل ومهمة عويصة لا يمكن لأى شعب أن ينصرف عنها • ان فييت نام يحقق هذه المشاركة بروح مسؤولية عالية وبجدية وبحسن استعداد بناء، واضعا دائما في اعتباره انسجام سير أعمال المؤتمر نفسه ونجاحها •

سيدى الرئيس ، ان وفدى سيسعى بهذه الروح لتقديم اسهامه المتواضع ، وانه ليؤكد لكم ولجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح تعاونه على قدم المساواة والصراحة المتبادلتين • يرجع اختيارى لأخاطب المؤتمر بشأن البند ٦ من جدول الأعمال ، كما أعلنه وفد فييت نام في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة المكرسة لمشكل نزع السلاح في عام ١٩٨٢ الى " أن جمهورية فييت نام الاشتراكية بلد غير حائز للأسلحة النووية وأنه كان ولا يزال ضحية تهديد خطير من بعض القوات الحائزة لهذه الأسلحة "، كما يرجع ذلك الى أن فييت نام يشعر نفسه دائما عنصرا متضامنا ونشطا ومسؤولا في الحركة الكبيرة التي تقوم بها الشعوب المناضلة من أجل السلم والاستقلال الوطني والأمن الدولي •

ان سياسة الامبريالية وخاصة خلال السنوات الأخيرة قد أدت الى حد كبير الى تفاقم خطر الابادة النووية ، وهي تطرح أكثر من أى وقت مضى المهمة الرئيسية للوقت الحالي بالنسبة للانسانية قاطبة وهي منع نشوب حرب نووية على المستوى العالمي • ومن ناحية أخرى ، تكثف السياسة الامبريالية وتضاعف تدخلاتها المسلحة في مناطق عديدة في العالم • وأظهرت العقود الأربعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أكبر الامكانيات لصيانة السلم الدولي ، ولكنها شهدت أيضا حروبا عديدة تسمى محلية لا تقل فتكا عن الحرب العالمية الثانية • وفي هذا السياق ، فان التهديد باستعمال السلاح النووى في هذه الحروب المسماة محلية ليس ضربا من ضروب الخيال • فنحن نتذكر أن خبراء الخطط الحربية الاستراتيجية قد عرضوا في حربي الهند الصينية خططا لاستعمال القنبلة النووية أو أسلحة نووية تكتيكية سنة ١٩٥٤ لتحرير ديان بيان فو ، لتصعيد الحرب ولتحقيق النصر في الستينات ، ولحسن الحظ لم تتبع هذه الخطط • ان حقيقة أن بعض الأوساط الامبريالية المعنية تشجيع فيها حاليا النظريات المسماة بمقبولية الحرب النووية والحرب النووية المحدودة والحرب النووية الزاحفة وواقع الشروع في صنع أسلحة نووية " حسب القياس " في بلدان معينة معدة تماما لمتطلبات الحرب المسماة محدودة، وواقع أن السلاح النووى قد وضع ، بمعرفة مختلفة الدرجات

في متناول بعض الحلفاء الذين يسمون استراتيجيين مثل اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا وغيرها من طالبي هذه الأسلحة ...، كل هذه الحقائق تظهر أن مسألة الترتيبات الدولية من أجل ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مسألة معاصرة أكثر من أى وقت مضى • ويزيد من المخاوف وزع قذائف متوسطة المدى في أوروبا، اذ أن هذه القذائف المنشورة مثلا في جزيرة معينة في البحر الأبيض المتوسط وتابعة لأحد بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، موجهة على ما يقال الى جنوب الاتحاد السوفياتي، ولكن من يمكن أن يضمن لنا أن وجهتها لن تحول في طرفة عين ضد أحد البلدان المستقلة وطنيا في البلقان أو في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا ؟

ينبغي أن نضيف أنه من خلال المنطق المتأصل في التصاعد الذى يقوده رجال دولة تنعدم لديهم المسؤولية ، فان الخطر من أن يؤدى استعمال السلاح النووى في مثل هذه الحروب المحلية ، الى حرب أكثر انتشارا هو خطر لا يزال كبيرا جدا ويصعب التنبؤ به دون شك •ولذلك فان رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز قد أعادوا في القمة السابعة المنعقدة في نيودلهي " التذكير بطلبهم أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بضمان عدم تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالسلاح النووى أو مهاجمتها به "، كما أن قرارات دورة الجمعية العامة الثامنة والثلاثين للأمم المتحدة تعترف صراحة بالحاجة الى التخفيف من القلق المشروع الذى تشعر به الدول بخصوص ضمان الأمن الدائم لشعوبها ، كما أن استقلال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وسلامتها الاقليمية وسيادتها بحاجة الى ضمانات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما في ذلك استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها • وبنفس العبارات تقريبا ، يؤكد القراران ٣٨/٦٧ و ٣٨/٦٨ على ضرورة التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعّالة لهذا الغرض •

ان وفدى قد درس تقرير الفريق العامل المخصص (الوثيقة CD/SA/CRP.12) وقرأ باهتمام بيانات العديد من الوفود المتعلقة بهذا الموضوع و" ورقات العمل " التي قدمتها المجموعات المختلفة وخاصة الوثيقتين CD/SA/CRP.3 و CD/53 اللتين قدمتهما على التوالي باكستان وبلغاريا • وبعد هذا الاستعراض ، فان وفدى لا يستخف بالصعوبات التي لا يزال التغلب عليها ضروريا ، وازاء الحاجة المتزايدة والملحة لضمان أمن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، يحث وفدى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، على أن تبذل مزيدا من الجهود العاجلة وذلك من جملة أمور لتدارك هذا النقص في الادارة السياسية للبعض منها ، وهو نقص قد يكون حسب تقدير مجموعة الـ ٢١ العنصر الرئيسي للصعوبات الحالية •

وينبغي بذل هذه الجهود في اتجاهين حسب ما تقترحه القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين •

ويتمثل الاتجاه الأول — وهو الاتجاه الرئيسي — كما يوصي به القرار ٣٨/٦٧ في الفقرات ٤ و٥ و ٦ من المنطوق ، في أن مؤتمر نزع السلاح " يجب أن يواصل استكشاف الطرق والوسائل للتغلب على الصعوبات ... من أجل الوصول الى اتفاق مناسب " على شكل " صك دولي ذى طابع ملزم قانونيا " مثل " اتفاقية دولية " في هذا الصدد • ويبدو لي أن هناك عناصر تفاؤل لا تزال قائمة ، اذ كما يعلنه القرار وتقرير الفريق العامل نفسه ، أنه لا يوجد اعتراض، من ناحية المبدأ ، على فكرة اتفاقية دولية حول هذا الموضوع " وان تم تقديم " الدعم الدولي الواسع النطاق لعقد اتفاقية من هذا النوع • كما أن تقديم واعتماد مشروع قرار واحد (٣٨/٦٧) في الدورة الماضية للجمعية العامة بدلا من تقديم مشروعين متوازيين كما حصل في الدورة

السابقة لهو أمر مشجع • وتبدو آخر فقرات ديباجة القرار ٦٧/٣٨ وكأنها تقترح فكرة وهي أنه اذا ما تعين ضمان أمن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بأى طريقة ، " في البحث عن حل لمشكلة ضمانات الأمن ، ينبغي اعطاء الأولوية لمشاغل الأمن المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي لها ، بحكم عدم أخذها بالخيار النووى وعدم سماحها بوضع أسلحة نووية في اقاليمها ، كل الحق في أن تأمل في وجود ضمان لها في منتهى الفعالية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " • وتدخل جميع البلدان غير المنحازة تقريبا — ومن بينها فييت نام — ضمن هذه الفئة من البلدان •

وأعتقد أنه يمكننا بالتالي أن نتأمل في نظام كامل من ضمانات الأمن تستفيد منه البلدان المذكورة أعلاه ، وأن ننظر بالنسبة للبلدان الأخرى في نظام أدنى يتضمن بعض العناصر المركبة يعلق التمتع بها طالما وجدت على أقاليمها الخاصة أسلحة نووية تابعة لحلفائها أو لبلدان أخرى • ولن يكون هذا التنظيم متناقضا مع الرغبة في أن تضمن سلامة جميع البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، اذ أن البلدان التي تعرض أقاليمها لتخزين الأسلحة النووية ليست تماما بلدانا غير حائزة للأسلحة النووية ، فهي تمثل من ثم عناصر في الاستراتيجيات التي تواجه القوات الحائزة لهذه الأسلحة الواحدة ضد الأخرى ، كما أنها تمثل أيضا خطرا حقيقيا وان كان محتملا ، بالنسبة لجيرانها غير الحائزة حقا للأسلحة النووية • وأخيرا ، فاننا نرى أنه من الضرورى أن تشارك في التوقيع على الاتفاقية — حتى تصبح سارية المفعول — جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن •

وفي حين تتواصل الجهود من أجل هذه الاتفاقية أو بالأحرى من أجل " منهج يقبله الجميع ، يتمثل الاتجاه الثاني في أنه ينبغي النظر في جميع التدابير الأخرى الموازية أو المؤقتة التي من شأنها أن تساهم في هذه الجهود الرامية الى ابرام اتفاقية • وقد طرحت أفكار قيمة جدا خلال أعمال الفريق العامل ، وذكر بعضها في مختلف قرارات الجمعية العامة ذات الصلة •

فقبل كل شيء ، رحب القرار ٦٧/٣٨ مرة أخرى بالاعلانات الرسمية الصادرة عن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية ، واننا لنرحب بالخصوص بالتزام أعلى السلطات السياسية في الاتحاد السوفياتي بعدم البدء باستعمال هذه الأسلحة • ويشير القرار بحق الى أنه ، لو أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أخذت على نفسها التزامات بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ، لكان ذلك ، من الناحية العملية ، بمثابة حظر لاستعمال الأسلحة النووية ضد جميع الدول ، بما في ذلك جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفي نفس الاتجاه ، تطلب الفقرة ٥ من منطوق القرار ٨٠/٣٧ الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية اصدار اعلانات رسمية ذات مضامين متماثلة بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد مثل هذه الأسلحة في أراضيها ، وتوصي بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا مناسبا باعتماد هذه الاعلانات •

وهناك فكرة أخرى تتصل بالفكرة السابقة ، يمكن أن تستلهم من مبادرة الاتحاد السوفياتي الذى أعلن استعداده للالتزام بتعهد ملزم قانونيا لتقديم ضمانات أمن الى الدول الأوروبية الشمالية التي تؤيد فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة (رد الرئيس بريجنيف لاحدى المجلات الفنلندية بتاريخ ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨١) • ويمكن لهذا الضمان من الاتحاد السوفياتي أن يشمل بلدانا أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، سواء بشكل اتفاق متعدد الأطراف يكون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية طرفا فيه ، أو بشكل اتفاق ثنائي

بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكل بلد من البلدان التي تشكل هذه المنطقة • وفي خطاب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، السيد ك • أ • تشيرنينكو في ٢ آذار/ مارس الماضي الذى ألقاه أمام الناخبين ، اقترح السيد تشيرنينكو من جديد ، ضمن معايير سلوك القوات النووية : " عدم استعمال الأسلحة النووية أيا كانت الظروف ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أو التي لا توجد في أراضيها مثل هذه الأسلحة • واحترام مركز أى منطقة خالية من الأسلحة النووية تكون قد أنشئت بالفعل ، وتشجيع انشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في بقاع مختلفة من العالم " ، (الوثيقة CD/444 المؤرخة في ٦ آذار/ مارس ١٩٨٤) • وعلينا أن نأمل أن تتبع قوات أخرى حائزة للأسلحة النووية ، اتجاها مماثلا وأن تعتمد هذه المعايير • وحيث أن فييت نام بلد مجاور لجنوب آسيا وللمحيط الهندى ، فانه يؤيد جهود الهند وغيرها من البلدان غير المنحازة في المنطقة الرامية الى جعل المحيط الهندى والدول المجاورة منطقة سلم تخلى فيها الأسلحة النووية من جملة أمور • وعلينا أن نأمل أن تستجيب جميع القوات الحائزة للأسلحة النووية على نحو ايجابي لهذا الجهد الحميد الذى تبذله الهند والمفيد جدا لسلامة دول المنطقة وما حولها •

سيدى الرئيس ، من الواضح أن الضمان الايجابي ، بل المطلق للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال هذه الأسلحة والتهديد باستعمالها ، سينتج عن نزع سلاح نووى جذرى وشامل ، ولا يمكن أن يحل محل نزع السلاح النووى هذا أى تدابير تسمى تدابير ضمان السلبية • وبالتالي ، فان فييت نام ينضم الى جميع قواى السلم في العالم في النضال والجهود متعددة الأشكال المبذولة لمنع نشوب حرب نووية ولتحقيق نزع السلاح النووى في اطار رقابة فعالة • وفي الوقت الحالي ، يساند فييت نام ، لأمنه الخاص كبلد غير حائز للأسلحة النووية ولصالح السلم العالمي ، مقترحات البلدان غير المنحازة والبلدان الاشتراكية ، لتجميد الأسلحة النووية وللحظر المطلق لتجارب الأسلحة النووية ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جملة أمور • ونأمل بالخصوص أن تقبل جميع القوات الحائزة للأسلحة النووية دون تأخر ودون شروط ، التجميد الذى ما انفك الرأى العام يحث عليه ، وان تنضم الى العمل القوتان اللتان لا تزالا مترددتين بهدف حظر جميع أشكال تجارب الأسلحة النووية الأخرى حظرا كاملا •

سيدى الرئيس ، ان وفدى يشكركم ويشكر المؤتمر على اهتمامكم بالاصغاء الى كلمتي المتواضعة • وقد تنقص فييت نام التجربة ، غير أنه لا يفتقر الى الادارة والى روح المسؤولية • وقد تمكن وفدى في السنة الماضية من أن يعرض على لجنة نزع السلاح نتائج ندوة مدينة هوشي منه ، الخاصة بآثار استعمال المواد المسقطه لأوراق الشجر خلال حرب الهند الصينية الثانية •

وسيعلن وفدى عن قريب وفي تاريخ ملائم ، عن رغبته في مخاطبة المؤتمر بشأن مشكل آخر يهمنا ألا وهو برنامج نزع السلاح الشامل ، الذى يتضمن ، من جملة أمور ، انشاء منطقة سلم في جنوب شرقي آسيا ، وذلك من خلال الجهود المتضافرة بين جميع بلدان المنطقة •

ولن يدخر وفدى جهوده المثابرة بهدف تحسين وتوسيع مشاركته في أعمال محفلنا التفاوضي ذى الأهمية البالغة بالنسبة لمستقبل الانسانية • وقد قدم فييت نام ترشيحه في حالة ما اذا قرر المؤتمر زيادة عدد أعضائه • ويجدد وفدى الاعراب عن امتنانه للمؤتمر ولجميع الأعضاء الذين يمنحوه تفهمهم ودعمهم وتشجيعهم •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل فييت نام الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئيس، والآن أعطي الكلمة الى ممثل ايطاليا الموقر، السفير أليسي •

السيد أليسي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : شكرا سيدى الرئيس • أود بادئ ذى بدء أن اشرك وفدى — واني على يقين من أني أعرب أيضا عن مشاعر الأعضاء الآخرين في المجموعة الغربية — في عبارات التعازى التي تم الاعراب عنها لوفاة الرئيس سيكوتورى • أن شخصية الفقيد والدور الذى لعبه على الساحة الدولية يجعلان من حداد غينيا والقارة الافريقية اليوم حداد مجتمع الأمم بأكمله أيضا • سيدى الرئيس، ان الصلات التاريخية والثقافية والودية التي يرجع عهدها الى آلاف السنين والتي تربط بين البلد الذى تمثلونه بكل كرامة وبين بلدى، تدفعني الى مخاطبتكم بحماس خاص • واود أن أعرب لكم عن تقدير وفدى للطريقة اللبقة والفعالة التي سيرتم بها أعمالنا وللجهود الدائبة التي تبذلوها لتقدم أعمالنا • وأود في نفس الوقت أن أحيي مرة أخرى سلفكم السفير توربانسكي الذى يرجع له الفضل في ضمان بداية بناءة ومبشرة لدورتنا الحالية •

انني أنوى تخصيص كلمتي اليوم لمشكل توليه حكومتي أهمية خاصة • وأني اشير الى مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

واني لأعرب عن أسفي الشديد لأن البند ٥ من جدول أعمالنا لا يزال يفتقر الى اطار عمل يمكن من اجراء مناقشات جوهرية منظمة، رغم كل الجهود الشخصية التي بذلتموها •

وفي تلك الأثناء، ليس لنا أى خيار سوى استعمال الجلسات العامة لمواصلة تبادل وجهات النظر • ولا أرغب اليوم في الاطناب بشأن المسائل المتعلقة بانشاء هيئة فرعية، ذلك أن الاجتماعات غير الرسمية والمشاورات التي قمتم بها قد وفرت لوفدى فرصة الاعراب عن وجهة نظره بشأن هذا الموضوع بما فيه الكفاية • غير أني أرغب بدل ذلك الاعراب عن بعض الافكار بشأن جوهر المسائل التي سيكون علينا النظر فيها في اطار البند ٥ •

اني اعتقد أنه يوجد اتفاق على أساس أنه ينبغي، عند انشاء الهيئة الفرعية، أن تكون المناقشات التي يتعين علينا القيام بها مناقشات ذات صبغة عامة • وينبغي اذا أن تكون مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موضع دراسة متعمقة بشأن جميع نواحيها، دون شروط مسبقة ودون قيود •

وغني عن البيان أنه يجب القيام بهذه العملية بطريقة منطقية، ويرى وفدى أن الاتفاقات الدولية ذات الصلة، سواء أكانت متعددة الأطراف أو ثنائية، يمكن أن تمثل نقطة بداية مفيدة •

وفي الكلمة التي ألقاها الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي في ٢٢ آذار/ مارس الماضي، رأى الممثل أن مثل هذه المقترحات لا يمكن أن تكون الا وسيلة لبقة لتفادى اجراء مفاوضات حقيقية •

اني أرى في هذه المقترحات، بتواضع أكبر، اقتراحات رشيدة تهدف الى الشروع في عملنا الجوهرى دون مزيد من التأخير • فتحليل الاتفاقات السارية يمثل نقطة بداية، واني لا أدعي أن هذه النقطة هي الوحيدة، غير أنه يبدو لي من المنطقي أن نبدأ أعمالنا بدراسة ما يوجد اذا ما أردنا مناقشة ما ينبغي اضافته • ومن شأن هذه الخطوة الأخيرة أن تساعدنا على تحديد المسائل المختلفة المرتبطة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وأن تمكننا من جهة أخرى من بحث أوجه قصور النظام القانوني القائم، وبالتالي يمكننا أن نقرر التدابير التي يجب اتخاذها لتدارك هذا النقص •

ان أى تقدم في هذا الميدان، مهما كانت اهميته بالنسبة للأمن والاستقرار الدوليين، يتطلب قرارات جوهرية صعبة ومعقدة من طرف حكوماتنا • ولا يزال وفدى مقتنعا بالضرورة الملحة لهذا المشكل، وهو لا يزال يعتبر نفسه مرتبطا بالفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية الذى قدم وفدى صيغتها لتوافق عليها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • كما يدرك وفدى أيضا انه لا يمكن اتخاذ هذه القرارات الا على أساس عمل تحضيرى متعمق، يوضح جميع المعطيات والحلول الممكنة •

وقد يمثل تجميع مقتطفات الاتفاقات ذات الصلة، سواء أكانت متعددة الأطراف أو ثنائية، أساسا وثائقيا للعمل الذى أشرت اليه • وألاحظ من جهة أخرى أن الوثيقتين اللتين قدمتهما كندا (CD/320) وفرنسا (CD/375) تتضمنان قائمة بمثل هذه الاتفاقات الى جانب تعليقات ذات صبغة أولية • كما أن الكلمة التي ألقاها ممثل السويد الموقر، السفير ايكوس، في ٢٢ آذار/ مارس الماضي تتعلق كثيرا بنفس المشاكل وتوضح سلسلة من المسائل الرئيسية المتعلقة بتفسير الاتفاقات السارية وتطبيقها •

ومن شأن تحليل هذه الاتفاقات أن يكون مفيدا فيما يتعلق بمشروع المعاهدة الذى قدمه وفد الاتحاد السوفياتي في الوثيقة CD/476 والذى يشير اليه اليوم مندوب تشيكوسلوفاكيا الموقر • ويتعلق عنوان المعاهدة وكذلك ديباجتها ومادتها الأولى الخاصة بحظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض • وأرى أنه من الضرورى أن ندرس قبل ذلك الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وآثارها على الأنشطة التي تجرى في الفضاء الخارجي • ومن جهة أخرى، تتناول أحكام أخرى من مشروع المعاهدة هذا — وخاصة بعض الفقرات الفرعية من المادة ٢ — مسائل تغطيها بالفعل — جزئيا على الأقل — معاهدات سارية أخرى • ومن المفيد هنا أيضا أن تجرى دراسة أولية لتلك الصكوك •

لا يزال وفدى مستعدا لتقديم تعليقات مفصلة بشأن مشروع المعاهدة السوفياتي في الاطار الملائم وفي الوقت المناسب • كما يعطينا عرض المشروع الذى قدمه الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي أثناء الجلسة العامة عناصر أخرى يجدر التفكير فيها، وسأقتصر هنا على الاحاطة علما بالاستعداد لتصور تدابير تحقق اضافية •

ان المعاهدة الخاصة بالمبادئ التي تحكم أنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستعماله، التي دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٧، هي دون شك أهم معاهدة ضمن هذه الاتفاقات، فبالاضافة الى كونها موقعة من عدد كبير من الدول، تتضمن المعاهدة حسب الرأى العام المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام في مجال الفضاء • وهذه المعاهدة هامة نظرا لحظر بعض الأمور المحددة التي تفرضها (وخاصة في الفقرة الأولى من المادة الرابعة) ونظرا للمبادئ التي تنص عليها، والتي تذكر بها (في الديباجة بالخصوص) • غير أنه من الواضح أن هذه المعاهدة تكشف عن " صمت " و " ثغرات " تبقي للدول على مجال واسع من الحريات•

ان هذه الحرية هي أساس بعض الاتفاقات المعينة اللاحقة التي تعنى أيضا باستخدام الفضاء شأنها في ذلك شأن الاتفاقات الثنائية الأمريكية السوفياتية المبرمة في اطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية •

وقد تم في الماضي وفي مرات عديدة اقتراح فكرة وضع قانون للفضاء يتجه نحو تحقيق نوع من نزع السلاح في الفضاء أو جعله ميدانا محرما • وقد أثرنا بأنفسنا مسألة استعراض معاهدة الفضاء في سنة ١٩٦٨ (القرار A/7221 المؤرخ في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨) • ويجدر التذكير بأن المعاهدة لا تتضمن أحكام لاستعراضها بصورة دورية • وقدمنا فيما بعد مشروع بروتوكول اضافي يرمي الى توسيع نطاق تطبيق معاهدة سنة ١٩٦٧ (الوثيقتان A/AC.187/97 المؤرخة في ١ شباط / فبراير و CD/9 المؤرخة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩) •

وينبغي الاعتراف بأن هذا الطريق لم يكن مبشرا بالخير • ويبدو أنه قد مضى العهد الذى كان بامكان رئيس دولة عظمى أن يقترح فيه، كما حدث في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن تطبق المبادئ الموضوعة بشأن منطقة القطب الجنوبي على الفضاء الخارجي •

ان المميزات الخاصة للبيئة الفضائية وسرعة التقدم التكنولوجي المحرز في هذا المجال وطبيعة الكواكب الفضائية متعددة الأشكال والتداخل القديم ، الذى لم يعد من الممكن عكس اتجاهه ، بين الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء ، تجعل من الصعب اللجوء الى صيغ أو الى مفاهيم وجدت تطبيقا في مجالات أخرى • فالنقل المجرد والبسيط الى الفضاء لمفاهيم مثل " العمل العدائي " و" تدابير ذات طابع عسكرى " و" جهاز هجومي أو دفاعي" و"أغراض سلمية خالصة " وغيرها من المفاهيم تصطدم بواقع لا يمكن تصنيفه بوضوح • وتؤكد هذا الوضع التفسيرات المتباينة التي تعطيها القوى الفضائية نفسها لهذه المفاهيم وكذلك الغموض الذى يغلف شرعية بعض الأنشطة المعينة التي تجرى في الفضاء • وقد يبدو لي من المفيد جدا أن نتمكن من تسجيل مواقف الوفود المختلفة بشأن هذه المسائل الجوهرية ومن توضيحها بقدر المستطاع • وفي هذا الصدد، تتضمن وثيقة العمل التي قدمتها فرنسا (CD/375) ، في قسمها الثالث ، مجموعة من المسائل ذات الصلة والحساسة التي يجدر التعمق فيها •

ولكي نأخذ هذا التطور بالاعتبار ، رأينا من المستحسن أن نستخدم منهجا آخر : ففي سنة ١٩٨١ وفي الجمعية العامة ، شاركت ايطاليا في تقديم القرار ٣٦/٩٧ جيم • ويشجع هذا القرار ، مثل القرار الذى شاركت في تقديمه ايطاليا في السنة التالية ، على انتهاج منهج تدريجي يركز على ضرورة ضمان حصانة التوابع الاصطناعية وحظر الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية قبل كل شيء •

وحتى وان نظرنا الى المسألة من هذا المنظور ، فان دراسة الصكوك القانونية المعمول بها تبقى عملية ضرورية • وعلى سبيل المثال، يمكن أن نذكر مسألة العلاقات بين اتفاق محتمل بشأن الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية — مهما كان مضمونه — ومعاهدة الفضاء لسنة ١٩٦٧، وبالاضافة الى الالتزام الأساسي الذى يقتضي أن تجرى أنشطة استكشاف الفضاء واستخدامه " وفقا للقانون الدولي " • فان أهم بند في هذا الصدد هو المادة التاسعة من هذه المعاهدة • وهذه المادة ، التي تنص على اجراء مشاورات دولية ملائمة في حالة وجود أنشطة فضائية من شأنها أن تحدث ازعاجا محتمل الاضرار بالآخرين تبدو لي أنها تقدم أساسا للجهود التي يجب علينا أن نبذلها •

وتغطي اتفاقات أخرى ، الى حد ما ، أعمال التداخل ضد التوابع الاصطناعية •

وتتوخى المادة الثالثة من الاتفاق الثنائي الخاص بتدابير تخفيض خطر اندلاع حرب نووية (١٩٧١) ، من جملة أمور ، حالات التداخل في شبكات الانذار السريع عندما ينشأ خطر اندلاع حرب نووية • وتمثل التوابع الاصطناعية بالطبع جزءا من شبكات الانذار السريع • وبالاضافة الى ذلك، يمكن أن نعتبر أنه يمكن بالطريقة نفسها الاستناد الى الاتفاق الثنائي لسنة ١٩٧٣ الخاص بمنع نشوب حرب نووية • وتنص اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية أيضا على وضع حدود لاحقة على أنشطة التداخل مع التوابع الاصطناعية : ففي مجال التحقق ، يعتمد الطرفان في هذه الاتفاقات على " الطرق التقنية الوطنية " وهو مفهوم له صبغة عامة يشمل مجموعة من المناهج لجمع البيانات ويشمل ، في اطار اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، التوابع الاصطناعية الاستكشافية • وبالاضافة الى ذلك ، يتعهد الطرفان بعدم اللجوء الى تدابير استتار من شأنها أن تعوق التحقق من تطبيق هذه الاتفاقات ، بما في ذلك بالطبع التحقق انطلاقا من الفضاء •

ونتيجة للاتفاقات الثنائية ، تتمتع التوابع الاصطناعية بموارد للحماية القانونية • وتتمثل مهمتنا الرئيسية ، في هذا الصدد ، في دراسة مضمون وحدود هذه الحماية ، حتى نتمكن فيما بعد من دراسة طريقة توسيعها لتشمل عدم التداخل في الوسائل الوطنية للتحقق ولتعميم هذه الحماية •

تفصل ١٦ سنة بيننا وبين سنة ٢٠٠٠ ، وقد تكون للاجابات التي سنعطيها للتحدى الذى تمثله مهمة تحديد الأسلحة في الفضاء آثار جدية على كيفية دخول الانسانية القرن المقبل • وقد قيل أن تحديد الأسلحة الفضائية سيكون المشكل رقم ١ لنزع السلاح في القرن الحادى والعشرين • ويمكننا أن نتساءل اذا لم يكن هذا المشكل هو المشكل رقم ١ حاليا •

الرئيس : أشكر ممثل ايطاليا الموقر على كلمته وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى الرئيس ، وقد تأثرت للاشارات الحارة الى التاريخ العريق المشترك بين رومانيا وايطاليا • والآن أعطي الكلمة الى ممثل الأرجنتين الموقر ، السفير كاراساليس •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : شكرا سيدى الرئيس • أود بادئ ذى بدء أن أشرك وفدى في نعي الرئيس سيكوتورى هذا الصباح • ومنذ أكثر من ١٠ سنين ، أتيحت لي فرصة التعرفة شخصيا على هذا القائد الافريقي الفذ ، عندما أقمت بضعة أيام في جمهورية غينيا خلال مهمة عهد بها الي مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة • وفي تلك المناسبة ، وخلال جلسات عمل مختلفة ، تمكنت مباشرة من تقدير شخصية الرئيس سيكو تورى وانشغاله العميق بمسألة رفاه شعبه وتنميته • وقد علمت هذا اليوم بوفاته المبكرة ببالغ الأسف •

وباسم الوفد الأرجنتيني ، أضم صوتي الى التعازى التي أعرب عنها لحكومة وشعب جمهورية غينيا وكذلك لأسرة القائد البارز الراحل •

جرت العادة في مداولاتنا أن نبدأ بياناتنا ببضع كلمات تحية موجهة الى الرئيس الحالي السفير داتكو • وفي الوضع الحالي ، فان هذه التحية لها ما يبررها الى أقصى درجة • فان جميعنا ، ودون استثناء ، يشهد بجهوده اليومية والدائبة لتنشيط أعمال مؤتمرنا • ونأمل أن تكلل جهوده بالنجاح ، واني أهنئه بصدق على الاخلاص والفعالية اللذين تحلى بهما للاضطلاع بمهامه الهامة •

وقد لا يكون من الانصاف ألا نذكر في هذه المقدمة العمل البارع والفعّال الذى أنجزه سلفه الموقر السفير توربانسكي ، الذى أعرب له عن عرفاني بالجميل وقد لا يكون من الانصاف أيضا

أن ننسى الجهود المثمرة والمطولة التي اضطلع بها السفير موريلي باندو ، الذى نعرب له عن ودنا وعن أملنا في مشاهدته في القريب العاجل •

خصص مؤتمر نزع السلاح في الأسبوع الماضي وطبقا لبرنامج عمل الجزء الربيعي لدورة المؤتمر ، جلستين عامتين لدراسة البند ٥ من جدول أعماله المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " •

وتمثلت حصيلة هاتين الجلستين العامتين في بعض الكلمات المفيدة حقا والقيمة والتي كانت مع ذلك قليلة جدا في عددها • وأضيفت الى هذه الكلمات هذا الصباح ، كلمتا السفيرين الموقرين لكل من تشيكوسلوفاكيا وايطاليا • وذلك لا يغير من حقيقة أن هذه الممارسة تتكرر بأسلوب مماثل منذ بداية ١٩٨٢ ، عندما قررت بنفس المميزات لجنة نزع السلاح أن تدرج في جدول أعمالها مسألة الاستعمال العسكرى للفضاء الخارجي •

ويصح لنا أن نتساءل عما اذا كانت هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح ، أى مؤتمر نزع السلاح ، تضطلع ولو من بعيد بمهامها اذا كانت تكتفي بتخصيص أسبوعين بالكاد سنويا ، أى أربع جلسات سنويا ـ وأكرر أربع جلسات سنويا ـ لدراسة مشكل له نطاق والحاح عالميين معترف بهما • ان الاجابة على هذا السؤال لا تثير أى شك • وبالتالي يمكن لنا شرعيا التأكيد بأنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتمادى على هذه الحال أكثر مما حصل ، دون المساس بسمعته وبمهمته ، بل دون المساس بوجوده •

ويجب ألا ننسى أن لجنة نزع السلاح قد قبلت سنة ١٩٨٢ أن تدرج في جدول أعمالها ـ وليس دون صعوبة في الواقع ـ البند ٥ الحالي ، وذلك استجابة للانشغال العميق الذى يشعر به المجتمع الدولي والذى ظهر في قرارى الجمعية العامة ٣٦/٩٧ جيم و٣٦/٩٩ المؤرخين في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ • وقبل ذلك ببضعة سنوات ، اعترفت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، في الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية ، بالحاجة الضمنية لاتخاذ " مزيد من التدابير " وعقد " مفاوضات دولية مناسبة " ـ وأشدد على عبارة " مفاوضات ـ للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي " •

اني لا أنوى سرد جميع التدابير التي اتخذها المجمع الدولي للسعي الى تنظيم استخدام الفضاء الخارجي منذ أن شكل اطلاق أول صاروخ ، سنة ١٩٥٧ ، بداية عهد الفضاء • ومن جهة أخرى ، فان الكلمة الرائعة التي ألقاها السفير أيكوس يوم ٢٢ آذار / مارس تمثل ملخصا مفيدا جدا للصكوك التي تم التفاوض بشأنها بخصوص هذه المسألة •

غير أنه يجدر الاعتراف بأن هذه الصكوك غير كافية • والا فانه لن يكون هناك أى مغزى لمختلف القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة كل سنة بتأييد من كافة المجموعات •

ومنذ بضعة سنوات ، يلاحظ رجال القانون بقلق متزايد وجود فجوات في التنظيم القانوني للفضاء ، ويتزايد هذا القلق كلما تكثفت العمليات الفضائية للقوتين العظميين التي توجد حاليا اما في طور الدراسة أو في طور التخطيط والاعداد وحتى في طور التنفيذ •

وليس من السهل لمن يفكر في أن الأنشطة الفضائية لا تزال تنتمي الى الخيال العلمي ، أن يدرك مدى التحدى من جميع نواحيه وبجميع آثاره • ومهما كان الحكم الذى يمكن لنا أن

نطلقه على البيانات والآفاق التي يفتحها الخطاب الذى ألقاه الرئيس ريغان يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٣ الذى كثيرا ما يستشهد به ، فما من شك أن هذا الخطاب أثار الاهتمام ، وأضيف أنه أثار انشغال قطاعات كبيرة من الرأى العام العالمي بشأن مسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة لمستقبلها والتي لم تتجاوز الى الآن اطار المجلات والمؤسسات المتخصصة •

ومنذ ذلك الحين ، تكاثرت البيانات الكتابية والشفوية بشأن احتمال استعمال الفضاء حربيا ، وأقل ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن هذه البيانات تشير الى وضع يبعث على الذعر • وتبدو الحروب المقبلة وهي تقترب منا بسرعة مذهلة •

ان حدوث سباق تسلح في الفضاء أمر واقع اليوم • وما من أحد يمكنه منطقيا أن يتشكك في هذا الأمر المؤكد وأن يتذرع بالجهل ، اذ توجد وثائق غزيرة بشأن هذه المسألة • وتظهر مجرد نظرة للمقالات والمنشورات التي تصدر بوتيرة متزايدة أن الجميع يتفقون على الاعتراف بالأنشطة الجنونية التي تقوم بها القوتان العظميان والتي تتجاوز كثيرا ما تظهره عناوين الصحف • وتذهل المبالغ المخصصة للبحوث وللتحضيرات بحجمها وتبعث على القلق نتيجة لأهدافها الحربية ، في آخر المطاف ، وتثبط العزائم اذا ما قورنت بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية اليومية التي لا تزال غير مؤمنة •

ومنذ بعض الوقت ، تتجاوز الميزانية المخصصة للأنشطة الفضائية لوزارة الدفاع الأمريكية ميزانية وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ، ويميل هذا التفاوت الى الاتساع • بل يقدر أن ربع ميزانية وكالة " ناسا " نفسها ، على الأقل ، له تطبيقات عسكرية • أما المعلومات المتوفرة لدينا بشأن انفاق القوة العظمى الأخرى فهي قليلة جدا ، كالعادة ، غير أنه يجوز لنا أن نفترض أنها بنفس الحجم الهائل أيضا •

وبصورة عامة ، فان مختلف الأنشطة المبرمجة والجارى تنفيذها تشمل نفس المشاريع ، أى شبكات توابع اصطناعية مختلفة الأنواع (تطلق من الأرض أو من طائرة من طراز ف — ١٥ وتوابع اصطناعية مدمرة ذات خصائص مختلفة ، واستخدام المكوك الفضائي لأغراض عسكرية ، ووضع أشعة لازر وحزم الجزيئات وشبكات الدفاع ضد القذائف وغيرها من الشبكات الأخرى • وتتم محاولة تبويب مختلف أنواع الأسلحة الفضائية أى أسلحة مباشرة تقليدية وغير تقليدية ، وأسلحة غير مباشرة تستخدم لأغراض اعلامية أو حربية — ويمكن لكل فئة من هذه الفئات أن تنقسم الى فئات فرعية •

ولن أقدم وصفا ، حتى وان كان موجزا ، لكل ما يصنع في الوقت الحاضر ، أى الآن ، وكل ما سينجز في المستقبل القريب • واني أكرر أن المعلومات الخاصة بهذا الموضوع قد تجاوزت بعد اطار المجلات المتخصصة لتجد مكانها في المجلات السياسية الدولية بل وحتى في الصحافة اليومية • بل لقد كانت هناك حالات استخدم فيها الفضاء لأغراض عسكرية تتصل اتصالا مباشرا ببلدى نفسه •

وازاء هذه الصورة وهذا الواقع ، توجد امكانيتان وهما اما أن جميع هذه الأنشطة تتم بانتهاك الاتفاقات متعددة الأطراف أو الثنائية الموجودة في هذا المجال أو أن هذه الصكوك الدولية غير كافية اطلاقا لتحول دون حدوث سباق تسلح في الفضاء •

اننا نود الاعتقاد ان الامكانية الأولى ليست هي الصحيحة ، وبالتالي تبقى الامكانية الثانية ، وهي أن الاتفاقات الدولية التي تنظم الأنشطة الفضائية غير كافية وتمثل ثغرات وأوجه

نقص عديدة لا مناص من سدها اذا ما كنا مخلصين في رغبتنا لتخصيص الفضاء الخارجي لاستخدامات سلمية بحتة ولصالح الانسانية •

ان أي تحليل للصكوك المعمول بها وحتى الصكوك التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ ، يظهر بوضوح ، فعلا ، أن هذه الصكوك ليست كاملة وهي تبقي جانبا أنشطة عديدة ذات طابع خطير — ولعل ذلك يرجع الى أن التقدم التكنولوجي الذى يفسح المجال اليوم أمام آفاق واسعة لم يكن موجودا عند صياغة هذه الصكوك •

ان ما يبعث على الذعر أكثر من ذلك هو أن بعض المفاهيم المعينة الأساسية المنصوص عليها في بعض المعاهدات السارية المفعول تفسر تفسيرات متباينة • والى الآن ، لم يكن ذلك ملموسا نظرا لأن هذه المعاهدات لا تطبق الا منذ وقت قصير نسبيا ونظرا لأن عدد الدول الموجودة في الفضاء محدود جدا • غير أن تكثيف سباق التسلح في الفضاء يسمح بالتفكير بأن هذا الغموض القانوني لن يدوم وقتا طويلا •

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة • ففكرة " استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية " نفسها تكتسي معنى مختلفا بالنسبة للمعنيين الرئيسيين بالأمر • فيدعي بعضهم أن العبارة مرادفة لاستخدام الفضاء لأغراض " غير عسكرية " ، على غرار احكام معاهدة منطقة القطب الجنوبي التي تنص صراحة على استثناء واحد للسماح باستخدام رجال الجيش في البحوث العلمية (المادتان ١ و ٢) • وتجدر الاشارة الى أن معاهدة سنة ١٩٦٧ الخاصة بالفضاء الخارجي تتضمن شرطا مماثلا (المادة الرابعة) ، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٧٩ الخاصة بالقمر (الفقرة ٤ من المادة ٣) •

وحسب تفسير آخر ، يجب فهم عبارة الاستخدام " لأغراض سلمية " على أنها " غير عدائية " — أى يجوز استخدام الفضاء لأغراض " دفاعية " ، بما في ذلك لأغراض " الردع " — وهو ما هو أخطر بكثير — بحجة أن حفظ الأمن يتم بهذه الطريقة • واذا تذكرنا الخطاب المشهور الذى ألقي في ٢٣ حزيران / يونيه ١٩٨٢ في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الذى أكد أن الأسلحة النووية هي خير ضامن لحفظ السلم ، يمكننا التصور بسهولة أن النتيجة المنطقية لهذه الفكرة ستتمثل في أن توسيع مذهب " الردع النووى " ليشمل الفضاء سيكون بمثابة ضمان لاستخدام الفضاء لأغراض سلمية خالصة •

ودون اللجوء الى هذه الآراء المتطرفة ، فان مجرد قبول امكانية وجود أسلحة " دفاعية " وليست " عدائية " في الفضاء يعني اعادة انشاء تفرع ثنائي في هذا الميدان ، ظهر فعلا أنه يستعصي حله •

ويتعلق مثل ثان لتباين التفسيرات التي ذكرتها منذ حين بعبارة " سلاح الدمار الشامل " التي تتصل بجوهر معاهدة سنة ١٩٦٧ • ولا يقتصر الأمر على أن بعض الأنشطة الفضائية الجارية لا تغطيها بوضوح أحكام هذه المعاهدة ، بل يبدو أن بعض الحكومات ليست لديها هي الأخرى فكرة واضحة عما هو محظور بالضبط ، علما بأن عبارة " سلاح الدمار الشامل " لا تكتسي نفس المعنى بالنسبة للجميع • وبالتالي ، تناقش مسألة معرفة ما اذا كانت أشعة اللازر أو الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية أسلحة دمار شامل أم لا • وقد تم الدفاع عن هذا الرأى •

ويجدر أيضا أن نتساءل عما اذا كان مفهوم " السلاح " نفسه يمثل مشاكل خاصة في اطار الفضاء الخارجي، نظرا للميزات المزدوجة ، السلمية والعسكرية ، التي تكتسيها الأحكام العملية أو التي يحتمل أن تكتسيها في هذا الميدان •

ان كل ما قلته حتى الآن ـ ويمكن حقا أن يقال أكثر من ذلك بكثير ـ يظهر في رأيي حقيقة لا يمكن انكارها وهي أن هناك أمورا كثيرة يمكن القيام بها في هذا المجال ويجب القيام بها في أقرب وقت ممكن • ولا يسع وفدي أن يقبل الحجة القائلة بأنه ينبغي أولا تحديد ما اذا كان من الضروري أن نفعل شيئا ما • فهذا الرأي لا يمكن الدفاع عنه فعلا • فيمكننا أن نتناقش بشأن نقطة البداية وليس بشأن ضرورة استئناف العمل الدولي في هذا الميدان دون أي تأخير •

وفي حين أننا نظل في حالة جمود لا مبرر لها ، يواصل العالم تقدمه ويواصل الواقع تحوله • فوتيرة العلم والتكنولوجيا حائدة أكثر فأكثر عن وتيرة المفاوضات ، وتبدو القرارات السياسية أنها تتبع وتيرة العلم والتكنولوجيا بدلا من اتباع وتيرة المفاوضات •

ان امكانية حدوث كارثة نووية تبدو الآن أكثر تهديدا وتتم المناداة بقلق بمنع نشوب حرب نووية • غير أنه اذا كان العالم اليوم يسوده في توازن وقتي قد يختل في أي لحظة ، فانه يمكن تصور ماذا ستكون عليه الحالة عندما تكتسح العالم شبكات أسلحة من جميع الأنواع ، بغض النظر عن وصفها بأنها دفاعية أو هجومية وبغض النظر عما اذا كانت للدمار الشامل أم لا • وستكون عوامل الاختلال قد تضاعفت وسيكون من الأوهام الصبيانية والمشؤومة في نفس الوقت أن نعتقد أن نشوب حرب في الفضاء لن يمس بكوكبنا • فسيتصرف المعنيون بالأمر انطلاقا من الأرض، وللسيطرة عليها بالذات يتم السعي الى السيطرة على الفضاء ، كما حصل فيما مضى عندما كان الهدف السيطرة على البحار للسيطرة على القارات •

ان وضع تنظيم قانوني محكم للسباق في الفضاء الخارجي يمثل ضرورة ملحة اليوم ليظل هذا السباق خاليا تماما من الآثار الحربية • وبناء على طلب الجمعية العامة ، اضطلع مؤتمر نزع السلاح بهذه المهمة بادراج هذه المسألة في جدول أعماله بتوافق الآراء • ويمثل المؤتمر هيئة تضم جميع الميزات المطلوبة للقيام بعمل فعال ومثمر ، وذلك بحكم كفاءته ومستوى اعضائه وحصيلة الخبرات المكتسبة خلال سنوات التفاوض بشأن الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح • ولم تستغل بعد المرونة التي يسمح بها النظام الداخلي كاملا ، وتوجد في رأيي صيغ ممكنة مختلفة من شأنها ان تسمح مثلا بتنظيم اجتماعات غير رسمية ذات صبغة ثنائية في اطار المؤتمر ، اذا اقتضى الأمر ، وذلك لتقدم سير أعمال المؤتمر • وتوجد فعلا مواد عمل وافرة بما في ذلك مشاريع المعاهدات التي تستحق أدق دراسة •

ان كل هذه الأمور ممكنة في هذا المؤتمر • وما عليه الا أن يقرر بداية الدراسة الجوهرية للمسألة المدرجة في جدول أعماله منذ سنتين •وليس من السر بمكان التصريح بأن أغلبية الوفود مستعدة منذ وقت طويل للقيام بهذه المهمة • وقد طلب ذلك مرة أخرى في القرار ٣٨/ ٧٠ للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، منذ بضعة أشهر ، بعدد أصوات استثنائي حقا •

انه لا يسعنا أن نؤخر هذا القرار أكثر مما أخرناه ، ولا ينبغي لنا ذلك • فلننشئ في النهاية هيئة لهذا الغرض ، ولتكن لجنة خاصة ، ولنعطيها ولاية ذات معنى وذات مضمون ملموس ، ولنشرع في العمل ، اذ أننا أضعنا وقتا طويلا •

الرئيس : أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئيس • وبهذه الكلمة ، حضرات المندوبين الموقرين ، ختمت قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة من مداولاتنا ؟ لا أرى أى وفد يرغب ذلك ، وبالتالي فاني أنوى الآن تعليق الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر ، بعد خمس دقائق ، للنظر في بعض المشاكل التنظيمية •

علقت الجلسة الساعة ١٢/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

أعرض الآن على المؤتمر ثلاثة مشاريع مقررات تتعلق بمشاركة البلدان غير الأعضاء في مناقشاتنا ، والتي تمثل موضوع ورقات العمل من رقم ١٢٢ الى رقم ١٢٤ • وسندرس مشاريع المقررات هذه على التوالي وحسب وصول الطلبات الأولية من كل بلد غير عضو • ويتعلق مشروع المقرر الأول بطلب الأكوادور ، وهو يرد في ورقة العمل رقم ١٢٣ (١) • واذا لم يكن هناك اعتراض ، فاني اعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا •

وقد تقرر ذلك

ووصل الطلب الثاني من الكاميرون ويرد مشروع المقرر المتصل به في ورقة العمل رقم ١٢٤ (٢) • واذا لم يكن هناك أى اعتراض ، فاني أعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا •

وقد تقرر ذلك

ووصل الطلب الثالث من اليمن الديمقراطية ويرد مشروع المقرر المتصل به في ورقة العمل رقم ١٢٢ (٣) • واذ لم يكن هناك أى اعتراض ، فاني اعتبر أن المؤتمر يعتمد مشروع المقرر هذا •

وقد تقرر ذلك

---

(١) " ردا على طلب الأكوادور (الوثائق CD/485 و CD/486 و CD/487) وطبقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، قرر المؤتمر ، في الوقت الحالي ، أن يدعو ممثل أكوادور للمشاركة، خلال سنة ١٩٨٤ في الجلسات العامة للمؤتمر وكذلك في أعمال الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٤ من جدول أعماله " •

(٢) " ردا على طلب الكاميرون (الوثيقتان CD/488 و CD/489) وطبقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، قرر المؤتمر، في الوقت الحالي ، أن يدعو ممثل الكاميرون للمشاركة ، خلال سنة ١٩٨٤ ، في الجلسات العامة للمؤتمر وكذلك في أعمال الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البند ٤ من جدول أعماله " •

(٣) " ردا على طلب اليمن الديمقراطية (الوثيقة CD/490) وطبقا للمواد من ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي، قرر المؤتمر، في الوقت الحالي ، أن يدعو ممثل اليمن الديمقراطية للمشاركة، خلال سنة ١٩٨٤ ، في الجلسات العامة للمؤتمر وكذلك في أعمال الهيئة الفرعية المنشأة في اطار البنود ٤ و ٦ و ٨ من جدول أعماله " •

انتهى بالتالي عملنا لهذا اليوم • واذا لم يكن هناك أى عضو آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة من أعمالنا ، فاني أعتزم رفع الجلسة العامة ، ولكن قبل ذلك أود أن أعلن أن الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح ستنعقد يوم الخميس ٢٩ آذار/ مارس ، الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

CD/PV.254
29 March 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الرابعة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ . داتكو (رومانيا)

GE.84-61287

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ر • م • تيمربايف
	السيد ج • ف• بردنيكوف
	السيد ف• ى• سكوموروخين
	السيد س• ق• كوبيش
	السيد ج • ف • انتسيفيروف
أثيوبيا	السيد ف • يوهانيس
الأرجنتين	السيد خ • كاراساليس
	السيد غارسيا موريتان
	السيد ر • فيللامبروزا
أستراليا	السيد ر • روو
	السيدة ج • كورتني
ألمانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد هـ • فيغنر
	السيد م • غردتس
	السيد و • أ • فون دن هاغن
	السيد ف • ايلبه
	السيد ج • بفيرشكه
أندونيسيا	السيد سوتووارد ويو
	السيد اندرجاتي
	السيد هاريوماتارام
ايران (جمهورية — الاسلامية)	السيد ن • ك • كامياب
	السيد ف • س • سرجاني
ايطاليا	السيد م • اليسي
	السيد م • بافيزى
	السيد ل • فيرارى برافو
	السيد ب • كابراس
باكستان	السيد ك • نياز
البرازيل	السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد دوباس
	السيد ج • م • نوارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابـــع)

بلغاريـــا	السيد ب • بوبتشيف
	السيد ك • براموف
	السيد ن • ميخائيلوف
بورمـــا	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو بي تيان تين
	السيد أو تان تون
بولنـــدا	السيد س• توربانسكي
	السيد ج •تشمبنسكي
	السيد س•تشيالوفيش
	السيد ت• ستروبواس
بـــيرو	السيد س• كاستيللو راميريز
تشيكوسلوفاكيـــا	السيد م • فيفودا
	السيد ج • ماتوسك
الجزائـــر	السيد أ • طفـــار
	السيد أ • بوبازين
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد ج • دمبسكي
	السيد هـ • تيليكه
رومانيـــا	السيد ا • داتكو
	السيد ت • ماليسكانو
	السيد أ • يونسكو
	السيد ب • بالوبو
	السيد أ• كريتـــو
	السيد أ• بوبسكو
زائـــير	السيد ا • ازاكي كابيا
سري لانكا	السيد ج • دهانابالا
	السيد هـ • م • ج • س • باليهاكارا
	السيد ب • كارياواسام
السويد	السيد ر • أكيوس
	السيدة أ • بونير
	السيد هـ • برغلوند
	السيدة أ • م • لاو
	السيد ل • أ • وينغرن
	السيد ج • لوندين
	السيدة أ • ثورسون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين	السيد تشيان جياد ونغ
	السيدة وانغ شووين
	السيد ليانغ دفنغ
	السيدة جي ييون
	السيد سوو كايمنغ
	السيد جيانغ زنكسي
	السيد تشانغ ويد ونغ
فرنسا	السيد ف • دى لا غورس
	السيد هـ • ريني
	السيد ج • مونتاسييه
فنزويلا	السيد أ • لويز أوليفر
	السيد ت • لا برادور
كندا	السيد ج • ر • سكينر
كوبا	السيد ب • نونيز موسكويرا
كينيا	
مصر	السيد س • الفرارجي
	السيد أ • حسن
	السيد أ • ماهر عباس
المغرب	السيد ع • الصقلي
	السيد أ • هلال
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيد ب • ماسيدو ريبا
	السيدة غونزاليس اى رينجرو
المملكة المتحدة	السيد ر • ا • ت • كرومارتي
	السيد ج • كوبر
	السيد د • أ • سلين
	السيد ج • ريتشاردز
	السيد ج • ف • غوردن
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد س • أو • بولد

الحاضرون في الجلسة (تابـع)

نيجيريـا	السيد ج • أ • أوبو
	السيد أو • اكيندیلي
	السيد ك • ب • اودیدیبیا
الهنـد	السيد م • دوبـي
	السيد س • ك • شارما
هنغاريـا	السيد د • ميستر
	السيد ف • غايـدا
	السيد ت • توث
هولنـدا	السيد ى • راماكـر
	السيد ز • ج • اكيرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ن • كلاين
	السيد ن • كاريرا
	السيدة ك • كريتنبورغر
	السيد ر • هورن
	السيد ر • نورمان
	السيد ب • كوردن
اليابان	السيد ر • ايماى
	السيد م • كونيشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ت • كاواكيتـا
	السيد ت • ايشيكورى
يوغوسلافيـا	السيد ك • فيداس
	السيد م • ميخايلوفيتش
	السيد د • مينيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام :	السيد ر • جاييـال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : افتتحت الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح • يتابع المؤتمر اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعماله ، المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " غير أنه يمكن لأى عضو يرغب في ذلك أن يثير أى موضوع يتعلق بأعمال المؤتمر ، وذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

لدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثل سرى لانكا ، وبورما ، ومصر ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية ايران الاسلامية ، ويوغوسلافيا • وقبل اعطاء الكلمة لممثل سرى لانكا الكريم ، السفير دانا بالا ، لتقديم الوثيقة CD/492 ، التي تم توزيعها توا ، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة اينغا ثورسون ، السفيرة ووكيلة الوزارة ، والتي كانت طيلة سنوات عدة رئيسة لوفد السويد • والنشاط الدؤوب والرائع للسيدة ثورسون لصالح نزع السلاح والسلم معروف ومقدر حق التقدير من الجميع • وأود أن أشكرها بالغ الشكر على الاهتمام الذى تبديه في اعمال مؤتمرنا •

أعطي الكلمة الآن لممثل سرى لانكا الكريم •

السيد دانابالا (سرى لانكا ، منسق مجموعة الـ ٢١) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدى الرئيس ، أود أولا أن أشرك وفد بلادى بالمشاعر الطيبة التي عبرتم عنها اذ أعلنتم عن ارتياحكم لوجود السيدة ثورسون بيننا هذا الصباح • سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أدلي ، باسم مجموعة الـ ٢١ ، ببيان مقتضب لتقديم الوثيقة CD/492 المعنونة " مشروع ولاية لهيئة فرعية مخصصة معنية بحظر التجارب النووية " التي تفضلت الأمانة ووزعتها اليوم • والوثيقة CD/492 مماثلة ، في جوهرها ، للوثيقة CD/438 التي قدمها الوفد المكسيكي الي المؤتمر بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ ومشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/492 قد تمت الموافقة عليه بالاجماع من جانب أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، وقد كلفتني المجموعة أن أطلب منكم ، سيدى الرئيس ، أن تتفضلوا بعرض الوثيقة CD/492 على المؤتمر بهدف دراستها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة المنوى عقدها يوم الثلاثاء ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤ •

وتتذكرون ، سيدى الرئيس ، أنكم أجريتم ، في بداية أعمالنا لهذا الشهر ، مشاورات غير رسمية ومفتوحة العضوية لانشاء هيئات فرعية تعنى بمختلف بنود جدول الأعمال ، بما فيها البند ١ وقد انقضى حوالي اربعة أسابيع منذ ذلك الحين دون تحقيق أى تقدم ، على الرغم من العمل الشاق الذى قمتم به • ودون الدخول في التفاصيل ، أود أن أشير الى أن العمل الذى قامت به مجموعة الـ ٢١ ، اذ قدمت الوثيقة CD/492 بهدف اتخاذ قرار بشأنها يعكس قلق المجموعة لعدم تمكن المؤتمر من احراز تقدم ، أيا كان هذا التقدم ، حول هذه القضية التي تتمتع بأولوية قصوى ، على الرغم من جهودكم ومن جهود عدد كبير من الوفود • ويعكس هذا العمل أيضا الأهمية الكبرى التي تعلقها مجموعة الـ ٢١ على متابعة الجهود المبذولة بغية ايجاد الوسائل التي تمكن المؤتمر من الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بهذا البند ذى الأولوية القصوى في جدول أعماله •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكركم جدا على تقديم وثيقة العمل هذه • أرجو الآن من رئيس وفد سرى لانكا أن يدلي ببيانه •

السيد دانابالا (سري لانكا) الكلمة بالانكليزية : سيدي الرئيس ، يقف وفد سري لانكا متكلما لأول مرة خلال رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح • لذلك ، نود أن نعرب عن اعجابنا الصادق بدبلوماسيتكم المتسمة بالخبرة والمهارة ، والتي يضفي الحيوية عليها سحركم المتأصل والساري الذي ما فتئ واضحا كل الوضوح اثناء تصريفكم شؤون المؤتمر هذا الشهر • ان النجاح في حل بعض المشاكل التنظيمية التي كانت تواجهنا عندما تسلمتم الرئاسة لهو برهان وافر على ما قدمتموه لهذا المؤتمر من خدمة • واسمحوا لي ايضا ان اغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير السيد توربانسكي رئيسنا عن شهر شباط/فبراير ، على ادارته الناجحة للمؤتمر خلال الشهر الاول من دورتنا الجارية •

السيد الرئيس ، لقد أشرت في بياني الذي القيته في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، ان وفد بلادي سيتناول ، في وقت لاحق من الدورة مختلف البنود المدرجة في جدول اعمالنا بقدر اكبر من التحديد ، وأعتزم ان اتناول اليوم البند ٥ " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " وهو موضوع يهتم به وفد بلادي اهتماما متواصلا ، حيث اننا ألينا على انفسنا ان نمنع توسيع نطاق سباق التسلح الارضي كي لا يصل الى جزء آخر من كوننا — الفضاء الخارجي • ان انعدام القدرة الفضائية لدى سري لانكا لا يقلل من قلقنا الشديد ازاء الاتجاهات الاخيرة في هذا الميدان ، مما يزيد من خطر نشوب نزاع مسلح • ومنذ فجر عصر الفضاء في عام ١٩٥٧ باطلاق الاتحاد السوفياتي للتابع الاصطناعي سبوتنيك ، شهدنا ادخال التوابع الاصطناعية في نظم الاسلحة الحديثة • ان زيادة الاعتمادات المخصصة للانشطة المتصلة بالفضاء في الميزانيات العسكرية للدول ذات القدرة الفضائية قد أبرزت الاهمية العسكرية للفضاء • وقد علمنا التاريخ ان منع التسلح هو أيسر ، بديهيا ، من ازالة الاسلحة وفي حين اننا نعتقد فعلا ان الامن العالمي لا يتجزأ ، فاننا نرغب ان نصون الفضاء الخارجي ونبقيه منطقة سلم من اجل تقدم البشرية بدلا من دمارها • ان دور سري لانكا في المهمة التي لم تنجز بعد والمتمثلة في جعل المحيط الهندي منطقة سلم هو أيضا دور ناشئ عن رغبة أساسية في منع تسليح منطقة من سطح الارض كان فيها التنافس بين الدول الكبرى في عام ١٩٧١ في مراحله الاولى فقط •

ان ما يتصف به هذا الجانب من عملنا في المؤتمر من تعقيد تقني لا ينكر ، ينبغي ألا يكون حجة لارجاء أو تجنب النظر فيه على سبيل الاستعجال • ومن الممكن حل التعقيد من خلال الدراسة والتحليل جماعيا • ولكن لا بد لنا من الشروع في هذا المسعى • ان التعقيدات في هذه القضية كما يراها وفد بلادي ، تكمن بدرجة اكبر في الميدان السياسي منها في الميدان التقني • وحيث ان القانون الدولي لا يغطي الامكانيات اللامحدودة التي تتيحها التكنولوجيا الفضائية ، علينا أن نضع قوانين من خلال اتفاقات دولية • ولا يكفي ان نقول ان الاتفاقات القائمة غير وافية •

ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، اذ أحاطت علما بضرورة مواصلة اتخاذ اجراءات وقائية في هذا الشأن ، اعلنت بتوافق الآراء مايلي — وهنا استشهد بنص من الوثيقة :

" وللحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير واجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى " •

ان وفد بلادى يعتبر أن ادراج هذا البند ، في عام ١٩٨٢ ، في جدول اعمال هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف يجسد الاهمية المعلقة على هذه المسألة والحاحها والطريقة التي يريد المجتمع الدولي لهذا المحفل ان يعالجها بها • وحتى في الوقت الذى احطنا فيه علما بهذه المشكلة في لجنة نزع السلاح ، ما برحنا نشهد اتجاهات مقلقة ومتصاعدة فيما يتصل بالتطورات في مجال الاسلحة الفضائية • وفي العام الماضي والعام الذى سبقه ، حث المجتمع الدولي ، وعلى حق كامل ، هذه الهيئة ، التي تسند اليها المسؤولية الرئيسية عن معالجة هذه القضية ، على الاسراع في تلافي الخطر المحدق المتمثل في الشروع بسباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ومع ذلك ، وبينما نبدو مشلولين في حالة من الجمود فيما يتعلق بكيفية معالجة هذه المسألة ، يبدو ان ديناميات سباق التسلح تسير بقوتها الدافعة الذاتية ، لقد بدأ التنافس في مجال الفرق الجوية للبحث والهجوم • ومن المحتمل ان احد نظم الفرق الجوية للبحث والهجوم قد بلغ القدرة التشغيلية ، وقد ظهر مؤخرا النظام المنافس له بصورة تجريبية ويبدو ان الدول الرئيسية ذات القدرة الفضائية متأهبة للشروع في استحداث اسلحة دفاعية مركزة في الفضاء • ويجرى استحداث اللازر العالي الطاقة ، واسلحة الاشعاع الجزيئي ، ووسائل الدفاع المستخدمة في الفضاء الخارجي والمضادة للقذائف التسيارية ، وينطوى ذلك على استثمار هائل للموارد ، ويود وفد بلادى ان يستشهد بالنص التالي من نشرة معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم المعنونة " الفضاء الخارجي — بعد جديد لسباق التسلح " وذلك لما لها من صلة مدهشة بالموضوع :

" خلال الوقت الذى تستغرقة قراءة هذه الجملة ، ستنفق الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٢٠٠٠ دولار على برنامجها العسكرى الخاص بالفضاء • وعلى افتراض ان الميزانية السوفياتية مماثلة ، فان المبلغ الذى يصرف كل ١٠ ثوان يتجاوز ٤٠٠٠ دولار ويشمل المجهود العسكرى الفضائي اطلاق تابع اصطناعي عسكرى كل ثلاثة ايام ، والهدف الرئيسي لذلك هو زيادة الكفاءة القتالية للقوات العسكرية على الارض " •

ان المبالغ المذكورة قد حسبت منذ سنتين • ومن شأنها ان تكون اليوم أعلى من ذلك بكثير ولا يمكن الفوز بسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، شأنه في ذلك شأن سباق التسلح على الارض • ومع ذلك ، فان هذا السباق التصاعدى قد دخل الفضاء الخارجي ، مما يهدد بخطر حدوث اختلال كوني •

ان ما نرى انه يبعث على القلق هو العملية التدريجية ، ولكن المحتومة المتمثلة بتحقيق التكامل بين القدرات الفضائية والاستراتيجيات والمذاهب المرتبطة بالاسلحة النووية • ويقال لنا هنا على الارض ان المجازفة النووية المحسوبة ، لا الأمن المشترك ، هي التي يمكن ان تحفظ السلم • وحتى اذا ما وافق المرء على ان ثمة علاقة متبادلة بين المذاهب التي تأخذ بها الدول الحائزة للاسلحة النووية وحفظ السلم منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو ادعاء يشك المجتمع الدولي في صحته ، فالحقيقة التي لا تقبل الجدل هي ان اسلوب صيانة السلم هذا قد ادى ، مقابل ذلك الى زيادة عدم الاستقرار من حيث مستويات التسلح الآخذة في التزايد المستمر • واذا كانت نتائج سباق التسلح على الارض تمثل اى دليل ، فان زيادة تشذيب هذه المذاهب وتطويرها من خلال القدرات الفضائية لن يفضي الا الى مزيد من عدم الاستقرار • واذا ما تم الوصول بجهود البحث والتطوير المتعلقة بالانشطة الفضائية المتصلة بالجوانب العسكرية والجارية حاليا في البلدان الرئيسية

ذات القدرة الفضائية الى نهايتها المنطقية ، وهي تجريب ووزع الاسلحة الدفاعية المركزة في الفضاء فمن شأن ذلك ان يقوض تقويضا خطيرا ، ان لم يبطل تماما ، أية مصداقية للمذاهب الراهنة التي حفظت السلم ظاهريا منذ الحرب العالمية الثانية • والتجربة الماضية فيما يتعلق بالزخم التكنولوجي لسباق التسلح لا تحملنا على الاعتقاد بأن النتائج ستكون غير ذلك • وربما كانت هذه هي المرحلة التي قد يدحض التاريخ عندها نظرية صيانة السلم من خلال الارهاب النووى ، وهو ما تبينه دراسة الأمم المتحدة عن الاسلحة النووية • وعلاوة على ذلك ، فانه اذا تكللت هذه التطورات بالتجريب والوزع الفعليين ، فسيكون لها مضاعفات خطيرة على امكانية تنفيذ معاهدات قائمة مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، ان لم يكن على روح هذه المعاهدات • ولعل هذه هي مفارقات العصر النووى • ولكن لا يسعنا ان نركن الى السكوت او الجمود نظرا لما تتسم به هذه التطورات من تعقيد ، لأن آثار المخاطر الكامنة في هذه التطورات ستكون بعيدة النطاق •

من هنا تتضح اهمية معالجة هذه المسألة والحاحها • غير انه ، كما ذكرت سابقا مازال هذا المؤتمر يناقش كيفية معالجة المسألة • ولدينا اساس علي وهام جدا للعمل بشأن هذه المسألة في التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٠ الذى رحبت به وفود عديدة هنا بوصفه انجازا كبيرا • وهذا القرار هام جدا ، ليس فقط لأنه القرار الوحيد بشأن هذه المسألة الذى تمخض عن الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بل والاهم من ذلك ، لأنه يعكس اوسع نطاق من الاتفاق المحرز حتى الآن فيما بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج بها هذه المسألة • وثمة هيئات اخرى ، بالاضافة الى مواطنين مهتمين بالامر ، ينتظرون من هذا المؤتمر ان يعالج هذا الموضوع على اساس الاولوية اقرارا لدورنا الرئيسي • ويود وفد بلادى ان يعالج كيفية تلبية هذه التوقعات بطريقة واقعية •

ان وفد بلادى لا يتوهم بأن النداءات التي تحض على استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الواردة في القرار ٣٨/٧٠ — على الرغم من جدارتها — يمكن ترجمتها الى حقيقة فورية • ونحن ندرك ان على هذا المؤتمر — خلافا عن الجمعية العامة للامم المتحدة — ان يعمل بتوافق الآراء • ولذلك أود أن اتناول باسهاب العناصر المشتركة لمختلف النهوج المعتمدة من قبل الوفود في هذا المؤتمر بدلا من تناول نقاط الخلاف التي يبدو انها قائمة • ففي العام الماضي ، اتيحت لوفدى فرصة تعيين مختلف النهوج التي أخذت بها الوفود ازاء هذه المسألة ودراستها دراسة مفصلة • وقد قمنا بذلك بهدف تحديد العناصر المشتركة بين هذه النهوج ، الامر الذى يمكن ان يوفر اساسا لعملنا وفقا لولاية هذه الهيئة • وواصلنا ذلك في الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة ، والقرار الذى اشرت اليه في وقت سابق يعكس نتائج هذا العمل • وهناك ، اتفاق عام واسع النطاق في هذا المؤتمر بشأن المبدأ الداعي الى انشاء هيئة فرعية ، وفقا لولاية المؤتمر ، لمعالجة هذه المسألة • وتنص ولاية هذا المؤتمر على أن يضطلع بمفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح • كما يتضح من الوثائق المقدمة من المجموعات الثلاث جميعها في هذا المؤتمر (وهي CD/329/Rev.1 ، و CD/413 ، و CD/439) انها تقر ، صراحة او ضمنا ، بالمسؤوليات التفاوضية الموكلة الى هذه الهيئة فيما يتصل ببند جدول الاعمال — منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وعلاوة على هذا النهج التقني والقانوني ، يبدو لوفد بلادى ان الطريقة الوحيدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هي التفاوض على اتفاق او اتفاقات بشأن هذه المسألة يمكن ان تحظى بقبول الجميع ، وابرام مثل هذه الاتفاقات • غير أن نقطة الخلاف هي ، على ما يبدو ، الطريقة التي ينبغي لنا فيها ان نضع مراحل عملنا بما يفضي الى مفاوضات • ومن الواضح انه اذا ما اريد لنا أن نتفاوض ، ينبغي لأى عمل تحضيرى للمفاوضات ان يكون موجها على هذا النحو •

ان موقف مجموعة الـ ٢١ ، الذى يتفق معه وفد بلادى اتفاقا تاما ، يدل على قدر كبير من المرونة فيما يتعلق بهذه الناحية ، مع التحديد الواضح للهدف ، وهو التفاوض بشأن هذه المسألة • كما ان من الواضح ان منح ولاية للهيئة الفرعية تقبل بهدف اجراء مفاوضات لا ينطوى على اصدار حكم مسبق على الموقف الموضوعي لأى وفد • فوفد بلادى مثلا يقر بأن تعيين القضايا ودراستها يشكلان جزءا لا يتجزأ من اية مفاوضات ذات معنى • لكن هذا مجرد جزء من العملية التفاوضية • ولا يمكن ان يكون لهذه العملية قيمة حقيقية ذاتية فيما يتعلق بولاية هذا المحفل دون ربطها بالمفاوضات على نحو صحيح • وعليه ، ينبغي ان تكون العملية محددة زمنيا وان تجرى في اطار نهج شامل تماما يفضي الى مفاوضات ، وان تراعى فيها اوجه التعقيد والترابط المتصلة بذلك • غير ان ذلك لا يعني أن تكون دراسة القضايا نفسها غاية بحد ذاتها ، حيث انها لن تكون متمشية مع الهدف النهائي الذى اشرت اليه في وقت سابق • غير انه اذا ما تم الاتفاق ، اثناء هذه الدراسة ، على معالجة اية قضية معينة او جانب منها والتفاوض عليها على اساس الاولوية يمكن حينئذ للمؤتمر أن يتناول تلك القضية او القضايا وفقا لذلك • فوفد بلادى مثلا ، سيكون مستعدا للتناقش والتفاوض ، بشكل منفصل ، بشأن النظم المضادة للتوابع او بشأن التطبيقات الفضائية الاخرى المتصلة بالجوانب العسكرية اذا ما تم الاتفاق في المؤتمر على القيام بذلك • وما لا يستطيع وفد بلادى فهمه هو كيف يمكن للاقرار بالصلة المنطقية والمعلنة صراحة بين الاعمال التحضيرية والمفاوضات ان تضر بالمواقف الموضوعية لأى وفد •

لا بد لي ، بعد ان ذكرت ذلك ، ان اضيف انه ينبغي لنا ان نبادر الى تفهم القضية الاساسية تفهما واضحا • فهل يتعين علينا هنا ان نتصدى لمشكلة سباق التسلح الآخذ في الظهور في الفضاء الخارجي او مواصلة دراسة القضايا الى ان تتفاقم المشاكل وتصبح خارج نطاق السيطرة عليها وحلها ، مع تفاقم التعقيدات المرافقة لذلك ؟ وكما شرحت آنفا ، فقد حدث ذلك في مجالات اخرى من مجهود نزع السلاح في الماضي لأسباب معروفة لدينا جميعا •

لقد قدمت اسهامات كثيرة في سبيل التفاوض على اتفاقات بشأن هذا الموضوع ، وكان اولها البروتوكول الاضافي لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، المقدم الى لجنة نزع السلاح من وفد ايطاليا (CD/9) في عام ١٩٧٩ • أما الاسهام الاخير من الاتحاد السوفياتي في تقديم مشروع معاهدة بشأن منع استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الارض ، كما تعكسه الوثيقة CD/476 ، فيمثل جهدا بناء آخر في هذا الشأن • وبالروح ذاتها ، قدم وفد بلادى عرضا موجزا لمجالات العمل الممكنة بشأن هذا الموضوع في بيانه المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، ان مفهومنا لنطاق وأهداف لجنة مخصصة هو مفهوم شامل ، حتى انه يتضمن وضع تدابير لبناء الثقة من خلال زيادة التعاون الدولي • وكما ان غياب الحرب لا يعني وجود السلم ، فان وفد بلادى لا يعتقد ان غياب سباق التسلح في الفضاء سيسفر ، بحد ذاته ، عن سلم مستقر فيما

بين النجوم • ولابد من النظر في ادخال بعض السمات المجدية التي نجدها في الاتفاقات القائمة حاليا • وعلى سبيل المثال فان المادة ٥ من الاتفاق المتعلق بالقمر والمادة ١١ من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ تحددان الاجراءات المتعلقة بالمعلومات التي يتعين تقديمها بشأن الانشطة المتصلة باستكشاف واستخدام القمر والفضاء الخارجي • وهذا اعتراف علي بالمفهوم القائل بأن الفضاء الخارجي مشاع للبشرية جمعاء ويتطلب التدفق الحر للمعلومات بشأن هذا الموضوع • ان احاطة التطورات العلمية والتكنولوجية في الفضاء بالسرية ينكر على شعوب العالم الحق في المعرفة ويبث الشك وعدم الثقة •

ان وفد بلادى يقدر البيان القيم الذى قدمه الوفد السويدى في ٢٢ آذار/مارس، ولا سيما في استقصائه المفيد للاتفاقات القائمة حاليا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، مع ابرازه لبعض أوجه القصور فيها • وكان من شأن هذا الاسهام تأكيد الضرورة الحيوية للشروع في دراسة جادة ومنظمة لهذه المشكلة في اطار لجنة مخصصة كوسيلة للتفاوض بشأن اتفاق او اتفاقات تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الامر الذى من شأنه ان يسد الثغرات • كما تم تأكيد الضرورة الحيوية لانشاء لجنة مخصصة معنية بالبند ٥ من جدول اعمالنا ، في البيانات القيمة التي القاها سفراء منغوليا والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا والارجنتين في دورتنا الراهنة •

ومن ثم ، فان وفد بلادى يعتقد ، ان الموقف الذى طرحته مجموعة الـ ٢١ ، والذى لا يضر بالموقف الموضوعي لأى وفد ، سيفهم في ضوء ذلك • ومع مراعاة هذه الاعتبارات ، يأمل وفد بلادى ان يتمكن المؤتمر ، من خلال المشاورات الجارية حاليا بشأن هذا الموضوع ، من التوصل الى اتفاق بشأن صياغة لولاية الهيئة الفرعية التي ستنشأ فيما يتعلق بهذه المسألة دون مزيد من الابطاء •

واسمحوا لي ان اختتم بياني بتعديل القول المأثور الذى اصبح شائعا فيما يتعلق باستكشاف البشرية للفضاء ، وذلك بأن اقول ان التقدم شبرا الى الامام بانشاء لجنة مخصصة تمشيا مع ولاية هذا المؤتمر سيكون بمثابة خطوة علاقة نحو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

<u>الرئيس (الكلمة بالفرنسية)</u> : أشكر ممثل سرى لانكا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل بورما الكريم ، السفير يو ماونغ ماونغ جي •

<u>السيد يو ماونغ ماونغ جي (بورما) الكلمة بالانكليزية</u> : السيد الرئيس، منذ أن سعدت بمعرفتكم لأول مرة عند وصولكم الى هنا وأنا ازداد تقديرا لسجاياكم الانسانية ومهاراتكم الدبلوماسية ولذلك فمما يسرني ويبعث الثقة في نفسي بوجه خاص أن أشارك في أعمال المؤتمر تحت رئاستكم • واسمحوا لي أن أعبر عن مدى تقديرنا البالغ لما تم انجازه من عمل خلال الشهر الاول ، في ظل التوجيه القدير للسفير توربانسكي ، سفير بولندا •

ولقد تم التأكيد مرارا في الأمم المتحدة وفي هذه الهيئة المتعددة الأطراف على أن أخطر مشكلة تواجه البشرية اليوم هي تفادى التهديد بحدوث كارثة نووية ، وهو تهديد مازال يتعاظم بلا هوادة رغم كل ما يبذل من جهود ، ولذا ينبغي أن يتجه الهدف الأساسي لهذا المؤتمر الى نزع السلاح النووى ومنع وقوع حرب نووية • وحين نتكلم عن منع الحرب النووية بمعني أوسع من بعض التدابير المتوخاة بموجب البند ٣ من جدول أعمالنا ، فان النظر في التدابير الواردة في البندين ١ و ٢ المتصلين بوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى والتوصل الى معاهدة

حظر شامل للتجارب النووية ، يتضمن المجال الكامل للتدابير الملموسة التي لها صلة بمنع الحرب النووية • ومرة أخرى ، لا يبدو من المتصور اذن أنه يمكن اتخاذ خطوات فعالة نحو نزع السلاح النووى حتى يتحقق حظر شامل لتفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات •

ان الحالة الراهنة المتمثلة في استمرار تعطيل المفاوضات المتعلقة بفرض حظر شامل للتجارب النووية تتعارض وكل ما بذل من جهود في الماضي ، اذ لم تشهد أية قضية أخرى لنزع السلاح ما شهده حظر تجارب الأسلحة النووية من نقاش وتداول وتفاوض ، اذ كانت هذه القضية موضع مفاوضات ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف منذ أوائل الخمسينات • وتتجلى الأولوية التى أعطاها المجتمع الدولي لقضية حظر التجارب النووية في عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ بدء تناولها لها كبند منفصل عام ١٩٥١ ، ويتجاوز مجموع هذه القرارات الآن ٤٠ قرارا وهو عدد أكبر مما اتخذ من قرارات بشأن أى بند آخر من بنود نزع السلاح •

وبالرغم من تكريس جهد كبير في الوقت الحالي لهذه القضية ذات الأولوية ، فلم تمثل النتائج المحرزة حتى الآن الا في معاهدة جزئية لحظر التجارب النووية أبرمت منذ أكثر من عقدين من الزمان ، ومازالت هذه المعاهدة جزئية بمعنى الكلمة ، وستظل كذلك حتى يتم سد الثغرة بحظر تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات •

وقد اعتبرت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية اجراء لنزع السلاح غير مضمون النتائج اذ لم تمنع اجراء التجارب على الرؤوس الحربية النووية ووزعها ، الأمر الذى يسمح باستمرار التنافس بين الدولتين العظميين في سباق التسلح النووى • بيد أن ثمة جوانب ايجابية أيضا لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، فهي أول اتفاق دولي على نطاق العالم يحمل برهانا على أن اتفاقات نزع السلاح يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوتر الدولي وأن تنشط التوصل الى اتفاقات أخرى • الا أن المعاهدة لم تضع أية كوابح تذكر على اجراء المزيد من تجارب الأسلحة النووية من جانب الدولتين العظميين اللتين أجرتا عددا من التجارب بعد نفاذ المعاهدة أكبر مما كانت عليه الحال في الفترة السابقة لها •

لقد قبلت جميع الدول مبدأ الأخذ بنظام فعال للتحقق من تطبيق معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، ولا يبدو اننا نحتاج الى اعادة تأكيد ذلك مرارا وتكرارا • وبالنظر الى هذا الالتزام العالمي والى تأكيد السلطات المؤهلة بأنه تم تحديد كل الجوانب التقنية المتعلقة بالتحقق من حظر التجارب ، على نحو ما قيل كثيرا في الماضي ، فان المطلوب الآن من أجل وضع معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية هو الارادة السياسية من جانب الدول • وقد أعاد الأمين العام للأمم المتحدة تأكيد ذلك في مقدمة تقريره في عام ١٩٨٠ ، التي جاء فيها : " لقد أعلنت في بياني الأول الى مؤتمر لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٢ ايماني بأنه تم استكشاف كل الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة تماما حتى أنه لا يلزم سوى اتخاذ قرار سياسي من أجل تحقيق اتفاق • ومازلت مؤمنا بذلك "•

ان فرض حظر شامل على التجارب النووية يعتبر خطوة أولى أساسية نحو وقف سباق التسلح النووى ، اذ يعتبر التنافس على الجوانب النوعية للرؤوس الحربية النووية أكبر عوامل هذا السباق زعزعة للاستقرار • واستمرار البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية ، مثل اجراء البحوث في ميادين أخرى لتطوير الأسلحة ، هو عملية ذاتية التوالد ينبغي كبحها بحظر كل تفجيرات التجارب

النووية • ان الهدف من اتفاقات نزع السلاح في ظل مراقبة فعالة لتدابير نزع السلاح هو تعزيز أمن الدول على الصعيد الدولي • والمبدأ الذى يسرى على تدابير نزع السلاح بوجه عام ينبغي أن يسرى كذلك على معاهدة شاملة لحظر التجارب • ولا شك أنه لا يمكن ، بالمعنى التقني ، اعتبار المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية تدبيرا من تدابير نزع السلاح ، فهي لا تنطوى على تخفيض للأسلحة وان اعتبرت ، بالمعنى الأعم المنطبق على تدابير الحد من الأسلحة ، خطوة أولى فعالة في عملية نزع السلاح النووى • وحظر التجارب في ظل رقابة فعالة من شأنه أن يفرض التزامات متكافئة وغير تمييزية تعزز أمن جميع الدول • ولقد تم قبول هذا المبدأ على مر السنين ، اذ كان الموقف التقليدى للدول الكبرى الحائزة للاسلحة النووية هو اجراء المفاوضات وفقا لحسناتها • ومن شأن الالتزام من جديد بالتفاوض على حظر للتجارب النووية ارتكازا على هذا المبدأ أن يجنب احتمال أرجاء المفاوضات الى أجل غير محدد •

لقد قدم الى هذا المؤتمر في ١٥ آذار/مارس التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية وليس في نية وفد بلادى ابداء ملاحظات على التقرير نفسه • ومع ذلك ، فاننا نرى من المناسب أن نعلق على أعمال هذا المؤتمر المتصلة بالتقدم المحرز من جانب فريق الخبراء • لقد أنشئ هذا الفريق في البداية من جانب المحفل السابق لهذا المؤتمر ، أى مؤتمر لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٦ ، وبذلك يكون وجوده أقدم من المؤتمر الحالي نفسه • وكانت صلاحيات فريق العلماء المخصص هي النظر في التدابير التعاونية الدولية لتعيين الظواهر الاهتزازية وتقديم تقرير بشأنها بغية المساعدة على التحقق من حظر شامل للتجارب النووية • وعليه ، وضع الفريق ، في مرحلة عمله السابقة عناصر تبادل دولي للبيانات على نطاق العالم تسهيلا للتعاون الدولي ومن أجل التحقق من معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية • وقد بلغت أعمال الفريق في تقريره الثالث مرحلة أصبح يجرى فيها وضع خطط تمهيدية مفصلة لاجراء اختبارات تجريبية شاملة على النظام العالمي • وقد أحرز الفريق الآن تقدما كبيرا للمساعدة ، كما تنص على ذلك صلاحياته بجلاء ، في التحقق من حظر شامل للتجارب النووية • الا أنه لم يبدأ بعد أى عمل جوهرى في هذا المؤتمر لوضع نظام تعاوني دولي • ولقد أعطيت الولاية لفريق العلماء المخصص على أساس اتفاق عريض على قدرات نظام ينفذ على نطاق العالم لكشف الظواهر الاهتزازية واذا وضعنا ذلك في الاعتبار فان من رأى وفد بلادى أن الظروف الآن مواتية لكي يقوم هذا المؤتمر بتعريف ووضع تدابير تعاونية دولية للتحقق جنبا الى جنب مع ما يقوم به الفريق العلمي من عمل • ولهذا الغرض ، فان البروتوكول الأول المرفق بمشروع المعاهدة السويدى لحظر تفجيرات التجارب النووية في أى بيئة يمكن أن يستخدم كأساس لعملنا •

وفي هذا الصدد ينبغي أن نتذكر الحالة التي نجمت عن توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ان كنا لا نريد تكرار ما حدث في ذلك الوقت • فكما توخى في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، استؤنفت المحادثات بشأن حظر شامل للتجارب النووية بعد بدء نفاذ المعاهدة المذكورة • لكن الاعتبارات المركزة على المسائل التقنية دون غيرها ، حلت محل المفاوضات بدلا من الاسهام في سيرها •

لقد مضى على قيام هذه الهيئة المتعددة الأطراف خمسة أعوام ، قضي ثلاثة منها في محاولة للتوصل الى توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية •

وفي خلال دورة عام ١٩٨٢ فقط أمكن انشاء فريق عامل • وبروح توفيقية ، قبلت أغلبية ساحقة من الأعضاء الذين حبذوا ولاية تفاوضية عريضة الأخذ بولاية محدودة على أمل أن تكون هذه الولاية بمثابة شروع في اجراء المفاوضات وقد أظهرت التجربة العملية في مباشرة العمل على حظر التجارب النووية في ظل هذه الولاية أن التوقعات قليلة أمام احراز مزيد من التقدم •

وفي العام الماضي ، كرست اللجنة كل جلستها العامة التاسعة بعد المائتين المعقودة في شهر نيسان /ابريل وجزءا من جلسات أخرى أيضا ، لبحث المسألة المتصلة بولاية الفريق العامل شارك خلالها وفد بلادى وفودا أخرى في الاعراب عن الحاجة الى تنقيح الولاية تمكينا للمفاوضات ورغم أن أغلبية ساحقة من الوفود كانت تؤيد توسيع نطاق الولاية ، ظل الفريق العامل يمارس عمله بموجب الولاية نفسها استنادا الى بيان الرئيس الذى لم يتفق مع ما جرت عليه العادة من اعتماد اللجنة لنص متفق عليه •

وعند النظر فيما ينبغي الاضطلاع به من أعمال أخرى هذا العام ، يرى وفد بلادى أن تقييم تقرير الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية عن العام الماضي ينبغي أن يكون بمثابة نقطة انطلاق • وكما ذكر في التقرير ، فقد قدمت الى اللجنة مقترحات وعرضت ورقات عمل ، لكن لم يكن ممكنا اجراء مناقشة منسقة للتوصل الى توافق في الاراء بشأن القضايا ، الأمر الذى يعزى الى أن الوفود لم تكن مستعدة للوصول الى حل توفيقي يتطلب عملية تفاوض معينة ، لكن يبدو أن هذا الامر غير ممكن في ظل ولاية غير قابلة للتفاوض •

ويتجلى الموقف في الفقرة ١٣ من التقرير التي جاء فيها أن الفريق العامل أمكنه ان يقر بشكل عام فقط العناصر الرئيسية لنظام للتحقق • وينبغي ملاحظة أن عناصر مثل هذا النظام سبق ان كانت المقدمة المنطقية الأساسية التي قامت عليها المفاوضات في اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح وشكلت كذلك الاستنتاجات المتفق عليها في التقرير الثلاثي • وفيما يتعلق بالمناقشات المفصلة بشأن عناصر نظام للتحقق لم يمكن الاتفاق على نهج مشترك بشأن أى من القضايا ، اذ لم يتجاوز العمل في اللجنة اكثر من الاعراب عن آراء الوفود فرادى او جماعات • ويستطيع وفد بلادى أن يشارك آراء وفود أخرى أعلنت أن ولاية الهيئة الفرعية المعنية بحظر التجارب النووية لم تستنفد فيما يتعلق بنطاق المناقشات • ومع ذلك ، فليس في الامكان سوى تنسيق آراء الوفود ، فرادى وجماعات للوصول الى استنتاجات متفق عليها في ظل ولاية تتيح الشروع في عملية تفاوضية •

لقد عرض سفير سرى لانكا الكريم صباح اليوم ورقة باسم مجموعة الـ ٢١ بشأن مشروع ولاية الهيئة الفرعية المخصصة لحظر التجارب النووية • وقد شارك وفد بلادى في التأييد الاجماعي الذى حظيت به هذه الورقة من جانب المجموعة ، ويعكس بياني اليوم تأييدنا لهذه الورقة • ولذلك نود الترحيب بعرضها اليوم على المؤتمر •

<u>الرئيس (الكلمة بالفرنسية)</u> : أشكر ممثل بورما على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل مصر الكريم ، السفير الفرارجي •

<u>السيد الفرارجي (مصر)</u> : السيد الرئيس ، اليوم وانا القي بأول بيان لي امام مؤتمر نزع السلاح ، أود ان اعرب لكم عن سعادتنا ونحن نتابع ادارتكم لاعمال مؤتمرنا طوال الشهر الحالي ، فانتم تمثلون شعبا صديقا يرتبط مع الشعب المصرى بكل أواصر الود والمحبة ، وتشهد العلاقات بين بلدينا ازهى مراحلها • ان ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة شهدت عليها ادارتكم

البناءة طوال الاسابيع الماضية ، اعطى لاعمالنا دفعة ايجابية تمثلت في حل كثير من المشاكل التي واجهت مؤتمرنا •

اود كذلك ان انتهز هذه الفرصة لاعرب لسلفكم السفير توربانسكي ، سفير بولندا الذى ترأس اعمال مؤتمرنا في الشهر الماضي ، عن امتنانا وتقديرنا لما قام به خلال مرحلة صعبة كانت شاهدا على ما يتمتع به من وعي عميق وكفاءة نادرة •

واذا كنت اتوجه بالشكر الى كل من رحب بمقدمي وانضمامي الى ناديكم ، فان ردى على هذا الترحيب هو التطلع بصدق نحو استمرار تعاون وفدى مع كافة الوفود من اجل النهوض بمهامنا كما يسعدني بدورى ان أرحب بالزملاء الجدد سفراء كل من : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كوبا ، اثيوبيا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، وسرى لانكا ، معربا لهم عن خالص تمنياتي بالتوفيق •

السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان أبدأ حديثي بدعوتكم لمشاركتي في مشاعر شخصية ، مشاعر قادم جديد ، آمن بقضية نزع السلاح وحتميتها ، وعمل من اجلها سنين طوال • واذا كنت أعود اليوم لمواصلة العمل معكم من اجل تحقيق اهدافها ، فان كثيرا من مشاعر القلق والحيرة تحتمل في نفسي ، القلق لتعثر جهود هذا المحفل التفاوضي الهام ، والحيرة والتساؤل حول الاسباب الحقيقية وراء هذا الفشل •

لقد مضى الآن ربع قرن من الزمان منذ ان اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة قرارها رقم ١٣٧٨ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٩ ، مؤكدا على ان هدف " نزع السلاح العام والشامل " هو اكثر القضايا التي تواجه عالمنا ، اهمية والحاحا ورغم اصرار المجتمع الدولي واستمرار دعوته للعمل على تحقيق هذا الهدف • ورغم تزايد عدد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة حول نزع السلاح والتي بلغت ما يزيد على ستين قرارا في الدورة الاخيرة وحدها — وهو ما قد يعكس مدلولا سلبيا وايجابيا على حد سواء — رغم هذا كله فان الحقيقة تشهد على ان ما تم تحقيقه لتجسيد هذا الهدف ظل محدودا ، بل يكاد يكون معدوما ، واقتصر في معظم الاحيان على خطوات جزئية متواضعة •

الا يحق لنا بعدئذ ان نتساءل عن الاسباب التى اوصلتنا الى ما نحن فيه ؟ وان نحاول معا ان نواجهها بصراحة وان نتكاتف من اجل العبور فوقها لتحقيق آمال البشرية في السلام والامن والاستقرار ؟ لقد اشير في هذا المجال كثيرا الى " غياب الارادة السياسية " ، وخاصة لدى الدول الكبرى التي تتحمل المسؤولية الاولى في مجال نزع السلاح ، بحكم ما تمتلكه من ترسانات ضخمة للاسلحة • ومع تسليمنا بهذه الحقيقة ، الا اننا نعتقد ان غياب مثل هذه الارادة انما جاء محصلة طبيعية " لانعدام الثقة " الذى يسود العلاقات الدولية بصفة عامة ، وعلاقات الدولتين العظميين على وجه الخصوص : فحل الشك محل الثقة ، والحرب الباردة محل الوفاق ، وشهد العالم اصرارا على التمسك بانتهاج سياسات القوة في العلاقات الدولية ، وعدم احترام المبادئ التي أرساها ميثاق الامم المتحدة كأساس لها ، كما شهد استمرارا لسياسة سباق التسلح ، واتخام ترسانات الاسلحة بالمزيد منها •

واذا ما سلمنا بحقيقة وجود نوع من الارتباط والتأثير المتبادل بين المناخ الدولي السائد من ناحية ، ومباحثات نزع السلاح من ناحية أخرى ، بمعنى ان وجود أوضاع دولية مستقرة يوفر بالضرورة مناخا أفضل للتفاوض وتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح ، وان نجاح الجهود في هذا

المجال ينعكس بالتالي على الاوضاع الدولية ويزيدها استقرارا ، أدركنا ولا شك الاهمية الملحة لاستعادة الثقة المفقودة في العلاقات الدولية ، والعمل على توفير كل ضمانات التفاهم والوفاق والتعاون المشترك • ولن يتأتى ذلك الا من خلال احترام مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي والامتناع بصفة خاصة عن انتهاك سيادة ووحدة أراضي الدول الاخرى واحترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، جنبا الى جنب مع التخلي عن سياسة سباق التسلح وانتاج المزيد من أسلحة الفتك والدمار ، التي تمثل تهديدا رئيسيا للسلام والامن الدوليين •

ان انعقاد الدورة الخاصة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ • يمثل في تقديرنا علامة مضيئة : فقد أرست — من خلال وثيقتها الختامية — اطارا متكاملا لمبادئ واهداف الجهود الرامية لتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وحددت بصفة خاصة في فقرتها ٤٥ الاولوية العليا التي يحظى بها نزع السلاح النووى • وجاءت لجنة نزع السلاح — وقد اصبحت الآن مؤتمرا — ثمرة لهذه الوثيقة • وانيط بها النهوض بمسؤوليات حيوية ، بوصفها الجهاز الدولي الوحيد متعدد الاطراف للتفاوض حول نزع السلاح • واليوم ، ورغم مرور ست سنوات على بدء اعمالنا فلازالت جهودنا قاصرة عن تحقيق المهام المنوطة بنا ، كما ان اهداف المجتمع الدولي وآماله التي اكدها من جديد في الدورة الخاصة الثانية • تبدو أبعد منالا مما كانت عليه منذ ست سنوات مضت • وان كان من المؤسف حقا ان " اللجنة " مضت دون ان يسجل تاريخها تحقيق انجاز يذكر ، فلعل " المؤتمر" يكون اكثر حظا •

ان مسؤولية الدول النووية — وخاصة الدولتين العظميين اللتين تمتلكان اضخم ترسانات الاسلحة النووية — هي مسؤولية أساسية في تحقيق نزع السلاح النووى • وقد التزمت هذه الدول في اطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمواصلة التفاوض من اجل وضع الخطوات الفعالة لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، والتزمت الدول غير النووية من جانبها بالتخلي عن الخيار النووى وعدم السعي للحصول على الاسلحة النووية • وفي الوقت الذى أوفت فيه الاخيرة بتعهداتها ، واصلت الدول النووية اتخام ترساناتها بمزيد من الاسلحة النووية وتطوير اجيال جديدة منها • وبلغت نفقات تسليحها ارقاما تفوق الخيال •

واليوم ، ونحن على اعتاب اجتماعات تعد للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار ، يحق لنا ان نتساءل : أين ذهبت هذه التعهدات ، ومتى تنوى الدول النووية الوفاء بالتزاماتها لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ؟ •

لقد استبشر العالم خيرا حين بدأت في جنيف — منذ اكثر من عامين — مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الصواريخ النووية متوسطة المدى في أوروبا ، وخفض الاسلحة الاستراتيجية • وعبرت الحكومة المصرية حينئذ — في بيان رسمي لها — عن ترحيبها بها ، معربة عن أهميتها الحيوية لبلد كمصر يطل على البحر المتوسط ، ويرتبط أمنه ارتباطا وثيقا بالامن الاوروبي • وأكدت على " ان اى نجاح يتحقق بالنسبة للامن والاستقرار في اوروبا سيكون له اثره الايجابي على الجهود التي تبذلها دول منطقة الشرق الاوسط لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية بها " •

ومن هنا ، فلقد تابعنا باهتمام تطور هذه المفاوضات ، وشعرنا بكثير من القلق ونحن نشهد تعثرها ، كما شعرنا بالاسف العميق حين اعلن عن توقفها ، ولسنا نملك في هذا المجال

الا أن نعرب عن أملنا في الا يمتد بنا الوقت طويلا قبل ان نرى الطرفين وقد اجتمعا من جديد حول مائدة المفاوضات • وأن يعملا بصدق على تهيئة المناخ اللازم لقيام حوار بناء ، وتوفير الضمانات اللازمة لانجاحه •

ولعل في عقد مؤتمر استوكهولم لاجراءات بناء الثقة ونزع السلاح في اوروبا ، واستئناف مفاوضات الخفض المتبادل للقوات في فيينا منذ أيام ما يبعث على الامل وينم عن الرغبة في استمرار الحوار وتعميقه •

واذا كنا نأسف لما انتهت اليه مفاوضات جنيف ، فلعل هذا يكون دافعا للوفود التي لا زالت تشكك في جدوى نهوض مؤتمرنا بمهامه في مجال نزع السلاح النووى ، لان تعيد النظر في مواقفها ، فها هي التجربة تثبت بما لا يدع مجالا للشك ان تعثر المفاوضات الثنائية لا يرتبط بتناولنا او عدم تناولنا هنا لموضوعات نزع السلاح النووى ، بل ان جهود مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال يمكن ان تمثل اضافة بناءة للجهود الثنائية ، من حيث انها تعكس وجهات نظر قطاعات واسعة من شعوب دول العالم الاخرى ، لا يختلف احد على ان لها كل الحق في ان تشارك في صنع قرارات واتفاقات تنعكس آثارها على امن الدول النووية وغير النووية على حد سواء ، الامر الذى اكده الاعلان الختامي لقمة دول عدم الانحياز الاخير في نيودلهي حين اشار الى : " ان الاسلحة النووية اصبحت اكثر من مجرد اسلحة حرب • انها ادوات للابادة الشاملة • ولهذا فان رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز يرون انه من غير المقبول ان يصبح امن الدول كافة وبقاء الجنس البشرى ذاته رهينة للمصالح الامنية لحفنة من الدول النووية " •

انني آمل — ونحن نتهيأ لعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار ، بعد عام ونصف من الآن ، الا نكون في وضع كالذى نحن فيه اليوم • ومن هنا فانني ادعوكم جميعا الى مضاعفة الجهد ، بنية صادقة ، من اجل تحقيق تقدم محسوس في هذا المجال •

ان كل يوم يمر دون تحقيق تقدم على هذا الطريق ، يزيد من صعوبة تحقيق هدف نزع السلاح النووى • واذا ما استمر معدل سباق التسلح النووى على ما هو عليه الآن دون اتخاذ اجراءات حقيقية لوقفه ، فلن يطول بنا الانتظار كي نصل لوقت يصبح فيه تحقيق هذا الهدف مستحيلا •

لعلنا نتفق جميعا على ان هدف وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى هو هدف عاجل • وان تحقيقه قد يمر بخطوات مرحلية هامة ، في مقدمتها معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية •

ولقد جاءت الوثيقة الختامية للدورة الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كما جاءت قرارات الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة لتؤكد على الاولوية الملحة التي يحظى بها هذا الموضوع الذى — وان لم يمثل هدفا في ذاته — الا انه يعد مطلبا اساسيا وخطوة هامة لتحقيق وقف سباق التسلح النووى وعدم انتشار الاسلحة النووية •

وحين بدأت لجنة نزع السلاح — بعد جهود طويلة — في تناول البند الاول من جدول اعمالها بشأن حظر التجارب النووية في اطار فريق عمل مخصص بولاية عمل محدودة ، كان فهمنا ان مهمة البحث في اجراءات التحقق والرقابة الموكلة للفريق العامل ، هي مهمة مرحلية لن يلبث بعدها ان ينتقل الى التفاوض حول عناصر اتفاقية كاملة للحظر الشامل للتجارب النووية •

وان كنا لا نختلف على اهمية توفير اجراءات فعالة للتحقق والرقابة من اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية ، الا اننا نرى ان بحث هذه الاجراءات امر يمكن ان يتم جنبا الى جنب مع تناول مختلف العناصر في مشروع المعاهدة • اننا لا زلنا نأمل ان تتوافر داخل المؤتمر تلك الارادة السياسية " التي اشار اليها الامين العام للامم المتحدة في بيانه عام ١٩٧٢ ، حين أكد " ان جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة بحثت بحثا كاملا وان التوصل الى اتفاق نهائي لا يحتاج الآن الا الى قرار سياسي " •

ولا شك ان حصيلة اجتماعات فريق الخبراء المعني بالظواهر الاهتزازية التي أوفدت مصر واحدا من علمائها للمشاركة في اعمال دورته الثالثة عشرة الاخيرة ، تمثل اسهاما طيبا في هذا المجال • ونود بهذه المناسبة ان نعرب عن ارتياحنا لتوصل الفريق الى وضع تقريره الثالث واعتماده ورفعه الى المؤتمر ، ونأمل ان يواصل اعماله في المستقبل بمزيد من النجاح والتقدم •

ويكتسب موضوع منع الحرب النووية اهمية قصوى كواحد من الاجراءات الملحة لحين التوصل الى تحقيق نزع السلاح النووى ، وقد اكد الرئيس حسنى مبارك ، في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٨ ايلول /سبتمبر الماضي ، على هذه الاهمية حين ذكر " ان في مقدمة القضايا التي يجب ان نوليها اهتمامنا الاكبر : القضاء على خطر نشوب حرب نووية فمثل هذه الحرب كفيلة بالقضاء على حضارة الانسان ومنجزاته منذ فجر التاريخ ، ولا يمكن ان يخرج منها منتصر ومهزوم بل ان الجنس البشرى كله يخسر ماضيه وحاضره ومستقبله " •

وحين اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة في دوراتها الاخيرة قراراتها بشأن منع الحرب النووية ، فلقد كانت ترمي الى التأكيد على أن ازالة خطر الحرب النووية انما يمثل اكثر مهامها أولوية والحاحا • وان انقاذ البشرية من كارثة كهذه انما هي مسؤولية مشتركة لنا جميعا •

ولقد اكدت هذه القرارات — واخرها القرار ١٨٣/٣٨ — الدور الذى يتعين على مؤتمر نزع السلاح القيام به لاتخاذ " التدابير الملائمة والعملية لمنع الحرب النووية " • ودعته الى الاضطلاع — كأمر له الأولوية العليا — ببدء التفاوض ، في اطار جهاز فرعي خاص — من اجل التوصل الى اتفاق حول هذه التدابير •

ولقد عكست موافقة المؤتمر على ادراج موضوع منع الحرب النووية كبند مستقل على جدول أعماله اعترافا من جانب الجميع بالاهمية التي يلقاها والاولوية التي يحظى بها • ولم يعد امامنا الا أن نواجه هذا التحدى ، وان نرتفع الى مستوى مسؤولياتنا ، وان نشرع دون ابطاء في التفاوض الجاد لوضع التدابير الكفيلة بمنع الحرب النووية ، ومن هنا فاننا نود من جديد ان نؤكد موقفنا الذى التزمنا به مع مجموعة الـ ٢١ ، وعكسته الوثيقة رقم CD/341 ، حول ضرورة انشاء جهاز فرعي للنهوض بهذه المهمة ، معتمدين في ذلك على الوثائق والمبادرات والدراسات العديدة والمقترحات المختلفة المقدمة في هذا الشأن ، وما قد يقدم منها في المستقبل •

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن انتقل الآن الى مجال آخر نرى انه يدخل في اطار الخطوات الملحة والمرحلية التي يتعين عليها القيام بها لحين تحقيق نزع السلاح النووى ، واقصد بذلك مسألة منح الدول غير النووية ضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضدها •

ان وفد بلادى ليولي اهتماما خاصا بهذه المسألة ويؤمن انه طالما استمرت الدول النووية في احتفاظها بترساناتها النووية ، فان من حق الدول غير النووية ان تحصل منها على ضمانات فعالة وملزمة لتأمينها ضد استخدام او التهديد باستخدام هذه الاسلحة •

ومع ادراكنا ان الضمان الحقيقي والنهائي بعدم استخدام الاسلحة النووية انما يمكن في تحقيق نزع السلاح النووى ، الا اننا نرى ان توفير مثل هذه الضمانات — بتعهد ملزم قانونا — انما يمثل ، في المرحلة الراهنة ، خطوة هامة وحقا مشروعا للدول غير النووية التي تخلت — بمحض ارادتها — عن السعي للحصول على الاسلحة النووية •

ولقد اتيح لنا — في اكثر من مناسبة — ان نعرب عن قناعتنا بقصور قرار مجلس الامن ٢٥٥ عن تحقيق ضمان كاف ، كما اوضحنا ان الشروط التي صاحبت الاعلانات الاحادية للدول الحائزة للاسلحة النووية — باستثناء اعلان الصين — قد افرغتها من مضمونها الحقيقي • ولا زلنا نأمل ان تسفر الجهود التي تعثرت حتى الان داخل الفريق العامل ، عن التوصل الى اتفاق حول مشروع " صيغة موحدة" يقدم التزاما قانونيا بتوفير الضمانات الضرورية للدول غير النووية • ولا نشك في هذا المجال ، ان التعهد بعدم استخدام الاسلحة النووية يمثل خطوة بناءة على هذا الطريق •

ورغم ادراك مصر بأن المسؤولية الاولى في مجال وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، انما تقع اساسا على عاتق الدول النووية بصفة عامة — والدولتين العظميين بصفة خاصة — الا ان بلادى لم تأل جهدا في سبيل الاسهام البناء في دعم ما أقره المجتمع الدولي من اجراءات لمنع انتشار الاسلحة النووية • فكانت من اولى الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٦٨ وأتمت التصديق عليها عام ١٩٨١ ، كما اخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولي في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

ولم تكتف مصر بذلك ، بل اتخذت منذ عام ١٩٧٤ زمام المبادرة في الدعوة لانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى في الشرق الاوسط ، تلك المنطقة الهامة والمتفجرة من العالم ، وتبنت منذ ذلك الحين كل مشروعات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة لتحقيق هذا الهدف — وكان آخرها القرار ٣٨/٦٤ ، الذى ينص — من جملة أمور أخرى — على دعوة دول المنطقة — ريثما يتم انشاء المنطقة وأثناء عملية انشائها — الى الامتناع عن انتاج الاسلحة النووية او الحصول عليها او حيازتها أو السماح لطرف ثالث بوضعها على اراضيها ، وان تخضع كافة انشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية •

اننا نؤمن ان امتثال دول المنطقة جميعا لقرار الجمعية العامة المشار اليه وصدور اعلان منها بالالتزام باحكامه ، وايداعه — كما ينص القرار — لدى مجلس الامن ، انما يمثل خطوة هامة على طريق انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى في الشرق الاوسط • كذلك ، فان التزام الدول الحائزة للاسلحة النووية وجميع الدول الاخرى بالامتناع عن القيام بأى اجراء يتنافى مع نص وروح هذا القرار ، وتعهدها بالعمل على دعم الجهود لانشاء المنطقة ، انما يسهم ولا شك في اقرار الأمن والسلام في الشرق الاوسط •

واذا كان للبشرية جمعاء حق متساو في استكشاف الفضاء واستخدامه للاغراض السلمية ، ومصلحة مشتركة في تسخير ثمار هذا الكشف لخدمة أهدافها في التنمية والرخاء فليس من شك في أن من حق الانسان — وقد استبشر خيرا بهذا الفتح البشرى — ان يشعر بقلق بالغ لما يشهده

من تنافس متزايد — خاصة بين الدول التي تمتلك امكانات تكنولوجية واسعة — للدخول في سباق من اجل تطوير أنظمة اسلحتها في الفضاء •

وسواء أصابت الادعاءات القائلة بأن هذا السباق لم يبدأ بعد ، أو خابت — فلا شك أن أكثر الباحثين تفاؤلا لم يعد ينكر أن العالم أصبح يقف اليوم على اعتاب هذه المرحلة الخطيرة ولعل فيما نشهده من تزايد مستمر في الميزانيات العسكرية المخصصة لبرامج الفضاء وأبحاثه وماتؤكده الاحصائيات من ان ثماني من كل عشر من سفن الفضاء أصبحت من مكونات نظم السلاح النووى والتقليدى ، ما يؤكد هذه الحقيقة •

فعسكرة الفضاء الخارجي لم تعد تقف عند حد التطوير النوعي لسباق التسلح ، بل اصبحت تسهم في وضع نظريات عسكرية ، تدخل في حساباتها امكانية استخدام الفضاء في أية حروب مقبلة — ولم تعد سياسة عسكرة الفضاء تقوم فقط على مجرد نشر الصواريخ فيه لاستخدامها ضد التوابع المعادية ، بل ايضا ، وربما بصورة أكبر ، استخدام التوابع العسكرية لدعم منظومات الاسلحة الارضية وكأنما الانسان لم يعد يكفيه ما أشبع به الارض من أدوات للفتك والدمار ، تكفي لتدمير العالم كله مرات عديدة ، فاتجه الى غزو الفضاء بمنظومات جديدة من الاسلحة ، حتى اذا أفلت الانسان من ترسانات الارض النووية ، لاحقته اسلحة الفضاء الفتاكة •

ولقد نبه مؤتمر الامم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذى عقد في فيينا في آب/اغسطس ١٩٨٢ الى خطورة هذا الموقف ، موضحا ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي هو مبعث قلق بالغ للمجتمع الدولي ، وحث كافة الامم " وخاصة تلك التي تمتلك اكبر الامكانات الفضائية ، للمساهمة بفعالية من اجل الحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، والامتناع عن اى عمل يتعارض وتحقيق هذا الهدف " كما دعا " لجنة نزع السلاح " الى اعطاء أولوية عليا لهذه المسألة •

كذلك جاء قرار الجمعية العامة ٧٠/٣٨ في دورتها الاخيرة ليؤكد من جديد على ضرورة قصر استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية ، موضحا حاجة المجتمع الدولي " لاتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ومطالبا " جميع الدول ، وخاصة تلك الحائزة لقدرات رئيسية في ميدان الفضاء ان تسهم بنشاط في تحقيق هدف الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وان تتخذ التدابير الفورية لمنع سباق التسلح في الفضاء " • ودعا القرار مؤتمر نزع السلاح الى انشاء فريق عامل مخصص يعني بهذه المسألة •

ولقد كان ادراك مصر للابعاد الخطيرة التي ينطوى عليها انزلاق العالم الى مغبة الدخول في سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، دافعا لها منذ البداية للعمل على شحذ كل الهمم ، وطرق كل الابواب للدعوة من اجل نهوض المجتمع الدولي بمسؤولياته ووقف كل المحاولات الرامية الى عسكرة الفضاء الخارجي ، وضمان قصر استخدامه على الاغراض السلمية وحدها •

وقد واجهت محاولات تناول الموضوع في اطار اللجنة الفرعية للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، معارضة شرسة من جانب عدد محدود من الدول ، دفعت بعدم اختصاص اللجنة الفرعية به ، مؤكدة ان مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المختصة •

والحقيقة ، وهي لا تخفى على أحد ، تشهد بأن المؤتمر رغم ادراج المسألة على جدول أعماله منذ عامين — لم يشرع حتى الآن في اى تناول جاد بشأنه ، بل ضاعت كل الجهود سدى لانشاء فريق عامل — رغم الاتفاق عليه من حيث المبدأ — نتيجة الخلاف حول الصياغة المناسبة لولاية عمله •

ولعلنا نتفق على ان التحدث بلغتين في مقام واحد لم يعد امرا مقبولا • كما لم يعد مقبولا أن يمتد بنا الانتظار قبل ان يستجيب مؤتمرنا لرغبة المجتمع الدولي كله ، كما عكسها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاخيرة •

ان مجموعة الـ ٢١ — التي شاركت معها مصر من خلال المستند CD/329/Rev.1 في التأكيد على أهمية انشاء جهاز فرعي خاص للتفاوض حول اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي — انما تستجيب في الحقيقة لرغبة ١٤٧ دولة عضو في الامم المتحدة ، أيدت بملء ارادتها قرار الجمعية العامة الاخير •

واذا كنا نشعر بمزيد من القلق لتعثر جهودنا في هذا المجال ، فلقد اصبحنا نخشى أن يأتي يوم يشعر فيه الانسان بالندم لغزوه للفضاء الخارجي ، هذا الكشف الهائل الذى هلل له في البداية وعقد عليه الامال في ان يفتح له آفاقا للحياة ، لا أبوابا جديدة للشر •

السيد الرئيس ، قبل ان اختتم كلمتي ، اسمحوا لي ان اعرب عن ارتياحنا لاستئناف اللجنة الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية لاعمالها تحت رئاسة الزميل القدير والصديق رولف ايكيوس سفير السويد • وليس من شك في ان اعمال اللجنة الخاصة تكتسب في هذه المرحلة اهمية خاصة ، نأمل ان تنجح الجهود خلالها في العبور فوق ما تبقى من مشكلات ، وان تتوصل الى وضع الصياغات المناسبة لنقاط الاتفاق في مشروع الاتفاقية الخاصة بحظر الاسلحة الكيماوية •

واذا كنا نرحب باعلان الولايات المتحدة المشجع عن عزمها التقدم قريبا بمشروع معاهدة في هذا الصدد ، وبالخطوة الايجابية التي اعلنها الوفد السوفياتي حول قبول وجود مراقبين دوليين في مواقع تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية بصفة دائمة ، فاننا نأمل ان يكون في هذه المبادرات البناءة ما يدفع عمل اللجنة الخاصة الى مزيد من التقدم بما يتيح لها تحقيق الهدف الذى طال انتظارنا له ، بوضع مشروع معاهدة للحظر الشامل للاسلحة الكيميائية •

<u>الرئيس (الكلمة بالفرنسية)</u> : أشكر ممثل مصر على الكلمات الطيبة التي وجهها الي بلادى والى رئاسة المؤتمر ، أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الكريم ، السفير فيغينير •

<u>السيد فيغينير (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية)</u> : سيدى الرئيس : هذه هي المرة الأولى التي أعطي الكلمة فيها في ظل رئاستكم — وهي فرصة تلقى مني الترحيب حتى أعرب عن سرور وفد بلادى اذ يراكم تتولون هذا المنصب الهام • لقد أبديتم في قيامكم بهذا الدور ما تحليتم به من تفهم وانصاف ومن قدرة على الحوار فتمكنت حكومتانا — وبصفة خاصة وزيرا الشؤون الخارجية الحاليان — من الحفاظ على علاقة عمل ممتازة حتى في فترات المصاعب والشدة •

ان جلساتنا العامة هذا الأسبوع مكرسة للبند ٦ من جدول الأعمال ، وهو " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، ولقد أصبحنا نختصر هذا العنوان المعقد الى " ضمانات الأمن السلبية " • ويشكل البند ٦ عنصرا مستقلا من عناصر مهمتنا الشاملة ، غير أن صلته بالبند ٣ من جدول الأعمال ، منع نشوب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، صلة واضحة للعيان • ومن هذا المنطلق ، فان وفد بلادى قد قدم ، في ورقة العمل CD/357 ، قائمة بترتيبات الأمن السلبية

باعتبارها مجالا تدعى الدول الى الاسهام فيه اسهاما ، ذا مغزى لمنع الحرب • وباعتبارنا من الوفود التي عاونت في صدور قرار الجمعية العامة ٦٨/٣٨ في العام الماضي ، فانني أود أن أنتهز هذه الفرصة لتأكيد اهتمامنا المتواصل بهذا الموضوع • وان وفد بلادي ليأمل أن يبذل جهد قوى جديد في المفاوضات المكرسة للسعي من أجل ايجاد نهج مشترك أو صيغة مشتركة ، يمكن أن يتضمنها فيما بعد صك موحد له طابع ملزم على نحو ملائم • وينبغي للقرار ٦٨/٣٦ ، في رأينا ان يكون منطلقا ممتازا لهذه الجولة الجديدة من المفاوضات • ويشعر المرء أن من حقه أن يتنبأ بأن محاولاتنا الجديدة لوضع صيغة مشتركة أو نهج مشترك ستكون أيسر بفضل الأحداث السياسية الأخيرة ، مهما كانت تلك الاحداث مؤسفة في حد ذاتها • وفي قرار الجمعية العامة ٦٧/٣٨ الذى كان على رأس واضعيه أحد أعضاء منظمة معاهدة وارسو ، كان الرأى الذى لا يزال ينشر هو أن ضمانات الأمن السلبية ينبغي ، بصورة أولوية ، أن ترتبط بتلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تأخذ بالخيار النووى ولم تسمح بوضع أسلحة نووية على اراضيها ، مع التأكيد على رأى دول حلف وارسو القائل بوجوب أن يكون عدم الوزع هو المعيار الرئيسي لتوفر ضمانات الأمن السلبية • وفي الوقت نفسه ، فان دولا أخرى أعضاء في حلف وارسو قد أعلنت صراحة أنها تقوم بعملية وضع أسلحة نووية على أراضيها ، وأنها بالفعل ، حسب معلوماتنا قطعت شوطا في عملية وزع ضخمة جدا لشبكات أسلحة نووية جديدة • فلنا من ثم أن نفترض ان بلدان حلف وارسو قد حذفت بالعمل الفعلي معيار عدم الوضع من قائمة متطلبات ضمانات الأمن السلبية وانني لعلى يقين من أن ذلك سيسهل مهمتنا في السعي الى صيغة مشتركة حين تشرع اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية المعاد انشاؤها حديثا في عملها •

وفي الوقت الذى مازال المؤتمر يتلمس فيه طريقة للوصول الى شكل ملائم للعمل يستطيع به معالجة البند ٣ من جدول الأعمال والخاص بمنع نشوب حرب نووية — وان وفد بلادى ليأمل أن يكلل هذا المسعى بالنجاح في الأيام القليلة القادمة — يقع في جنيف ، اعتبارا من يوم الاثنين القادم حدث هام له صلة وثيقة بمنع نشوب الحرب ولا سيما الحرب النووية • ذلك أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار مدعوة لعقد دورتها الأولى ، وقد أشار مندوب مصر الموقر الى ذلك قبل قليل • ولا ريب في أنه سيعود على الكثيرين منا في هذه القاعة أن يمثلوا بلدانهم في ذلك الاجتماع • وقد لا يكون للدورة الأولى للجنة التحضيرية ، في حد ذاتها الا قدر محدود من الأهمية الاخبارية ، غير أن أطراف معاهدة عدم الانتشار والمجتمع الدولي عموما يجدون أنفسهم أمام ظرف حاسم حين تبدأ العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار • لذلك فانني أعرج باختصار على مغزى معاهدة عدم الانتشار وعلى قيام نظام فعال لعدم الانتشار ، مذكرا بأن وفد بلادى (ومرة اخرى في ورقة العمل CD/357) قد طلب مشاركته الرأى بأن السياسة الفعالة لعدم الانتشار لها دورها الرئيسي ، الى جانب الاستراتيجيات الأخرى ، في منع نشوب حرب نووية • ومنذ اللحظة الأولى لبدء العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الاستعراضي الوشيك لأطراف معاهدة عدم الانتشار تقفز حقيقة أليمة الى بؤرة الاهتمام تتمثل في أن بعض أعضاء المجتمع الدولي البارزين على نحو خاص ومن ذوى النوايا الطيبة لم يروا بعد أن الوقت قد حان لكي يوقعوا على المعاهدة • وفي بعض الأحيان ، كانت أكثر البلدان فصاحة في الحديث عن نبذ الأسلحة النووية هي ذاتها التي امتنعت عن الافادة من امكانات معاهدة عدم الانتشار في وضع حد لمزيد من انتشار هذه الأسلحة • وان وفد بلادى ليأمل أن يستطيع المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار والعملية التحضيرية له أن يفلح في اقناع عدد أكبر من

الدول بأن احتياز الأسلحة النووية لا يفيد أى عضو في المجتمع الدولي خارج نطاق المجموعة الدولية الحائزة حاليا للأسلحة النووية ، وأن أية محاولة لاحتياز هذه الأسلحة ، ناهيك عن اقامة ترسانة بالفعل ، سيكون لها في الحقيقة ، تأثير خطير ومزعزع للاستقرار سوف نعاني منه جميعا ، وان مشاركتنا في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لتتيح لنا فرصة ثابتة لأن نناشد جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أن تبادر الى ذلك بغية اعطاء المعاهدة • صبغة تطبيق عالمية ، وحكومتي التي تؤكد بهذا على القيمة البالغة لعدم انتشار الأسلحة النووية أفقيا تدرك ادراكا تاما العلاقة بين عدم الانتشار الأفقي وعدم الانتشار الرأسي • ومن منطلق اختبار مظهرى عدم الانتشار كليهما ، تعطي حكومتي أولوية الأهمية للنتائج الايجابية والمثمرة التي سيتمخض عنها المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٨٥ ، تلك النتائج التي من شأنها أن تضيف زخما للمعاهدة يلازمها في الفترة المتبقية من صلاحيتها الحالية وكذلك خلال فترة تمديد أخرى مؤقتة •

ويحتمل أن تبقى مشكلتان في صميم مداولات استعراض معاهدة عدم الانتشار ، وكلاهما يرتبطان ارتباطا مباشرا بهذا المؤتمر ، ألا وهما : نزع السلاح النووى ، ومنظورات معاهدة للحظر الشامل للتجارب • وواضح أن للالتزامات التي تفرضها المادة السادسة من المعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووى أهمية أساسية • فمعاهدة عدم الانتشار هي الوثيقة الدولية الوحيدة القائمة التي تلتزم الدول النووية الكبرى بمقتضاها التزاما قانونيا بنزع السلاح النووى ، بمعنى أنها قد تعهدت بأن تدخل بنية حسنة في مفاوضات ترمي الى هذه الغاية • أما الموقف الحالي الذى تترك فيه احدى الدول الكبرى الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية مائدة التفاوض في محفلي تفاوض حساسين مكرسين لنزع السلاح النووى ، وهي تعلن عن عدم رغبتها في العودة الى هذه المفاوضات دون شروط مسبقة ، فهو أمر يتعارض تعارضا واضحا مع احكام معاهدة عدم الانتشار ، ولو قدر لهذا الوضع السيء أن يستمر الى وقت استعراض معاهدة عدم الانتشار أو ان هو استمر أثناء النظر الموضوعي في مواد المعاهدة خلال العملية التحضيرية ، فلابد لأطراف المعاهدة أن تثير مناقشة • وهذه الأطراف هي التي لها ، بطبيعة الحال ، المركز القانوني الذى يؤهلها لانفاذ التزامات المعاهدة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة — أما غيرها من الدول غير الأطراف فغير مؤهلة لذلك • ومن المؤكد أن هذه الحقيقة البسيطة لا ينبغي أن تغيب عن بال الدول الخارجة عن نطاق مجتمع معاهدة عدم الانتشار حين تقيم النداءات الموجهة اليها للانضمام الى المعاهدة أما القضية الرئيسية الثانية من قضايا نزع السلاح ، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، كما أشير اليها في ديباجة معاهدة عدم الانتشار ، فانها لا تقل أهمية عن الاولى • وتعلق حكومتي أهمية بالغة على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب في وقت مبكر ، ولم يقصر قادة بلدى في الافادة من كل فرصة رئيسية سانحة لاحراز قصب السبق في هذا المضمار • ونحن نرى أن معاهدة للحظر الشامل للتجارب هي بمثابة عنصر أساسي في التوازن بين المسؤوليات والواجبات التي تقع على عاتق أطراف معاهدة عدم الانتشار •

وفي الوقت نفسه ، لدينا شعور قوى — ونحن ندرك أن هذا الشعور هو الرأى المشترك في هذا المؤتمر — بأن الجزء الحيوى في معاهدة لحظر التجارب النووية يتمثل في وضع نظام للتحقق والامتثال يتيح للأطراف المعنية أن تظل على ثقة بأن المحاولات المحتملة للمراوغة لن تبقى في الخفاء • وهذا هو السبب الموجب للولاية الحالية لجهازنا الفرعي المعني بالتجارب النووية • ومن منظور وفدى فان التقدم من مرحلة ايجاد حل مناسب لمشاكل التحقق — من الجانبين التقني والسياسي المؤسسي — الى مرحلة تفاوض بشأن معاهدة كاملة ، يبدو أمرا منطقيا • ونحن نأسف

وقد أسهمنا في أعمال الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية في العام الماضي ، أنه لم تجر حتى الآن دراسة شاملة للمشاكل الملازمة بيد أن هذه المهمة مازالت تلوح ، ويراود وفد بلادى الأمل في امكانية الاسراع في خطوات عملنا في هذا الميدان ، وفي أن تأخذ المناقشات طابعا أكثر موضوعية وشمولا ، وينبغي ، بالتأكيد ، أن يكون الشكل الذى يقع عليه الاختيار للعمل في هذه المهمة مماثلا لما اعتمد في العام الماضي ، علما بأن من الضرورى ان يبدى جميع المشاركين بعض المرونة للتوصل الى ولاية بصياغة جديدة ، مما يفيد في غرس منظور تقدمي في العمل • والواقع أن من الأليق بهذا المؤتمر أن يبدى عملا مستمرا بشأن اجراء التجارب النووية ، في الوقت الذى تبدأ فيه المرحلة التحضيرية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار •

ان الاعتقاد الذى يشاركنا فيه البعض بأن التحقق من حظر التجارب النووية أمر ضرورى بقدر ما هو معقد من الناحية التقنية ، كان هو أيضا الاعتبار المرشد عند انشاء فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية واضطلاعه بمهامه • لقد قدم هذا الفريق الآن تقريره الثالث • وأنا أدرك أنكم تعتزمون سيادة الرئيس ، طرح التقرير للمناقشة في مرحلة تالية ، ولكن أرجو أن تسمحوا لي ، وان لم يحن الوقت بعد ، ان أتطرق اليه • ان قصدى هو أن أقدم ورقة عمل عن " جوانب التطورات الحديثة في أساليب تسجيل الظواهر الاهتزازية" ، (CD/491) ومن ثم أثرى مداولاتنا المقبلة بشأن التقرير الثالث للخبراء والمنظورات المقبلة لعملهم •

اسمحوا لي أولا أن أعبر عن تقدير وفد بلادى بالتقرير الثالث لفريق خبراء الاهتزازات الذى جاء في غاية الشمول والدقة ، بقدر اعجابه بالتقدم الذى أحرزه الفريق في موضوع التقرير في ظل الكفاءة العالية والتوجيه السليم لرئيسه ، الدكتور داهلمان • كذلك يلاحظ وفد بلادى بارتياح خطط التشغيل الاختبارى المحدود المصممة للتأكيد على صلاحية بعض مكونات النظام العالمي المقترح واذا كان الاختبار لن يستخدم الا بيانات المستوى الأول عند البث بالنظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، فان من شأن المشاركة الموسعة في تجربة دول من سائر المجموعات ، وشمولية التجارب أن تسمحا باحراز تقدم حقيقي وهام في طريق وضع نظام للتحقق من الحظر الشامل للتجارب •

انني من منطلق هذه الخلفية وسعيا مني لتقديم دفع جديد لاحراز تقدم في عملنا من أجل اعداد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، أود أن أضع اليوم امام الزملاء ورقة العمل المشار اليها آنفا ، وقد سبق أن عممت الورقة خلال الدورة الأخيرة لفريق خبراء الاهتزازات الا أنها لم تناقش بالكامل ، وهي في الواقع ، تتجاوز الاختصاصات الحالية الأكثر تقنية لفريق خبراء الاهتزازات ، اذ تفتح أبوابا أرحب لمنظورات من أجل شبكة اهتزازية عالمية للمستقبل • ودعوني أذكركم أنه جرى عرض أكثر النماذج تقدما لهذا النظام العالمي في التقرير الأول للفريق المخصص — في الوثيقة CD/585 — تحت اسم كان حينذاك مستقبليا الى حد ما وهو الشبكة الثالثة ، وأقول مستقبليا لأن النموذج لم يقدم في ذلك الوقت سوى صورة عامة لنظام افتراضي • ونظرا للتطورات التي حدثت في مجال الكترونيات الآلات الدقيقة وتكنولوجيا الكومبيوتر وفي المواصلات السلكية واللاسلكية فقد اصبحت الشبكة الثالثة اليوم شيئا ممكنا ملموسا وواضح المعالم • وتتجاوز ورقة العمل التي يقدمها وفد بلادى نموذج الشبكة الثالثة حين تضيف مكونات جديدة وتقدم صورة عامة لشبكة اهتزازية عالمية أكثر تقدما • ولذلك فقد لا نكون مبالغين في الادعاء اذا أطلقنا على هذا النموذج المتقدم اسم

" الشبكة الرابعة " • وأود وأنا أقدم اليكم هذه الورقة ، طالبا تعميمها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح (CD/491) ، أن استرعي انتباهكم بصفة خاصة الى الجهود التي تبذل في جمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل تحسين القدرة الكشفية للمحطات الاهتزازية في المناطق التي تسودها ظروف ضوضائية غير مواتية وذلك بتركيب أجهزة قياس اهتزازات في الحفر • ان مفهوم محطات الحفر في الصفائف الصغيرة ، باعتبارها عناصر في شبكة عالمية ليعطي كبير أمل في التوصل الى رصد فعال للظواهر الاقليمية والمحلية في مناطق الاهتمام • ويتيح هذا النموذج انشاء نظام شامل قائم بذاته للصندوق الأسود ، ذى درجة عالية من التسجيل والتحليل الآلي للبيانات الاهتزازية • واسمحوا لي أن أؤكد ، مع هذا ، ان ادخال عدد من السمات الحديثة جدا على النموذج ، لا يضيف عبئا تكنولوجيا لا مبرر له على كاهل أطراف المعاهدة المقبلة للحظر الشامل للتجارب النووية ، بل هو في الواقع يجعل شبكة الرصد أيسر ادارة وأبسط تشغيلا ويسعدني أن تجد الوفود ، عند مداولاتنا القادمة بشأن التقرير الثالث لخبراء الاهتزازات ، أن من الملائم أخذ ورقة العمل الجديدة هذه في الاعتبار عند دراستهم وتحليلهم للموضوع •

ان الموضوعين اللذين تطرقت اليهما اليوم يندرجان تحت العنوان الأشمل لمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة • واسمحوا لي أن اتطرق الى موضوع آخر يعتبر جانبا أكثر أهمية من جوانب المشكلة ذاتها ، واسمحوا لي أيضا أن اخص بالذكر بيانا بذاته استمعنا اليه مؤخرا في جلساتنا العامة • انني أشير الى البيان الذى ادلى به جارى الموقر السفير ميستر من هنغاريا ، في ١٥ آذار/مارس ، والذى خصصه لعدد من الجوانب القانونية لاستخدام الأسلحة النووية ، والبدء باستخدامها ، والاستخدام الثاني لها • واذا كنت لابد أن أخالفه الرأى في عدد كبير من النقاط التي طرقها ، فانني أود أن أثني عليه للطريقة الجدلية والمفصلة التي عرض بها وجهات نظره • ولقد كان بيانه واحدا من البيانات التي تساعدنا على الارتقاء بمستوى مداولاتنا والاهتمام بالمغزى المحورى لموضوع منع نشوب الحرب النووية ، على الرغم من اختلاف وجهات نظرنا • ومن الواضح أن بيان السفير ميستر يثير من الاسئلة أكثر مما يأتي بأجوبة ومن بين تلك الاسئلة قضايا التوافق المنطقي بين مفاهيم عدم الاستخدام ، وعدم البدء بالاستخدام والاستخدام الثاني (المفترض قبوله) للأسلحة النووية • وثمة قضايا ترتبط بمصداقية التعهدات بعدم البدء بالاستخدام التي يقدمها وينميها أولئك الذين لا تتفق سياساتهم المعلنة ومذاهبهم العسكرية ، وهيكل قواتهم المسلحة ، وتسلسل قياداتهم ، وقدرتهم الشاملة ، وتحصيلهم المستمر للأسلحة • وثمة قضايا تتصل بنطاق المادتين ٢ و ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهي قضايا تتعلق بالتمييز والتفريق البديهي بين المنازعات التقليدية والمنازعات النووية ، وهي باختصار القضايا التي تتشابك فيها الاعتبارات القانونية والمسائل الأساسية للفلسفة السياسية ، وبعبارة أخرى فان السفير ميستر ، باثارته لعدد من النقاط القانونية ، قد وضع أمامنا جميع القضايا المعقدة التي تتميز بها مهمة منع نشوب الحرب • وأود أن أؤكد له أن وفد بلادى لن يقصر في اشراكه في مناقشة متعمقة لجميع هذه القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بجوهر عملنا • وانني لأتطلع الى الأخذ تباعا بكثير من آرائه ، سواء في جلسات عامة أم ، وهو الافضل ، في الشكل الخاص للعمل الذى نتوقع أن يكون متاحا في القريب العاجل للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال •

<u>الرئيس (الكلمة بالفرنسية)</u> : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه ، وعلى الكلمات الطيبة بشأن العلاقات بين بلدينا ، وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها لرئاسة المؤتمر أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الكريم ، السفير فيكتور اسرائيليان •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
يود الوفد السوفياتي اليوم أن يتناول ، في بيان مقتضب ، مسألة حالة المفاوضات في أحد البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر ، ألا وهو حظر الأسلحة الكيميائية • أود ، بادئ ذي بدء ، أن أذكر بأن السيد ك • و • تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، قد شدد ، في خطاب ألقاه مؤخرا امام المقترعين في مدينة موسكو بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٨٤ ، على أن تحرير الانسانية من امكانية استخدام الأسلحة الكيميائية يعتبر مهمة بالغة الأهمية • وتمشيا مع سياسته المستمرة لصالح التدمير الكامل والأكيد للأسلحة الكيميائية ، قدم الاتحاد السوفياتي عددا من المقترحات أثناء السنة الجارية • ويتعلق أحد هذه المقترحات برصد تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية في مرفق خاص ، بينما يتناول اقتراح آخر — قدم مؤخرا من الوفد السوفياتي الى اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية — مسألة تحدى التحقق الدولي في الموقع • وقد لاقت مقترحاتنا تقييما ايجابيا في المؤتمر •

وخلال الدورة الحالية ، قدمت عدة وفود أخرى أيضا مقترحات حول مسائل مختلفة تتعلق بالاتفاقية المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية ، والتي ، في نظرنا ، يمكن أن تساعد في تحقيق مزيد من التقدم في صياغة الاتفاقية • ونشير ، بنوع خاص ، الى مقترحات يوغوسلافيا ، والصين ، والسويد ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة وغيرها •

وهكذا ، فان الركائز موجودة ، اجمالا ، للتقدم السريع نحو حل للمهمة الهامة التي أولاها المجتمع الدولي لهذا المؤتمر • وليس من قبيل المصادفة أن يكون السيد ك • و • تشيرنينكو قد قال في الخطاب الذى أشرت اليه آنفا ان الشروط المسبقة لحل مشكلة الحظر العام والشامل للأسلحة الكيميائية بدأت الآن تظهر الى حيز الوجود •

وقد تم الاعراب ، في كل مكان ، عن الأمل بأن المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة ستكون جدية وبناءة • وهنا ، وفي هذه القاعة بالذات ، أعلن عن هذا الأمل ممثلو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر تقريبا • ومع ذلك ، فان الوضع المتطور الآن في اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية يثير بعض القلق الجدى •

وبينما لا يبقى الا أقل من شهر واحد قبل اختتام الجزء الربيعي من دورتنا ، فاننا لم نباشر في الواقع ، تنفيذ المهمة الواردة في الولاية الجديدة للجنة المخصصة ، وهي البدء بعملية كاملة وشاملة للمفاوضات ، وتطوير ووضع الاتفاقية ، باستثناء صيغتها النهائية • ويبدو أن لا حاجة الى الاشارة الى أنه قد انقضى اسبوع بعد الاخر في بذل الجهود لتخطي أنواع مختلفة من الصعوبات التنظيمية المختلفة • واننا لا نميل الى عزو التأخير في بداية العمل الفعلي الى النشاط التنظيمي للسفير اكسيوس ، الرئيس الحالي للجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية • ونود فقط أن يستخدم أكثر من ذلك بقليل صلاحياته كرئيس • فما هي المشكلة ؟ يبدو أن جذر الشر تكمن في كون أحدهم يعمل على تجميد أعمال الهيئة وعلى عدم تمكين آلية المفاوضات من السير في طريقها •

وقد سبق أن أتيحت لنا الفرصة للاشارة الى البيان الواضح جدا الذى أدلى به السيد بيرل معاون وزير الدفاع في الولايات المتحدة ، الذى فرض ، كما جاء في صحف الولايات المتحدة ، موقفا متصلبا جدا على ممثلي ادارة الولايات المتحدة في مفاوضات جنيف •

وهناك معلومات عديدة أخرى تفيد أن من الواضح أن المسؤولين الرسميين في الادارة في واشنطن يزرعون بذور التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات ، ويشوهون بفظاعة موقف الاتحاد

السوفياتي فيما يتعلق بمسائل الرصد ، كما يتبين ذلك على نحو خاص في المواد المنشورة في النشرة اليومية التي تصدرها بعثة الولايات المتحدة هنا في جنيف ، ويعالجون القضية بطريقة تخلق مناخا لتخصيص مبالغ طائلة بهدف اعادة ملء ترسانات الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية •

لذلك ، لا يمكن لأحد أن يندهش لاصابة وفد الولايات المتحدة بالحساسية عندما يرى نصا يبدأ بهذه الكلمات : " ان الدول الأطراف في الاتفاقية ••• " • ان الوفد هو ، بصفة عامة ضد صياغة النص ، على الرغم من أن ذلك منصوص عليه مباشرة في ولايتنا • وهو يرى أن مهمته تنحصر في التسبب بالتأخير •

وقد قيل الكثير في هذه القاعة وفي خارجها حول مشروع للولايات المتحدة • وقد أعربت وفود عديدة باستمرار عن تحمسها ازاء نية الولايات المتحدة بعرض مشروع • وقد ازدادت المعلومات في صحف الولايات المتحدة عن مضمون مثل هذا المشروع • وبصراحة ، فان هذه المعلومات تسبب لنا القلق • وفي معرض اشارتهم الى مختلف أحكام مشروع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالرصد يقول مؤلفو مقال منشور في عدد ٢ نيسان /ابريل من مجلة " نيوزويك " ، مشيرين الى مصادر موثوقة : " ان الأحكام ، في مجملها ، سوف ترغم موسكو على السماح لمفتشين أجانب من القاء نظرة قاسية على مجمل الصناعة الكيميائية السوفياتية ، وان يسرحوا في القواعد العسكرية • ولا أحد يعتقد بأن موسكو ستقبل بهذه الفكرة ، وبالتالي فما زلنا بعيدين عن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية " •

هذا هو ، أيها المندوبون الكرام ، الرد على السؤال المتعلق بأسباب توقف أعمال اللجنة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية ، وعلى مستقبل المفاوضات حول هذه المشكلة في المؤتمر ، وفي الوقت ذاته الرد على ما ينتظرنا فيما يتصل بمشروع الولايات المتحدة الذى أقيمت له هذه الدعاية الواسعة • وهكذا ، فان مشروع الاتفاقية الذى أعدته الولايات المتحدة ، والذى لم يبصر النور بعد يحول بصورة موضوعية الى تجميد للمفاوضات • وقد رأينا من الضرورى التعبير عن رأينا حول هذه القضية •

<u>الرئيس (الكلمة بالفرنسية)</u> : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي ، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ايران الاسلامية الكريم ، السفير كاظمي كامياب •

<u>السيد كاظمي كامياب (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية)</u> : سيدى الرئيس ، أود أن أبدأ كلمتي بتقديم تهاني الصادقة بانتخابكم وتأكيد دعم وفد جمهورية ايران الاسلامية لكم وتعاونه معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم • والواقع أن حكومتي تعلق بالغ الأهمية على الروابط التي تجمعها بحكومتكم في ميدان نزع السلاح ، وان ما تتحلون به من مهارة ودبلوماسية في معالجة شؤون هذا المحفل ليؤهلكم للتمثيل بجدارة في هذا الميدان •

وفضلا عن هذا ، فان وفد بلادى يود أن يعرب عن تقديره العميق للعمل الذى اضطلع به السفير توربانسكي خلال الشهر الأول لهذا المؤتمر فلقد أسهمت رئاسته ، بفضل جهوده التي لم تكل واستقامته التي لا شك فيها ، في التوصل الى النتائج التي تحققت خلال توليه المنصب •

وأخيرا ، أقول بصراحة ، انني أشعر بالتفاؤل بالنسبة للمداولات المقبلة " لمؤتمر نزع السلاح " كما أصبح يسمى الآن ، ونحن نرحب بين صفوفنا بسفراء اثيوبيا واستراليا واندونيسيا وبلجيكا وسرى لانكا وكندا •

وأود ، في كلمتي اليوم ، أن أتناول البند الهام جدا من بنود جدول أعمال هذا المؤتمر، والذى أعطي ما يستحقه من أولوية قصوى لما له من أهمية لامراء فيها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما ، ألا وهو بند الأسلحة الكيميائية •

لقد بدأ عهد استخدام الأسلحة الكيميائية كوسيلة للدمار الشامل بداية فعلية خلال الحرب العالمية الأولى ، باستخدام غاز الكلور الذى يطلق من براميل بسيطة ، والفوسجين ، وهو غاز خانق تقتصر سميته على الجهاز التنفسي • واليوم يبدو غاز الخردل ، الذى استخدم أيضا في تلك الأيام ، حقيقة مأساوية • فهذا الغاز يستخدم العامل الكيميائي BIS-42 كبريتيد الكلوراثيل ويسبب أضرارا للجهاز البشرى لا قبل له بها ويؤدى في أغلب الأحيان الى موت أليم •

ووفقا لتحقيقات منظمة الصحة العالمية ، فان من بين المفاعيل الطويلة الأجل ذلك المرض المزمن الناجم عن التعرض للعوامل الكيميائية ، والآثار المتخلفة في الأشخاص الذين يتعرضون مباشرة للعوامل الكيميائية ، وتكوين بؤر جديدة لأمراض معدية ، وكذلك الأثر الذى تحدثه التغيرات الايكولوجية • ومن المفاعيل المتخلفة ، حدوث السرطان نظرا لأن غاز الخردل وبعض العوامل الأخرى هي عوامل مؤلكلة ثبت انها تسبب السرطان • ولقد زاد انتشار حدوث السرطان زيادة كبيرة بين من تعرضوا للغاز خلال الحرب العالمية الأولى ، وخاصة سرطان الجهاز التنفسي • ويمكن لعوامل كيميائية معينة أن تسبب تلفا في الجنين في أثناء نموه كما يمكن أن تحدث تحولات في الانسان نتيجة لتكسر الكروموسومات •

واذا كنا لم نلحظ مفاعيل طويلة الأجل على البيئة بعد الحرب العالمية الأولى ، فان هناك خطرا من أن تسبب العوامل المضادة للنبات أضرارا في البيئة النباتية ينجم عنها تغيير واضح في نوع الحياة الحيوانية يمكن أن يتفاقم وأن يتسبب في سيادة حيوانات حاملة للمرض مما يشكل خطرا على الانسان • وبالمثل يمكن أن تتأثر كميات ونوعيات الأغذية المنتجة • أما المفاعيل النفسية فان من الصعب تقديرها •

ويحظر بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ حظرا باتا استخدام جميع هذه العوامل الكيميائية الحربية ، سواء كانت قاتلة أم معجزة فقط ، وقد جاء هذا البروتوكول نتيجة للذعر الذى أصاب الناس من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى • فجاء معبرا عن الأفكار الأساسية في قانون المنازعات المسلحة : فان لم يكن ثمة حظر للحرب بكافة أشكالها ، فلا أقل من وضع بعض الحدود لفظاعتها • وكان هذا الاتفاق الذى وقعته حوالي مائة دولة ، من بينها العراق في عام ١٩٣١ ، أول اتفاق يحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل • وتم تأكيد هذا البروتوكول باتفاقية عام ١٩٧٢ وبقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين رقم ٩٨/٣٧ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢•

ومنذ بدء الحرب التي فرضت علينا ، حاولنا أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي الى أن سياسات الاسترضاء لا تثمر • ففي دورة عام ١٩٨٠ للجنة نزع السلاح ، استرعينا انتباه اللجنة الى مسألة استخدام العراق لاسلحة كيميائية • ولم يعرنا أحد أذنا صاغية ، وفي جميع الحالات التي استخدمت فيها أسلحة كيميائية كنا نخطر الهيئات المسؤولة لكن جهودنا ضاعت كلها هباء (وبطبيعة الحال ، فهذه ليست المرة الأولى التي يستخدم العراق فيها أسلحة كيميائية ضد شعب من الشعوب • وعلى سبيل المثال ، فوفقا لتحقيقات أجراها معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم الصفحة ١٦٥ ، المجلد الأول ، استخدم العراق أسلحة كيميائية في عام ١٩٦٥ ضد أكراد المنطقة•

وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، عرض وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية ، مرة أخرى ، على مؤتمر نزع السلاح ، في بيان مدعم بقرائن لا تدحض ، الاستخدام المنظم للأسلحة الكيميائية وفور طلبنا من الأمين العام للأمم المتحدة اجراء تحقيق بشأن استخدام العراق لأسلحة كيميائية وبعد البيان الذى ألقي في مؤتمر نزع السلاح ، استخدم العراق أسلحة كيميائية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل ، حول أكثر من ٢٠٠٠ شخص الى ضحايا ، بعضهم قيد العلاج الآن في جمهورية ايران الاسلامية وفي عدة بلدان بالخارج ، وبعضهم قد قضى نحبه، وفي ٩ و١٧ آذار/مارس ١٩٨٤ عاد العراق من جديد لاستخدام أسلحة كيميائية على نطاق شامل في منطقتي جزيرة مجنون وجوفير مما نجم عنه اصابة كثير من المقاتلين بجروح • ويعاني هؤلاء الجرحي ، من الغثيان والتدميع وأوجاع الجهاز التنفسي والدوخة • وأدخل الضحايا الى المستشفيات •

ومنذ عهد قريب جدا ، نشر معهد ذائع الصيت في بلجيكا ما توصل اليه بشأن ضحايا الحرب من الايرانيين وأفاد بأن الجروح كانت ناجمة عن استخدام غازات تحتوى على الايبيرايت (غاز الخردل) والميكوتوكسينات (اجزاء مركبة للمطر الأصفر) •

وأفادت سلطات طبية في عدة بلدان يعالج بها مقاتلون ايرانيون أن الجروح ناجمة عن أسلحة كيميائية ، كما أن تقارير صحفية مستقلة نشرت في الخارج أكدت هذه الحقيقة اكثر من مرة •

كذلك أكدت النشرة الصحفية رقم ١٤٨١ للجنة الدولية للصليب الأحمر المؤرخة في ٧ اذار/مارس ١٩٨٤ استخدام العراق لأسلحة كيميائية •

" ان الأعراض المشتركة التي لاحظتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بجميع الجرحى كانت عبارة عن " حروق شاملة ولكنها سطحية (من الدرجتين الأولى والثانية) ومشاكل تنفسية خطيرة ، والتهاب القرنية والملتحمة " ، ويبدو أنها تتحسن بالتدريج • ومع هذا فقد اتضح من الفحوص الاكلينيكية المتتالية لبعض المرضى أنه ، بعد ثمانية أيام من التعريض ، وجدت مشاكل حادة في تركيب الدم مصحوبة بنقص واضح في عدد الكريات البيضاء وقد تسببت هذه المشاكل ، لاجتماعها مع العجز في الجهاز التنفسي والكليتين في وفاة عدد من المرضى الذين مات اثنان منهم أثناء زيارات المندوبين ، وبالاضافة الى الخطوات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الأطراف المعنية ، فانها تؤكد على أن استخدام مواد سامة في ميدان المعارك عمل لا يتفق مع احترام المبادئ الانسانية ، ويشكل انتهاكا لقانون المنازعات المسلحة والقانون العرفي المعترف به " •

وبناء على طلب حكومة جمهورية ايران الاسلامية ، تعهد الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دى كويار ، باجراء تحقيق في استخدام العراق لأسلحة كيميائية ، وذلك بوحي من المشاعر الانسانية ، وعلى هذا الأساس فقد بعث بأربعة اخصائيين بارزين للقيام بزيارة الى ايران لتقصي الحقائق •

وقد قام الاخصائيون ، الذين اختيروا لدرايتهم بالحرب الكيميائية بزيارة لجبهة القتال قرب اهواز في غربي ايران كما قاموا بفحص عينات من التربة المشربة بالمواد الكيميائية • كذلك عاينوا مرضى في المستشفيات في اهواز وطهران كما زاروا المشرحة في طهران وبعد عودة الاخصائيين من جمهورية ايران الاسلامية قدموا تقريرا مشتركا الى الأمين العام في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أجمعوا فيه على أن غاز الخردل وعامل اثارة الأعصاب تابون Tabun قد استخدما من قبل العراق في حربه ضد ايران •

وقد استنكر أمين عام الأمم المتحدة قيام النظام العراقي باستخدام أسلحة كيميائية وأدان ذلك عند احالته تقرير الاخصائيين الى مجلس الأمن للاحاطة •(الوثيقة رقم ١٦٤٣٣/٦ المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤) •

وكان ذلك التقرير موقعا من الدكتور غوستاف اندرسون من السويد ، والدكتور مانويل دومنغيز من اسبانيا ، والدكتور بيتر دون من استراليا ، والكولونيل الدكتور أولريخ ايموبرستغ من سويسرا •

ويعزى قلق وفدنا الى ردود الفعل السلبية بصفة عامة لدى مؤتمر نزع السلاح ازاء الاستخفاف الكامل ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ فيما يتعلق بحظر استعمال الأسلحة الكيميائية •

ولا يتعلق هذا الأمر بمجرد مجموعة من الايرانيين الأبرياء أو حتى بحكومة جمهورية ايران الاسلامية وحدها فحسب ، بل هو يتعلق كذلك بالضرر الذى لحق بالضمير الانساني المشترك ، ولا يستطيع المجتمع الانساني المتحضر المعاصر أن يغفر هذه الجرائم ، وما ينبغي له أن يفعل ذلك •

واذا استثنينا العدد المحدود جدا من الوفود التي تشاركنا الرأى — والتي نقدم لها شكرنا وامتناننا على اهتمامها وادانتها للعمل اللا انساني الأخير المتمثل في استخدام أسلحة كيميائية — فلم يظهر في المؤتمر أى رد فعل ايجابي حتى الآن •

وبالطبع ان رد الفعل هذا ، من وجهة نظر جمهورية ايران الاسلامية ، كان مخيبا للآمال الى أقصى حد ، فمنذ بداية الحرب المفروضة ونحن نواجه هذا الموقف •

ومع الاسف أن المجتمع الدولي لم يتخذ موقفا حاسما ازاء الاعتداء العراقي الغاشم ضد جمهورية ايران الاسلامية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ • وقد انعكس افتقار المجتمع الدولي الى الارادة السياسية في قرار مجلس الأمن ٢٧٩ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ • فعلى نقيض السوابق الراسخة في تلك الهيئة ، جاء هذا القرار خاليا من الاشارة الى انسحاب القوات الى الحدود الدولية • وقد دفع هذا الوضع بوزير خارجية النظام العراقي في ذلك الوقت ، حمادى، الى التأكيد على أنه لا توجد حدود دولية بين ايران والعراق بعد الغاء معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥ ، ولذا فان الوزع الفعلي للقوات هو الذى يشكل الحدود الدولية بين الدولتين ، وليس ثمة مبرر لدى ايران للحديث عن اعتداء (كتاب حمادى الى الأمين العام الأمم المتحدة — الوثيقة رقم ١٤٢٣٦/٣ ، المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠)•

وخلال فترة الاثنين وأربعين شهرا من الحرب المفروضة على جمهورية ايران الاسلامية أصبح الجميع على علم تام باجتياح المدن الايرانية وبالقصف المنظم ودون تمييز للسكان المدنيين في المناطق المدنية ، التي تبعد في بعض الأحيان حوالي ٤٠٠ كيلومترا عن مناطق القتال •

وقد تسبب ما يزيد على ١٣٠ هجوما بالقذائف ، ومئات من الهجمات الجوية ، وعدة الاف من طلقات المدفعية الموجهة بشكل منظم ضد المدن الايرانية العزلاء ، في استشهاد ٥٠٠٠ من المدنيين ، واصابة ٣٠٠٠٠ شخص بالعجز • ويقوم تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة رقم ١٥٨٣٤/٥ المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونية ١٩٨٣ ، دليلا على جزء من جرائم الحرب التي يرتكبها حاكم العراق •

ولم يحدث الا في الأونة الأخيرة أن زاد عدد الجرحى والشهداء من ضحايا استخدام أسلحة كيميائية في خلال فترة ٤٠ يوما عن ٢٠٠٠ شخص ، ومع ذلك ، فكما رأيتم ، أنه رغم ثبوت استخدام

الاسلحة الكيميائية ، فان المؤتمر لم يبد ، بصفة عامة ، استجابة مسؤولة ، كما كان متوقعا منه ، فيما يتعلق بانتهاك بروتوكول عام ١٩٢٥ • وقد أبدت الحكومات هذا الموقف ذاته تجاه ما كشف عنه التقرير الأول لبعثة الأمين العام للتحقيق في الأضرار التي لحقت بالمناطق المدنية التي تعرضت لهجمات عسكرية ، مما سمح للعراق بأن يستخدم الأسلحة الكيميائية على نطاق لم يسبق له مثيل وان الخطوة التي تتخذها منظمة دولية بالتحقيق في استخدام أسلحة كيميائية لهي خطوة فريدة في هذا القرن ، ويتوقف الى حد كبير على رد فعل الحكومات ازاء النتائج التي خلصت اليها الأمم المتحدة في هذا الصدد ، ما اذا كان هذا التقرير سيعتبر رادعا أم انه سيكون بمثابة ضوء أخضر يسمح بمزيد من الانتهاكات •

ان التاريخ واضح ، وسيصبح المستقبل شاهدا على أن أولئك الذين يحضون على نزع السلاح ويدافعون عنه بشدة هم الذين وقفوا صامتين أمام استخدام دولة ضعيفة لأسلحة أقل ما يقال فيها انها محظورة •

اننا ننتظر من جميع البلدان المسؤولة في العالم • بغض النظر عن نزعاتها أو تبعيتها السياسية ، وسواء كانت منحازة أم غير منحازة ، محايدة أم دولة كبرى • أن تخلع عن نفسها قيود نزعاتها ، وأن تعلن على الملأ شجبها وادانتها بأقوى ما يمكن من عبارات ، لأى انتهاك للقوانين والبروتوكولات الدولية يكون من شأنه أن يهدد في الصميم وجود البشرية ، اذ ينبغي أن ترتبط القيمة الحقيقية بالمبادئ والمثل الانسانية ، والا فلن يكون هناك في نظر المعتدى أى فرق بين الأسلحة نووية كانت أم كيميائية •

وأود أن أعرب عن صادق أمانينا بأن تكون اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، التي هي قيد الاعداد في هذا المحفل ، جاهزة في أقرب وقت ممكن ، وبأن تكون عملية تماما وبأن تؤتي ثمارها وفي اعتقادى ان الموقف الذى يتخذه هذا المؤتمر والهيئات الأخرى ذات الصلة ازاء استخدام الأسلحة الكيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية سيكشف حقيقة عن مدى الاخلاص والشعور بالمسؤولية ازاء الاتفاقية المعدة حديثا ، كما سيشكل معيارا ممتازا لتحديد مركزها وقدرتها في المستقبل •

وفي ضوء ما أفهمه من أن استعراض تقرير بعثة الأمين العام للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية يمكن أن يفيد عمل المؤتمر فائدة عظيمة ، فانني أود أن أطلب منكم ، سيادة الرئيس ، أن تخصصوا احدى جلسات مؤتمر نزع السلاح لاستعراض التقرير •

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم ورقة عمل ، CD/484 بشأن الأحكام العامة التي تعتبرها اساسية من وجهة نظرنا ، وذلك للنظر فيها في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية •

وتتناول هذه الأحكام المسؤوليات المزدوجة ازاء الاتفاقية ومسألة التحفظ والاستثناء ، وقواعد البروتوكول الناظمة للمدة التي ستحدد لازالة المخزونات والمرافق • وثمة حكم آخر يتناول مسألة التعاون الدولي في ميدان الوقاية ، واتفاق الدول الأعضاء على اعتبار استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة من جرائم الحرب •

ونحن نأمل أن تتوصل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الى نتائج بناءة وننتظر من جميع الوفود أن تولي مقترحنا كل الاعتبار •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل ايران على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

أيها المندوبون الكرام ، الساعة الآن الواحدة وعشر دقائق بعد الظهر ومازال أمامنا متحدثان على قائمة المتحدثين • واذا كنتم موافقين على ذلك ، فاننا ننوى الانتهاء في حوالي الساعة الواحدة والنصف بغية عدم الدعوة الى جلسة أخرى بعد ظهر اليوم • واذا لم يكن هناك أى اعتراض ، فسأعطي الكلمة الآن الى السفير فيداس • ليس هناك من اعتراض • أعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا الكريم ، السفير فيداس •

السيد فيداس (يوغسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، سأتناول اليوم البند ٥ من جدول الأعمال المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ، ولكني قبل ذلك أود أن أنضم اليكم في الترحيب الحار بالسيدة انغا ثورسون ، الرئيسة السابقة لوفد السويد الى مؤتمر نزع السلاح ، والتي كان للوفد اليوغوسلافي معها فيما مضى تعاون مثمر جدا •

ان هذه المسألة تستحق منا الاهتمام نظرا لأنه منذ اطلاق أول تابع من صنع الانسان الى الفضاء الخارجي مؤذنا بـ " عصر الفضاء " ، وفي ضوء التطورات السريعة لتكنولوجيا الفضاء منذئذ أخذت الأخطار الملازمة لسباق التسلح المحتمل في الفضاء الخارجي تسبب قلقا متزايدا • وبمرور الوقت ، صاحب زيادة القلق هذه تحول سباق التسلح في الفضاء الخارجي من احتمال الى حقيقة واقعة بما لذلك من مضامين بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين والاستقرار العام في العالم •

ومع أن الفضاء الخارجي ميدان جديد نسبيا من ميادين النشاط البشرى ، الا أن نتائج هامة قد تحققت حتى الآن فتحت امكانات فاقت الاحلام لاستخدامه في الأغراض السلمية ، وعلى سبيل المثال ، فمن بين مجالات التطبيق العملي والمفيد جدا للانجازات التي تم التوصل اليها في استخدام التكنولوجيا الفضائية في الأغراض السلمية ، المواصلات السلكية واللاسلكية ، والملاحة ، والتنبؤات الجوية ، ومسح موارد الأرض ، ولسوء الطالع ، فان هناك ، كذلك ، كثيرا من الانجازات بعضها مازال في مرحلة التطوير ، يمكن ، الى جانب استخدامها في الأغراض السلمية ، أن تكون لها آثار مزعجة ، بقدر ما توجد أيضا انجازات صممت للاستخدام في أغراض الهجوم العسكرى دون غيرها •

وقد أصبح استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الشغل الشاغل للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي أنشأت في عام ١٩٥٩ اللجنة المخصصة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، باعتبارها هيئة من هيئاتها الدائمة • وعلى مر السنين • ونتيجة لعملها ولما جرى في محافل التفاوض الأخرى ، أبرم عدد من الصكوك المتعلقة بالجوانب العسكرية والسلمية لاستخدام الفضاء الخارجي ، منها معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ التي حظرت ، ضمن ما حظرت اجراء تجارب الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي • وشهد عام ١٩٦٧ نجاحا في اعداد المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، وهي المبادئ التي تضمنتها المعاهدة التي تحمل هذا الاسم • ثم ان اتفاق انقاذ الملاحين الفضائيين واعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (١٩٦٨) ، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (١٩٧٢) ، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (١٩٧٦) ، كلها أيضا اتفاقات تنظم بعض المسائل الهامة المتصلة بالأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي ، وكان آخر هذه الاتفاقات ذلك الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة

في عام ١٩٧٩ ، وفتح باب التوقيع عليه وتصديقه وهو الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى ، الذى يشرح بتفصيل أكثر من ذلك الوارد في معاهدة ١٩٦٧ ، التزام الدول بضمان أن يقتصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى الداخلة في نطاق المجموعة الشمسية ، غير الأرض ، على الأغراض السلمية دون غيرها •

وحتى الآن نظمت الأمم المتحدة تحت رعايتها مؤتمرين بشأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، أما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للفضاء الخارجي الذى عقد في فيينا في عام ١٩٨٢ ، فقد عنى أساسا بالنظر في التطورات المقبلة — ومن بينها أمور مثل أنظمة النقل الفضائي والصناعة التحويلية في الفضاء ومحطات التوليد الشمسية في الفضاء والفوائد المتوقع أن تعود منها على التعاون الدولي ، والأخطار التي يمكن أن تنجم عن هذه الأنشطة • بيد أن الجوانب العسكرية لهذه المسألة قد حظيت أيضا باهتمام كبير ، ومع أن مسألة اختصاصات ذلك المؤتمر فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي لم تحظ بموافقة جميع المشتركين فان المؤتمر ، رغم هذا ، درس وأقر في تقريره ثلاث فقرات اعترف ، على نحو عام ، بالمخاطر الهائلة التي يشكلها التوسع في سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وحث " جميع الأمم ، ولا سيما من تملك منها قدرات فضائية رئيسية " على الاسهام بفعالية في منع وقوع هذا الاحتمال • كذلك دعا جميع الدول الى الالتزام بمعاهدة الفضاء الخارجي ومراعاة نصها وروحها مراعاة تامة ، وأوصى بقوة بأن تولي الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة — الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح بصفة خاصة — اهتماما ملائما وأن تعطي أولوية عالية للقلق الشديد المعبر عنه ازاء هذه المسألة •

واللجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اذ تواصل انشطتها ، تعقد الآن دورتها الثالثة والعشرين هنا في جنيف ، للنظر في ثلاثة بنود بالغة الأهمية هي :

— صياغة مشروع مبادئ يتعلق بالآثار القانونية لاستشعار الأرض عن بعد من الفضاء وهذا أمر يتعلق بالكشف عن موارد الأرض وتحليلها بوساطة أجهزة استشعار محمولة في طائرات ومركبات فضائية

— تعريف و/أو تحديد الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض

— النظر في امكانية تكملة قواعد القانون الدولي المتعلقة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، أى ، باجراءات الاخطار في حالة تعطل مركبة فضائية تحمل على متنها مصدرا للطاقة النووية •

وما أشرت الى جميع هذه الانشطة المتصلة بالأمم المتحدة والى مجموعة الاتفاقات الدولية القائمة ، الا لكي أوضح أنه بالامكان ايجاد حلول حتى للمشاكل المعقدة جدا الخاصة بالعلاقات في الفضاء الخارجي ، وما كان يدور بذهني على وجه التحديد فهو أن استرعي الانتباه الى الحاح المشكلة ، والى الثغرة الموجودة في حل المشاكل المتصلة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والى خطورة تحويل الفضاء الخارجي الى ساحة للنزاع المسلح •

وتشير التقديرات الى أن ٧٥ في المائة من جميع الأنشطة الفضائية لها اتصال بالناحية العسكرية • ولا يكاد يمر يوم دون أن تكشف الصحافة شيئا جديدا في مجال اختبار أسلحة للاستخدام في الفضاء الخارجي ، أو يتعلق بالخطط العاجلة لتطويرها • واذا كانت المعلومات التي تنشرها

الصحافة لا يمكن اعتبارها دائما موثوقة ، ولا سيما حين يتعلق الأمر ببحوث أو برامج عسكرية ، الا أننا باعتبارنا محفل تفاوض ليس أمامه سبيل للوصول الى هذه المعلومات من مصادر أخرى ، ينبغي أن نشعر بالامتنان للصحافة التي تزودنا من آن لآخر بمعلومات قد تعطينا خلفية كافية تكون بمثابة انذار ، وبذلك يتأكد المثل القديم : لا دخان بلا نار •

ان دراسة المشاكل المتعلقة بالتوسع في سباق التسلح في الفضاء الخارجي أمر يدخل في اختصاص مؤتمر نزع السلاح • غير أنه ، لسوء الحظ ، لم يفلح حتى الآن في أن يتخذ حتى الخطوة الأولى في طريق حل هذه المشاكل ، ألا وهي انشاء هيئة عاملة " بغرض الاضطلاع بمفاوضات لابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء لمنع سباق التسلح ، بجميع جوانبه ، في الفضاء الخارجي " كما دعا الى ذلك قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٠ • ولقد ضيع المؤتمر جزءا كبيرا من طاقته في التنسيق بين الآراء المتعلقة بولاية الهيئة العاملة الفرعية ، منطلقا من وجهات نظر متباينة عن نطاق ولاية هذه الهيئة الفرعية ، مع أن أعضاء كثيرين في اللجنة بذلوا جهودا جبارة في الجمعية العامة وهنا في المؤتمر في محاولة للبحث عن حل لهذه المشكلة •

وفي جلسة ٢٢ آذار/مارس ، اتيحت لنا فرصة الاستماع الى بيانين هامين عن الفضاء الخارجي عرض في احدهما ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقر ، السفير ف • اسرائيليان وجهات نظر حكومته في هذه المشكلة مقدما ، في الوقت نفسه ، نص مشروع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض • وفي رأينا أن هذا النص يستحق الاهتمام لأنه في جملة أمور ، يقترح الطرق الكفيلة بحل مسألة استخدام القوة في الفضاء الخارجي بالاضافة الى الخطر الذى يشمل الشبكات المضادة للتوابع • أما الذى لا ينبغي اغفاله عند تقييم المقترح الذى قدمه السفير اسرائيليان ، فهو رغبة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في التفاوض بشأن مشروع النص والاستعداد الذى أبدى للدخول في مفاوضات منفصلة بشأن الشبكات المضادة للتوابع ولاستئناف مفاوضات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الميدان • ونحن نعتبر هذه البادرة لحسن النية بعقد مفاوضات بشأن الفضاء الخارجي بادرة هامة جدا في هذا الوقت الذى أوصدت فيه قنوات أخرى للمفاوضات بشأن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بخفض الأسلحة ونزع السلاح •

أما البيان الذى ادلى به سفير السويد الموقر ، السيد ر • أكيوس ، فانه يقدم بطريقة لا تكاد تشوبها شائبة • تحليلا وجيها جدا لشبكات الفضاء الموجودة التي تستخدم لأغراض عسكرية كما أنه يسترعي الانتباه الى الحلول التي تتضمنها الاتفاقات القائمة بشأن الفضاء الخارجي ، ويقدم قائمة اقتراحات بما يمكن عمله لتعديلها وجعلها اتفاقات شاملة • وهذا في رأينا ، هو الأسلوب الذى ينبغي لنا اتباعه في عملنا ، بدلا من هدر الوقت في مشاكل مصطنعة تتعلق بولاية الهيئة العاملة •

والى جانب ما ذكر ، فثمة عدة وثائق أخرى مفيدة قدمت أيضا في لجنة نزع السلاح في الماضي أود أن أشير ، من بينها ، الى الوثيقة CD/320 ، المقدمة من الوفد الكندى ، وعنوانها " تحديد الأسلحة والفضاء الخارجي " والوثيقة CD/375 المقدمة من الوفد الفرنسي ، وعنوانها " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ومما يجدر التذكير به أيضا في هذا الصدد ، ذلك المقترح الفرنسي المقدم قبلا بانشاء وكالة دولية لرصد التوابع ، وتقرير الأمين العام المعنون " دراسة عن مغزى انشاء وكالة دولية لرصد التوابع " • كما أن سفراء تشيكوسلوفاكيا وايطاليا والأرجنتين الكرام قد عرضوا في الكلمات التي القوها أمام المؤتمر بتاريخ ٢٧ آذار/مارس بعض الاقتراحات الأخرى المفيدة • وكذلك فعل سفير سرى لانكا الكريم في الكلمة التي القاها اليوم •

وتمثل هذه المقترحات جميعا ، وغيرها مما لم يرد ذكره ، أساسا متينا لبدء مفاوضات تتناول نطاقا كبيرا من القضايا • ونحن نرى أنه ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه • ورغبة منا في عدم وضع أولويات ، نرى أن ثمة حاجة لتحديد المجالات والأنشطة التي لم تشملها حتى الآن الصكوك القانونية الدولية القائمة ، وذلك تمشيا مع الخطوط التي رسمها سفير السويد الموقر • كذلك هناك حاجة لوضع برنامج عمل ، على أساس المقترحات الموجودة ، في نطاق اختصاص مؤتمر نزع السلاح ، وأقصد الهيئة العاملة الفرعية التي ينبغي انشاؤها في أقرب وقت ممكن وينبغي أن يكون برنامج عمل الهيئة العاملة الفرعية للفضاء الخارجي هو ولاية تلك الهيئة العاملة: ولا نستطيع ، بغير هذه الطريقة ، أن نفي على نحو ملموس بولاية التفاوض المعهود بها لهذا المؤتمر ، بيد أن من المناسب هنا التذكير بأن المؤتمر قد أكمل الشهر الثاني من عمله هذا العام وأن لجنة واحدة فقط من بين اللجان المخصصة التي أنشئت تمارس عملها بجدية — وهي اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • فهل بوسع أحد أن يقنع رجل الشارع الذى لا تنقصه الحكمة بأن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع التفاوض لسبب وحيد هو أن الوفود لا تتمكن من الاتفاق على ولايات مختلف الهيئات العاملة ؟ نحن نشك في ذلك •

السيد الرئيس ، قبل أن أختتم بياني ، أود أن أعبر لكم عن التقدير الصادق الذى يكنه وفد بلادى لتوجيهكم البارع لعمل مؤتمرنا خلال هذا الشهر • لقد أسهمت براعتكم الدبلوماسية وخبرتكم اسهاما عظيما في التوصل الى حل ناجح لعدد من المشاكل التنظيمية التي تواجه مؤتمرنا أشكركم ، سيادة الرئيس •

<u>الرئيس (الكلمة بالفرنسية)</u> : أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • بهذا تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم • هل يرغب أى وفد آخر بالتكلم ؟ اعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الكريم •

<u>السيد كلاين</u> (الولايات المتحدة الامريكية) <u>(الكلمة بالانكليزية)</u> : شكرا ، سيدى الرئيس ، أود فقط أن ارد بايجاز على البيان الذى ادلى به السفير اسرائيليان هذا الصباح • أولا ، أود أن الاحظ ان السفير السوفياتي ومحررى مجلة " نيوزويك " ، هم ، على ما يبدو ، على علم اكثر من وفد بلادى بمضمون المشروع المقترح لمعاهدة الاسلحة الكيميائية • وأود ايضا أن ألاحظ أن الصحف والمجلات لا تحدد سياسة حكومتي ، وان أى محاولة من جانب المحررين والكتاب في هذه الصحف والمجلات لتفسير السياسة ، بعد ان يكون قد تم وضعها ليست الا ظاهرة لحريتهم بأن يقوموا بهذا العمل • واني ارفض التعديات على كبار المسؤولين في حكومتي وآسف لها • وألاحظ ان هذا التعدى هو الاخير في سلسلة من التعديات الشخصية على السيد بيرل من جانب السلطات السوفياتية ، وهو يتبع عن كثب تعديين آخرين ظهرا في صحيفة " ازفستيا " يوم أمس على ما اعتقد كما أرفض الادعاء بان وفد بلادى قد جمد عن قصد عمل اللجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الكيميائية والتي انشئت مؤخرا • ان هذا الادعاء يقلب الامور رأسا على عقب • وفي هذا السياق ، لن أعلق على الطبيعة البدائية لتصرف بعض الوفود الاخرى في تلك اللجنة الخاصة • ان ذلك لن يكون ذا فائدة •

سيدى الرئيس ، اني اعتقد ان هذا النوع من البيانات التي استمعنا اليها هذا الصباح من جانب السفير اسرائيليان لا يفيد أو يساعد بشيء في عملنا ، فالمطلوب في عملنا هو الارادة في معالجة القضايا الصعبة الجوهرية ، وتضييق فجوة الخلافات • واني أؤكد لهذا المؤتمر ان وفد بلادى

يريد ، ويحاول بصورة نشطة على ما اعتقد ، الاشتراك في هذا العمل ، وفيما يتعلق ببيان السفير اسرائيليان ، اود ان آخذ صفحة من كتاب لزميل سوفياتي سابق لي ، عندما كان يقول في مثل هذه الحالات : " سأدرس بيانكم وأوليه ما يستحق من اهتمام " • وسأفعل ذلك بالنسبة للبيان السوفياتي لهذا الصباح •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : شكرا • ليست هناك وفود اخرى ترغب في الكلام • لقد وزعت الامانة اليوم وثيقة غير رسمية تتضمن برنامج جلسات واجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية للاسبوع المقبل • وكالعادة ، فان البرنامج ذو طابع مؤقت ويمكن تغييره عند الاقتضاء ، واذا لم يكن هناك من اعتراض ، فاني اعتبر ان المؤتمر يعتمد هذا البرنامج •

تقرر ذلك •

وفي هذه الجلسة العامة الاخيرة في شهر آذار/مارس ، وهو الشهر الذى تشرف فيه الوفد الروماني بالاضطلاع بمهام الرئاسة ، أود ، قبل كل شيء ، توجيه اصدق عبارات الشكر الى الممثلين الكرام المجتمعين لاعمال مؤتمر نزع السلاح على روحهم المنفتحة وعلى التعاون الصادق الذى عبروا عنه والذى سهل سلوك منهج بناء لمعالجة القضايا المرتبطة بمؤتمرنا ، مما مكن الرئيس ، بفضل دعمهم من القيام بالمهمة التي كانت مهمته خلال هذا الشهر •

وأود أن اغتنم هذه المناسبة لأشكر جميع الوفود التي ابرزت العلاقات الممتازة من التعاون والصداقة بين بلدانها ورومانيا • والتي عبرت عن تقديرها تجاه سياسة السلم والتعاون الدولي التي ينتهجها بلدى •

وعندما اضطلع برئاسة مؤتمر نزع السلاح ، كان الوفد الروماني تحدوه رغبة صادقة في وضع قدراته في خدمة المؤتمر ، بغية تأمين حوار ومفاوضات تمكننا من التقدم في اعمالنا ، وكذلك من الانتقال ، في اسرع وقت ممكن الى مفاوضات جوهرية حول المشكلات المدرجة على جدول الاعمال •

ان دورة المؤتمر لهذا العام ترتدى أهمية استثنائية في الظروف الحاضرة ، ان اعادة الثقة المتبادلة وتطويرها ، وكذلك تدعيم أمن كل أمة ، اصبحت من الواجبات الاساسية لضمان السلم ، والانفراج ، والتعاون في العالم •

وكما سبق أن تشرفت واعلنت في هذه القاعة ،فان بلدى يعلق أهمية خاصة على اعمال مؤتمر نزع السلاح • وفي رأينا ، لا يمكن تحقيق امن فعلي الا باعتماد تدابير فعالة لنزع السلاح وتطويرها بصورة مستمرة ، بدءا بازالة خطر تصعيد جديد للأسلحة النووية ، القارة الاوروبية ، ومنع حرب نووية وخيمة للانسانية •

وبغية بلوغ هذا الهدف ، ينبغي علينا الانطلاق في جهود جديدة وجدية ، وتركيز الهياكل التنظيمية المناسبة لسير المفاوضات المتعلقة بالمسائل المنوطة بمؤتمرنا ، وفي نهاية شهر آذار/مارس يمكن التأكيد أن بعض التقدم قد احرز في العديد من الميادين ، وان العديد من المواقف قد تبلورت ، مما يمكننا من متابعة البحث عن حلول تسوية ، بغية الانطلاق ، في اقرب وقت ممكن ، في بدء المفاوضات حول اساس المشاكل ، وفي هيئات متعددة •

واني متأكد من أن انشاء وتشغيل الهيئات الفرعية المعنية بجميع بنود جدول الاعمال ، وأولا بمنع حرب نووية ، يجب ألا يتأخر •

وفيما يخصني ، فاني قد اعتبرت ان من واجبي ان استخدم كل يوم من هذا الشهر لتسريع الاتصالات بغية تحسين العلاقات بين الدول عن طريق مشاورات رسمية وغير رسمية على حد سواء تسهل ، على ما اعتقد وآمل ، اتخاذ قرارات محسوسة داخل المؤتمر •

اما فيما يتعلق بالمفاوضات ذاتها داخل مؤتمر نزع السلاح ، فأقل ما يمكن قوله هو أنه لا يمكن أن نعتبر انفسنا راضين عن نمطها وعن نتائجها بالنسبة لجدول الاعمال وللمهام التي اناطها المجتمع الدولي بهيئتنا •

ايها المندوبون الكرام ، ليس في نيتنا ان نقيّم ، في هذا البيان المقتضب ، أنشطة المؤتمر خلال شهر اذار/مارس • ان مثل هذه العملية قد يكتنفها الغرور والنقص في آن معا ، اذ أن العمل المنفذ خلال هذه الفترة ليس الا استمرارا للعمل المنفذ في الشهر السابق ومقدمة للعمل الذى سينفذ في الاشهر المقبلة •

وفي هذا السياق ، أود أن اشكر مرة أخرى السفير ستانيسلاس توربانسكي من بولندا على النشاط الممتاز وعلى النتائج المحرزة خلال شهر شباط/فبراير •

ان المبدأ الذى وجه وفد بلادى في تنفيذ مهمته في الرئاسة هو المبدأ الذى مازال اساسا للطب ، والمعروف باسم قسم هيبوقراطي :" المهم هو عدم الحاق الاذى "(primum non nocere)

ان رغبتنا الوحيدة كانت في تسهيل المفاوضة مستخدمين لهذه الغاية جميع وسائل العمل المتاحة لمؤتمرنا ، بغية الانتقال ، في اسرع وقت ممكن ، الى مفاوضات تتناول جوهر الموضوع ، والتي تبرز الحاجة اليها بدرجة قصوى في الوضع الدولي الحالي •

واذ نكرر شكرنا الحار للوفود الي المؤتمر وللأمين العام السيد رخي جايبال ، ولاعضاء الامانة ، وللمترجمين الفوريين ، على تفهمهم ودعمهم ، فان الوفد الروماني يتعهد تعهدا راسخا ان يعمل في المستقبل بالنشاط ذاته وروح المسؤولية ذاتها ، بغية التوصل الى مفاوضات حقيقية تؤدى بنا الى حلول مقبولة من الجميع ، وفي نهاية المطاف الى تدابير موضوعية لنزع السلاح •

وأني متأكد من انكم ستقدمون التأييد ذاته الى خلفي الكريم في الرئاسة لشهر نيسان /ابريل السيد السفير جاينطا كانابالا من سرى لانكا • وقد تعاونت وأياه تعاونا وثيقا خلال هذا الشهر، وقد استفدت كثيرا من خبرته ، وفكره الثاقب في تفهم المشاكل التي نواجهها ، ومن موقفه الصادق تجاهي •

وأود أن أؤكد للرئيس المقبل أني سأقدم له ما استطيع من مساعدة ودعم من جانب الوفد الروماني لذى اضطلاعه بمسؤوليته الهامة •

واليوم ، حيث تنتهي ولايتي في رئاسة المؤتمر لشهر آذار/مارس، أود أن اعرب عن أملي بأن يكون شهر نيسان /ابريل شهرا جيدا بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح • وان كنا قد فقدنا طعم التنبؤات فينبغي لنا الا نفقد واجب الأمل •

شكرا لكنّ ولكم جميعا •

تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣ نيسان / ابريل في الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥ •

CD/PV.255
3 April 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ٣ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ج • دهانابالا (سري لانكا)

GE.84-61465

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف• ل• اسرائيليان
	السيد ب• ب• بروكوفييف
	السيد د• م• تيمريابيف
	السيد ج• ف• بيردينيكوف
	السيد ف• ى• سكوموروخين
	السيد س• ف• كوبيش
	السيد ج• ف• انتسيفيروف
اثيوبيا	السيد ف• جوهانز
الأرجنتين	السيد خ• كاراساليس
	السيد فارسيا موريتان
	السيد ر• فيللامبروسا
استراليا	السيد ر• بتلر
	السيد ر• روو
	السيد ج• كورتني
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد هـ• فيغينر
	السيد و• أ• فون دن هافن
	السيد ف• البى
	السيد فرافيفايل
اندونيسيا	السيد اندراجاتي
	السيد هاريوهاتارام
ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	السيد زهيرنيا
ايطاليا	السيد م• أليسي
	السيد م• بافيزى
	السيد ل• فيرارى برافو
	السيد ب• كابراس
باكستان	السيد ك• نياز
البرازيل	السيد س• أ• دى سوزا أى سيلفا
	السيد س• دى كيروز داورته
بلجيكا	السيد دوباس
	السيد ج• نوارفاليس
بلغاريا	السيد ك• براموف
	السيد ن• ميخايلوف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بورما	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد أو بي ثين تين
	السيد أو ثان تون
بولندا	السيد س. توربانسكي
	السيد ج. زيمبينسكي
	السيد ى. سيالوفيتش
	السيد ت. ستروبواس
بيرو	السيد ب. كانوك
تشيكوسلوفاكيا	السيد أ. سيما
	السيد ج. ماتوشيك
الجزائر	السيد م. ولد رويس
	السيد أ. طفار
	السيد أ. بوبازين
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ. روزه
	السيد هـ. ثيليكه
	السيد ف. ساياتز
	السيد ى. دمبسكي
رومانيا	السيد أ. داتكو
	السيد ت. ماليسكانو
	السيد ب. بالويو
	السيد أ. كريتو
	السيد أ. بوبسكو
زائير	السيدة أ. ايساكي كابيبا
سري لانكا	السيد ج. دهانابالا
	السيد هـ. م. ج. س. باليهاكارا
	السيد ب. كاريأواسام
السويد	السيد ر. أكيوس
	السيدة أ. بونير
	السيدة ج. يونانغ
	السيدة أ. براكنهايلم
	السيد ج. بارفيتس
الصين	السيد كيان جيادونغ
	السيدة وانغ زهيون
	السيد ليانغ دفنغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الصين (تابع)	السيد لين شينغ
	السيد سود كايمنغ
	السيد زهانغ وايدونغ
فرنسا	السيد ف. دي لا فورس
	السيد هـ. ريني
	السيد ج. مونتاسييه
فنزويلا	السيد آو. فارسيا فارسيا
كندا	السيد ج. ر. سكينر
	السيد ر. ج. روشون
كوبا	السيد أ. ف. فونساليس بيريس
كينيا	
مصر	الآنسة و. بسيم
المغرب	السيد ع. الصقلي
	السيد أ. هلال
المكسيك	السيد أ. فارسيا روبليس
	السيد ب. ماسيدو ريبا
	السيدة فونساليس أي رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيد د. أ. سلين
منغوليا	السيد د. اردمبيلغ
	السيد س. أو. بولد
نيجيريا	السيد ل. أ. اكيندلي
الهند	السيد س. كانت شارما
هنغاريا	السيد ف. فايدا
	السيد ت. توث
هولندا	السيد ي. راماكر
	السيد ر. ج. اكيرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل. ج. فيلدز
	السيد ن. كلاين
	السيد ن. كاريرا
	السيدة ك. كريتنبورغر
	السيد ر. هورن

الحاضرون في الجلسة (تابـــع)

الولايات المتحدة الأمريكية (تابـــع)	السيد ر. نورمان
	السيد ب. كوردن
	السيد هـ. كالهون
	السيد ك. بيرسي
اليابـــان	السيد م. ايماى
	السيد ك. ماكيتـــا
	السيد ك. تاناكـــا
	السيد ت. كاواكيتـــا
يوغوسلافيـــا	السيد م. ميخايلوفيتش
وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح	السيد ج. مورتنسون
الأمين العام لمؤتمر نزع الســـلاح والممثل الشخصي للأمين العـــام	السيد ر. جايبـــال
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): تفتتح جلسة مؤتمر نزع السلاح .

ان وفد سرى لانكا ، بمحض الصدفة وبالتطبيق المعتاد لمبدأ التناوب ، يجد نفسه وقد شغل مقعد الرئاسة لهذا المؤتمر الهام لشهر نيسان / أبريل • ونحن نقبل تحمل هذه المسؤولية تجاه مؤتمر نزع السلاح وتجاه المجتمع الدولي بكل تواضع وبعزم وطيد على أداء مهامنا بجد وعلى الالتزام بأسمى تقاليد هذا المنصب •

وانني لواثق بأنني أتحدث باسم زملائي حين أعرب عن تقديرنا العميق للسفير داتكو من وفد رومانيا لما أداه من خدمات لهذا المؤتمر كرئيس له ابان شهر آذار / مارس • وقد أتيحت لي الفرصة في الجلسة العامة في ٢٩ آذار / مارس للاعراب عن امتنان وفدى لأناقة ومهارته الدبلوماسية اللتين ازدانتا بروحه المرحة الغامرة •

وبوصفي ممثلا لبلد غير منحاز ، لا هو من الدول الحائزة للأسلحة النووية ولا هو يطمح أن يكون منها على الاطلاق ، فانني أذكر بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي التي أنتجت مجموعة الهيئات الجديدة المتكافلة والمتسمة بالديمقراطية ، التي عهد اليها بموضوع نزع السلاح في الشؤون الدولية • والآلية الجديدة التي أوجدتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي التي عالجت انعدام طابع العالمية في المشاركة واتخاذ القرارات في مداولات ومفاوضات نزع السلاح الذى كان سائرا قبل انشائها • وأود أن أقتبس جزءا من أول بيان لوفدى في هذه الهيئة المهيبة • فقد قال السيد أ • س • شاهول حفيد ، وزير خارجية سرى لانكا ، وهو يتحدث في الجلسة الافتتاحية للجنة نزع السلاح في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، ما يلي :

" نحن ندرك أن من بين المعايير المعتمدة لعضوية لجنة نزع السلاح أن يكون العضو دولة مبرزة عسكريا — وهو شرط يصعب على سرى لانكا أن تدعى توافره فيها • أما أننا أدرجنا ضمن أعضاء اللجنة الثمانية الجدد ، فهو ما نعتقد أنه اعتراف ضمني بما يمكن أن يسهم به في نزع السلاح من هم أقل من حيث الأهمية العسكرية — وهو اسهام ينبع ، في حالة بلدى ، من السياسات والمواقف التي درجت حكومة سرى لانكا بقيادة فخامة رئيسنا السيد ج • ر • جايواردين على انتهاجها •

وتجتمع هذه اللجنة اليوم نتيجة للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة لنزع السلاح التي انعقدت في شهرى أيار / مايو ، وحزيران / يونيه من العام الماضي • سيدى الرئيس ، انكم بوصفكم عضوا زميلا في حركة عدم الانحياز تعلمون أن الدورة الاستثنائية كانت ثمرة الجهود المتضافرة لمجموعة عدم الانحياز التي دعت لأول مرة في عام ١٩٦١ الى عقد دورة استثنائية تكرس لنزع السلاح • وتحقق هذا الهدف في عام ١٩٧٨ في أعقاب القرار الذي كان من حسن حظ وفد بلدى ، اذ كنا نشغل منصب رئاسة حركة عدم الانحياز وقتئذ ، أن يقترحه في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة باسم جماعة عدم الانحياز " •

وها قد انقضت خمس سنوات على هذا التاريخ قبل أن يدخل وفدى الى هذه الهيئة التفاوضية • وقد دخلناها بآمال عريضة ولكن برغبة متواضعة في أن ننصت ونتعلم ونحن نقدم اسهامنا • والسؤال الذى لا مناص من طرحه هو ما اذا كانت تلك الآمال قد تحققت • هل توصلنا الى شكل أو شبح المشاركة العالمية دون مضمونها ؟ وهل نحن أقرب الآن الى نزع السلاح العام والكامل من أى وقت مضى ؟

ان شهر نيسان / أبريل هو شهر الربيع في المناطق المعتدلة من العالم • وبالنسبة لبلدى ، الذى يمثل الفلاحون الريفيون ٨٠ في المائة من سكانه ، فان هذا الشهر هو نهاية

الدورة التي نحصد فيها الأرز الذى زرعناه في حقول قرانا وهو الذى نحتفل فيه بالسنة الجديدة التقليدية • وأسائل نفسي ، امعانا في اتخاذ هذه الصورة المجازية ، أين مكاننا نحن أعضاء هذا المؤتمر من الدورة ؟ منذ خمس سنوات خلت بدأنا جهودنا في هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف سعيا وراء نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة • وكان ينبغي لنا أن نجنى الآن ثمار جهودنا • الا أننا ، بدلا من ذلك ، نجد أنفسنا مضطرين للاعتراف بأننا لم نتوصل الى اتفاقات تضاف الى رصيدنا ، وأننا قد انغمسنا باستمرار في مداولات مطولة خلال قسمي الربيع والصيف من دوراتنا • وفي هذه الدورة ، وبعد أن اعتمدنا جدول أعمالنا بعد أسبوعين من بدايتها ، أنشأنا اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية برئاسة السفير السويدى الموقر في الأسبوع الثالث من دورتنا الى جانب لجنتين مخصصتين للبندين ٦ و ٨ • ومن بين هذه اللجان لا يعمل بالفعل الا اللجنة المخصصة للبند ٤ ولو أن تقدمها لا يزال بطيئا • ونحن الآن في مراحل مختلفة من المفاوضات لانشاء لجان مخصصة للبنود ٢ و ٣ و ٥ و ٧ • هذه ، اذن ، حصيلة انجازنا في دورتنا الحالية طيلة ثمانية أسابيع • وعلينا أن نحقق مزيدا من التقدم في هذا الشهر ، حتى تكون أمامنا حين نعود للاجتماع في الجزء الصيفي من دورتنا رؤية واضحة لما يمكن أن نحققه من تقدم في هذا العام • ومعنى ذلك أن الوقت لدينا قصير • بيد أن عامل الوقت ، كما تعلمون جميعا ، نادرا ما كان هو العائق أمام عمل هذا المؤتمر فقد وجدنا وقتا للمداولة وكان الأجدر بنا أن نقضيه في التفاوض • ووجدنا وقتا للحوار وكان الأجدر بنا أن نقضيه في صياغة اتفاقات • ووجدنا وقتا للجدل الخطابي وكان الأجدر بنا أن ننكب فيه على تحقيق الانسجام بين الآراء المتباينة وصولا الى توافق آراء بناء •

انني أخشى أن يعدّ الحديث اليوم عن الأساس الأخلاقي لنزع السلاح من الأمور البالية والساذجة من الناحية السياسية • وأنا لا أستطيع أن أتفق مع هذا الرأى فليس بغير الرؤية الواضحة للبعد الأخلاقي الذي ينطوى عليه نزع السلاح — أيا كانت نظم القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي ننتمي اليها — أن نسبغ على عملنا طابع الاستعجال الذى يجعله يؤتي ثمارا عملية • نحن أمام خيار صعب • وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذا الخيار وصفا دقيقا في رسالته الى هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح ، حيث قال :

" انه اما أن يجرى تحديد وتخفيض للأسلحة ومعهما تحسّن في احتمالات السلم والتنمية العالمية ، أو يحدث تصعيد مستمر في النفقات على الأسلحة وتكنولوجيتها وما يترتب على ذلك من شك واستنزاف مؤسف للموارد الى جانب التهديد الماثل أبدا بالابادة النووية الناجمة عن الأسلحة النووية " •

ولا يساورني شك حول الخيار الذى سنجمع عليه في هذا المؤتمر • والمهمة التي تنتظرنا هي أن نبدى هذا الخيار في أفعالنا الجماعية وأقوالنا الفردية • انني التمس تعاونكم ، حضرات المندوبين الموقرين ، في هذه المهمة التي نضطلع بها من أجل أمننا المشترك وضمان مستقبل البشرية •

ويبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند ٧ من جدول أعماله ، المعنون " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية " • غير أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يمكن لأى عضو ، يرغب في ذلك ، أن يثير أى موضوع يتصل بعمل هذا المؤتمر •

انني ألاحظ حضور السيد جان مارتنسون وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة بيننا في هذه الجلسة العامة • وأود أن أرحب به من جديد في هذا المؤتمر وأرجو أن يحظى باقامة مثمرة في جنيف •

وأرجو أن أبلغ المؤتمر أنه وفقا لجدولنا الزمني هذا الأسبوع ، فانني أعتزم رفع الجلسة العامة فور الانتهاء من سماع المتكلمين المقرر اعطاؤهم الكلمة اليوم ، وعقد جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل التنظيمية المعلقة ، ومن بينها طلب من دولة غير عضو للمشاركة في الجلسات العامة • وعند استئناف الجلسة العامة سنتناول المسائل التي ينبغي اتخاذ مقررات بشأنها اليوم •

وأمامي في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو الجمهورية الديمقراطية الألمانية وبولندا والأرجنتين ويوغوسلافيا والجزائر • والآن ، أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية، السفير روزه •

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم لكم تهاني وفد بلادي على توليكم الرئاسة في شهر نيسان / أبريل • ويسرنا أن نراكم ، يا سيادة السفير دهانابالا ، في هذا المنصب ، كممثل لبلد يحظى بكل الاحترام داخل حركة عدم الانحياز ويلعب دورا نشيطا في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح •

ونحن على اقتناع بأن مهارتكم وخبرتكم في المجال الدبلوماسي ستضمن تحقيق عمل فعال في هذا المؤتمر • ولكم أن تعتمدوا على تعاون وفد بلادي التام •

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب ، عن طريقكم ، عن تقديرنا لسلفكم ، الرفيق داتكو من جمهورية رومانيا الاشتراكية ، للطريقة الدينامية والمتفانية في القيام بواجباته • ويرجع اليه الفضل في امكانية تحقيق تقدم ، ولا سيما في المسائل التنظيمية •

ونود أيضا أن نرحب بيننا بوكيل الأمين العام السيد جان مورتنسن ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل له •

تناول وفد بلادي ،في بيانه المؤرخ في ٢٠ آذار / مارس، الحالة في هذا المؤتمر فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول أعمالنا — منع نشوب حرب نووية وكذلك الاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها لعملنا المقبل •

لقد راودنا الأمل أن تغير من موقفها بعض الوفود التي تعرقل التوصل الى توافق الآراء بشأن انشاء لجنة مخصصة ملائمة ولكن هذه الآمال لم تتحقق لسوء الحظ • ونحن نناشد بالحاح تلك الوفود أن تظهر الارادة السياسية الضرورية والمرونة اللازمة لوضع تدابير عملية لمنع نشوب حرب نووية والاتفاق بشأنها •

وفي كلمتي اليوم ، أود أن أركز على المسائل الموضوعية • فقد قدمت البلدان الاشتراكية في العام الماضي ، وكذلك في هذه الدورة ، مقترحات عملية تؤدي الى تقدم أعمالنا • وأود أن أشير الى ورقات العمل CD/355 و CD/406 و CD/444 •

واليوم ، يشرفني أن أقدم نيابة عن البلدان الاشتراكية الوثيقة CD/484، التي تم تعميمها • وتقوم المقترحات الواردة في هذه الوثيقة على أساس اعلاني براغ وموسكو في كانون الثاني / يناير وحزيران / يونيه ١٩٨٣ على التوالي ، وتهدف هذه المقترحات الى الحث على القيام بأعمال دولية ضد خطر نشوب حرب نووية • وينبغي اعتبارها توسيعا في ورقات العمل آنفة الذكر • وقد أخذت بالطبع المقترحات ذات الصلة المقدمة من الدول الأخرى بعين الاعتبار •

وتدرك البلدان الاشتراكية عند تقديمها لهذه الورقة أن الغالبية العظمى من دول العالم تعتبر أن القضاء على التهديد بنشوب حرب نووية ليس شرطا لا غنى عنه لحل مشاكل البشرية في العالم فحسب ، بل أيضا لصون الحياة نفسها على كوكبنا • ولهذا ، ينبغي أن تتركز كل الجهود على

التفاوض بغية تحقيق اتفاق على تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية ، كما طلبت ذلك الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة •

ومن المنطقي أنه ، ينبغي أن يكون لمثل هذه التدابير خصائص محددة تتسم بطابع العجلة أولا وأخيرا وبتأثيرها الفوري على تحسين الحالة الدولية ككل ، والسهولة النسبية لاعتمادها وتنفيذها ، بشرط سيادة التعقل وحسن النية من جانب جميع الأطراف • فالحياة ذاتها تملي علينا أن نعمل بسرعة وألا نضيع الوقت في مناقشات اكاديمية غير ملزمة •

تلفت الوثيقة CD/484 الانتباه الى تزايد خطر نشوب حرب نووية على اثر السياسات العسكرية للولايات المتحدة ، التي تتمثل في محاولة تحطيم التوازن العسكري الحالي • وبغية أساس مادي لهذه السياسات ، تم اعتماد برامج واسعة النطاق لاستحداث أسلحة استراتيجية وأسلحة نووية اخرى • فوزع قذائف امريكية متوسطة المدى لا يكف عددها عن التزايد في أوروبا الغربية وتستهدف تسديد الضربة النووية الأولى مسألة تنذر بالخطر • وفي نفس الوقت ، يعتزم مد نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي حيث تبين آخر المعلومات الواردة من واشنطن تجاهلا تاما لرغبة الشعوب في تجنب اضفاء الطابع العسكري الخطير على الفضاء الخارجي • وتمشيا مع تلك الاستراتيجيات ، قطعت الولايات المتحدة مفاوضات مهمة أو قوضت الأساس الذي ترتكز عليه عن طريق انتهاجها سياسة استفزازية بالاستعداد لحرب نووية • ويوضح الخلاف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب بأن جانبا واحدا يسد الطريق أمام اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن تقليل خطر نشوب حرب نووية وايقاف سباق التسلح النووي • ومثل هذا السلوك يتعارض مع الاتفاقات الدولية ، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية •

ولا شك أن أفضل طريقة لايقاف هذا المسار الخطير للأمور هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية • وقد ساهمت جميع البلدان الاعضاء في هذا المؤتمر نحو تحقيق هذا الهدف في عام ١٩٧٨ عندما اعتمدت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • وفي احدى ورقات العمل الأولى المعروضة على لجنة نزع السلاح — الوثيقة CD/4 — قدمت البلدان الاشتراكية مقترحا لتحقيق هذا الهدف خطوة خطوة • وتشير ورقة العمل CD/484 الى هذا المقترح الذي مازال صالحا •

ونحن اذ نصر على الطلب بأن ينكب هذا المؤتمر ، دون مزيد من التأخير ، على اجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، فاننا نؤيد السبل والوسائل الأخرى المؤدية الى التقليل من خطر نشوب حرب نووية وازالته في النهاية • ونحن نعتقد أن الخطوات المقترحة ، بصرف النظر عن تأثيرها الايجابي المباشر ، ستشجع ، بلا أدنى شك ، عملية نزع السلاح النووي •

تنص الوثيقة CD/484 بصورة شاملة على تدابير فعالة ، وتلفت الانتباه الى أن المصالح الحيوية للانسانية جمعاء تقتضي أن تحكم العلاقات بين الدول الحائزة للاسلحة النووية قواعد معينة يمكن أن تتفق هذه الدول فيما بينها على الاعتراف بها واعطائها طبيعة الزامية •

وتحتوي ورقة العمل هذه ، بصورة محددة ، على فئتين من المقترحات • الأولى تتعلق بالتدابير التي تحبذ خلق جو أخلاقي وسياسي تفشل فيه أي محاولة لشن حرب نووية • ونورد السرد التالي لأغراض عملية ، آخذين في الاعتبار أن كل التدابير ، بحكم طبيعتها ، يرتبط كل منها بالآخر ارتباطا وثيقا •

ونحن نقتـــرح :

— أنه ينبغي لجميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تعتبـــر أن منع نشوب الحرب النووية هو الهدف الرئيسي لسياستها ، وتفادى المواقـــف الحافلة باحتمال الصراع النووى واجراء مشاورات عاجلة في حالة ظهور هذا الخطر للحيلولة دون نشوب مواجهة نووية •

— توصي الوثيقة بأن تضمن الدول بياناتها أواعلاناتها ذات الصلة ، سواء صدرت مـــن جانب واحد أو على أساس مشترك ، نصوصا تدين الحرب النووية ، وفي نفس الوقت ، تكف عن الدعاية للحرب النووية ، وبخاصة عن النظريات السياسية والعسكرية التـــي ترمي الى تبريرهـــا •

— وتعيد البلدان الاشتراكية التأكيد على مقترحها بأن تلتزم جميع الدول الحائـــزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية • ويمكن التعهـــد بهذا الالتزام في اعلان من جانب واحد أو تجسيده في صك موحد من صكـــوك القانون الدولي • ونؤيد المقترح بابرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النوويـــة مع اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية •

— وتدعو الوثيقة CD/484 الى مزيد من التدابير لدعم مبدأ عدم استخدام القوة فـــي العلاقات الدولية ولضمان تطبيقه • وابرام معاهدة عالمية لتحقيق هذه الغايـــة وكذلك المعاهدة بشأن التخلي المتبادل عن استعمال القوة ، والمحافظة علـــى العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمـــال الأطلسي التي اقترحها عدد من البلدان الاشتراكية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ينبغي اعتباره خطوة مهمة •

— يطلب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام اسلحة نووية تحـــت أية ظروف ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا يوجد في أراضيها مثـــل هذه الأسلحة ، واحترام وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي انشئـــت فعلا وتشجيع انشاء مناطق جديدة •

— والبلدان الاشتراكية على استعداد للنظر أيضا في تدابير تهدف الى منـــع الاستخدام العارض أو غير المرخص به للأسلحة النووية والى منع احتمال تسديـــد هجمات مفاجئة • ومن المنطقي أن التدابير المحددة ذات الطابع التقني لا يمكـــن أن تسهم في بناء الثقة الا بالجمع بينها وبين الالتزامات السياسية البعيدة المدى • ولا يمكن الحديث عن بناء الثقة اذا حاول أحد الأطراف قصر المناقشات علـــى الجوانب التقنية وتحويل الانتباه عن أنه ماض في زيادة أسلحتـــه النوويـــة بلا هوادة •

وتتعلق الفئة الأخرى من المقترحات بتدابير ذات طبيعة مادية ونركز الانتباه على مايلي :

— ان من أكثر التدابير فعالية وأيسرها تطبيقا هو تجميد الأسلحة النووية • وتوجـــز الوثيقة CD/484 جميع عناصر هذه الخطوة وطريقة تنفيذها •

— وأكثر من هذا ، تعتبر البلدان الاشتراكية أن معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ستؤدى الى ايقاف التحسين الكيفي للأسلحة النوويـــة ،

وترى أنه ينبغي أن تعلن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف كل التفجيرات النووية الى حين ابرام هذه المعاهدة •

- والالتزام المهم الآخر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية هو منع انتشار الأسلحة النووية بكل أشكالها •

- وللمساعدة على منع نشوب حرب نووية الى حد كبير يجب منع سباق التسلح في ميادين خطيرة أخرى ، ولا سيما في الفضاء الخارجي • وتشير ورقة العمل CD/484 الى ابرام معاهدة لحظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض وكذلك الى تعهد الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بألا يكون البادئ بوضع أى نوع من الأسلحة المضادة للتوابع في الفضاء الخارجي •

ان البلدان الاشتراكية على استعداد أيضا للنظر في تدابير أخرى ترمي الى منع نشوب الحرب النووية • وقد حان الوقت للاتجاه الى أفعال ملموسة ، أى الى اجراء مفاوضات بناءة بشأن المقترحات الآنفة الذكر بغية ابرام اتفاقات دولية ملائمة •

وتعيد البلدان الاشتراكية تأكيد تصميمها على البدء في صياغة تدابير عاجلة وعملية لمنع نشوب الحرب النووية وانشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض • ونحن نأمل أن تحظى الوثيقة المقدمة بما تستحقه من اهتمام وأن تقوى الاعتقاد بأن الظروف اللازمة للبدء في اجراء المفاوضات على الفور قائمة بالفعل •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

والآن ، أعطي الكلمة للسفير توربانسكي ممثل بولندا •

السيد توربانسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن أعرب عن اغتباطي واغتباط وفد بلادى العميق برؤيتكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح في شهر نيسان / أبريل • وانني اذ أتمنى لكم النجاح في مهامكم الصعبة ، أود أن تثقوا بأن وفد بلادى سيقدم لكم كل التأييد وكل التعاون •

كما أنتهز هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن اعجابي بسلفكم سعادة السفير داتكو وشكرى له على جهوده الدائبة ونشاطه الجم في محاولاته العديدة لحل المسائل التنظيمية المختلفة لهذا المؤتمر خلال رئاسته في شهر آذار / مارس • ولنقل بصراحة ، أنها مسائل توصف بأنها " تنظيمية " ولكنها على جانب كبير من الأهمية السياسية • كما أود أن أعرب عن سرورى لرؤية وكيل الأمين العام السيد جان مورتنسون بيننا مرة ثانية •

السيد الرئيس ، بعد متابعة عدد من المتكلمين في الجلسات العامة الأخيرة ، أرى أن أناقش مرة اخرى مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهي مسألة على أقصى قدر من الأهمية لنا جميعا ، يا من نعيش على كوكبنا الأرض التليد •

ان اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي ، أو خطر وزع أسلحة التدمير الشامل هناك ، قد أصبح في بداية هذا العقد حقيقة تنذر بالخطر • فيجرى الآن تحويل الفضاء الخارجي الى حلبة لسباق التسلح على نطاق كبير • ونرى ، مثلنا مثل وفود كثيرة تطرقت هنا الى هذا الموضوع ، ان اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء لسوء الحظ ان هو الا جزء من عملية أكبر بدأت منذ وقت مضى • فقد حصلت نظرية التفوق العسكرى في الفضاء الخارجي على شعبية في الولايات

المتحدة في أواخر الخمسينات • ولم يكن الجانب الأهم هو استكشاف الفضاء الخارجي ، بل كون هذا الفضاء هو المكان الذى يمكن أن تشن منه الحرب الاستراتيجية بكفاءة أكبر • وطبقا لآراء السياسيين الأمريكيين في أواخر الخمسينات ، فان الأمة التي تستطيع الوصول أولا الى هذا المسرح الجديد للعمليات ستصبح دون شك القوة القائدة في العالم • وقد كان ، ومايزال ، لجهود حكومة الولايات المتحدة في هذا الاتجاه تأثير غاية في السلبية على الحالة الدولية ككل ، كما تسهم تلك الجهود في زيادة خطر الحرب الى حد كبير • وبناء على الخطط والاعلانات الجارية للحكومة الحالية في الولايات المتحدة سيكون الفضاء الخارجي ساحة لعرض الأسلحة الحديثة المتطورة على الدوام •

وان الأمر التوجيهي رقم ١١٩ المؤرخ في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤، الذى كثيرا ما استشهد به خلال مناقشاتنا هذا العام والذى يرمي الى البدء في تنفيذ برنامج بحوث على نطاق كبير لاستحداث منظومات جديدة للأسلحة ووزعها في الفضاء الخارجي ، تكون قادرة على توجيه الضربة النووية الانتقامية ، ان هو الا أحد البراهين الأخيرة على هذه الخطط • ويشمل برنامجا " Shuttle " و " Challenger " التي تقوم وكالة الفضاء الخارجي (نازا) (NASA) باجرائهما ، من بين مهام اخرى ، اختبار منظومات عسكرية وخاصة بالمعلومات ، والتفتيش ، ان جاز القول ، على التوابع الدائرة في أفلاكها أو أسرها • ولا تخفي وسائط الاعلام الجماهيرية للولايات المتحدة أن البنتافون هو المستفيد الرئيسي من هذه البرامج •

السيد الرئيس ، منذ أكثر من ربع قرن مضى عندما نفذ ، أول انسان ، يورى فاغارين ، الى الفضاء بفضل عبقرية الانسان وابداعه ، لم يتوقع المجتمع العالمي بالتأكيد تطورات منذرة بالخطر كهذه • ولذا ، ينبغي لمحفل نزع السلاح هذا أن يبذل كل ما في وسعه لضمان أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في المستقبل لصالح جميع البلدان وجميع الأمم ، لفائدتها وليس لتدميرها •

وتبين الخبرة المكتسبة من مفاوضات نزع السلاح حتى الآن أن من الأيسر وقف سباق التسلح قبل وزع منظومات أسلحة جديدة وليس بعده • وبناء على ذلك ، فان أية محاولة جادة لعكس الاتجاهات الحالية مازالت لديها فرصة معقولة للنجاح • ومن الواضح أن التطورات العسكرية في الفضاء الخارجي لها تأثير شامل على الأمن الدولي نتيجة لطبيعة احاطة الأرض بالتوابع • فسباق التسلح في الفضاء الخارجي اذن ، تمديد مباشر لسباق التسلح التقليدى على الأرض ، باعتباره كذلك ، يشكل تهديدا خطيرا بمواجهة نووية •

السيد الرئيس ، بينما تناقش الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي ، ينبغي للمرء أن يدرك أنه لا يمكن فصلها عن قضية الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي • ونحن نسلم ، بأن كثيرا من التطبيقات السلمية للفضاء الخارجي في ميادين مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة والاستطلاع الفوتوغرافي ، لها أيضا ، مع بعض التعديلات البسيطة فقط ، استخدامات عسكرية مهمة ، اذ يمكن استخدام التوابع الخاصة بالأرصاد الجوية والملاحة والاتصالات والأنواع الأخرى من التوابع لأداء وظائف التوجيه والتحكم ، والقيام بالرقابة الأرضية ، وجمع المعلومات أو لاستهداف القذائف التسيارية العابرة للقارات وما الى ذلك • فامكانية تداخلها مع التطبيقات المدنية — كما ترون — كبيرة جدا • الا أن هناك أنشطة كثيرة يكاد يكون لها أهمية عسكرية خالصة • والباعث على القلق هو أنها تلقى تأكيدا متزايدا • ومن ناحية أخرى ، لوحظ في أغلب الأحيان ، وفي هذه القاعة أيضا ، أن للتوابع وظيفة مهمة للتحقق ، اذا تم التركيز عليها وقبلت من كل الأطراف المعنية يمكن

أن تصبح أدوات فعالة في هذا المضمار • وتتجه هذه التطورات ، طبقا للأخصائيين ، نحو درجة أعلى من الكمال في تكنولوجيا الاستشعار ، والاستطلاع الفوتوغرافي ، والكشف عن التفجيرات النووية وما الى ذلك •

السيد الرئيس ، ان امكانية الاستخدام العسكرى للفضاء الخارجي ضدّ خصم على الأرض يعني أيضا استحداث ووزع أسلحة ذات تأثير مباشر فعال ومحدد في تلك البيئة • وبعد خطاب الرئيس ريغان المسمى " حرب الكواكب " الذى ألقاه في آذار / مارس ١٩٨٣ ، يبدو أن احتمال استغلال الفضاء الخارجي أغراض عسكرية محددة قد ركز الاهتمام على مجال للتكنولوجيا الجديدة واستحداث الأسلحة يمكن أن يكون له آثارا عميقة على الأمن الدولي • اذا أضاف المرء الى ذلك أن ما يسمى بأسلحة الليزر والاسلحة الموجهة بالطاقة ، التي توجد مكوناتها الأساسية فعلا والتي توفر آلية " للقتل " الفورى ، فان اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي واستغلاله للأغراض العسكرية يبدو مسألة معقدة وبالتالي ، تحتاج الى اجراء مفاوضات عملية ، والا أصبحت الثمانينات عقدا للتقدم في ميدان التكنولوجيا العسكرية ووزعها في تلك البيئة • وقد تؤدى التطورات الحالية والمقبلة في هذا الصدد الى تغييرات عميقة في التفكير الاستراتيجي وقضايا الأمن الدولي •

السيد الرئيس ، يوجد فعلا عدد من المعاهدات المعنية بأنشطة الفضاء الخارجي • وقد تعرض لها وناقشها في هذه القاعة كثير من المتحدثين خلال هذه الدورة وفي الدورات القليلة الماضية ، منذ أن أدرجت مشكلة سباق التسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعمال لجنة نزع السلاح • كما ناقشتها ، اذا سمح لي السيد الرئيس بالتذكير ، في كلمتي التي ألقيتها هنا في ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٣ • وأعتقد أننا جميعا نتفق على أنه اذا طبقنا روح المعاهدات القائمة وما تنطوى عليه من مبدأ جعل الفضاء الخارجي بيئة سلمية ، فان حالة تلك البيئة ، في المحافل المختلفة التي تناقش مستقبلها ، ستكون أفضل من ذلك • ولكن الأمر ليس كذلك لسوء الحظ • فقد أشارت الجمعية العامة في القرار ٣٨/٧٠ ، بحق ، الى المعاهدات الدولية الماضية ، والى الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية العاشرة والى قراراتها الماضية بشأن الفضاء الخارجي ولاحظت بقلق أنه بالرغم من الصكوك الحالية ، فان سباق التسلح يمتد الآن الى الفضاء الخارجي • فالواقع ، ان روح معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، التي يعتبر الفضاء الخارجي بموجبها ميدانا للاستغلال السلمي ، لا تحترم • بل ان فعالية معاهدة أخرى أكثر تحديدا ، مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، نتيجة للتطورات الجديدة في الأسلحة المباشرة القائمة على أساس حزم الليزر والجسيمات • ونشير الى هذين الصكين باعتبارهما أقل مايقال في هذا الصدد •

وكانت المفاوضات المحددة الوحيدة الى الآن التي ترمي الى الحد من اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي ، هي المحادثات الثنائية في أواخر السبعينات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الأسلحة المضادة للتوابع ، وقد قطعتها الولايات المتحدة •

ومن ثم ، تكشف ، التحليلات وبيانات السياسيين وكلماتنا أيضا بشأن الموضوع عن أفق مظلم لهذه المشكلة المعقدة • والحل الوحيد هو البدء في العمل فورا • وأشارك الرأى الذى أعرب عنه هنا سعادة السفير الموقر فيفودا من تشيكوسلوفاكيا في بيانه المؤرخ في ٢٧ آذار / مارس ، بأن الوقت قد حان — كما قال — للانتهاء من المناقشات " العامة " و " الاستكشافية " فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • واننا على يقين بأن الوقت قد حان لبدء وضع تدابير عملية وفعالة يمكن من خلالها الاتفاق المتبادل على حظر وزع أية أسلحة في الفضاء الخارجي • وفي هذا الصدد ، سيدى الرئيس ، ينبغي الاشارة الى أنه في آب / اغسطس ١٩٨١ ، قدم الاتحاد

السوفياتي الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع معاهدة بشأن حظر وضع أسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي ، مبينا بالتالي استعداده لاتخاذ خطوات جزئية ولكن دون تعريض التكافؤ التقريبي للقوى بين الكتلتين السياسيتين العسكريتين للاختلال • واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة ، كما نتذكر ، قرارا اعترفت فيه بالحاجة الى اتخاذ اجراء لمنع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وطلبت الى لجنة نزع السلاح عندئذ البدء في مفاوضات بغية وضع نص لمعاهدة دولية مناظرة والاتفاق عليه • غير أن الولايات المتحدة عارضت تلك المبادرة وحاولت التقليل من جوهر المشكلة الى حظر المنظومات المضادة للتوابع ، تاركة المسألة مفتوحة لوضع أنواع أخرى من التركيبات العسكرية في الفضاء الخارجي • وفي العام الماضي ، قدم الاتحاد السوفياتي خلال الدورة ٣٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة اقتراحا بابرام معاهدة بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض ، والذى عمم بوصفه الوثيقة CD/476 لهذا المؤتمر وعرضه سعادة السفير الموقر اسرائيليان في تاريخ ٢٢ آذار / مارس ١٩٨٤ •

السيد الرئيس ، أود أن أؤكد على الأهمية السياسية الكبرى لكلا المقترحين • فالهدف السياسي الرئيسي لهما هو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهذا هو أهم سمة وأكثرها انسانية لهما • وبالاضافة الى ذلك ، وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة لحظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ، ينبغي ايلاء الاهتمام الواجب الى أنه يجمع بين الالتزامات السياسية والقانونية للدول بعدم استعمال القوة بعضها ضد بعض في الفضاء الخارجي أو منه مع تنفيذ تدابير مستقلة بعيدة المدى القصد منها منع اضفاء الطابع العسكرى على الفضاء الخارجي • ونأمل أن يلقى هذا المؤتمر المبادرة السوفياتية الجديدة بقبول حسن وأن تسهم اسهاما رئيسيا في اجراء مفاوضات عملية وشاملة ومتعددة الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وخطورة المشكلة واضحة وكبيرة ، وهي أكبر اليوم مما كانت عليه منذ أيام قليلة مضت • وطبقا للمصادر العليمة في حكومة الولايات المتحدة ، كما ذكرت صحيفة International Herald Tribune بتاريخ أمس ، وقع الرئيس ريغان يوم السبت الماضي ٣١ آذار / مارس تقريرا ، قبل تقديمه الى الكونغرس ، ينص على أن " ••• حكومة ريغان تخطط لاستحداث واختبار أسلحة مضادة للتوابع ولا تنوى السعي الى حظر شامل لهذه الأسلحة مع الاتحاد السوفياتي ••• " • وعليه ، لا يمكن التقليل من خطورة المشكلة • ولهذا أنضم الى كل من تكلموا هنا في صالح الانشاء المبكر للجنة مخصصة في نطاق هذا المؤتمر للبدء في اجراء مفاوضات بأسرع وقت ممكن • وقد تم النظر في مختلف المقترحات التي تتعلق بولايتها بصورة مكثفة في العام الماضي وخلال هذه الدورة • ويؤيد وفد بلادى تأييدا كاملا التحليلات والاستنتاجات التي أعربتم عنها ، سيدى الرئيس ، في هذا الصدد في ٢٩ آذار / مارس الماضي • والحق أنه ، ينبغي تناول المشكلة بطريقة شاملة في نطاق اللجنة المخصصة المقبلة • وبينما نسلم بأن تحديد الجوانب المختلفة والمسائل المتعددة لهذه المشكلة المعقدة ينبغي الاضطلاع به في المقام الأول ، فلا يمكن القيام به من أجل التحديد في حد ذاته دون الصلة الاساسية التي تؤدى الى اجراء مفاوضات • وبمعنى آخر ، لا يمكن أن تقتصر الولاية المقبلة للهيئة المشار اليها على تحديد القضايا فقط • وفي ضوء آخر الأنباء بشأن الموضوع ، فان ما نحتاجه بصورة عاجلة هو اجراء مفاوضات عملية ، لاننا لا نفتقر الى الأمثلة من الماضي القريب أو من التجارب الموازية • فالحقيقة أننا يساورنا الشك بأن الهدف من اصرار بعض الوفود الغربية على قضايا التحديد هو عرقلة الموضوع لا التقدم فيه • أى اجراء مفاوضات لابرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي ، على نحو ما ، اقترح أثناء المشاورات غير الرسمية الأخيرة •

اننا ندخل الشهر الثالث من هذه الدورة دون التوصل حتى الى حل المشاكل التنظيمية الأساسية • فالفضاء الخارجي الخالي من الأسلحة وسباق التسلح لم يعد مشكلة مباريات تكتيكية صغيرة ، فهو مشكلة ذات أبعاد سياسية هائلة وتستحق اهتماما كبيرا من جانبنا •

السيد الرئيس ، مايزال هناك متسع من الوقت لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولكن علينا العمل الآن وآمل أيضا أن يتمكن هذا المؤتمر بقيادتكم من بدء مفاوضات ناجحة في هذا الاتجاه وشكرا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

والآن ، أعطي الكلمة للسفير كاراساليس ممثل الأرجنتين •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أشكركم ، سيادة الرئيس • ويسرني أن أعطيت الكلمة في جلسة اليوم لأن ذلك يتيح لي أن أكون من بين أول من يقدم اليكم التهنئة القلبية لتوليكم رئاسة مؤتمرنا • ونحن نتمنى لكم كل التوفيق في تصريف مهامكم ، ذلك التوفيق الذي نستطيع أن نعتمد عليه بعد أن شهدنا سجلكم الحافل حين كنتم منسق مجموعة الـ ٢١ في شهر أيار / مايو ١٩٨٣ • وبوسعكم دائما أن تعتمدوا على التعاون الكامل من وفد الأرجنتين • ويسرني أبلغ السرور أن أرى عن يمينكم السفير داتكو ، بعد الجهد الشاق الدؤوب الذي بذله حين كان رئيسا للمؤتمر خلال الشهر الماضي • وكان له الحق كل الحق في أن يركن الى الراحة في " بيرن " لبعض الوقت • لكنه لم يفعل ذلك ، مما يدل من جديد على التزامه التزاما شخصيا بعمل هذا المؤتمر وبالبنود قيد المناقشة فيه • انني أود أن أعرب لسفير رومانيا عن تقدير وفدي وامتنانه لما أداه من عمل بكفاءة وهمة عاليتين •

كذلك يسرني أن أرى بيننا السيد جان مارتنسون وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ، واهتمامه الدائم بالبنود التي تشملها مناقشاتنا ليس في حاجة الى بيان ، وأنا أرحب به بيننا من أعماق القلب •

ووفقا لبرنامج عمل الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح ، كان من المقرر أن تنظر هذه الهيئة التفاوضية أثناء الأسبوع الماضي في البند ٦ من جدول الأعمال ، المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " • وأقول " كان من المقرر أن تنظر " لأنه باستثناء وفد دولة غير عضو ، واشارات عامة وردت في كلمات تركز على قضايا أخرى ، فان هذا البند لم يكن موضوع أي بيان محدد مقدم من وفود أعضاء في هذا المؤتمر •

ولا بد لي من الاعتراف بأن رفض تناول هذه القضية لا يثير الدهشة فينا ، وأنه أوضح دليل على الحالة الراهنة فيما يتعلق بقضية اعتبرتها الوثيقة الختامية قضية هامة ، اذ حثت ، في الفقرة ٥٩ ، الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن " تواصل الجهود للفراغ من اعداد " الترتيبات الفعالة المشار اليها في عنوان البند ٦ من جدول الأعمال •

صحيح أن هذا البند قد أدرج في جدول أعمالنا ، وأن اللجنة المخصصة له قد أنشئت في بداية دورتنا ، الا أن هذا في النهاية ليس الا اجراء آليا : فلم يخطط لجلسات تعقدها الهيئة الفرعية في الجزء الحالي من الدورة ، وثمة أسباب قوية تدعو للارتياب في أن تعقد أية جلسات لها في الجزء الثاني من الدورة •

ويشير هذا الموقف التنظيمي الى شيء ندركه جميعا • فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أو الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي ، تلك البلدان التي يحق لها أن تتلقى ضمانات واضحة وفعالة

ازاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، يفترض أنها تجد أمامها ، كمصدر لهذه الضمانات ، خمسة اعلانات من طرف واحد أصدرتها دول حائزة للأسلحة النووية • وهذه الاعلانات غير متشابهة ، وعرضة لتفسيرات متباينة ، وكلها تقريبا ملئ بشروط نصوص للتهرب مختلفة الأنواع ، كما أن تقدير ظروف تنفيذها متروك تماما للدول التي أصدرتها • ووفقا لما ذكره وزير الشؤون الخارجية بالأرجنتين في بيانه يوم ٢٨ شباط / فبراير الماضي ، فان بعضها يغلب عليه أن يكون " سيناريوهات مباحة لاستعمال أو التهديد باستعمال أسلحة قد يكون فيها افناء الحضارة كما نعرفها " •

ولذلك فليس من المستغرب أن يعتبر الذين عنتهم هذه الاعلانات أنها غير كافية على الاطلاق • اذ لا توجد دولة يمكنها أن تسمح — وهذا أمر لكل الدول الحق فيه — بأن يقوم أمنها على أساس اعلانات كالتي صدرت ، أو على الأقل أربعة منها • انها ، بالتأكيد ، لا تستحق أن توصف بأنها " ضمانات " •

والدول التي ينبغي لها تقديم هذه الضمانات هي ، بالطبع ، الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهي التي يترك لها أمر اتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح وتعزيز تعهداتها واستخلاص نتائج " الترتيبات الدولية الفعالة " المشار اليها في الوثيقة الختامية وفي عنوان البند ٦ ذاته من جدول الأعمال •

ولم يحدث أن اتخذت هذه الخطوات اللازمة ، وليست هناك أية نية ، على ما يبدو ، لاتخاذها • أما الأمر الواضح ، كما أشارت مجموعة الـ ٢١ في بيانها المؤرخ في ٩ آب / أغسطس ١٩٨٣ ، فهو " عدم وجود مرونة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية لرفع القيود والشروط والاستثناءات الواردة في اعلاناتها الصادرة من طرف واحد " (CD/407)•

وهنا يكمن تفسير الطريق المسدود الذى وصلنا اليه عند النظر في البند ٦ • ولا يبدو أن ثمة ما يدل على أن الموقف سيتغير أو أن تطورات ايجابية ستحدث في المستقبل القريب •

ولا ترغب أية دولة ، أو أية دولة من الناحية العملية ، في أن تتخلى عن امكانية استعمال أسلحة نووية ، حتى في هذا الاطار المحدود • وواضح أن الذين يخططون للردع وحلفاءهم ، يودون في آخر الأمر أن يحتفظوا لأنفسهم بحرية العمل ، كما يبدو أن كل الجهود المبذولة في هذا الصدد ترتكز أساسا على هذه الحقيقة • ولذلك فليس من المستغرب أن تصبح تلك الجهود عقيمة •

ومن ثم تأتي الأهمية الخاصة للرأى الذى أعرب عنه في بيان مجموعة الـ ٢١ (CD/407) والذى استشهدت ببعضه منذ قليل : " تعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد اعتقادها بأن أكثر الضمانات الأمنية فعالية ضد استعمال أو التهديد باستعمال أسلحة نووية هو نزع السلاح النووى وخطر استعمال الأسلحة النووية " •

ومهما حاولنا النظر في هذه الحالة الراهنة من زوايا مختلفة ، فاننا نخلص دائما الى النتيجة ذاتها : طالما كانت الأسلحة النووية موجودة وبالامكان استعمالها ، فلن يكون هناك أمن لأحد أيا كان •

وقد بلغت التطورات التي حدثت في هذا الميدان في السنوات الأخيرة أقصى درجات الازعاج • فقد بدأت مرحلة جديدة من مراحل سباق التسلح النووى • ويجرى وضع أسلحة نووية أكثر تطورا على الجانبين ، والخطر النووى باد في كل بحر وفي كل واد ، على شكل انتشار أفقي مزعج على نحو متزايد • ولنا أن نتساءل ، أية عملية من عمليات اتخاذ القرار يمكن أن تنظم استعمال هذه الأسلحة ؟ وهل للبلدان التي توضع هذه الأسلحة على أراضيها أى رأى في هذا الأمر ؟

وهل ستحدث زيادة في عدد البلدان التي لها سلطة اتخاذ القرار في هذا الميدان ، حتى وان بقي عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية على ما هو عليه ؟

أليس علينا أن نتعايش مع وزع عشرات الألوف من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم ؟ قد تختلف الأرقام الصحيحة باختلاف المصادر ، ولكن ألم نصل بعد الى الحد الذى لا يصبح عنده لاعطاء أو أخذ ألف رأس حربي نووى أية أهمية ؟ ألا تجابهنا نذر الشر المتزايدة بامتداد سباق التسلح النووى الى الفضاء الخارجي ؟

وفي مواجهة هذه الحالة الراهنة ، التي لم تقلل كثرة النقاش حولها ما تثيره من مخاوف سمعنا منذ أيام قلائل ، أو على وجه التحديد في ٢٩ آذار / مارس ، بمحاولة غريبة للربط بين منع نشوب الحرب النووية والتصديق على معاهدة عدم الانتشار ، وفي الوقت نفسه ، وعلى نحو ما القاء مسؤولية الوضع الدولي المنذر بالخطر على كاهل الدول التي لم تنضم بعد الى هذا الصك الدولي •

ان التأكيدات التي من هذا القبيل هي التي تدعو وفدى الى التعليق •

ويأتي ، في المقام الأول ، أن معاهدة عدم الانتشار معاهدة غير مرضية الى حد بعيد ، لأن فيها تمييزا ، ولأنها تفرض من الالتزامات ما هو غير متكافئ ، بل أحيانا ما لا يمثل التزامات على الاطلاق ، ولأنها تقيد امكانيات استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية تقييدا تعسفيا ، ولأنها ترمي الى ابقاء التكنولوجيا المتقدمة ، بلا منافسة ، في أيدى دائرة استئثارية من البلدان ، ولأنها أساسا ، تضفي طابع الشرعية على احتياز الأسلحة النووية •

وعلاوة على ما ذكر ، فالى جانب عيوب المعاهدة ومثالبها ، فان العناصر الواردة بين أحكامها والتي يعتبر واضعوها أنها ايجابية ، لم يتم الوفاء بها حتى الآن • فلم يحدث التعاون الدولي العريض في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ولم تبذل محاولة جادة لاجراء مفاوضات لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى في وقت قريب • بل ، على العكس من ذلك ، وضعت العقبات أمام تبادل العلم والتكنولوجيا ، وقيدت بشكل متزايد ، وتبدو توقعات حدوث تقدم رئيسي في نزع السلاح النووى وفي وقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووى تزداد بعدا • ومازال البند ٢ من جدول أعمالنا ، والذى يعالج هذه القضية ، لا في انتظار بدء المفاوضات وانما في انتظار بدء أية محاولة للنظر الجاد والهادف ، وذلك لمعارضة بعض البلدان التي تعد من بين أكبر الدعاة المتحمسين لمعاهدة عدم الانتشار • وليس هذا مقام اجراء تحليل مفصل لمعاهدة عدم الانتشار ومضامينها ، وليس في نيتي أن أفعل ذلك • فلقد أتيحت لوزير خارجية بلدى ، السيد دانتي كابوتو ، فرصة شرح وجهات نظرنا حول هذه المسألة في ٢٨ شباط / فبراير الماضي • وعلى أية حال ، فلا سبيل الى انكار أن فيها جوانب أساسية يمكن أن تكون محل نقد له ما يبرره ، ولا الى انكار حق كل دولة ذات سيادة في تقييم هذه الجوانب وعواقبها وتحديد موقفها في هذا الصدد على هذا الأساس •

وقد تكون بعض الدول قد قررت التغاضي عن هذه المثالب وتوقيع معاهدة عدم الانتشار والتصديق عليها • هذا هو حقها ونحن نحترم هذا الحق • فلعلها حين فعلت ذلك لم تكن تلك المثالب قد اتضحت بعد ، ومن يدرى إذا كانت هذه ستتخذ الموقف نفسه اليوم • كما أن دولا أخرى ، على العكس من ذلك ، ولها أيضا حق لا ينكره أحد ، تمتنع ، حين يؤدى تقييمها لأحكام وتنفيذ المعاهدة الى محصلة سلبية ، عن أن تصبح أطرافا في نظام يعتبر ، من وجهة نظرها ، مخلا بصورة مجحفة بمصالحها وبتنميتها دون أن يقدم لها مقابلا يبرر التضحيات التي تفرضها المعاهدة ، ودون أن يقلل من مخاطر نشوب حرب نووية •

ومن ناحية اخرى ، فان ما لابد من رفضه هو ذلك الحق ، الذى لا يمكن بالتأكيد أن يكون حقا ، في التلميح ، ولو ضمنا ، الى أنه اذا قرر بلد أن ألا يصبح طرفا في معاهدة عدم الانتشار فان ذلك يعود الى نيته ، في الحال أو في المستقبل ، أن ينتج أو يحتاز أسلحة نووية ، وأنه يمكن، في الوقت نفسه ، اعتبار ذلك البلد معوقا لمنع نشوب حرب نووية •

ان هذه ذريعة لا مبرر لها اطلاقا لالصاق مقاصد تستحق اللوم بالدول التي تخالف الرأى بالنسبة لقيمة وفعالية اتفاق قانوني دولي لم يعتبر ، على الأقل حتى الآن ، ملزما بالانضمام اليه •

والمهم هو الوقائع والحقائق وليس التخمين الذى لا سند له • وقد كررت الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار تكرارا قاطعا بغير حد ربما حتى الغثيان ، عن رفضها الكلي والمطلق للأسلحة النووية وعن عزمها على استخدام الامكانات التي لا حد لها التي تتيحها الطاقة النووية لمصلحة وتقدم شعوبها في الأغراض السلمية وحسب • وهي تنوى أن تفعل ذلك بكامل الحرية ، بلا ناصحين ولا مرشدين ، وبلا حاجة للاستئذان أو التعرض للقرارات التعسفية أو التقلبات السياسية لنادى الدول المالكة لزمام القوة •

ولم يقم حتى الآن أدنى برهان ، ولا أقل عنصر موضوعي ، للتدليل على أن تلك الدول لا تقول الحقيقة • ومع ذلك فلا يصدقها أحد ، وأى تقدم تكنولوجي تحرزه يقابل بالتشكك التام ، وكل ما تفعله يجرى التفرس فيه بامعان بحثا عن نوايا دفينة ، ولا مناص من اخضاعه لأقسى أنواع الرقابة الدائمة والواسعة النطاق •

وابطال هذا التشكك ، ودعاة أشد أنواع الرقابة صرامة ، هم بالتحديد أولئك الذين يدعون لأنفسهم كل الحقوق ، والذين يسعون لأن يظلوا بعيدين عن كل رقابة ، كما هو الحال في معاهدة عدم الانتشار ، والذين لا يقبلون أدنى قيد يمكن أن يخل بحريتهم الكاملة في العمل بصورة متزايدة على تطوير أسلحة للتدمير الشامل أكثر تقدما ، أو في قبولها على أراضيها ، والذين يطالبون في الوقت نفسه بأن تؤخذ اعلاناتهم على أنها " حقيقة ربانية " لا تخضع لأدنى قدر من التحقق ، كما جاء في بروتوكولات تلاتيلولكو •

وعادة ما يعمد أبطال التناقض هؤلاء عند ادانتهم لما يسمى بالانتشار الأفقي ، الى تضمين الادانة عبارات خادعة تتعلق بالحاجة الى وقف الانتشار الرأسي أيضا • بيد أن كل مايفشون من جهد وقلق تجاه أولهما (الانتشار الأفقي) لا يبدو له من أثر تجاه ثانيهما (الانتشار الرأسي) حين تتعرض للخطر مفاهيمهم الأمنية لارتباطاتهم العسكرية وما وراءها من مذاهب ، بل لا يبدو أنهم يتوسعون في هذا ليشمل ذلك النوع من الانتشار الجغرافي الآخذ في الازدياد يوما بعد يوم •

ان أسرع الوسائل وأفضلها لتجنب انتشار الأسلحة النووية ، هو الابرام السريع لمعاهدة للحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، ولكن تبقى حقيقة أنه حتى مجرد البدء في التفاوض بشأن معاهدة لم يعد أمرا ممكنا • ولم تعد له أولوية ، وفي المقابل فان معاهدة عدم الانتشار تحظى بهذه الأولوية •

نحن جميعا نؤيد عدم الانتشار ، بشكل أو بآخر • وكثيرون منا يعارضون المخترعات نفسها التي يجب ألا تنتشر ، وهي الأسلحة النووية • فلو لم توجد أسلحة نووية ، لما وجد أى احتمال لخطر الانتشار • ولكن هل من الصواب ، حتى في ظل الهدف الموضوعي الأكثر تحديدا وهو عدم الانتشار ، أن نجادل وكأن الحقيقة البينة هي أن معاهدة عدم الانتشار هي الوسيلة الوحيدة الملائمة ؟

ان دولا مختلفة لا تأخذ بهذا الرأى • فالصاق مضامين غير مسؤولة وعواقب منذرة بممارسة هذا الحق الذى لا ينكر ، هو اعتقاد في سذاجة الناس وغفلتهم • فهل منا من يمكن أن يتصور أن مخاطر المنازعات النووية يمكن أن تزول ، أو حتى تقل ، لو تم التصديق على معاهدة عدم الانتشار بشكلها الحالي من جميع الدول بلا استثناء ، في وقت تبقى آلاف الرؤوس الحربية النووية التي يعج بها العالم ومنظومات الاطلاق المصممة لنقلها الى أهدافها ، على حالها لم تمس ؟ فأين يكمن خطر نشوب الحرب النووية ؟ أفي الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ؟ لعل من المستصوب أن يبقى ثمة قدر من الاحساس بالتناسب ؟

كذلك جرى التأكيد ، في ٢٩ آذار / مارس ، على أن معاهدة منع الانتشار هي " الصك الدولي الوحيد القائم الذى تلتزم في ظله قانونيا الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية ، بنزع السلاح النووى ، بمعنى أنها قد تعهدت بالدخول بحسن نية في مفاوضات من أجل هذه الغاية " • وهذا الجزء الأخير من المعلومات يجيء في وقته ، اذ أن الواقع هو أن التعهد الوحيد الذى تلتزم به الدول الحائزة للأسلحة النووية في ظل معاهدة عدم الانتشار هو الدخول في مفاوضات ، وليس نزع السلاح ، بل ليس وقف سباق التسلح النووى • وفضلا عن ذلك ، فان هذا التعهد البسيط لا يخضع لأى نوع من الرقابة فيما يتعلق بدرجة الوفاء به ، ولا يخضع بالطبع لأى عقاب في حالة انتهاكه • ومع هذا ، فنحن جميعا نعلم كيف كان احترام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار •

ويحاجون الآن بأن مسألة الفشل في الوفاء بالالتزام ، اذا كان للمرء أن يتطوع بالحديث عن التزام ، المنصوص عليه في المادة السادسة لا يجوز أن تناقشها بلدان ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار • وهم ينكرون عليها الحق في ذلك • وهذا أمر ، أقل ما يقال فيه أنه مثير للدهشة • ومن ثم فهم يحاجون ، دفاعا عن قبول معاهدة عدم الانتشار ، بأنها تتضمن التزامات لصالح البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية والبلدان الحائزة للأسلحة النووية على السواء ، ويضربون بالمادة السادسة مثلا لتلك الأخيرة • أما عندما يضطر بلد الى اتخاذ قرار من قرارات السيادة في هذا المجال فيقوم باجراء تحليلاته للمعاهدة ويخلص الى أن الالتزامات غير متكافئة وان الوفاء بها يتم ، على أية حال ، في بعض الحالات دون بعضها الآخر ، فان هذا لا يعتبر ، من وجهة النظر التي أشير اليها ، سببا ينبغي أن يساق لرفض المعاهدة • وينبغي للبلد أن ينضم ، على أية حال ، لمعاهدة عدم الانتشار ، مهما كان رأيه فيها ، حتى يمكنه حينئذ أن ينتقدها أو يتحدث عن مثالبها ، وهو الأمر الذى يحدوه ، على وجه التحديد ، على عدم الانضمام اليها •

ولا أريد أن أطيل الحديث عن هذه المسألة ، الا أن هناك بعض الاعتبارات التي لا يمكن تناسيها • فكل المواقف جديرة بالاحترام ، وليس هناك صك دولي يعلو فوق مستوى الوزن والتقييم • ولا يكفي ما يقوم عليه الصك من نوايا ، مهما كانت تستحق المديح • فالمهم هو الطريقة التي توضع بها هذه النوايا موضع التنفيذ •

وقليلة هي الوثائق التي تفتح الباب لنوع من المانوية بشأنها • ومهما كان الأمر ، فان معاهدة عدم الانتشار ليست من تلك الوثائق • انها ، ببساطة ، وسيلة لكنها ليست الوسيلة الوحيدة ، للوصول الى غاية •

وعلاوة على ماسبق ، فان حاضر الانسانية ومستقبلها ليسا رهنا بمستقبل صك يتزايد الحديث عنه في هذا الصدد • ان الخطر الذى يتهدد الانسانية بالفناء اليوم يكمن في شيء آخر ، يكمن في مجالات لا يجدر بالمرء أن يعيد ذكرها • وينبغي تنسيق الجهود التي يبذلها الأعضاء الرئيسيون والعاملون في المجتمع الدولي وتوجيهها نحو احراز تقدم في تلك المجالات بدلا

توجيهها لايجاد متغيرات جديدة بشأن الموضوع الخالد الذى هو " نزع سلاح من نزع سلاحه" • ولا مناص، بدلا من مطاردة الأشباح ، من مواجهة الواقع ، والواقع الذى لابد أن نعيشه اليوم واقع فظيع •

ان معظم البنود في جدول أعمال هذا المؤتمر لتستدعي اتخاذ اجراء قوى وحاسم وفورى ، ومنها مثلا البنود ١و ٢و ٣و ٥ التي تتسم بأهمية والحاح عاجلين • والأغلبية العظمى لأعضاء هذا المحفل مستعدة للبدء في الحال • ولا ينقص الا ارادة قلة قليلة جدا من الدول • فلم لا ينهض هؤلاء للحاق بالآخرين ، حتى نستطيع في نهاية المطاف أن نشرع في العمل الذى يرجى منا القيام به ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن للسيد ميخايلوفتش ممثل يوغوسلافيا •

السيد ميخايلوفتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، أود اليوم أن أقدم لورقة العمل التي أعدها الوفد اليوغوسلافي ، وهي الوثيقة CD/482 المؤرخة في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨٤ وعنوانها " تدابير التحقق الوطنية "، وقد وزعت من قبل على الوفود • ان الهدف من هذه الورقة هو عرض بعض وجهات نظرنا التي نأمل أن تكون مفيدة في المفاوضات الأخرى بشأن إعداد الاتفاقية • غير أنها لاتمثل الموقف النهائي للوفد اليوغوسلافي ، ومن الممكن تنقيحها أثناء سير المفاوضات •

ومنذ استهل النظر في حظر بحث وتطوير الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتدميرها ، ساد الاعتراف على نطاق واسع بأن التحقق ينبغي أن يقوم على الجمع بين تدابير وطنية ودولية ملائمة يكون من شأنها أن تكمل وتستوفي بعضها بعضا ، ومن ثم توفر نظاما مقبولا يكفل بدوره تنفيذ الحظر تنفيذا فعالا •

وتنطلق ورقة العمل أساسا من الرأى المقبول بصفة عامة والقائل بأنه لا يمكن ضمان تنفيذ حظر الانتاج وتدمير المخزونات ومرافق الانتاج أو تحويلها ، ضمانا أكيدا الا عن طريق نظام فعال للتحقق الدولي من الامتثال لاتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية •

ونحن ، مع هذا ، نعتبر أنه يمكن لتدابير التحقق الوطنية أن تقوم أيضا بدور في تنفيذ أحكام الاتفاقية في جميع مراحلها • بيد أنه يلزم التأكيد على أنه ينبغي بمجرد بدء تنفيذ الاتفاقية أن يقوم تعاون وثيق بين هيئة دولية وهيئة وطنية في كل الانشطة المتعلقة بالاتفاقية • ومن المفهوم أن هذا التعاون المتبادل لايمكن تحقيقه الا في مناخ من الثقة العامة • ولقد دلت المفاوضات التي جرت حتى الآن ، بما لا يحتمل اللبس ، على أن كل دولة طرف ملزمة بأن تنشئ هيئة وطنية ينبغي لها أن تعاون في عمل الهيئة الدولية وتدعمه في مجال تنفيذ تدابير التحقق • كذلك ينبغي أن تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تمنع في نطاق الحدود التي تسمح بها أنظمتها الادارية والقانونية ، أى نشاط يشكل انتهاكا للاتفاقية ، ويعتبر التصنيف القائم الذى يقسم المواد الكيميائية السامة الى ثلاث فئات هي : المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ، والمواد الكيميائية المهلكة الأخرى ، والمواد الكيميائية الضارة الأخرى ، تصنيفا يمكن أن يتخذ أساسا لتنفيذ تدابير التحقق من جانب الهيئة الوطنية ، ولتحديد مستوى التحقق أيضا • وفي هذه العملية يصبح التعاون الوثيق مع الهيئة الوطنية أمرا مستصوبا • الا أننا نعتقد بامكانية تنفيذ التحقق من المواد الكيميائية الأقل سمية والمواد الكيميائية المهلكة والضارة الاخرى ، ومن سلائف عوامل الحرب الكيميائية ، في كل المراحل تقريبا باشراف الهيئة الوطنية • ويأتي اقتراح هذا الشكل من أشكال التحقق من المواد الكيميائية الأقل سمية من أن أغلبية هذه المواد الكيميائية يشار اليها اليوم على أنها مواد كيميائية

مزدوجة الغرض، وهي تستعمل على نطاق واسع في الأغراض السلمية • ومن نافلة القول أن الدولة الطرف التي تنتج هذه المواد الكيميائية لا بد لها من أن تقدم ما يثبت الغرض من التحويل ومن مرافق انتاجها والمستعملين النهائيين لهذه المواد •

غير أنه لا بد من الاشارة الى أنه ، حتى في هذه الحالة ، ينبغي الاتفاق المسبق فيما بين جميع الدول الأطراف على تدابير التحقق الوطنية كما ينبغي أن تشكل هذه التدابير في كل لحظة أساسا واضحا وسليما للحفاظ على دوام الثقة فيما بين الأطراف • ومن الطبيعي أن هذه الثقة لا يمكن أن تتوافر الا على أساس بيانات موضوعية وموثوق بها تقدمها كل هيئة وطنية عن طريق اخطار اللجنة الاستشارية بصورة منتظمة عن تدابير التحقق التي يجرى تنفيذها •

وبعبارة أخرى ينبغي تنظيم الرقابة على انتاج المواد الكيميائية المهلكة والضارة الأخرى والمواد الكيميائية المزدوجة الغرض والسلائف وعلى تحويلها لأغراض مباحة ، تنظيما يكفل توفير معلومات موثوق بها في جميع الأوقات • ولكي يمكن التوصل الى نظام فعال للتحقق والحفاظ على دوام الثقة بين الدول الأطراف ، يلزم الاتفاق على التعاون فيما بين الدول التي ستكون أطرافا ، خلال مرحلة اعداد الاتفاقية، على أساس تبادل المعلومات التقنية ، والتوحيد القياسي للطرق واستعمال نظم للرصد معروفة ومضمونة ، وكذلك على أساس استحداث نظام متوافق للحاسبات الالكترونية •

وسيكون من شأن هذا التعاون أن ييسر أيضا ، عند الاقتضاء ، ممارسة رقابة عن طريق الهيئة الدولية • وسيكون هذا هو الحال اذا حدث ، بمرور الوقت، أي تغير في عملية انتاج أي من المواد الكيميائية المزدوجة الغرض، أو اذا استحدث نظام تكنولوجي جديد ، أو اذا ازدادت الطاقة الانتاجية • وعلاوة على ذلك ، اذا حدث ، على أساس المعلومات الواردة في شكل تقارير ، التي تقدمها الهيئة الوطنية الى اللجنة الاستشارية ، أن استنتج أن تغيرا قد طرأ على الانتاج ، يجوز للجنة الاستشارية أن تقترح أن تنظم الدولة الطرف المعنية أيضا رقابة دولية على مرفق الانتاج المذكور •

ومن ناحية أخرى ، نرى أن من الممكن ايجاد الثقة بين الدول الأطراف أيضا عن طريق تشكيل وهيكل الهيئة الوطنية • فنحن نعتقد أنه الى جانب تشكيلها من ممثلي مؤسسات مختلفة في الدول الأطراف ، ينبغي أيضا أن تضم ، على أساس طوعي ، ممثلا للدولة الطرف ، تقترحه اللجنة الاستشارية بالاتفاق مع البلد المتلقي •

ويتحدد أساسا دور ومهام هيئة التحقق الوطنية بمقتضى قانون ذلك البلد بعينه • وبغض النظر عن تباين الأنظمة الادارية والاقتصادية في كثير من الدول الأطراف في الاتفاقية تباينا كبيرا ، فنحن نعتقد أنه ينبغي أن يكون هيكل وتشكيل ومهام الهيئة الوطنية على نحو يكفل الكفاءة والمقدرة والموضوعية والثقة اللازمة في التعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الدولية بصدد تنفيذ الاتفاقية •

وقد قصد بالأفكار الأساسية التي اشتملت عليها ورقة العمل الاشارة الى ما للتحقق الوطني والدولي مجتمعين من ضرورة وفائدة لحظر الأسلحة الكيميائية • ومع ذلك، حين يثور شك ، في أن التدابير الوطنية غير كافية ، سينبغي بداهة أن تعطى الأولوية لايجاد نظام دولي للتحقق متفق عليه • ونحن نأمل أن تسهم هذه الورقة في صياغة أحكام مرضية لاتفاقية خاصة بنظام التحقق • وشكرا ، سيادة الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن للسيد السفير ولد رويس ممثل الجزائر •

السيد بشير ولد رويس (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل ١٩٨٤ وأن أؤكد لكم تعاون الوفد الجزائري الكامل معكم في أدائكم لمهامكم •

كذلك أتوجه بالتهنئة الى السيد داتكو للطريقة التي قاد بها عملنا خلال شهر آذار / مارس •

كما ينضم الوفد الجزائري اليكم في الترحيب الذي أعربتم عنه بالسيد جان مارتنسون، وكيل الأمين العام •

وأود أن أشير اليوم بايجاز الى المسألة التي نعتبرها في غاية الأهمية، والتي أعطيت أولوية كاملة في جدول أعمالنا — وهي مسألة نزع السلاح النووي •

ان الأسلحة النووية، لمالها من قوة تدمير هائلة، قد أثارت سخطا واسع النطاق لا يزال يتنامى مع التوسع في الترسانات ومع تزايد التهديد بالخطر النووي • فما أطول الشوط الذي قطعه الناس في ادراكهم للخطر النووي، ابتداء من ادانة الأسلحة النووية في عدد قليل من الدوائر العلمية في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، الى حركات الاحتجاج الواسعة الانتشار التي نشهدها اليوم !

ومنذ أن نشأت حركة عدم الانحياز، وهي تؤيد مطالب المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي • وقد أدت جهودها الى عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي يمكن اعتبارها، بلا نزاع، نقطة متقدمة على طريق السعي المشترك الى التماس حلول للمشاكل المتصلة بسباق التسلح •

وقد جاء الاعراب عن الرغبة في القضاء على التهديد النووي حين اعتمد بتوافق الآراء برنامج عمل حظي فيه نزع السلاح النووي بالأولوية المطلقة •

وقد أدى تسارع سباق التسلح الى تركيز الاهتمام على الحاجة الملحة الى القضاء على أخطار نشوب حرب نووية، حيث حدد هذا القضاء بأنه الهدف العاجل، كما حدد القضاء الكامل على الأسلحة النووية بأنه الهدف النهائي •

كذلك كانت الدورة الاستثنائية الأولى فرصة سانحة لصياغة استراتيجية متماسكة لنزع السلاح تدور حول العنصر الجوهري لنزع السلاح النووي، وحددت مراحلها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية •

والى جانب مفاوضات نزع السلاح النووي، وضعت الوثيقة الختامية تصورا لتنفيذ تدبيرين يتسمان بأهمية عالية، هما وقف تجارب الأسلحة النووية، وما سمي بضمانات الأمن السلبية • ومن ثم فان الأطراف المشتركة في المفاوضات الثلاثية لحظر تجارب الأسلحة النووية مدعوة الى اكمال مفاوضاتها بصورة عاجلة وتقديم النتائج التي تتوصل اليها الى هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح بغية النظر فيها على نحو كامل • كذلك دعيت الدول الحائزة للأسلحة النووية الى اتخاذ خطوات ترمي الى اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

وقد تبدو اعادة التأكيد هذه على الأحكام المعروفة الواردة في الوثيقة الختامية أمرا غير لازم الى حد ما • غير أن هذا العمل يبدو لنا أساسيا لاجراء أي تقييم لعملية مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف • والمسألة تتعلق بوثيقة اعتمدت بتوافق الآراء وتأكدت صلاحيتها، بتوافق الآراء أيضا، في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وبعد انقضاء ست سنوات على اعتماد برنامج العمل نجد أن توافق الآراء للأسف لم ينعكس بعد على شكل اعتماد تدابير محددة لوقف سباق التسلح وعكس اتجاه مساره •

وقد توقفت المحادثات الثلاثية • ومازالت الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح ممنوعة من الدخول في مفاوضات بشأن القضايا ذات الأولوية ، وهي بالتحديد : حظر تجارب الأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح ، ونزع السلاح النووى ، ومنع نشوب حرب نووية • ووصلت مفاوضات ضمانات الأمن السلبية الى طريق مسدود • فهي تصطدم دائما برفض دول معينة حائزة للأسلحة النووية اعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

ودون أن نقلل من ضخامة المهمة ومن تعقيدات القضايا النووية فانه لا مناص من الاقرار بأن الأسباب الأولية لهذا المأزق انما تكمن في الافتقار الى التوفيق السياسي من جانب دول بعينها حائزة للأسلحة النووية •

وقد ظهر هذا الموقف المؤسف لدول بعينها تتحمل مسؤولية خاصة في عملية نزع السلاح النووى ، في رغبتها في قلب نظام أولويات بنود جدول الأعمال وتحويل المؤتمر الى محفل حوار لا تأثير له على مفاوضات نزع السلاح النووى •

ومن الحجج التي قدمت لتحول دون دخول مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات لنزع السلاح النووى ، حجة لابد لنا من رفضها رفضا قاطعا ، وهي : القول بأن القضايا النووية من شأن الدول الحائزة للأسلحة النووية دون غيرها •

فبدلا من المفاوضات المشار اليها في الوثيقة الختامية لا يقترح علينا الا عقد اجتماعات غير رسمية تتيح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الفرصة لكي تبث قلقها •

ومن ثم ، تقلصت رتبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من " شريك كامل " في السعي من أجل حل مشترك لمسألة تتعلق بأمن جميع الدول ، الى مجرد رتبة " متظلم " يسمح له تفضلا بحقه في التعبير عن رأيه في المسألة •

ويتناقض هذا الموقف تناقضا مباشرا مع أحكام الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، التي تقر بحق جميع الدول في المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تمس أمنها الوطني بشكل مباشر •

فهل يمكن ، جديا ، الادعاء بأن القضايا النووية لا تمس الأمن الوطني للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؟ ان مثل هذا الادعاء ينطوى على امتهان للمصالح الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي اختارت أن تبقى بعيدا عن نطاق الحلفين العسكريين • فهل يتعين التذكير بأن المصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول مهددة من مجرد وجود الأسلحة النووية ؟ ان دراسات كثيرة عن الأسلحة النووية تؤكد المصير المشترك المحتوم أن تجرنا اليه أسلحة من خصائصها ألا تميز بين محارب في حرب نووية وغير محارب • واذا كان احتياز أسلحة نووية يلقي على كاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في عملية نزع السلاح ، فانه لا يمكن لهذه المسؤولية أن تكون استثنائية •

والربط بين احتياز نوع معين من الأسلحة ، والحق في الاشتراك في مفاوضات لحظر هذا النوع من الأسلحة يعادل ببساطة استبعاد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء من المفاوضات الجارية في هذا المؤتمر • وهذا ينطبق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى اتفاقية الأسلحة الاشعاعية •

وثمة حجة اخرى لا نستطيع قبولها • تلك هي استحداث تمييز بين : الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار • والتي لها ، من هذا الموقع ، الحق في مسائلة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هذا من جهة •

ومن جهة اخرى ، الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم تنضم للمعاهدة لأسباب يعرفها الجميع ، والتي " توجد في مركز لا يمكنها " من انتقاد الانتشار الرأسي للأسلحة النووية • ومصدر هذه النظرة هو الرغبة في وضع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في موقف المتفرج في مفاوضات نزع السلاح النووى •

أما بالنسبة للصلة التي يرغبون في ايجادها بين عدم الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار والموقف ازاء هدف عدم انتشار الأسلحة النووية ، فهي صلة ، في رأينا ، لا تقوم على ساقين •

وتستند تلك الصلة الى مفهوم لعدم انتشار الأسلحة النووية لا نقبله لأنه يسقط من الحساب جانبا محددا من جوانب هذا الانتشار ، هو على وجه التحديد ، الانتشار الأفقي • فلكي يصدقنا الجميع ، ينبغي أن يكون مفهومنا لفكرة عدم الانتشار مفهوما شاملا ، في اطار بعديها ، الرأسي والأفقي • أما قصر خطر انتشار الأسلحة النووية على الانتشار الأفقي الافتراضي فهو تنحية للخطر الحقيقي ـ المتمثل في وجود ترسانات نووية هائلة •

وهذا التمييز ذاته بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، والدول التي ليست أطرافا في ذلك الصك ، نراه أيضا في بعض الاعلانات التي تصدر من طرف واحد عما يسمى بضمانات الأمن السلبية • وهذا التمييز الذى ينعكس في تهديد ضمني باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تشملها الاعلانات الصادرة من طرف واحد ، هو أيضا تمييز لا نقبله على وجه الاطلاق •

ويجب ألا تخضع ضمانات الأمن السلبية لأى نوع من الاستثناء أو التحديد ، انها ، في رأينا ، لا بد أن تكون غير مشروطة وأن تكون عالمية النطاق •

وبغض النظر عن الموقف من معاهدة عدم الانتشار أو من غيرها من الصكوك القانونية الدولية ، فان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خارج التكتلات العسكرية تدين بالاجماع وجود الأسلحة النووية ذاته • ولقد بادرت بكثير من المقترحات الرامية الى تحقيق هدف منع انتشار الأسلحة النووية منعا حقيقيا • وتكفي الاشارة الى وثائق حركة بلدان عدم الانحياز والى وثائق مجموعة الـ ٢١ للتدليل على هذه الرغبة المشتركة في كسر الحلقة المفرغة لتصاعد سباق التسلح •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السيد ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس • وبذلك تختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم • فهل يرغب أى عضو آخر في أن تعطى له الكلمة ؟ انني أعتزم الآن تعليق الجلسة العامة على أن نعقد بعد خمس دقائق جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل التنظيمية • تعلق الجلسة العامة •

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح • قد تلقينا كما تعلمون طلبا من سويسرا للاشتراك في الجلسات العامة للمؤتمر • وقد عممت الأمانة مشروع المقرر بهذا الخصوص وهو الذى تضمنته ورقة العمل رقم ١٢٥ • فاذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

لعلكم تذكرون أن مجموعة الـ ٢١ طلبت في الجلسة العامة الماضية أن تعرض على المؤتمر الوثيقة CD/492 ، المقدمة من المجموعة والمعنونة " مشروع ولاية للهيئة الفرعية المخصصة لحظر التجارب النووية " ، وذلك لاتخاذ مقرر بشأنها في هذه الجلسة العامة • وبناء على ذلك، فانني أعتزم طرح تلك الوثيقة لاتخاذ مقرر • غير أنني قبل ذلك أود أن أسأل عما اذا كان أى عضو يرغب في أن تعطى له الكلمة •

وأعطي الكلمة لممثل الأرجنتين بصفته منسق مجموعة الـ ٢١ •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : في الجلسة العامة يوم الخميس ٢٩ آذار / مارس قمتم ، السيد الرئيس، بصفتكم منسق مجموعة الـ ٢١ بالتقديم للوثيقة CD/492 التي تضمنت مشروع ولاية للجنة المخصصة المزمع انشاؤها بشأن البند ١ من جدول أعمالنا وعنوانه " حظر التجارب النووية " • وفي تلك المناسبة ، وفي معرض شرحكم لموقف مجموعة الـ ٢١ وتأكيدكم على الحاجة الماسة للبدء في مفاوضات بشأن تلك القضية ، رجوتم أن يعتمد المؤتمر مقررا بشأن النص الوارد في الوثيقة CD/492 ، في جلستنا العامة لهذا اليوم •

وليس في نيتي أن أشرع في تحليل للأسباب الجوهرية الداعية لموقفنا • فقد قامت جميع وفود مجموعتنا بهذا العمل مرارا • وفضلا عن ذلك ، فان موقفنا والعمل المحدود الذى أنجز في عام ١٩٨٣ في هذه الهيئة التفاوضية قد انعكسا في تقرير لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين • الا أنني أود التأكيد على أن رئيس مؤتمر نزع السلاح ، بعد أن أخذ في اعتباره اصرار وفود كثيرة ، وبصفة أولية اصرار مجموعة الـ ٢١ ، قد شرع في عقد سلسلة من الجلسات غير الرسمية حتى يمكن التوصل الى توافق آراء ييسر البدء بمفاوضات فعالة بغية انجاز اتفاق بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية ، من خلال انشاء هيئة فرعية بهذا الخصوص تكون لها ولاية ملائمة ••

وعلى مدار تلك المشاورات ، أظهرت مجموعة الـ ٢١ ، من خلال المتحدث باسمها ، روح التعاون على نطاق واسع • وذكّرت بوجود مشروع ولاية قدمته المجموعة في عام ١٩٨١ وتضمنته الوثيقة CD/181 ، توفر فيه قدر ملائم من المرونة • أما مشروع الولاية (CD/438) الذى قدمه في ٢٤ شباط / فبراير عضو في مجموعة الـ ٢١ ، هو وفد المكسيك ، فكان أيضا مطروحا على مائدة التفاوض • كذلك كانت هناك امكانيات أخرى ، كانت مجموعة الـ ٢١ على استعداد للنظر فيها •

ان الفترة الطويلة التي انقضت على بدء المباحثات بشأن هذه القضية ، والطريق المسدود الذى يدل عليه هذا الجهد ، هما بالتحديد اللذان يدفعان بمجموعة الـ ٢١ الى أن ترجو من هذا المحفل أن يتخذ مقررا في هذه المسألة ذات الأولوية العالية •

لقد دخل مؤتمر نزع السلاح ، بالفعل ، شهره الثالث والأخير من الجزء الأول من دورته لعام ١٩٨٤ ، وهو بالرغم من ذلك ، لا يزال غير قادر على انشاء لجنة مخصصة لواحد من البنود الرئيسية في جدول الأعمال • واقتصرت معالجة هذا البند في المؤتمر على جلستين عامتين ، سمعنا فيهما مجددا تأكيدات على الاهتمام وحسن النية ، وشهدنا مواقف وبيانات ليست دائما على اتفاق مع المواقف التي تظهر في المشاورات غير الرسمية •

ان الفجوة شاسعة بين ما ظلت الأغلبية العظمى للمجتمع الدولي تنادى به لأكثر من ثلاثين عاما ، واستجابة هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لهذا القلق الذى له ما يبرره تماما • وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مر السنين أكثر من ٤٠ قرارا في هذا الموضوع • وكان آخر اتفاق ، جزئي ، في هذا الصدد قد أبرم منذ أكثر من ٢٠ عاما •

وكانت جهود أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، دائما ، في طليعة الجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان ، وكانوا يمثلون القوة الدافعة وراء النظر في هذه القضية في لجنة نزع السلاح •

ان الوقت الذي انقضى منذ ذلك الحين ، وما تجلى حتى الآن من عدم القدرة على الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن البند ١ من جدول أعمالنا لهما مصدر القلق العميق الذى يساور مجموعة الـ ٢١ • ونحن على يقين من أن المؤتمر لا يستطيع ، ولا ينبغي له ، أن يواصل ارجاء اتخاذ مقرر • بل انه ، على العكس من ذلك ، ينبغي أن يشرع بنشاط في عمل ظل مؤجلا لزمن طال أمده •

ومن أجل هذا الغرض ، قدمت مجموعة الـ ٢١ الوثيقة CD/492 متضمنة مشروع ولاية يعد ، في رأينا ، ملائما لما تقتضيه المعالجة العاجلة والسليمة لهذه القضية • ولا بد لي أن أكرر أن مشروع الولاية هذا لا يختلف ، مع تعديلات شكلية طفيفة ، عن مشروع الولاية الذى قدمه وفد المكسيك في ٢٤ شباط / فبراير ، وبعبارة أخرى ، فانه معروض منذ أكثر من شهر لتنظر فيه الوفود جميعا •

وتأمل مجموعة الـ ٢١ أن يكون مشروع الولاية هذا ، الذى يحمل اللجنة المخصصة للهند مسؤولية البدء الفورى في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، وبذل الجهد لضمان احالة مشروع لهذه المعاهدة الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، أهلا لموافقة هذا المؤتمر ، كما طلبنا ذلك رسميا في الأسبوع الماضي • وبهذه الطريقة تكون قد بدأنا نستجيب للقلق العميق الذى يساور المجتمع الدولي والذى أعرب عنه مرارا ولا من مجيب •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الأرجنتين • وأعطي الكلمة للممثل هنغاريا •

السيد فاجدا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، سيادة الرئيس • وسيقوم رئيس وفدى في القريب العاجل بواجبه ازاءكم في احدى جلساتنا القادمة •

والى أن يحين ذلك ، اسمحوا لي أن أعبر الآن عن مقدار سعادة الوفد الهنغارى اذ يراكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح ، وأن أؤكد لكم أيضا في هذه اللحظة ، كامل تعاوننا في كل ما تبذلون من جهد بغية انجاز تقدم كبير في سعينا المشترك •

ان وفود البلدان الاشتراكية التي يتشرف وفدى الآن بالتحدث باسمها ، لتود الاعراب عن ثقتها بأنكم ، سيادة الرئيس ، ستبذلون قصارى جهدكم حتى يمكن التوصل الى انشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية تكون لها ولاية من شأنها تيسير الدخول في مفاوضات حقيقية بشأن مشروع المعاهدة المعنية • واني لواثق بأن لا يكاد يكون هناك وفد واحد في هذه القاعة يمكن أن يساوره شك في مقاصد وأماني البلدان الاشتراكية بصدد ما نتحدث عنه • ان سجلنا واضح ومعروف تماما ، وليس هناك ما يدعو لشرحه بمزيد من التفصيل في هذا المقام • قد يكفي فقط أن نوضح أن ورقة العمل (CD/484) التي أدرجها هذا الصباح سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر نيابة عن البلدان الاشتراكية ، ومنها جمهورية هنغاريا الشعبية ، فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لمنع نشوب حرب نووية ، تتضمن اشارة واضحة الى الحاجة الماسة للتوصل الى حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو وقف التحسينات والتطويرات النوعية للأسلحة النووية • ان ورقة العمل (CD/492) المقدمة من مجموعة الـ ٢١ والمتعلقة بمشروع ولاية لهيئة فرعية مخصصة لحظر التجارب النووية لتعكس بوضوح التطلعات ذاتها والحاجة الملحة ذاتها وهو ما ييسر للبلدان الاشتراكية أن تتفق تماما مع وجهة النظر تلك ومع المقترح • ومشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ يشبه الى حد ما ، المشروع الذى قدمه وفدنا في منتصف شباط / فبراير في الوثيقة CD/434 • لذلك فان البلدان الاشتراكية ترحب بهذا الربان الجديد للموقف ، من مجموعة الـ ٢١ وتؤيده تأييدا كاملا • شكرا ، سيادة الرئيس •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل هنغاريا • وأعطي الكلمة لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

السيد بروكوفييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الاتحاد السوفياتي كان وما يزال يعلق بالغ الأهمية على قضية وجود حظر شامل للتجارب النووية •

وموقف الاتحاد السوفياتي من حظر التجارب النووية قد تحدد مرارا وبوضوح تام على مختلف الصعد • وأمام مؤتمر نزع السلاح مشروع سوفياتي للنظر فيه عنوانه " أحكام أساسية لمعاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية " يقدم ، فيما نعتقد ، أساسا عمليا لمفاوضات متعددة الأطراف تجرى في هذا الشأن ، كما يأخذ في الحسبان ملاحظات مجموعة كبيرة من الدول • لقد دعا الاتحاد السوفياتي باستمرار الى التبكير في ابرام معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية •

وعلى أساس هذا الموقف المبدئي ، فاننا نؤيد ، مع البلدان الاشتراكية الاخرى ، تأييدا كاملا الولاية للجنة المخصصة للبند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح كما اقترحتها مجموعة الـ ٢١ وتضمنتها الوثيقة CD/492 •

ونحن نعتبر أن هذه الولاية تيسر للجنة المخصصة أن تضع مشروع اتفاق بشأن القضية على أساس تقبله كل الأطراف ، وذلك ، وهو غني عن القول ، اذا توفر حسن النية والاهتمام بابرام مثل هذا الاتفاق • وهذه الولاية تيسر الدخول في مفاوضات بشأن جميع العناصر الأساسية لقضية حظر التجارب النووية ، بما في ذلك مشاكل الرقابة والتحقق من الامتثال للاتفاقية المقبلة • ونحن نقف بحزم الى جانب جعل حظر التجارب النووية واقعا عمليا • وكل ما يتطلبه النجاح في هذا المسعى هو أن تعبر الولايات المتحدة وأوثق حليفاتها ، في نهاية الأمر ، أذنا صاغية لمطلب الأغلبية الساحقة للدول وأن تبدى الارادة السياسية والاستعداد لايجاد حل ايجابي لهذه المشكلة المعاصرة الرئيسية والملحة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة •

السيد ميدلتون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، سيادة الرئيس وباسم وفدى أود أولا أن أشارك من رحب بكم في رئاسة المؤتمر لشهر نيسان / أبريل •

سيادة الرئيس ، ان موقف وفدى فيما يتعلق بجوهر المسألة التي أمامنا قد حدده السيد لوس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في ١٤ شباط / فبراير ، ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا فلن أكرر ما قاله حينذاك •واكتفي بالقول ، بصدد مشروع الولاية المعروض أمامنا اليوم لاتخاذ مقرر بشأنه ، انه لا يعدو أن يكون واحدا بين عدد من الموضوعات التي كانت مادة لمشاورات غير رسمية أجراها سلفكم الموقر ، السفير داتكو •

ووفدى يؤيد تماما اقتراح استمرار هذه المشاورات حتى نصل الى مقرر وسط حقيقي ، والى توافق آراء حقيقي • ولهذا السبب فاننا نعتبر ان الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مقرر بشأن مشروع واحد بعينه اليوم • ولذا فليس بوسعنا أن نوافق على اعتماد مشروع المقرر هذا كما هو معروض أمامنا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة • وهل هناك أى وفد آخر يرغب في أن تعطى له الكلمة ؟ انني أعطي الكلمة لممثل استراليا •

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : أشكركم ، سيادة الرئيس •

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أعطى فيها الكلمة ، باعتبارى رئيسا للوفد الاسترالي ، في جلسة عامة بعد توليكم رئاسة مؤتمرنا ، فاسمحوا لي أن أهنئكم بذلك • اننا سعداء اذ نرى ممثل سرى لانكا في مقعد الرئاسة ، فهو بلد قريب جدا من استراليا ولنا معه صلات طويلة ومتينة •

كذلك فأنتم تعلمون جيدا ، سيادة الرئيس ، أننا ، أنتم وأنا ، قد التقينا لأول مرة قبل مايزيد قليلا عن ١٧ عاما ، فرؤيتي لكم في منصب الرئاسة هذا يسرني سرورا شخصيا على نحو خاص • ونحن واثقون أنكم ستوجهون عمل هذا المؤتمر بمهارة وحكمة وكذلك ، فيما اعتقده من خلال المنظور الاخلاقي الذى أشرتم اليه صباح هذا اليوم والذى يميز أهل سرى لانكا ، كما أعرفهم •

ان وفدى قلق ازاء الأسلوب الذى استخدم هنا اليوم • ذلك أن هناك مشروع ولاية مماثلا تقريبا لذلك الوارد في الوثيقة CD/492 لا يزال معروضا على المؤتمر منذ فترة من الزمن • ومن الصحيح أيضا أن نهجا أخرى مقترحة بشأن هذه المسألة لا تزال أمام المؤتمر ، بصورة رسمية أو غير رسمية ، منذ فترة من الزمن • ولدى وفدى انطباع واضح أنه بمزيد من المشاورات كان من الممكن للمشاكل الجوهرية قيد النظر أن تحل أو هي ، في اعتقادى ، ستحل • ان أمامنا مشاكل جوهرية ، وأود أن أشير لواحدة منها ، ألا وهي ، المسألة التي ترد عادة تحت عنوان " النطاق " • ان مشروع الولاية هذا يقصر نظر الهيئة الفرعية المخصصة على تجارب الأسلحة النووية • ويراود حكومتي أمل عظيم في أن تأتي المعاهدة التي ننتظرها بشوق والتي نرتبط بها ارتباطا وثيقا ، أوسع نطاقا من معاهدة كهذه ، وأن تأتي شاملة لجميع التجارب النووية ، بلا استثناء •

لذلك فان وفدى يود أن يشهد اعتماد ولاية تعكس هذا الهدف ، وهو الهدف الذى التزمت به مرارا فيما اعتقد ، أغلبية الوفود التي تحدثت في هذا الموضوع أمام هذا المؤتمر وأمام اللجنة التي سبقته • ومع ذلك ، فحين يترجم هذا الالتزام الى ولاية ممكنة فانها تقيد من حيث النطاق • ويود وفدى أن يرى هذه المشاورات وقد تواصلت • وكما ذكرت في جلساتنا غير الرسمية ، فان هناك افكارا أخرى بعضها من نتاج الحكومة الاسترالية •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على الملاحظات الرقيقة الموجهة الى بلدى والي شخصيا •

وما لم يكن هناك ممثلون آخرون يرغبون في أن تعطى لهم الكلمة ، فانني أود أن أختتم مناقشاتنا في هذا الموضوع •

وواضح ، في ضوء البيانات التي ألقيت الآن ، أنه لا يوجد توافق آراء على مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/492 •

فهل يود أى عضو أن تعطى له الكلمة في هذه المرحلة ؟ انني أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : أود الادلاء ببيان قصير باسم مجموعة الـ ٢١ ، آملا أن يكون الأخير لهذا اليوم • وهاكم البيان •

في ضوء ما تكشف الآن ، فان مجموعة الـ ٢١ ، بل ومؤتمر نزع السلاح ذاته والمجتمع الدولي عموما شعرت مرة أخرى ، أو لا تزال تشعر بالاحتباط بالنسبة لجهودها من أجل انشاء صك ملائم للبدء في مفاوضات هادفة بشأن معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية • وبالرغم من كل الجهود والمرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ بغية التوصل الى اتفاق على ولاية مناسبة للجنة المخصصة المقرر انشاؤها لبند جدول الأعمال ، فقد كشف ما أبدته بعض الوفود من رفض أو صعوبات ، عن استحالة التوصل الى توافق آراء ، في الوقت الحاضر على الأقل ، على هذه القضية التي تحظى بالأولوية •

ومع هذا ، فان مجموعة الـ ٢١ مستعدة ، بروح التعاون التي لا تفارقها ، أن تنظر في أى مقترح يقدمه أى وفد في هذه المسألة ، ولا سيما ما تقدمه تلك الوفود التي لم تمكن مؤتمر نزع

السلاح حتى الآن ، كما أشرت سلفا ، من البدء في مفاوضات جادة بشأن هذه المعاهدة ، التي هي البند الأول من جدول أعمالنا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الأرجنتين • ونظرا لعدم وجود عمل آخر لهذا اليوم ، فانني أعتزم رفع الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٥ نيسان / أبريل الساعة ١٠/٣٠ • ترفع الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

CD/PV.256
5 April 1984
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة السادسة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ٥ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : م. ج. دانابالا (سري لانكا)

GE.84-61544

الحاضـــرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف• ل • اسرائيليان
	السيد ب• ب• بروكوفيف
	السيد ر• م• تيمربايف
	السيد ج • ف• بردينيكوف
	السيد ب• ى •سكوموروخين
	السيد ب•ى • كوبيش
	السيد ج • انتسيفيروف
	السيد ت• ف• ديمتريتشيف
	السيد ف• أ • اوستينوف
اثيوبيـــا	السيد ف• يوهانس
الأرجنتين	السيد خ • كاراساليس
	السيد غارثيا موريتان
	السيد بيلامبورسا
استراليـــا	السيد ر• روو
	السيدة ج • كورتني
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد هـ• فيغينر
	السيد و• أ • فون‌دن هاغن
	السيد ف• ايلبه
	السيد غرافيل
	السيد دى غروت
اندونيسيا	السيد س• سوتووارد ويو
	السيد ب• رمضان
	السيد اندراجاتي
	السيد هاريومانـــارام
ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	السيد ن • ك• كمياب
	السيد ج • زاهيرنيا
ايطاليـــا	السيد م• أليسي
	السيد م• بافيزى
	السيد ل • فيرارى برافو
	السيد ب• كابراس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

باكستان	السيد ك • نياز
البرازيل	السيد س• أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س• دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد م• دوباس
	السيد ج • م• نوارفاليس
بلغاريا	السيد ك • تيلالوف
	السيد ب• بوبتشيف
	السيد ك • براموف
	السيد ن • ميخائيلوف
بورما	السيد أو مونغ مونغ جي
	السيد يو بي ثين تن
	السيد أو ثان تون
بولندا	السيد س• توربانسكي
	السيد ج • تشيمبينسكي
	السيد يانوش سيالوفيتش
	السيد ت• ستروبفاس
بيرو	السيد ج • كاستيللو راميرز
	السيد ر• سالمون دولا يارا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• فيفودا
	السيد أ • تسيما
الجزائر	السيد أ • طفار
	السيد أ • بوبازين
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد هـ• روز
	السيد ف• سايانس
	السيد ى • دمسكي
رومانيا	السيد ى • داتكو
	السيد ت• ميليسكانو
	السيد ب• بالويو
	السيد أ • كريتو
	السيد أ • بوبسكو
زائير	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

سري لانكا	السيد ج • دهانابالا
	السيد م• غ• س• باليهاكارا
	السيد ب• كارياواسام
السويد	السيد ر• ايكوس
	السيدة أ • بونير
	السيد غ• يونانغ
	السيدة أ • براكنهيلم
	السيد هـ• برغلوند
	السيد ج • لوندين
	السيد س• اريكسون
الصين	السيد كيان جيادونغ
	السيدة وانغ زيون
	السيد ليانغ ديفينغ
	السيدة جي ييون
	السيد سوكايمنغ
	السيد زانغ ويدونغ
فرنسا	السيد دى لاغورس
	السيد هـ• ريين
	السيد مونتاسيي
فنزويلا	السيد أ • لوبيز أوليفر
	السيد ت• لابرادور روبيو
	السيد غ• بريكانو
	السيد أوسكار غارسيا غارسيا
كندا	السيد ج • ر• سكينر
	السيد ر• ج • روشون
كوبا	السيد ب• نوبيز موسكيرا
كينيا	
مصر	السيد س• الفرارجي
	الآنسة و• بسيم
	السيد أ• حسن
	السيد أ• ماهر عباس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المغرب	السيد أ. صقلي
	السيد أ. هلال
	السيد م. الشرايبي
المكسيك	السيد أ. غارسيا روبليز
	السيد ب. ماسيدوريا
	السيدة ز. غونزاليس أي رينيرو
المملكة المتحدة	السيد ل. ج. ميدلتون
	السيد جيمس ريتشاردز
	السيد د. أ. سلين
منغوليا	السيد د. أردمبيلغ
	السيد س. بولد
نيجيريا	السيد ل. أو. اكيندلي
الهند	السيد س. كانت شارما
	السيدة لاكشمي بوري
هنغاريا	السيد ف. غاجدا
	السيد ب. توث
هولندا	السيد ج. راماكر
	السيد ر. ج. أكرمان
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل. ج. فيلدز
	السيد ن. سلين
	السيد ن. كاريرا
	السيدة ك. ك. كريستبورغر
	السيد ر. هورن
	السيد ر. نورمان
	السيد ب. كوردن
	السيد هـ. كلهون
	السيد س. بيرسي
اليابان	السيد ر. ايماى
	السيد ك. ماكيتا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

يوغوسلافيا	السيد ك. فيداس السيد م. ميخايلوفيتش السيد د. ديوكيتش
أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر. جايبال
نائب أمين عام مؤتمر نزع السلاح	السيد ف. بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نفتتح جلسة مؤتمر نزع السلاح •

يواصل المؤتمر اليوم دراسة البند ٧ من جدول الأعمال المعنون " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية" • ولكن أى عضو يود اثارة مسألة لها صلة بأعمال المؤتمر يمكنه أن يفعل ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

وفي نيتي أن أدعو بعد انتهاء هذه الجلسة العامة الى عقد جلسة غير رسمية قصيرة بهدف مواصلة دراسة المسائل التنظيمية •

وأجد لدى على قائمة المتحدثين اليوم ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وفنزويلا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، ورومانيا ، وفرنسا •

أعطي الكلمة الآن الى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير اسرائيليان •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
السيد الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن أهنئكم على توليكم منصب المسؤولية برئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • ان الاتحاد السوفياتي يقدر بكل احترام سياسة عدم الانحياز التي ينتهجها بلدكم • واشتراك سرى لانكا في أعمال مؤتمر نزع السلاح تأكيد لاهتمامها المخلص باحراز تقدم في مجال نزع السلاح • ونأمل أن تواصل علاقات التفاهم والتعاون المتبادلين بين وفدى الاتحاد السوفياتي وسرى لانكا تطورها • يواجه المؤتمر خلال شهر نيسان / ابريل ، مشاكل شائكة ونحن نثق بأنه سيتم عمل كل ما هو ممكن تحت رئاستكم الحكيمة لحلها بنجاح •

ونود كذلك أن نعرب عن امتناننا للسفير داتكو ، الرئيس اللامع للمؤتمر خلال شهر آذار / مارس ، الذى أدار أعمال المؤتمر بالمهارة التي يتصف بها والذى أسهم في حل بعض المشاكل التنظيمية الهامة •

ان الوفد السوفياتي يود اليوم أن يتوقف عند مسألة منع نشوب حرب نووية ، ويمكن للمرء أن يؤكد ، بدون مبالغة ، أن هذه المسألة لا تقتصر على كونها أكثر المسائل أولوية من بين بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بل انها تستقطب أيضا انتباه المجتمع العالمي برمته والجماعة الدولية بأسرها • وليس ذلك من قبيل الصدفة •

واذا كنا سنعترف بالحقيقة دون أن نخدع أو نطمئن أنفسنا أو غيرنا ، فانه ينبغي الاعتراف بأن التهديد بنشوب حرب نووية خطر حقيقي • وعلاوة على ذلك فان هذا الخطر في تزايد • ولم ينشأ ذلك الخطر عن أى سوء فهم أو خطوة غير موفقة أو أزمة محلية عابرة ، بل نشأ عن السياسة العسكرية الطويلة الأجل التي تنتهجها احدى أكبر دول العالم ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وعن قوانين حركة سباق التسلح نفسها ، وهي قوانين تفرضها المؤسسة العسكرية الصناعية للولايات المتحدة على العالم • فهل يدرك أنصار سباق التسلح في الحقيقة أن الحرب النووية تعني الموت للجميع حينما يعمدون ، بعناد مثير للدهشة ، الى فرض هذه البرامج لزيادة القوات النووية واستحداث ووزع أنواع ومنظومات جديدة من الأسلحة التي تزعزع التوازن الاستراتيجي القائم ، لدرجة أن انفجار الحرب النووية لم يعد قابلا للحدوث فحسب ولكن أصبح أمرا ممكنا تماما اذا لم نضع حدا لهذا الطريق الذى تسير فيه الولايات المتحدة •

ولا يمكن لوزع قذائف الولايات المتحدة للضربة النووية الأولى في بلدان أوروبا الغربية الا أن يثير قلقا خاصا • فهذا الوزع يشكل تهديدا اضافيا للسلم والأمن مما جعل متابعة مفاوضات جنيف حول الحد من الأسلحة النووية في أوروبا أمرا مستحيلا • وقد زاد هذا العمل من جانب الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي زيادة كبيرة من خطر نشوب الحرب النووية •

ونحن نسجل هنا أن أغلبية الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تشاطرنا وجهة النظر هذه. وأود الاشارة الى اعلان هام أصدره حول هذا الموضوع ممثل الهند في ١ آذار/ مارس ١٩٨٤ الذى قال فيه : " ••• اننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا ، في عام ١٩٨٤ ، أن ننظر الى مسألة منع نشوب حرب نووية من نفس منطلق السنوات الماضية ، نظرا الى أن التطورات التي طرأت في عام ١٩٨٣ تشير الى أن الوضع هو حقيقة في طريقه الى بلوغ نقطة اللاعودة • فقد أدت الجولة الأخيرة من وزع القذائف النووية في أوروبا ، من بين تطورات أخرى ، الى تخفيض وقت الانذار بين الاطلاق والتدمير الى خمس دقائق فقط " وشدد ممثل الهند الموقر على أن " العيش في ظل الأسلحة النووية هو بالفعل ورطة عالمية هائلة الخطورة ، أما العيش في ظل الاطلاق في لحظة الانذار فيعني عمليا التعلق بحافة هاوية • " ان أولئك الذين خلقوا تهديدا جديدا للسلم بقبول وزع أسلحة الضربة الأولى في أوروبا يفعلون خيرا لو تدبروا هذه الكلمات •

والى جانب هذه الملاحظات التي لها ما يبررها فقد ادعي أيضا في المؤتمر بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتحمل المسؤولية عن وقف مفاوضات جنيف الثنائية وعن تجميد الجهود التي بذلت على أساس ثنائي خلال ما يقارب من عقد ونصف للحد من الأسلحة النووية وتخفيضها • ونحن نأسف لأن الحديث لم يتوقف عن المسؤولية المتساوية " للدولتين العظميين "، وضرورة اتباع سياسة "متساوية البعد"، على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي قد أعلن باستمرار تأييده لاعتماد تدابير جذرية وفعالة لمنع نشوب الحرب النووية ، في حين أن الولايات المتحدة عارضت ذلك • فهل ثمة ما يبرر طرح المشكلة على هذا النحو ؟ ومن أجل اعطاء جواب صحيح على هذا السؤال ينبغي أن يؤخذ ما يلي بعين الاعتبار •

لقد علمنا التاريخ أن ثمة أنواعا من المفاوضات • فالمفاوضات الحقيقية تتابعها الأطراف بنية حسنة (كما تتطلب ذلك ، بالمناسبة ، مجموعة كاملة من الصكوك القانونية الدولية ، كما نرى ، في المادة السادسة ، مثلا ، في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية) وتبذل قصاراها للتوصل الى اتفاقات ومعاهدات مقبولة لدى جميع الأطراف لتحقيق الهدف المحدد رسميا قبل الشروع في المفاوضات •

ولكن المفاوضات تتحول أحيانا الى نقيضها وتصبح " مفاوضات كاذبة " • ويحدث هذا حينما يبدأ طرف أو أطراف من أطراف المفاوضات في السير فيها دون اخلاص ، لا من أجل التوصل الى اتفاق مقبول للجميع ، ولكن للمراوغة بهدف بلوغ هدف آخر ، ولتضليل الرأى العام العالمي ، ولتحويل المفاوضات الى ستار لاخفاء النوايا الحقيقية وما الى ذلك • وهذه " المفاوضات الكاذبة " لا تجرى اطلاقا بنية حسنة • وأولئك الذين يشتركون فيها ، والذين يسعون الى تحقيق هذه الأهداف غير السليمة ، يفقدون في الأغلب القدرة على فهم المصالح المشروعة للطرف الآخر ، ويتعمدون تقديم مقترحات غير مقبولة ويواصلون الاصرار عليها ، دون مراعاة لأية حجة أخرى ويستمرون عموما في أداء عمل أجوف بشكل أو آخر •

ان هؤلاء " المفاوضين الكاذبين " هم الذين نواجههم هنا في جنيف • ولهذا فمن الواضح أن المسؤولية الكاملة عن الافتقار الى المفاوضات ، تقع علي هؤلاء الذين اخفقوا عن الاضطلاع بمفاوضات حقيقية وساروا بدلا من ذلك في " مفاوضات كاذبة " •

ويمكن للمرء أن يورد أمثلة على استخدام أساليب المفاوضات الكاذبة من قبل بعض الدول خلال المداولات في مؤتمر نزع السلاح • ويمكن للمرء ، في هذا الصدد ، أن يشير الى محاولات الاستعاضة عن المفاوضات الرامية الى وضع اتفاقات بمختلف المناقشات والحوارات غير الرسمية ، وفرض ولايات محدودة على الهيئات الفرعية للمؤتمر مما لا يجعل من الممكن بدء مفاوضات ، أو الاعاقة العلنية لعمل الهيئات الفرعية التي سبق لهذه الدول أن وافقت فيها على اجراء مفاوضات (وقد عرضنا بالتفصيل مثالا لهذه الاعاقة في بياننا السابق ، بيد أن التنفيذ العملي لهذه الأساليب في المفاوضات الكاذبة يتزايد صعوبة •

ان خبرة سنوات كثيرة من العمل في مؤتمر نزع السلاح تقدم دليلا حيًا على تعلق الاتحاد السوفياتي بمفاوضات جدية وبناءة • وسنرفض بشكل منتظم أية محاولات ، بما في ذلك المحاولات المبذولة في مؤتمر نزع السلاح ، لتحويل محافل نزع السلاح الدولية الى أدوات دعائية لتمويه سياسات سباق التسلح والحرب الباردة • ولا يمكن للمرء أن يعتمد برامج موسعة طويلة الأجل لتجارب الأسلحة النووية بغية تطوير أنواع جديدة من الأسلحة ، ومن ضمنها أسلحة الفضاء ، ويرفض على أعلى مستوى سياسي فكرة المفاوضات بشأن حظر الأسلحة المضادة للتوابع على سبيل المثال ، وأن يعلن في الوقت ذاته في مؤتمر نزع السلاح عن الاستعداد لمواصلة المشاورات حول انشاء هيئتيه العاملتين المعنيتين بحظر التجارب النووية أو بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ونحن ، كما أعلن الرفيق ك ، يو تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي : " لم ولن نشترك في هذه اللعبة " •

وكلما تعاظم خطر الحرب النووية الذى يخيم على الحضارة البشرية كلما ازداد نشاط قوى البقاء البشرى • وتتزايد المقاومة لأعمال أولئك الذين يضحون بأمن الشعوب في سبيل طموحاتهم الاستعمارية • ان الناس تريد السلم والنظام لا الهستيريا العسكرية • ويتزايد عدد الذين يخلصون الى أن تكثيف الطابع العسكرى وتفاقم الوضع الدولي لم ولن يعود بأى فائدة في السياسة العالمية • وما النتائج التي تمخضت عنها الدورة الثامنة والثلاثون للأمم المتحدة الا أفضل تأكيد على ذلك •

ان تطلعات الشعوب من أجل السلم ونزع السلاح تثير الأمل بأن مجرى الأحداث سيتحول في النهاية نحو تعزيز السلم والحد من سباق التسلح ونحو تطوير التعاون والحوار الدوليين بين الدول • فقد ضرب الانفراج بجذوره الى غور عميق • وليس ثمة بديل معقول له • وهذا شيء لا يمكن لأحد انكاره •

والبلدان الاشتراكية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، اذ لا يغيب عن بالها هذا الهدف النبيل ، واذ ترغب في تقديم اسهام ملموس في الجهود التي تبذلها دول كثيرة نحو منع نشوب حرب نووية ، قدمت ورقة عمل جديدة (CD/484) ، عرضها ممثل جمهورية المانيا الديمقراطية الموقر •

وأود في البداية أن أبرز أن سياسة الدول الحائزة للأسلحة النووية ذات أهمية خاصة في حل مشكلة منع نشوب الحرب النووية • وتتطلب المصالح الحيوية للانسانية بأسرها أن يجرى تنظيم

العلاقات بين الدول بواسطة قواعد محددة يمكن أن تعترف بها الدول فيما بينها وينبغي أن تأخذ هذه القواعد طابعا قانونيا دوليا ملزما •

وتصورنا لهذه القواعد أنها كما يلي :

اعتبار منع نشوب الحرب النووية الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لهذه الدول • منع الحالات التي تهدد بنشوب النزاع النووى • وفي حال ظهور مثل هذا الخطر ينبغي عقد مشاورات عاجلة لمنع اندلاع الاشتعال النووى •

الامتناع عن الدعاية للحرب النووية في أى صورة • عالمية كانت أم محدودة •

التعهد بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية •

عدم استعمال الأسلحة النووية في أية ظروف ضد البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد هذه الأسلحة في أراضيها • احترام مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة فعلا وتشجيع خلق مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم •

منع انتشار الأسلحة النووية في أى صورة : عدم تسليم هذه الأسلحة أو وضعها تحت سيطرة كائن من كان ؛ وعدم وزعها في أراضي البلدان التي ليس فيها مثل هذه الأسلحة ؛ وعدم نشر سباق التسلح النووى الى مجالات أخرى بما في ذلك الفضاء الخارجي •

السعي تدريجيا وعلى أساس مبدأ الأمن المتكافئ نحو خفض الأسلحة النووية حتى الازالة الكاملة لهذه الأسلحة بمختلف أنواعها •

ومن شأن اعتماد مثل هذه القواعد أن يساعد على خلق مناخ أخلاقي وسياسي يجعل أية محاولة لشن حرب نووية تؤوب بالفشل • وفضلا عن ذلك، كان أحد مظاهر تطوير أحكام اعلان ادانة الحرب النووية الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين ، أن البلدان الاشتراكية تعتنق رأيا مشتركا يقول بأن من الضرورى أن توصي كل الدول بالنظر في مسألة تضمين أحكام تدين الحرب النووية في البيانات أو الاعلانات الفردية أو المشتركة الملائمة ذات الطابع السياسي •

وانه لمن المفيد أيضا لكل الدول ، وخاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، أن تمتنع عن صياغة مذاهب أو مفاهيم سياسية وعسكرية لدعم "مشروعية" البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وبصفة عامة ، "السماح" بشن حرب نووية ، وأن تمتنع عن القول بهذه المذاهب أو المفاهيم وعن نشرها وترويجها • واننا لمقتنعون اقتناعا راسخا بأن أى هدف كان لا يمكن أن يبرر البدء باستخدام الأسلحة النووية •

وقد أظهرت المناقشات في المؤتمر أن مسألة امتناع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية عن البدء باستخدام هذه الأسلحة تتزايد أهميتها كموضوع من موضوعات الساعة ويمكن لكل دولة حائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بالتزامات من جانب واحد تحقيقا لهذه الغاية ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد • ومن شأن هذا الأسلوب ، الذى لا ينطوى على اجراء محادثات خاصة أو التوصل الى اتفاق ، أن يساعد على تعزيز الثقة وتقليل مستوى الخطر النووى • وفي الوقت نفسه يمكن أيضا دمج تعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن البدء باستخدام الأسلحة النووية في صك موحد من صكوك القانون الدولي ، الأمر الذى يمكن أن يعادل عمليا الحظر القانوني الكامل لاستخدام الأسلحة النووية •

ونود أن نشير في هذا الصدد الى المقترحات بشأن هذه القضية والواردة في بيان سفير المكسيك غارسيا روبليس في ٦ آذار/ مارس من هذه السنة وهي اقتراحات هامة ومثيرة للاهتمام • ونحن نؤيد الفكرة الواردة في بيانه " بالاضطلاع فورا " بوضع اتفاق متعدد الأطراف حول عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبأن " الهيئة الفرعية التي ستدرج مسألة منع نشوب الحرب النووية على جدول أعمالها ستمثل محفلا ممتازا للاضطلاع على سبيل السرعة بالمفاوضات اللازمة لابرام معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول حول هذه المسألة ".

وبالاضافة الى ذلك ، فاننا نعلن ، مرة أخرى تأييدنا لاقتراح عقد اتفاقية حول حظر استخدام الأسلحة النووية بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية •

ومن شأن تدابير مثل الامتناع عن البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وحظر استخدامها تماما في نهاية المطاف ، تكون وسيلة فعالة لمنع نشوب الحرب النووية وأن تجسد عمليا ، بأسلوب يمكن تطبيقه على الظروف الراهنة ، قواعد القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة • ان المقترحات المقدمة من البلدان الاشتراكية بالاستبعاد العام لاستخدام القوة ، النووية وغير النووية على السواء ، من العلاقات الدولية ، تسعى الى نفس الغرض • ويمكن القيام بذلك ، على الصعيد العالمي ، بابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية • وهناك خطوة هامة في نفس الاتجاه ، وهي تتمثل في الاقتراح المقدم من عدد من البلدان الاشتراكية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ بابرام معاهدة بشأن تبادل عدم الاستخدام للقوة العسكرية والمحافظة على العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في معاهدة وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، ويكون لب هذه المعاهدة هو التزام الدول الأعضاء في الحلفين بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية أو التقليدية ضد بعضها البعض •

ويؤكد الوفد السوفياتي من جديد ، في الوقت ذاته ، استعداده أيضا للنظر في تدابير أخرى مناسبة كمنع استخدام الأسلحة النووية دون قصد أو دون تصريح ، وتفادي امكانية وقوع هجمات مفاجئة وما الى ذلك ، على نحو ما تقترحه ، في جملة أمور الوثيقة CD/406 • ومن الضروري ، في الوقت نفسه ، التشديد على أن التدابير المختلفة لبناء الثقة لا يمكن أن تسهم في ازالة التهديد النووي الا اذا ارتبطت بتعهدات سياسية بعيدة المدى في هذا الميدان • وهي ينبغي أن تكون واسعة النطاق حقا وأن تستهدف في المقام الأول منع نشوب حرب نووية •

ولا يقل عن ذلك أهمية اتخاذ تدابير ذات طابع مادي مصممة لضمان عدم تزويد شتى أنواع المذاهب والمفاهيم التي تبرر شن الحرب النووية بالأساس المادي في صورة نظم جديدة من الأسلحة •

ويمكن أن يكون تجميد الأسلحة النووية كما وكيفا في اطار تحقق مناسب واحدا من أكثر التدابير فعالية التي يمكن تطبيقها بسهولة نسبية لتحقيق هذه الغاية • وينبغي أن تتخذ هذه الخطوة من قبل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أو من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية فقط في بادئ الأمر ، على أن يكون مفهوما أن الدول الأخرى الحائزة لهذه الأسلحة سوف تتبع خطاهما •

ان الموافقة على التجميد تعني :

- وقف تكديس كل مكونات الترسانات النووية بما في ذلك كل أنواع شبكات نقل الأسلحة النووية وكل أنواع هذه الأسلحة ؛
- الامتناع عن وزع أنواع وأشكال جديدة من الأسلحة النووية ؛
- تجميد كل تجارب الأسلحة النووية وتجارب الأنواع والأنماط الجديدة من أنظمة اطلاقها ؛
- وقف انتاج المواد المنشطرة لغرض صنع أسلحة نووية ؛

ومن شأن تجميد للأسلحة النووية أن يحسن الى حد كبير الجو السياسي العام وأن ييسر الاتفاق على خفض الترسانات النووية •

ومما يساعد على وقف التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنواع ونماذج جديدة من هذه الأسلحة • الفراغ في أقرب وقت ممكن من اعداد معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية حتى يتم ابرام مثل هذه المعاهدة ، وكذلك اعلان كل الدول الحائزة للأسلحة النووية تجميد كل التفجيرات النووية •

واذ لا ندعي احتكار تقديم مبادرات سلام ، فاننا على استعداد أيضا للنظر في تدابير أخرى تستهدف منع نشوب الحرب النووية • وقد حان الوقت للانتقال من الكلمات العامة عن خطر وقوع كارثة نووية الى الأفعال الملموسة ، أى الى مفاوضات بناءة حول المقترحات المذكورة أعلاه بهدف تحقيق اتفاقات دولية ملائمة •

ويؤكد الاتحاد السوفياتي من جديد تصميمه على المشروع في وضع تدابير عاجلة وعملية حول منع نشوب الحرب النووية وانشاء هيئة فرعية ملائمة تابعة لمؤتمر نزع السلاح لهذا الغرض •

وقد شدد الرفيق تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في رده على رسالة الاشتراكية الدولية في ٤ نيسان / ابريل على أن " الاتحاد السوفياتي سيتبع في المستقبل أيضا طريقا يهدف الى الحد من سباق التسلح ، والعودة الى الانفراج ، والى تعزيز الأمن الأوروبي والدولي"•

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

أعطي الكلمة الآن الى ممثل فنزويلا السفير لويز أوليفر •

السيد لويز أوليفر (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : السيد الرئيس ، نود قبل كل شيء أن ننقل اليكم تهنئة وتحية وفد فنزويلا على تسميتكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح • ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا لكم ولمن سلفكم في المنصب لما كرستماه من جهود للمهمة الشاقة التي انتقلت اليكم • وأود كذلك أن أؤكد من جديد تعاوننا وتأييدنا لكم في تنفيذ واجباتكم الحساسة •

ويود وفدى ، في هذه المناسبة ، أن يستفيد من المرونة الكبيرة التي تتيحها المادة ٣٠ من النظام الداخلي لهذه الهيئة ليبسط بايجاز بعض الاعتبارات بشأن بعض نواحي عملنا التي نعتبرها هامة وبشأن بعض بنود جدول أعمال المؤتمر •

أولا ، ان الجمعية العامة للأمم المتحدة وكثيرا من الممثلين الموقرين في هذا المحفل أعربوا عن قلقهم ازاء الظروف المحيطة بالمناقشات الحالية في مؤتمر نزع السلاح • ونود أن نضم الى قلقهم هذا الذى له مبرر قوى قلق بلدنا ، وهو بلد دستورى له تاريخه الثابت في خدمة السلم •

ولا يمكن للتدهور العام في الوضع الدولي الا أن يثير المخاوف • فاقتصادات بلدان كثيرة تشهد أزمة خطيرة • وبؤر المنازعات السياسية والعسكرية باقية وتتفاقم وتتضاعف في كل القارات تقريبا • والانفاق العسكرى في العالم وصل رقما لا يصدق وهو ٨٠٠ بليون دولار • وبلغ التوتر العسكرى والسياسي بين الشرق والغرب حالة قلما بلغها من قبل • وقد اقترن وقف أو تعليق المفاوضات حول القوات النووية المتوسطة المدى ومفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بسباق للتسلح يستحيل فيما يبدو وقفه ، والفجوة بين البلدان الصناعية والأمم النامية هي التي تغذى اليوم ، وأكثر من أى وقت مضى ، المنازعات الجديدة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي وربما العسكرى ، بل هي أصل هذه المنازعات وهي منازعات يمكن بدورها أن تعمل على اثارة المجابهة العقائدية التي يبدو أنها علامة من العلامات المميزة لزمننا هذا •

ان هذه الصورة القاتمة تولد شعورا جماعيا بانعدام الأمن هو بمثابة ذريعة لأن يصبح سباق التسلح أساس الأمن والدفاع ، وهما أمران يكتسبان أولوية أعلى من أولوية التنمية الشاملة لشعوب العالم •

في هذه الظروف ، وفي مواجهة احتمالات المستقبل التي تثيرها في عقولنا ، نعتقد أن من الصواب أن نتوقف لنسأل أنفسنا ما اذا كان من الأفضل توجيه الجهد الاقتصادى الهائل الذى تكرس الدول الكبرى معظمه لزيادة قوتها العسكرية الى تحسين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها وفي البلدان النامية • الن يكون نتيجة ذلك ، بالنسبة لأى نظام سياسي واجتماعي ، قدرا أكبر من الحماية الفعلية ، أكثر متانة وأطول استمرارا ، مما يمكن أن يتمخض عن الجهد المتواصل والباهظ التكلفة من أجل تحقيق تفوق عسكرى ؟

ان الوضع الراهن ، الذى ينذر بالخطر يخلّف ، على أية حال ، اصداء خاصة على مؤتمر نزع السلاح ، فهو يعزز أهمية المؤتمر بوصفه المحفل الوحيد لا من حيث تعدد الأطراف فيه فحسب بل ببساطة بوصفه هيئة التفاوض الوحيدة بشأن نزع السلاح ، وهو يزيد بالمثل من مسؤولية المؤتمر ، حيث يلقي على عاتقه واجبات تتناسب مع خطورة ظروف التوتر العالمي الراهنة •

ونعتقد كذلك ، وكما قال أندريه فونتين بحق ، أن التوتر العالمي هو سبب سباق التسلح وأن سباق التسلح هو النتيجة • وبالنتيجة ، اذا رغب هذا المؤتمر أن يحقق فعلا نزع السلاح فانه سيبلغ هذه الغاية من خلال العمل على تقليص السبب الجذرى تقليصا متواضعا وواقعيا ، ان لم نقل القضاء عليه تماما ، وسيكون التشجيع على هذا التقليص بقدر النتائج الملموسة ، مهما كانت متواضعة، التي يحققها مؤتمر نزع السلاح ، في اطار وظيفته التفاوضية ، حتى يمكن القول ، على حد تعبير برتراند راسل ، ان التسوية والتخفيض التدريجي من حدة الكراهية المتبادلة يجب أن يحلا محل الانعدام الحالي للثقة والتوتر فيما بين الأمم اللذين يحولان دون أن تعطي جهود نزع السلاح أكلها •

ولهذا السبب لا يمكننا الا أن نتفق مع البيان الذى ألقاه السفير ايماى ، سفير اليابان الموقر ، الذى أعلن ، بحكمته الشرقية في هذا المحفل يوم ٩ شباط/ فبراير من هذا العام، " اننا نظن أنه ليس أمامنا أى طريق آخر غير اتباع الجهود خطوة خطوة لتحسين الظروف المحيطة بنا • وبعبارة أخرى ، فنحن بحاجة الى اتخاذ تدابير معقولة وفعالة في ظل الظروف الدولية الراهنة • وينبغي أن يكون في وسعنا ، بهذه العملية ، أن نخفض، تدريجيا ، مستوى التسلح بدون ادخال عناصر مزعزعة في الصورة العامة لميزان القوة • وهذا ، فيما يبدو لنا ، هو النهج الأكثر واقعية بل هو خيارنا الوحيد حقا "•

ولكي ننفذ عمليا هذا المقترح ، نعتقد ، كما لاحظت مجموعة الـ٢١ في الوثيقة CD/64 المؤرخة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٠ ، ان " الأفرقة العاملة (أو كيفما تدعى الآن) هي أفضل آلية متاحة لاجراء مفاوضات ملموسة في اطار لجنة نزع السلاح (آنئذ) • وانه من الضرورى تكثيف جهود المؤتمر في هذا الصدد في مجالات ستمكن ، بعد النظر فيها على نحو معقول وواقعي ، من اجراء هذه المفاوضات الملموسة وتمكن بالمثل من الحصول على نتائج ملموسة • وحيثما كان الاعراب عن الارادة السياسية في صالح الانفراج أقل صعوبة فاننا نحقق نتائج تغذى بدورها هذه الارادة السياسية وتمكن من ظهورها في مجالات أكثر تعقيدا وصعوبة •

ونحن اذ نتناول عملنا من هذا المنظور نعتقد أن أفضل مجال لاحراز مثل هذه النتائج الملموسة في المستقبل القريب جدا هو ابرام معاهدة لمنع انتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها ولتدمير المخزونات الحالية منها •

وقد جرى القيام ببعض العمل الهام هنا ، كما يمكن أن نرى من التقرير الذى قدمه السفير ماكفيل • لقد تجلت في هذا المجال تعبيرات هامة جدا عن الارادة السياسية لدى القوتين العظميين اما على شكل ما أعلن عنه من تقديم مشروعات نصوص اتفاقية ، في المستقبل القريب على ما نأمل ، أو باتخاذ موقف ايجابي فيما يتصل بالقضايا الأساسية كالتحقق الدولي المنهجي من تدمير مخزونات الأسلحة النووية •

وهذه الظروف ، بالاضافة الى العمل المتواصل للجنة المخصصة التي تتفاوض حول هذا الموضوع ، تقودنا الى الاعتقاد بأن المؤتمر يواجه فرصة ينبغي له ألا يدعها تفلت منه وأنه ينبغي له نتيجة لذلك أن ينتقل بأسرع ما يمكن الى مرحلة وضع مشروع للاتفاقية مع مراعاة كل المبادرات المقدمة في هذا الصدد •

ويمثل منع وقوع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي مجالا آخر نعتبر أنه من الممكن احراز نتائج ايجابية فيه • واذ لا يغيب عن بالنا أنه على الرغم من أن الخطر الذى يمثله سباق التسلح هذا قد أصبح حقيقة ملموسة من الناحية التقنية ، فانه لم يبلغ بعد المستوى الذى لا يمكن عنده وقفه ، واذ نضع في اعتبارنا أيضا الآثار الاستراتيجية الخطيرة المزعزعة التي ستترتب على استحداث الشبكات المضادة للتوابع أو شبكات القذائف العابرة للقارات المضادة للقذائف التسيارية ، فانه ليس ثمة شك في أنه يجب تناول هذا الموضوع بدون أدنى تأخير ، وفقا لنص وروح قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٠ المتخذ في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ • فالصكوك الحالية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي هي بالتأكيد غير كافية ومليئة بالثغرات ولكن ينبغي ، اذا أخذنا بجانب التفاؤل ، أن تسمح هذه الثغرات للمؤتمر ، بعد سدها ، بأن يستكمل ويستوفي هذه الصكوك •

وقد أعربت فنزويلا ، بوصفها أحد أعضاء مجموعة الـ٢١ ، عن تأييدها للمقترحات ذات الصلة التي قدمتها هذه المجموعة في السنة الماضية في فريق الاتصال في الوثيقة CD/329 ، وبالاضافة الى ذلك ، وبمقدار ما هي ملزمة بموجب المعاهدة المعنية بالمبادئ الناظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي • بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ ، فان فنزويلا تهتم اهتماما خاصا بألا ينتقل تهديد الحرب الى هذا الميدان •

ومما له أهمية خاصة أيضا موضوع حظر التجارب النووية • ونعترف هنا بأننا لا نستطيع أن نتفاءل في هذا الخصوص بقدر تفاؤلنا في مجالات أخرى • فمن المعروف للجميع أن ٤٦٩ تفجيرا نوويا على الأقل قد حدث منذ ١٩٤٥ والأخطر من ذلك ، أن ٠٠٠ ١ تفجير منها حدث بعد التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ • بيد أننا نعتبر أن عقد مؤتمر الاستعراض الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٥ وربط هذه المعاهدة بمعاهدة حظر التجارب النووية لابد وأن يوفر حافزا جديدا على التفاوض في هذا الصدد ، مما قد يترتب عليه التشكيك في صلاحية وكفاءة معاهدة عدم الانتشار التي وقعت عليها فنزويلا وتلتزم لذلك بالسعي للمحافظة عليها وتحسينها • ولذلك فنحن نؤيد المشروع الذى قدمته مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/492 ، المؤرخة في ٢٦ أذار/ مارس بولاية للهيئة الفرعية المخصصة لحظر التجارب النووية ، ونأمل أن يتحقق تقدم موضوعي في هذا المجال وخاصة اذا أخذنا في الاعتبار التقدم التقني الهام جدا في تخطيط التدابير لتعيين الظواهر الاهتزازية والكشف عنها •

ونقترح أيضا أن يتم ، في أقرب وقت ممكن ، صياغة مشروع اتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية • ونؤكد من جديد في هذا الخصوص أنه رغم أن تعريف هذه الأسلحة غير واضح ، ورغم أن ربط قضية هذه الأسلحة بقضية حظر الهجوم على المفاعلات النووية لا يسهلان تناول المسألة ، الا أن من شأن انعدام التعريف هو بالضبط ما قد يمكّن من احراز تقدم متواضع وان كان ملموسا • ونكرر أيضا أنه لو حدث ، وهو أمر لا نتمناه ، أن وجدت المبررات خلال المفاوضات لتأجيل النظر مؤقتا في الصلة بين الموضوعات من أجل السماح باحراز تقدم في المفاوضات ، فاننا سنكون مستعدين لقبول هذه التضحية •

ونحن بطبيعة الحال ، نخصص أقصى أهمية للبنود المعنية بمنع نشوب الحرب النووية ، بما في ذلك كل المسائل المتصلة بها ، كنزع السلاح النووى ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح وما يطلق عليه ضمانات الأمن السلبية • ولكن أرجو منكم أن تصدقوني عندما أقول بكل أسف أن وفدى ينظر ، في الظروف الحالية ، الى الحالة الراهنة بأكبر قدر من التشاؤم • وقد كرسنا ، في مناسبات أخرى ، جهودنا للاعراب عن رأينا حول نظرية الردع وشددنا على ما قاله الممثلون الموقرون في هذا المؤتمر وأكدوه من جديد عن التهديد الرهيب بابادة الانسانية • ونظن أنه من الأفضل اليوم أن نخاطب ضمير القوتين العظميين وأن نناشدهما بمنتهى الوضوح والحزم أن تمعنا النظر في مثل هذه المسألة الخطيرة • وقد قال رئيس فنزويلا الدكتور خايمي لوسينش ، عندما تولى مؤخرا منصب رئيس حكومة بلدى في ٢شباط/ فبراير من هذه السنة ، وأستشهد هنا بكلماته التى تشير الى التهديد النووى : "أنه لا يمكن ارجاء التعديلات ، والمسؤولية في هذه العملية الرامية الى تصحيح مسارنا ، وتقديم امكانية مستقبل أفضل لكل الأمم ، واضحة وهي في أيد قليلة فقط • وهذه حقيقة مؤسفة "•

ولكن مهما كانت الحقائق مؤسفة فانها ينبغي ألا تقعدنا عن العمل • وأود أن أختتم بياني بالاستشهاد بقول رجل ضرير خصب الخيال ، ذاك الرجل المسن الجليل ، خورخي لويس بورغيس الذى يحذرنا ، وهو يقتبس مقتطفات من انجيل يقول انه مزيف ، رغم أنه انجيله هو ، من أن " لا شيء يبنى على الصخر وكل شيء يبنى على الرمل ، ولكن واجبنا أن نبني كما لو كان الرمل صخرا " •

الرئيس : أشكر ممثل فنزويلا على البيان الذى ألقاه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس.

أعطي الكلمة الآن ، الى ممثل جمهورية المانيا الاتحادية السفير فيغينر •

السيد فيغينر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لى أولا أن أهنئكم على توليكم منصبكم الرفيع وأسمحوا لى أن أشير الى حادثة طريفة لتوضيح سرور وفدى برؤيتكم في هذا المنصب • فقد ذهب سلفكم الى بون كسفير لسرى لانكا لدى حكومتي• وذهب سلفي الى كولومبو لتمثيل جمهورية المانيا الاتحادية هناك • ولم يفعل كلاهما ذلك بمحض ارادتهما ، بل لأنهما اختارا منصبيهما الجديدين بميلهما الشخصي الى ذلك وسعيا بجد للحصول على ترشيحهما • وكل منهما يشعر بالراحة التامة في مقره الجديد حسبما علمت من مصدر موثوق • فهل ثمة دليل أفضل على النوعية الممتازة للعلاقات بين سرى لانكا وجمهورية المانيا الاتحادية ؟

وأود مرة ثانية أن أتناول موضوع الأسلحة الكيميائية • لقد كثرت في دورتنا هذه المقترحات الجديدة البناءة وأوراق العمل التي تهدف الي تسريع عملنا التفاوضي ، ونعرف كلنا أن ثمة مقترحا شاملا آخر سيقدم قريبا • ويود وفدى أن يسهم في هذه المجموعة المفيدة والملموسة على نحو متزايد من أوراق العمل المحددة • ويشرفني أن أقدم ورقة العمل (CD/496) التي تضم بعض الاعتبارات بشأن الشكل الذى ينبغي أن يأخذه أى حظر لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الاتفاقية ، وتضم ورقة العمل أيضا نهجا جديدا في تناول الحق في الانسحاب من الاتفاقية المقبلة •

ان العمل الذى قمنا به بخصوص مسألة عدم الاستخدام ، بوصفه جزءا هاما من نطاق المعاهدة المستقبلة ، كان مثمرا حتى الآن ، وخاصة في السنة الماضية • وقد تابع وفدى المفاوضات في هذا الميدان باهتمام كبير ويرحب خاصة بوجود توافق في الرأى الآن حول ضرورة استكمال نطاق المعاهدة بحكم خاص بعدم الاستخدام • وثمة أمل بأنه يمكن بسرعة حل الصعوبات المتبقية المتصلة بالصياغة المحددة لذلك الحظر • ويتمنى وفدى أن يعزز هذه العملية بوضع مفهوم عدم الاستخدام في سياقه الصحيح ، مما ييسر على الوفود اختيارها من بين الصيغ البديلة المختلفة التي قدمت ونوقشت منذ السنة الماضية •

لقد صدقت الحكومة الالمانية على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المعني بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٢٩ • وقد كانت من ضمن تلك الحكومات التي لم تعلق أى شرط على تصديقها على البروتوكول • وكما يعرف الجميع ، أكملت جمهورية المانيا الاتحادية في عام ١٩٥٤ هذه القيود المفروضة ذاتيا بتعهد من طرف واحد بألا تعمد قط الى انتاج الأسلحة الكيميائية والأسلحة الجرثومية والأسلحة النووية • وجمهورية المانيا الاتحادية هي احدى أكثر البلدان كثافة للسكان على وجه البسيطة ، وتقع في منطقة حساسة ومكتظة بالسكان أيضا • وان استعمال هذا السلاح

الوحشي في مثل هذه البيئة يمكن أن يترتب عليه آثار مدمرة لا يمكن تخيلها وبخاصة بين السكان المدنيين العزل • ومن الجلي تماما ، في ظل هذه الظروف ، أن المصلحة الأساسية لحكومتي أن ترى نظام عدم الاستخدام القائم المعني بالأسلحة الكيميائية يتعزز ويطبق تطبيقا فعالا •

وأشدد هنا على هذه الحقيقة في هذه المرحلة الحرجة • فقد أثبتت الأحداث الأخيرة في منطقة أخرى من العالم أن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يزال يجد ضحايا له في ميادين القتال وبين السكان المدنيين الأبرياء • والآن وقد أصبحت الحقائق المرعبة التي تحيط بهذا الاستعمال الجديد الأخير للأسلحة الكيميائية أكثر وضوحا ، ينبغي أن تزداد دوافع هذا المؤتمر لمحاولة حل الصعوبات التقنية المتبقية حول مسألة كيفية ادراج حكم بعدم الاستخدام في أى اتفاقية مقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية •

وورقة العمل ، كما سيدرك كل من يتصفحها ، تنطوى على تفضيل معقول للصياغة الأولى من بين النصوص العديدة التي اقترحها الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية التابع للجنة نزع السلاح في السنة الماضية (الوثيقة CD/416، المرفق الأول ، ألف / ٢ (ب)) •

ويشتمل الجزء الثاني من ورقة العمل مقترحات تتصل بفصل من فصول الاتفاقية المقبلة قدرت مناقشته على ما له من أهمية ، الا وهو امكانية تجميد الانضمام الى المعاهدة أو الانسحاب منها في حال انتهاك دول أطراف أخرى أحكام المعاهدة • والاعتبار الأساسي في هذا الجزء من الورقة هو أن الانسحاب من اتفاقية من هذا النوع هو حدث خطير على نحو خاص وغير مرغوب فيه وانه ينبغي ألا يسمح للدول الأطراف بالتنصل من التزاماتها التعاقدية الا في ظروف استثنائية • والعنصر الجديد في المقترحات المقدمة هو عملية الانسحاب التدريجي التي يسمح بموجبها للدول الأطراف فيما يتعلق بكل من درجة الانسحاب والنقطة الزمنية التي يمكن عندها تنفيذها ، بعدم التصرف الا بنسبة نقض المعاهدة من قبل دولة طرف أخرى •

وأتمنى أن تدرس الوفود في اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ورقة العمل هذه دراسة دقيقة وأن تجدها مفيدة لعملها في الأسابيع والشهور المقبلة •

وأسمحوا لي ، سيادة الرئيس ، قبل أن أختتم كلمتي أن أبدى تعليقا موجزا محددا على تلك البيانات وأوراق العمل التي عالجت مؤخرا مسألة وطرائق الوسائل الوطنية للتحقق كعنصر واحد هام في مشروع التحقق الشامل الذى سيتعين على المعاهدة المقبلة أن تقدمه • وأود أن أشير الى كل من بيان سفير بولندا توربانسكي في ١٥ أذار/ مارس ، والى بيان آخر يثير اهتماما مماثلا هو بيان الوزير اليوغوسلافي ميهاجلوفتش ، الذى قدم لنا في ٣ نيسان / أبريل ، لدى عرضه ورقة عمل من وفده عن الموضوع (CD/483) • وفي أى اطار للتحقق الشامل ، حيث تأخذ عمليات المراقبة الدولية الفعالة التي تتمتع بالدقة والكثافة المطلوبتين ، مكانها الضرورى ، تؤدى وسائل التحقق الوطنية أيضا دورا قانونيا ، ونحن ممتنون جدا للمتحدثين الاثنين اللذين سبق ذكرهما لابراز هذه الحقيقة الأساسية ولتقديم خطوط توجيهية بشأن تدابير التحقق الوطنية ، توضح ما يمكن أن تحققه هذه التدابير في الميدان الخاص بها •

الرئيس (الكلمة الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

أعطي الكلمة الآن الى ممثل رومانيا ، السفير داتكو •

السيد داتكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، لقد كانت احدى المزايا القليلة التي تعمدت الاستفادة منها في نهاية آذار/ مارس هي أنني كنت أول من ينقل تهانيه اليكم بمناسبة توليكم رئاسة هذا المؤتمر •

ومع هذا أود أن انتهز هذه المناسبة لأؤكد لكم التأييد الصادق من الوفد الروماني لكم في أداء مسؤولياتكم الهامة • وبلدكم ، جمهورية سرى لانكا التي تربط رومانيا به علاقات ممتازة - يوضح توضيحا كافيا أهمية المشاركة الناشطة لبلدان عدم الانحياز ، وللبلدان الصغيرة والمتوسطة ، في حل القضايا الدولية الرئيسية ، وأكثرها الحاحا هي قضية نزع السلاح •

ويتمنى الوفد الروماني اليوم أن يبدى عددا قليلا من الملاحظات الأولية عن مفاوضاتنا حول مسألة الأسلحة الكيميائية • ولكنني أود ، قبل تناول هذا الموضوع ، أن ألفت انتباه المؤتمر الى الوثيقة CD/493 التي عممت بناء على طلب الوفد الروماني ، وهي تشمل نص النداء الذى وجهه برلماننا ، الجمعية الوطنية العليا لجمهورية رومانيا الاشتراكية ، الى مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والى برلمان الولايات المتحدة الأمريكية ، والى برلمانات البلدان الأوروبية التي وضعت في أراضيها القذائف المتوسطة المدى ، والى برلمانات بلدان أوروبية أخرى وبرلمان كندا •

والجمعية الوطنية العليا تقترح عقد اجتماع للممثلي برلمانات البلدان الأوروبية وكذلك ممثلي برلماني الولايات المتحدة وكندا ، لدراسة الحالة الخطيرة للغاية التي ظهرت في القارة والى صياغة واقتراح السبل والوسائل والحلول اللازمة لاعتماد تدابير تفتح الطريق أمام اخلاء القارة من كل الأسلحة النووية •

ان تعميم نص هذا النداء في هذا الوقت بالذات ، الذى يجرى فيه عقد الدورة الحادية والسبعين للمؤتمر البرلماني الدولي ، ومع مشاكل الأمن ونزع السلاح المدرجة على جدول أعماله ، يظهر بوضوح الأهمية التي يعلقها بلدى على اجراء مفاوضات ، بروح من الثقة والمسؤولية الكبيرة يمكن أن تفضي الى اتفاقات مصممة لتفادى خطر نشوب حرب نووية مدمرة • والنداء الذى وجهته الجمعية الوطنية العليا في بلدى يهدف الى توحيد جهود أعضاء برلمانات البلدان المعنية بغية العمل معا لتخفيف حدة التوتر الدولي ووقف سباق التسلح النووى ، لفتح الطريق بذلك أمام عقد اتفاقات لازالة الأسلحة النووية من أوروبا تماما •

ومن ضمن كل البنود المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، تحتل مسألة الأسلحة النووية هذه السنة مكانا خاصا • ونظن أن الوقت قد حان لابرام اتفاق شامل يحظر الأسلحة الكيميائية •

وذلك لسبب مبدئي في المقام الأول • ففي الوضع الدولي الذى يمر فيه العالم اليوم والذى يتصف بخطورة لم يسبق لها مثيل ، يصبح اعتماد تدابير عملية حقيقية لنزع السلاح أكثر ضرورة من أى وقت مضى وذلك لكل من مصداقية هذا المؤتمر عينها وللمساعدة في التغلب على الجمود الحالي في

مفاوضات نزع السلاح • وليس ثمة ميدان آخر تفل فيه المخاطرة العسكرية وتزيد فيه النتائج السياسية عنها في ميدان ازالة آلية الحرب الكيميائية • وهذا هو السبب في أن الوفد الروماني يعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يبذل جهدا خاصا حتى يصبح من الممكن تقديم حصيلة ايجابية الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين • دون أن يمس ذلك بأى حال بالأولوية المطلقة التي يجب أن تولى الى القضايا النووية المدرجة على جدول أعماله • وينبغي لهذه الحصيلة التي يتوقع أن نقدمها أن تكون استجابة لروح القرارين ١٨٧/٣٨ ألف وباء المتخذين في السنة الماضية بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية •

ونود ، في هذا الخصوص ، أن نعرب عن تأييدنا للأنشطة الدينامية والفعالة التي يبذلها رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير رالف ايكيوس من السويد • ويجوز القول بأن اللجنة المخصصة تتمتع ببنية تفاوضية ملائمة بفضل جهوده الى حد كبير • أما فيما يتعلق بمادة المفاوضات فان لدينا المبادرات والاسهامات الرئيسية التي قدمتها وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، ويوغوسلافيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، ووفود أخرى • ونحن ننتظر باهتمام أيضا مقترحات الولايات المتحدة الأمريكية حول مشروع اتفاقية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية •

لقد ظلت رومانيا تؤيد بحزم الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها تدميرا تاما • وقد قدم وفدنا في ١٧ تموز/ يوليه ١٩٨١ ورقة العمل CD/197 التي تشتمل على مقترحات حول التعريفات والمعايير الخاصة بتصنيف الأسلحة الكيميائية • ونلاحظ أن هذه المقترحات تتفق مع تلك التي قدمتها وفود أخرى • ووجود نقاط مشتركة كثيرة يوحي بأن أمام الفريق العامل الذى يترأسه سفير البرازيل الموقر السيد سيرجيو دى كيروز دوارته فرصة طيبة لتقديم أحكام متفق عليها للاتفاقية المقبلة •

وفيما يتصل بهدف الاتفاقية ، فان الوفد الروماني يعتقد أنها ينبغي أن تحتوى حظرا عاما لكل أنواع عوامل الحرب الكيميائية ، المواد الكيميائية الفتاكة الفائقة السمية و" العوامل المشلة " على السواء ، نظرا الى أن حتى هذه الأخيرة يمكن أن تستعمل في الحرب مما يترتب عليه عواقب ضارة ، وبخاصة للبلدان الصغيرة التي لا تملك وسائل ملائمة وفعالة للحماية • ويجب أيضا أن تضمن الاتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في أى نزاع مسلح • ونحن نميل أيضا الى فكرة ايجاد صيغة ملائمة لحظر كل الاستعدادات العسكرية الرامية لمد استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل ، ولا سيما كل أنشطة الأبحاث والتحديث والتحسين فيما يتعلق بالوسائل التي يكون القصد منها نقل عوامل الحرب الكيميائية ، وكذلك المناورات والتطبيقات العسكرية والتجارب العسكرية الأخرى التي تنطوى على امكانية استخدام الأسلحة الكيميائية •

ان ازالة المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية ووسائل انتاجها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الاعلان عنها وبمسألة التحقق وفي رأى الوفد الروماني ، أن الاعلانات الأولية عن مخزونات الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تتم خلال ٣٠ يوما بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لدولة طرف فيها • وفيما يتعلق بمعدل تدمير عوامل الحرب الكيميائية ووسائل استخدامها فاننا نعتقد أنه ينبغي وضع برنامج تدريجي وعلى مراحل وبجدول زمني دقيق لهذا الغرض • وينبغي أن يكون الأساس لحساب الجدول الزمني هو الوقت المطلوب لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية التي في حوزة البلدان التي تملك أكبر كميات وأعظم قدرة على شن حرب كيميائية • ويجب أن يبدأ البرنامج بعوامل

الحرب الكيميائية الفتاكة الفائقة السمية وأن يختتم بالعوامل المشلة وبالمخزونات التي انتهت صلاحيتها ولم تعد موضعا للاستخدام •

وفي اعتقادنا أن لدى الفريق العامل برئاسة زميلنا السيد روبرت جان أكرمان من هولندا، كل المعلومات الضرورية لتقديم نهج مقبول عالميا لمعالجة كل هذه المشاكل •

ان التحقق الخاص بالأحكام الموضوعية في الاتفاقية المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية هو عنصر أساسي من عناصر هذا الصك الدولي •

وفي رأى الوفد الروماني أن التحقق ينبغي أن يتكون من مجموعة من الوسائل الوطنية والوسائل الدولية ، بما في ذلك نظام الزامي للتفتيش المنهجي يتضمن التفتيش الموقعي ، بوصفه أداة هامة لخلق مناخ من الثقة بين الدول الأطراف والمحافظة عليه • ونحن نقدر المقترحات الهامة التي قدمتها حول هذا الموضوع وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، والولايات المتحدة، والسويد ، وهولندا •

ونعتقد أنه ينبغي أن يكون لكل دولة الحق في اتخاذ التدابير الضرورية وفقا لاجراءاتها الدستورية لتنفيذ التعهدات التي التزمت بها لاسيما بمنع وحظر أى نشاط يشكل خرقا للاتفاقية ، وأن تنص الاتفاقية على هذا الحق •

أما فيما يتعلق بالوسائل التقنية الوطنية ، فان وفدنا يعتقد أن ادخالها فى الاتفاقية لن يخلق أى صعوبة اذا ما تم النص على أن لكل الأطراف الحق في حرية الوصول الى المعلومات المجمعة •

وقد يقوم الفريق العامل الذى يرأسه بكفاءة ممثل جمهورية المانيا الديمقراطية ، الدكتور هوبرت ثيليكه ، بأعمال تحضيرية هامة جدا في ميدان التحقق •

وفي اعتقادنا أن جزءا هاما من الاتفاقية المقبلة ينبغي أن يتكون من الأحكام المؤقتة ، وبخاصة لاقامة الصلات القانونية اللازمة بين الاتفاقية المقبلة وبين بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية • ويمكن مثلا في هذا الجزء من الاتفاقية أن نتوخى اعتماد تعهد من الدول الأطراف ، حتى قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، بالامتناع عن أى استخدام للأسلحة الكيميائية خارج التحفظات التي سبق الاعراب عنها في البروتوكول ، وأن نتوخى أيضا ادراج نظام خاص مؤقت خلال الفترة المطلوبة للتدمير التام والازالة الكاملة لمخزونات الأسلحة الكيميائية وللمرافق المنتجة لعوامل الحرب الكيميائية •

وستؤدى ديباجة الاتفاقية المقبلة أيضا دورا هاما في كل من وضع هذا الصك في اطاره الصحيح ليكون جزءا من الجهود الهادفة الى حظر كل أسلحة التدمير الشامل ، وبخاصة الأسلحة النووية ، وكذلك حل بعض المسائل التي لم تتمكن الدول الأطراف ، لسبب أو لآخر ، من ادخالها في نص الاتفاقية نفسها •

وأود أن اختتم هذه الملاحظات فيما يتصل بالأسلحة الكيميائية بالاشارة الى ما يتوقعه الوفد الروماني من مفاوضاتنا خلال هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح ، وفي رأينا أن لدينا الأسس المنطقية الكافية التي تمكننا من أن نقدم الى الجمعية العامة مشروعا أوليا لنص المعاهدة

المقبلة في المجالات التي يغطيها الفريقان العاملان ألف وباء ، وسلسلة أولى من الاستنتاجات المتفق عليها فيما يتعلق بالتحقق (الفريق العامل جيم) لكي تنظر فيها •

وأود أن أؤكد لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تأييد الوفد الروماني الكامل في سعيه الى تحقيق هذه الأهداف •

وقبل اختتام هذا البيان اليوم ، اود أن أبدى ملاحظات قليلة فيما يتعلق بتنظيم علمنا • ان الوفد الروماني يتمنى أن يشدد على النتائج التي حققها المؤتمر هذه السنة باعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل ، وانشاء بعض اللجان المخصصة وحل بعض المشاكل التنظيمية الأمر الذى لم يكن سهل التنفيذ كما تعلمون • ونحن على علم تام بالمرحلة التي بلغتها المشاورات غير الرسمية حول انشاء هيئات فرعية للبنود الأخرى من جدول الأعمال • وقد تم تسجيل تقدم في بعض المجالات وجرى تحديد عدد من المواقف الأمر الذى مكننا من متابعة البحث عن حلول وسط •

وفي اعتقادنا أنه ينبغي أن تبذل كل الوفود جهدا خاصا خلال شهر نيسان / ابريل حتى يمكننا أن ننتقل الى انشاء هيئات فرعية فيما يتصل ببنود جدول الأعمال الأخرى • ونظن أن انشاء لجنة مخصصة للأسلحة الاشعاعية ، ولجنة مخصصة لمنع نشوب حرب نووية ، ولجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ولجنة مخصصة لحظر تجارب الأسلحة النووية ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب بل ممكنا أيضا •

اننا بحاجة الى انشاء هذه الهيئات الفرعية وأن تبدأ بسرعة عملها كأدوات أساسية للمفاوضات • وكما اعترف الجميع في هذه القاعة ، يبقى الغرض الأساسي والجوهرى لهذا المؤتمر وسبب وجوده متمثلا في اجراء المفاوضات بروح الاحترام المتبادل ، بغية الاتفاق على تدابير لنزع السلاح مقبولة لدى كل الأعضاء الأربعين •

لذا يمكن القول بأن كل المسائل موضع للتفاوض هنا باستثناء السبب عينه الذى نتواجد لأجله حول هذه المائدة •

أما من ناحيتنا ، فاننا على اقتناع راسخ بأن موارد وقيمة الوسائل الكثيرة المتاحة لنا لاجراء وتعزيز الحوار والاتصالات والمشاورات والمفاوضات لم تستنفذ بعد وهي ما تكون عن ذلك •

وأود أن أؤكد لرئيس المؤتمر بأن وفدنا مستعد لقبول أى حل اجرائي قد يقترحه في هذه المرحلة من عملنا لمواصلة المفاوضات حول هذه القضايا الرئيسية • ويجب التشديد على أن وضوح الارادة السياسية لدى جميع الوفود ضرورة مطلقة لكي يكون لمفاوضاتنا أى فرصة للنجاح •

وشهر نيسان / أبريل هذا هو شهر أساسي بالنسبة للمؤتمر • فاذا لم يتم فيه انشاء الهيئات الفرعية المعنية بالقضايا ذات الأولوية العالية فان مصداقية مؤتمرنا نفسها ستتعرض للخطر ، ونحن لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بمثل هذا الاخفاق •

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

أعطي الكلمة الآن الى ممثل فرنسا ، السفير دى لاغورس •

السيد دي لاغورس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، يحرص الوفد الفرنسي على أن يقدم لكم بادئ ذى بدء تهانيه وكذلك تمنياته الحارة بنجاحكم في ادارة أعمال المؤتمر خلال شهر نيسان / ابريل • ويسعده أن يرى في رئاسة الجلسة ممثل سرى لانكا البلد الذى تربطة بفرنسا علاقات ودية جدا والذى يشارك في التعاون الدولي مشاركة ناشطة وقيمة بوجه خاص •

لم يمض على وجودكم بيننا وقت طويل ، ولكننا بدأنا فعلا نقدر مواهبكم الدبلوماسية وحكمتكم وقيادتكم ولطفكم • واننا لموقنون من أنكم ستواصلون خلال مهمتكم التقليد اللامع الذى مثله السفيران فونسيكا وجايا كودى اللذان سبقاك في هذا المنصب •

وأود أن أعرب كذلك • لسلفكم ، السفير داتكو ، عن امتناننا الشديد لنشاطه دون كلل خلال الشهر الماضي • وقد أعجبنا بالموهبة والصبر اللذين أبداهما في تمسكه بحل مسائل غاية في التعقيد تتصل بتنظيم أعمالنا • وقد أسهمت جهوده على نحو مفيد جدا في تقدم المشاورات •

السيد الرئيس ، لقد شددت الحكومة الفرنسية مرات عديدة على الأهمية الكبرى التى تعلقها على ازالة الأسلحة الكيميائية • ومما لا شك فيه أن حظر استخدامها يرد في القانون الدولي ، وبخاصة في بروتوكول جنيف الموقع في عام ١٩٢٥ وفرنسا احدى الدول الوديعة لهذا البروتوكول • وقد أفضى القلق الذى يشعر به المجتمع الدولي في صدد احترام أحكام هذا البروتوكول بالجمعية العامة للأمم المتحدة الى اعتماد القرار الذى وضع اجراء لدراسة ادعاءات منصبة على استخدام الأسلحة الكيميائية • ولكن ، وللأسف ، فان لهذا القلق ولهذه التدابير المقترحة للقضاء عليه ، مبررات كثيرة •

فقد أدت المعلومات ، التي زودنا بها وفد ايران هنا في هذا المكان ، الى اجراء الأمانة العامة تحقيقا في هذا الصدد • والنتائج التي أسفر عنها التحقيق معروفة لدى الجميع • وبناء عليه فان خطر الأسلحة الكيميائية لا يزال يجثم على العالم • والأسلحة الكيميائية موجودة وقد استخدمت رغم المعاهدات ، ويمكن أن تستخدم من جديد • ان صناعة هذه الأسلحة تتطلب تكنولوجيا منتشرة انتشارا واسعا •

ولذلك فان نزع الأسلحة الكيميائية يمثل مهمة رئيسية للمجتمع الدولي لأنه وحده الذى يمكن من ازالة امكانيات استعمالها ازالة كاملة بتدمير المنتجات والأسلحة الكيميائية • وعلينا أن نواصل هنا هذه المهمة بأقوى تصميم ممكن • وما عدد ونوع المساهمات التي سبق تقديمها ، والمساهمة التي نتوقعها من الولايات المتحدة سوى براهين على هذا التصميم • ويبدو لنا أن الشروط مجتمعة هذه السنة لاحراز تقدم نأمل أن يكون حاسما •

السيد الرئيس ، يود الوفد الفرنسي أن يقدم اليوم اسهاما يرد في الوثيقة CD/494 بشأن ازالة مخزونات الأسلحة الكيميائية ووحدات انتاجها • ويأمل أن يكون عرضه المنهجي لمواقفه ازاء هذا الجانب الرئيسي من المفاوضات مفيدا في المرحلة الحالية من أعمالنا • وأتحول الآن الى فحص النقاط الثلاث الآتية على التوالي : الاعلان ، والتدمير ، والتحقق •

في صدد الاعلانات أولا ، يجب على الدول أن تعلن ، على مسؤوليتها ، عن مخزوناتها وعن وسائل انتاجها • ويجب أن تكون هذه الاعلانات دقيقة لأن الدقة تولد الثقة وتيسر المراقبة • وبناء عليه ، فان الوثيقة التي قدمها وفدى للتو تنص على أحكام كثيرة ملزمة •

اننا نصر على أهمية المعلومات المقدمة من طرف واحد • ونحن نحرص في الحقيقة على تقليل التدخل الى أدنى حد ممكن • وهذه القاعدة ذاتها تفضي بنا أيضا الى عدم المطالبة بزيارة المواقع أو الترسانات التي توجد فيها المخزونات المعلن عنها ، وأخيرا ، فان ما يشغلنا هو الا نمس بحماية السرية الثنائية لدى تنفيذ اجراءات المراقبة المقترحة فيما يتعلق بالسلائف ، أو بوحدات الانتاج •

وفضلا عن ذلك ، يجب على كل دولة طرف في الاتفاقية أن تقترح خططها الخاصة بالتدمير وجدولها الزمني وأن تعلن ، بطبيعة الحال ، عن كل مخزون يكتشف فجأة • ومن ناحية أخرى ، يبدو لنا أن البحث عن تواريخ الانتاج أو التخزين تعقيد لا طائل من ورائه •

أما فيما يتعلق بالتدمير فانه ينبغي أن يستهدف الأسلحة الكيميائية برمتها •

ويمكننا بالطبع أن نقر ، من باب الاستثناء المؤقت ، خلال الفترة الانتقالية ، أن بعض كميات المواد السمية المتفق عليها في الاتفاقية سوف تستخدم لأغراض الوقاية ، أو أن مرافق الانتاج التجريبية ، وهي لذلك محدودة ومراقبة ، سوف تظل قائمة لهذا الغرض ، ولكن ينبغي أن يتم تدمير المخزونات ووحدات الانتاج والسلائف الاحادية الغرض تدميرا كاملا خلال عشر سنوات • وفي الحقيقة فنحن لا نعتقد أنه يجوز توخي عمليات اعادة التحويل : فهي تنطوي على اقامة منشآت يحتمل أن تعمل في الاتجاهين ، وأن تتحول من اتجاه لآخر ، وبذلك تظل الطاقة الممكنة للقيام بالانتاج المحظور قائمة • ومن الناحية الأخرى ، تصبح مراقبة وحدات التحويل هذه معقدة وغير أكيدة في ذات الوقت • ونحن نقبل ببساطة أن يتم تحويل معمل لانتاج الأسلحة الكيميائية الى وحدة للتدمير ، ولكن ينبغي أن يجرى تدميرها هي أيضا في نهاية دورة التدمير • وأخيرا ، فاننا نحرص على تقديم كافة الضمانات التي يمكن تصورها بألا يمكن بعد عشر سنوات ، العودة الى انتاج واستخدام المواد السمية الحربية •

أما بخصوص التحقق ، فانني لا أود أن أدخل هنا في تفاصيل الاجراءات المختلفة ولكنني اكتفي بالاشارة الى أن هذه الاجراءات سوف تجرى على ثلاث مراحل في صدد كل عملية : قبل العملية نفسها ، أو خلالها ، وأخيرا في نهايتها • والتفتيش الدولي في الموقع سوف يتحقق من مواقع تجميع المخزونات وتدميرها • وتخضع عملية التدمير لمراقبة مستمرة ، وأخيرا ينبغي أن يجرى التحقق على النحو الواجب من حدوث التدمير وينطبق ذلك أيضا على مرافق الانتاج : ويجرى التحقق من اغلاقها وتدميرها ، خلال اجراء العملية وعند الفراغ منها على السواء •

ومما لا شك فيه أنه لن تكون ثمة ضرورة لحضور بشري فعلي دائم في كل مكان وفي كل الأحوال ولكن التكنولوجيا ، التي تنتج أجهزة الاستشعار والالتقاط التي سينبغي اللجوء اليها بالتأكيد لم تتقدم بعد بالقدر الكافي لتمكيننا من الاستغناء عن التدخل البشري تماما • سواء كان هذا التدخل دائما أو من وقت لآخر ، حسب الحالة •

والعمليات الموصوفة أعلاه - الاعلان والتدمير والتحقق - سوف تفضي ، لو نفذت على الوجه الصحيح ، الى الهدف المنشود : وهو الازالة النهائية للأسلحة الكيميائية •

وتتسم بعض طرائق التطبيق بأهمية خاصة في الفترة الانتقالية • وبطبيعة الحال ، ينبغي أن تراعي هذه الطرائق كلا من حقوق وواجبات الدول • وأول هذه الحقوق هو بالطبع الحق في الأمن •

وينطوى هذا على تعديل عمليات التدمير وفقا لأهمية المخزونات والمنشآت •

وينبغي أن يوضع البرنامج الزمني لعمليات التدمير بحيث يمكن المحافظة على توازن الأمن طوال العملية وبحيث يؤدى هذا الى التوصل الى ازالة كل قدرات الحرب الكيميائية في وقت واحد •

ومن بين الأحكام التي تستهدف ضمان أمن الدول الأطراف ، فاني أود التشديد على ضرورة ترتيب الأولويات لازالة المخزونات والمنشآت • وسنرى تفاصيل ذلك في الوثيقة نفسها وفي هذا الصدد ، يشير الوفد الفرنسي بأن يكون تدمير مرافق الانتاج بالترتيب التالي: يتم أولا تدمير ورش التعبئة ، ثم وحدات انتاج المواد السمية ، ثم وحدات انتاج السلائف • ويبدو لنا أن هذا الأسلوب يقدم ضمانة اضافية وهكذا سيحدث أول توقف في خط الانتاج عند نقطة يصبح عندها حفظ مخزونات المنتوجات الكيميائية السمية ، منذ بدء العملية ، لا طائل تحته نظرا الى أنه لن يمكن بعدها اعداد هذه المخزونات للأغراض العسكرية •

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس.

وهكذا نختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يرغب أى وفد آخر أخذ الكلمة ؟

لقد وزعت الأمانة اليوم ورقة غير رسمية تعطي جدولا زمنيا للاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئته الفرعية المعنية بالأسلحة الكيميائية خلال الاسبوع القادم • والجدول الزمني هو ، كالعادة ، مبدئي فقط ويخضع للتغيير اذا دعت الضرورة • وان لم يكن ثمة اعتراض فاني أعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني •

وقد تقرر ذلك •

كما يبين الجدول الزمني ، وكما أعلن سلفي في الجلسة العامة المعقودة في ١٥ آذار/مارس سأضع أمام المؤتمر في جلستنا العامة القادمة تقريرى فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية للكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • الواردين في الوثيقتين CD/448 وCD/449 للنظر فيهما واتخاذ اجراء بشأنهما • وبعد الاستماع الى بيانات الوفود فيما يتصل بهذين التقريرين ، سأدعو المؤتمر في هذه المناسبة الى أن يحيط علما بالتقرير الثالث للفريق المخصص الوارد في الوثيقة CD/448 والى أن يعتمد فيما بعد التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة CD/449 .

وأنوى الآن ارجاء الجلسة العامة ودعوة جلسة موجزة غير رسمية بعد خمس دقائق للنظر في بعض المسائل التنظيمية المعلقة •

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٠ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٣٠ وتبقى الجلسة العامة مرجأة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL